



أ.د. عبد الوهاب بكر

البوليس المصري

مدخل لتاريخ الإدارة المصرية

١٨٠٥ _ ١٩٢٢



إعداد وتحرير

مسئولة عطية علي   د. صفاء محمد شاكر

المجلد الثاني



أ.د. عبد الوهاب بكـــر

البوليس المصري

مدخل لتاريخ الإدارة المصرية

١٨٠٥ - ١٩٢٢

إعداد وتحرير

مسئولة عطية علي   د. صفاء محمد شاكر

المجلد الثاني



أ.د. عبد الوهاب بكر

البوليس المصري

مدخل لتاريخ الإدارة المصرية

١٨٠٥ ـ ١٩٢٢

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. شريف كامل شاهين

بكر، عبدالوهاب.

البوليس المصرى: مدخل لتاريخ الإدارة المصرية: ١٨٠٥ - ١٩٢٢/
عبدالوهاب بكر؛ إعداد وتحرير مسئولة عطية على، صفاء محمد شاكر. ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر ، ٢٠١٦ .

مج ٢ :٢٤ سم.

تدمك 0 - 1221 - 18 - 977 - 978

١ - مصر . تاريخ . العصر الحديث . الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩٥٦م).

٢ - الشرطة . مصر

أ - على، مسئولة عطية (معد، محرر).

ب - شاكر، صفاء محمد (معد، محرر مشارك).

جـ - العنوان.

٩٦٢،٠٤

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٦٥١/ ٢٠١٦

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1221 - 0

الباب الخامس

البوليس السياسى
نشأته وتطوره حتى سنة ١٩٢٢

الفصل الأول

تطور وظيفة البوليس وصلته بالتطوير السياسى

- التطورات السياسية وتكوين الرأى العام فى مصر .
- نمو مسؤوليات الأمن السياسى لدى البوليس .
- اختلاط مفهوم الأمن السياسى بالأمن الجنائى .
- التطور السياسى بعد الاحتلال وأثره فى الفصل بين مفهوم الأمن السياسى والأمن الجنائى .

التطورات السياسية وتكوين الرأى العام فى مصر :

بدأ تكون الرأى العام فى مصر مع أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر ، كنتيجة لتفاعل عوامل عديدة طيلة نصف قرن .

فقد كان تجنيد المصريين وانتصاراتهم فى المشرق العربى والسودان والمورة ، وإيفاد البعثات العسكرية والعلمية إلى أوروبا ، واستقدام الفنيين الأوروبيين إلى مصر ، وحركة الترجمة النشطة التى شهدها عصر «محمد على» ، كان كل ذلك من بين العوامل التى أدت إلى شعور المصريين بأن لهم وطن خاص وكيان متميز .

وقد أضاف نشاط الصناعة وازدهار الثقافة إلى جانب العوامل السابقة إضافة جديدة إلى نمو الشعور بالوطنية ، ذلك الشعور الذى عبر عنه المبرزون من رجالات ذلك العهد ، بما قدموه من دراسات وتراجم فى الأدب والمعمار والفنون العسكرية والهندسة والفلك والطب[١] .

لقد واكب ذلك ظهور الصحافة وقدوم المصلحين إلى مصر واتخاذهم منها مستقراً ، وأرضاً يزرعون فيها نبتهم الطيب من الآراء التحررية ، ويجندون لهم تلاميذ ومريدين من فئات الشعب المستنيرة .

بدأ «النقد» لأعمال الحكومة يظهر لأول مرة على صفحات الجرائد ، كما ساعدت الأحداث الجارية فى ذلك الوقت على نمو الرأى العام ، وكان للصحافة التى يباشرها السوريون ، وخاصة المتمتعون بالحماية الفرنسية أثر مباشر فى تناول القضيتين الرئيستين فى ذلك الوقت ، وأعنى بهما «التدخل الأجنبى ، والحكم المطلق»[٢] .

وفى ظل الأحداث السياسية التى كانت تمر بها البلاد فى أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، قامت الثورة العرابية كتجسيد لكفاح المصريين ضد قوى القهر والتدخل الأجنبى ، وكان ذلك نهاية طبيعية للتراكمات السياسية التى ظلت تتعرض لها البلاد على مدى السنوات التى سبقت هذه الثورة .

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى = مصر والمسألة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٨٢ وما بعدها .
(٢) المرجع السابق ص ص ٨٥ ـ ٨٧ .

وانتكست الثورة ليأتى الاحتلال البريطانى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢م ليحكم مصر بالقوة والعسف حتى سنة ١٩٥٤م . غير أن المصريين الذين عرفوا طعم السعى إلى الحرية على يد «الثورة العرابية» ما كانوا ليسلموا لهذا الدخيل الأجنبى الذى أتى إلى بلادهم مستعمراً متسلطاً .

فبدأت الحركة الوطنية منذ سنة ١٨٨٣م تتخذ أشكالاً متنوعة لتلائم نفسها فى مواجهة أوضاع البلاد الجديدة ، فكان هناك طور « الصالونات الأدبية والسياسية والفكرية» الذى كان على رأسه صالون «الأميرة نازلى فاضل» و «على مبارك» و «لطيف سليم» إلى جانب الصحافة التى لعبت دوراً هاماً فى بلورة المشاعر الوطنية وتحديد مسار الحركة الوطنية .

تميز «الطور الصحافى للحكومة الوطنية» باشتراك الصحافة «الفرنسية» والعربية فى مهاجمة الاحتلال البريطانى وإثارة المشاعر ضده فى الداخل والخارج ،ولقد ساعدت الأزمات السياسية التى توالت عقب تولية « الخديو عباس حلمى»خديوية مصر ، واصطدامه بالقنصل العام البريطانى «إيفلين بارنج» فى محاولة تأكيد سيادته للبلاد ، إلى تحالف السلطة الشرعية ممثلة فى الخديو مع القوى الوطنية فى مواجهة السلطة الفعلية ، وأعنى بها «الإحتلال البريطانى» وبداية ظهور تيار المعارضة الوطنية الذى تمثل فى الزعيم «مصطفى كامل» وأعماله طوال العقد الثانى للإحتلال البريطانى حتى بداية إنشاء الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٧م . ذلك الحزب الذى ضم إليه الطبقة الوسطى المعبرة عن المصالح الوطنية فى البلاد والتى كان عملهايتمثل أساساً فى مواجهة الاستعمار الذى كان يسعى لتحقيق استراتيجيته الأساسية وهى «الاحتفاظ بالسلطة فى مصر» ومن هنا كان التصادم بين الجبهتين ضرورة حتمية .

ولعل مجزرة «دنشواى» كانت الفاصل بين مرحلتين من مراحل النضال الوطنى ، أى «مرحلة المعارضة السلمية» و «مرحلة العنف الثورى» بل لعل هذا الحادث هو الذى نقل أفكار الوطنيين فى مصر من مجرد المعارضة والخطب وتأليف الجمعيات ، إلى العمل الفعلى الإيجابى ، ذلك العمل الذى تمثل فى اغتيال «بطرس غالى» باعتباره صنيعة الإنجليز ، وأحد أقطاب «مجزرة دنشواى» ، وما تبع ذلك من أعمال عنف ميزت الحركة الوطنية فى العقد الثانى من القرن العشرين ، كالمظاهرات والاعتصابات وتأليف الجمعيات السرية ، وتفجير القنابل ، والتهديد بالقتل ، ثم القتل ذاته .

وكان إعلان الحرب العالمية الأولى ووضع مصر تحت الحماية البريطانية بمثابة انطفاء مؤقت لشعلة الثورة المصرية ، نتيجة للإجراءات البريطانية التى لازمت إعلان الحرب وفرض الأحكام العرفية على البلاد فى ١٩١٤/١١/٣ ، وما صاحب ذلك من عمليات مطاردة للوطنيين وتفتيش منازلهم واعتقال الخطرين منهم على أمن الاحتلال ونفيهم خارج البلاد .

على أنه ما كادت تنتهى الحرب حتى انتظمت فى مصر حركة قوية للمطالبة بحقوق البلاد على أساس المبادىء التى أعلنها «دكتور ولسن» حول «تقرير المصير» ، والتصريح البريطانى - الفرنسى فى أوائل نوفمبر سنه ١٩١٨ بشأن سورية والعراق والذى اعترفت فيه الدولتان بنيَّتهما فى تحرير الشعوب التى أُنقِذَت من الظلم العثمانى تحريراً شاملاً .

وفى ١٩١٨/١١/١٣ يطلب « سعد زغلول » من « السير ريجنالد وينجت » المندوب السامى البريطانى إلغاء الأحكام العرفية ومناقشة قضية استقلال مصر ، والتصريح له ولرفاقه بالسفر إلى انجلترا - ويرفض المندوب السامى ويحتج سعد زغلول فى ١٩١٨/١٢/٣ .

وفى ١٩١٨/١٢/٦ وجَّه «زغلول» نداءه إلى معتمدى الدول الأجنبية محتجاً على مسلك انجلترا إزاء مستقبل مصر ، ثم ما لبث «الوفد» أن شرع فى «حركة التوقيعات» على توكيله من جموع الأمة فى طلب الاستقلال ، وأعقب ذلك القبض على «زغلول»

فى١٩١٩/٣/٨ ونفيه هو وزملائه إلى «مالطة» ثم كانت الثورة وأحداثها منذ يوم ٩/٣/ ١٩١٩ وانتشارها فى جميع البلاد ، ومقدم اللورد اللنبى إلى مصر فى ١٩١٩/٣/٢٥ وحركة القمع البريطانية للثورة ، وبداية الطور الجديد للحركات السرية ، وسريان حركات الاغتيال السياسى التى شملت جنود وضباط الاحتلال إلى جانب الوزراء والمسؤولين المصريين ثم قدوم لجنة «ملنر» ، واشتداد حركة المقاطعة لها ، والمظاهرات الدموية التى تخللت ذلك ، وحوادث مايو سنة ١٩٢١ ، ثم إعلان استقلال مصر من جانب واحد فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وفى ظل هذه التطورات فى حياة مصر كان « جهاز البوليس» المصرى تحت القيادة البريطانية يتطور موازياً لتلك التطورات ، فكلما دخلت الحركة الوطنية فى طور جديد ، دخل جهاز البوليس بالمثل فى طور مقابل حتى أصبح الأمر يمثل قصة الصراع بين الحركة الوطنية بما تمثله من تهديد للوجود البريطانى ، وبين جهاز البوليس بحسبانه أحد أدوات السلطة الفعلية فى البلاد لقمع هذه الحركة التى تهدد كيانه وتنذر بلفظه من البلاد ، أو بالأقل حرمانه من الإستقرار الذى ينشده .

والصفحات التالية تسجل تطور جهاز البوليس إزاء هذه التطورات التى تُعد انعكاساً للانظمة والظروف السياسية المعاصرة .

نمو مسؤوليات الأمن السياسى لدى البوليس :

ليس صحيحاً ما يقال من أن «أنظمة الأمن السياسى» فى مصر لم تُعرف قبل سنة ١٩١٠ تاريخ مصرع «بطرس باشا غالى» رئيس النظار وقتئذ ، صحيح أن أجهزة الأمن السياسى لم تكن قائمة كأجهزة لها كيانها المتميز عن جهاز البوليس بمعناه العام ، لكن أعمال الأمن السياسى كانت تتولاها فى ذلك الوقت أجهزة الأمن العادية .

ولعل أول ذكر لأعمال الأمن السياسى فى مصر ، هو ذلك الذى قدمه «أمين باشا سامى» فى تقويم النيل عن إجراءات «محمد على» لتأمين حكمه ضد أطماع ودسائس أعدائه فى الداخل بعد أن اعتلى أريكة مصر سنة ١٨٠٥ ، فقد عهد إلى «محمد بك لاظ

أوغلو» كتخدا (أى نائب) الوالى بأعمال التجسس على منافسيه وموافاته بأخبارهم وأسرارهم أولاً بأول [١] .

وإذا كان نظام «الأمن السياسى» قد قام فى عهد «محمد على» كإجراء ضد أعداء الدولة من «المماليك» ، فقد استمر نفس النظام فى عهد حفيده «عباس» ليوجّه ضد أعدائه الشخصيين من أفراد أسرته والشخصيات الهامة التى ترتبط بها . إذ أباح «عباس» «لضابط المحروسة» أن يتجسس على نوايا العائلات والشخصيات ذات الأهمية عن طريق الخدم[٢] .

ويلاحظ على «نظام الأمن السياسى» فى هذه الفترة المبكرة انحصار نشاطه فى أعمال محددة تكاد تكون قاصرة على وقاية رأس الدولة من الدسائس التى كان يتوقعها لاتخاذ التدابير الإحترازية المضادة ، وأن العنصر العامل فى الجهاز كان هو « الخدم والجواسيس» عن طريق مسؤول جهاز الأمن فى البلاد .

---

(١) أمين باشا سامى = تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص٣٢٧ ، وفى سبيل تنفيذ هذه المهمة رتب « لاظ أوغلو» بعضاً من جواسيسه على هيئة باعة للمأكولات الخفيفة كالكعك والبيض والمسليات يتجولون بها فى أماكن تجمُّع كبار المماليك والموظفين وقواد الجيش ، حيث يكون الخدم قد تولاهم التعب فناموا ، ويكون الليل قد أخذ ببطون هؤلاء الساهرين ، فيتقدم الباعة ببضاعتهم ويمدونهم بما يحتاجون إليه ، وفى نفس الوقت يستمعون إلى ما يقوله هؤلاء الساهرون ، وقبيل الفجر وبعد انفضاض السهرات ، يدوّن هؤلاء الجواسيس ما سمعوه فى تقارير يلقونها فى فتحة باب بيت كان معروفاً بمنزل (قفطان باشا) غرب منزل مصطفى باشا الكريدلى فى الساحة المواجهة للمقام الزينبى . وكان فى هذه الفتحة مخلاة تجلس خلفها سيدة عالمة باللغتين التركية والعربية كانت قد دعيت لتعليم « محمد على» مبادىء اللغة العربية وقراءة التركية وكتابتها ، فكانت هذه السيدة تجمع هذه التقارير التى لا تعلم كاتبها ولا يعلم كاتبها متلقيها ، ثم تقوم بعد صلاة الصبح بتلخيص هذه التقارير وترتيبها ، وقبيل الظهر بساعتين يرسل الكتخدا «بغلة» تحمل السيدة وأوراقها إلى القلعة فتجد شيخاً يدعى «يوسف» فتقرأ له الملخصات ، وهو يراجعها على بعض التقارير السابقة للتأكد من دقة التلخيص ثم يعرضها على الكتخدا الذى يوافى بها «الباشا» ، حيث يأخذ الأخير تحوطاته ويحول دون المتآمرين وأغراضهم .

(٢) ميخائيل شاروبيم = «الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث» ـ ج ٣ ـ القاهرة ١٩٠٠ ص١٠٩ .

وقد تميز عصر «إسماعيل» بالنشاط فى «أعمال الأمن السياسى» بالنظر لازدياد حجم المجالات السياسية التى أصبح على إسماعيل أن يواجهها ويتقيها . فقد كان هناك إخوته ، والتقدم الفكرى فى البلاد ، وروح النقد ، والتيارات المعارضة فى الآستانة ، وصلات أعدائه بالباب العالى .

وقد أوكل «إسماعيل» أمور الأمن السياسى إلى «خورشيد محمد» مأمور ضبطية الإسكندرية الذى كان يوالى موافاة «الباشمعاون» بتقارير عن أعماله فى التجسس على الأميرين «مصطفى فاضل» أخ إسماعيل من غير أمه ، و «محمد عبد الحليم» أصغر أبناء «محمد على» وعم«إسماعيل» [1] - ويتضح من وثائق «الأمن السياسى» هذه أن مراقبة

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٢٧ داخلية تركى - وثيقة ٢٧١/ ٢٢١ داخلية « استدعى»الخواجة فيرمن ، مصطفى الأدرنلى ، وبعد عرض وبحث الكثير من الحودات بعث بتلغراف ، ومجمل القول أن محتويات التلغراف قد حملت سفير انجلترا المسير «بولور» على أن يأتى إلى «استانبول» وبعد أن دخل استانبول وذهب إلى مصطفى باشا ، سافر إلى فرنسا برفقته حيث قابل مصطفى باشا ، الإمبراطور . وبعد ذلك ذهب إلى والدته مرتين ويبدو أنه كان لمصطفى باشا كثير من الاعتبار فى انجلترا ولدى السفير «بولور» ، ولكن لأنه لا يوجد هذا الاعتبار لمصطفى باشا فى استانبول ، فلقد رغب مصطفى باشا فى التباحث مع السفير وكأنه «ولى النعم» ، لكن السفير رفض ذلك وعلى الرغم من أن السفير قد أرسل خبراً بذلك ، بيد أنه لم يذهب وانشغل ببعض أعماله عن مصطفى باشا .

ولقد سافر الخواجة نصرى وقابل مصطفى باشا هناك وإننى أطمع فى التعرف على أسماء الإيطاليين الذين ذهبوا إليها . لقد وعد «مصطفى قبودان» بذلك . كذلك فقد بلغ علمى قبل قيام القطار إلى استانبول أن «ولى النعم» مسرور جداً براغب باشا . ومعلوم أيضا أن هناك عداوة وتنافر بين «أفندينا» و«حليم باشا» وما دامت هناك عداوة وتنافر فلا بد من إيجاد وسيلة للتقارب بينهما .

ولكن لا يمكن الاقتراب من منزل «حليم باشا» بعد العشاء بسبب الخوف من النصل الحاد الموجود فى بابه ، وبسبب زوج الطبنجات الموجود فى جيبه . وقد أمر «مصطفى باشا» بمعرفة حوادث الجفلك والقرى التى فى عهدته وكيفية معاملة الأهالى ، ولم تستطع الوالدة ان تنفذ طلبها بتكرار السفر إلى استانبول خلال عشرين يوماً ، وقد رد مصطفى باشا على هذه الإجراءات بأنها أوامره .

والنتيجة أن هذا الرجل صاحب مزاج هوائى ومتقلب ولا يبقى على حال طبقاً لشهادة مصطفى قبودان ومحمود وجورجى وهم من دائرته حيث تطابقت معلوماتهم . وسوف أعرض يوم الخميس إنشاء الله الجديد من الحوادث . فى ٢٦ شهر ج سنة ١٢٨١ مأمور ضبطية اسكندرية خورشيد =

«مأمور ضبطية الإسكندرية» لأعمال وتصرفات أعداء إسماعيل ،كانت دقيقة للغاية ،كما أن هذه التقارير اتسمت باحتوائها على كل ما يهم جهاز الأمن من معلومات كالإتصالات والتحركات والأحاديث المتداولة وأقوال الصحافة والصفات الشخصية للمتحرى عنه ، بل وحالته النفسية مما يبين أن أساليب البحث قد تحسنت فى عهد «إسماعيل» وشملت أبعاداً لم تكن موجودة فى عهد من سبقوه .

ويميز عهد «إسماعيل» أيضاً «النشاط المضاد» لمن وضعهم تحت مراقبة البوليس . بمعنى أن الأمر لم يكن مجرد رصد من «إسماعيل» لتحركات أعدائه ، بل إن أعدائه أيضاً كانوا يبادلونه الأساليب بعينها ، فقد كان «مصطفى فاضل» يحصى على أخيه «إسماعيل» حركاته وسكناته عن طريق «نيازى بك» ناظر دائرة «مصطفى فاضل» ، كما كان «نيازى» هذا يروج لمخدومه فى القاهرة بتوزيع صورته سراً على الناس ، ويحاول اكتساب أتباع له فى كل الطبقات بمصر .

وكان «إسماعيل» بفضل المراقبة الدقيقة «لفاضل» والمحيطين به ، على علم بما يحدث من «نيازى» ، وطلب من «فاضل» إبعاده عن «مصر» لكن «مصطفى فاضل» رفض

= محمد» . وثيقة ١٢٦/١٨١ داخلية «بعد أن انتسب المعلوم لديكم ديامنتى إلى دائرة مصطفى باشا ذهب مع الحريم إلى استانبول ثم عاد مرة أخرى . وقد علم من بعض حديثه أنه كان حاضراً فى مجلس ضم «كامل باشا» و«كاتى باشا» و «مصطفى باشا» الذين كانوا يتكلمون بالفرنسية فى حق مصر ومن جملة ما قالوا أنه ما دام راغب باشا فى منصبه ؛ فإن وفاق الأخوة محال ، أما حليم باشا فمع أنه تصالح مع الحضرة الخديوية منذ شهر فإن حاله ليس على ما يرام وفى طريقة للانهيار ، وقد قال حليم باشا إن الخديو لن يفرط فى راغب باشا مادام يخدمه بالصدق ، وقد كتب حليم بخطه كمبيالة بإحدى عشر ألف جنيه من «سكاكينى» إلى الدائرة وجاء بها إلى باغوص الصراف فى مصر

أما الزوجة الثانية فإنها متوعكة فى المحمودية . وقد أشيع هنا بين اليهود أن راغب باشا قد عُزِلَ وعُيِّن فى مكانه «الفريق إسماعيل» باشا ، وعُيِّن راتب باشا لمجلس الأحكام ، لكن اليهود سكتوا عندما قرأوا فى اليوم التالى الجريدة عن حل رياسة المجلس الخصوصى المذكور . وهذا لعلم جنابكم العالى وهذا هو عرض الملخص - فى ٢٨ جمادى الأولى سنه ١٢٨١ مأمور ضبطية اسكندرية خورشيد محمد والوثيقتان وإن كانتا لا توضحان الأمور التى تحدثتا عنهما تماماً ، إلا إنهما يكشفان مع هذا عن بعض أساليب التجسس والتتبع والرصد والمراقبة فى ذلك الوقت . وهى أمور تتصل بالأمن السياسى . وعن الخلافات بين الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم وبين الخديو إسماعيل راجع . أحمد عبد الرحيم مصطفى ؛ علاقات مصر بتركيا فى عهد إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ص ٥٨-٦١

ذلك ، حتى قام «إسماعيل» فى النهاية بالقبض على « نيازى» بعد أن ضُبِطَت معه مراسلات بالفرنسية واليونانية والعربية تحوى بيانات تفصيلية عن عادات« الوالى» ومواعيد خروجه والأشخاص المحيطين به .

أما «حليم» فكان قد انعزل فى قصره «بشبرا» بعد صدور فرمان سنة ١٨٦٦ والذى عُدِّل فيه نظام الوراثة لينحصر فى «نسل إسماعيل» ، لكن وجود «حليم» بمصر كان يثير مخاوف «الوالى» الذى طلب منه أن يبرح البلاد فلفَّق له «إسماعيل» تهمة إغرائه شيخاً على إصدار فتوى ضد قانون الوراثة الجديد وضبطت رسالة وهمية تثبت ذلك(١) .

وقد دخلت عمليات «التلفيق» مبكرة فى هذه الفترة . . بهدف التخلص من الأعداء إذ أن «البوليس» فى عهد «إسماعيل» استعمل هذا الأسلوب فى التخلص من حليم حيث نُسِبَت إليه محاولة اغتيال «إسماعيل» عن طريق نسفه بقنبلة وُضِعَت تحت مقعده فى أحد المسارح بالقاهرة (٢) .

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى = علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ص ص ٥٨ - ٦٢ .

(٢) الوقائع المصرية فى ٣٠ ذى الحجة ١٢٨٥ = ١٨٦٨ - العدد رقم ٢٨٦ :- « منذ أيام وقعت واقعة غريبة مستبشعة عجيبة لا تصدر من ذى روية ولا صاحب إنسانية ولا يتجارى عليها إلا اللئيم ولا يتجاسر عليها إلا ذو خلق ذميم آثر منفعته الخصوصية على المنفعة الشاملة العمومية وما يدرى أنه يقع فى سوء مكره ويرمى قريباً بسهم غدره كما علم فى السنة الإلهية الجارية فى سائر البرية . ولنذكر تلك الحادثة حكاية لورودها وسوء مقصدها لأن الحر لا يطيق ذكراها فضلاً عن ذكر من يعلم أنه أجراها . وهى أنه وجدت تحت الكرسى المعد لجلوس الحضرة الفخيمة الخديوية بمحل التياترو المصرى آلة يقال لها «ماشين انفرنال» ممتلئة بارودًا وأجزاء جارحة فعُلِمَ من قرائن الأحوال أن ليس ذلك إلا سوء قصد من خائن ذى حقد يريد منفعة نفسه بإضرار الناس وقد خيب الله قصده وكشف بلطفه سره وحده وسلم تلك الحضرة السنية من المقاصد الخبيثة الدنية . وشُكِّل قومسيون مخصوص مؤلف من مأمورى الحكومة وحضرات قناصل فرانسا والإنجليز واستريا وإيطاليا للبحث ، بحضور حضرة مأمور الضبطية للتدقيق عن فاعل تلك الفعلة الشنيعة وداس دسيسة هاتيك الآلة الفظيعة ، وُحجِزَ «مينياس» ناظر التياترو ومن سئ به الظن فى خدمته ، وها هو جار السؤال لهم واستكشاف الحال ، وبتمام التحقيق تفاد نتيجته بالبيان على طبق الأمر الواقع الذى كان . . .» . =

ووجد إسماعيل فى ذلك فرصة سانحة ليتهم عمه بمحاولة اغتياله واضطراره إزاء ذلك لإبعاده عن القطر[١] .

وقد امتدت أعمال الأمن السياسى فى عهد إسماعيل إلى ما وراء الحدود المصرية لمتابعة نشاط أعداء «الخديو» فى الخارج .

فقد أوفد «إسماعيل» «خورشيد محمد» مأمور ضبطية الإسكندرية إلى الآستانة للتعرف على أسرار «حليم» بعد طرده من مصر ، والتجسس عليه هناك ، لكن «خورشيد» استجاب لإغراء موظفى الباب العالى هناك الذين استطاعوا أن يستميلوه إلى جانب أعداء «إسماعيل» فانضم إليهم ومُنِحَ رتبة «قبطان» وبذلك أصبحت أسرار إسماعيل فى حوزة «حليم» وأنصاره فى «الآستانة» وكانت هذه أكبر ضربة توجه «لنظام الأمن السياسى» فى عهد إسماعيل[٢] .

= الوقائع المصرية = العدد ٢٩٤ فى غرة صفر سنة ١٢٨٦ - ودار الوثائق القومية = محفظة ٢٢ داخلية عربى من عمر لطفى مأمور ضبطية مصر إلى ناظر الداخلية «بشأن الحادثة الواقعة فى التياترو» ٩ محرم سنة ١٢٨٦ . ويستفاد منها أن أعمال القومسيون المشكل لتحقيق واقعة الاغتيال قد انتهى من أعماله فى غرة صفر سنة ١٢٨٦ هـ = ١٣ مايو سنة ١٨٦٩ حيث انحصرت الشبهة فى «مينياس» ناظر التياترو وإيطاليين من أعوانه هما «زوزوف قاربونى» و «أزيقوراناس» الشهير «بأندريا» ويونانى يدعى «فرانسوا اكسانتاكى» - ثم أحيل المتهمون إلى محكمة خاصة برئاسة «على مبارك باشا» وعضوية «عبد الله بك السيد» و «شاكر بك» و«باس سترو ثوبك» و«مسيو سانتيان» ، انتهت إلى الحكم بنفى «مينياس وفرانسوا اكسانتاكى» من البلاد باعتبار الأول رعية محلية ، أما الثانى فمع كونه يونانياً إلا أن العلاقات كانت مقطوعة مع دولته وقت ارتكاب الحادث - أما «زوزوف قاربونى» و«أزيقوراناس» قد أحيلا إلى «قنصلاته دولتهما» ، وقد اعترف «قاربونى» فى المحكمة القنصلية بأن مرتكب الحادث هو «أزيقوراناس» «والحامل له عليه هو دعوى تخليص الحضرة الخديوية من ورطة خطرية رجاء أن ينعم عليه فى مقابلة ذلك بإكرامه كما أخبره هو و «مينياس» بذلك مراراً وصح قوله عند أهل المحكمة وصدر الحكم منها بتخلية سبيله ، وتواتر سماع الحكم بحبس «أزيقوراناس» سنة على وفق بندى ٣٨٠ و ٦٢٦ من قانون الجزاء الطليانى فى مثل هذا الفعل الشنيع وعمل الشر السيء الفظيع» .

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى «علاقات مصر بتركيا فى عهد إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩» مرجع سبق ذكره ص ٧٠ .

(٢) المرجع نفسه - ص ١٢١ .

اختلاط مفهوم الأمن السياسى بالأمن الجنائى :

ومع التطور السياسى فى البلاد وتفشى روح التذمر والنقد ، وكبت الحريات وتكميم الصحافة فى عهد «توفيق» ، تطورت أعمال الأمن السياسى بالمقابلة لذلك ، مع إسناد هذه الأعمال إلى رجال البوليس الأجانب ، مما يشير إلى ارتباط الأعمال المضادة للحكومة ببعض العناصر الأجنبية أو الصحافة الأوروبية فى البلاد ، ففى تقرير من مسيو «كاراليسيمو» مفتش عموم البوليس بالإسكندرية فى ١٨٧٩/١٢/٢٣ إلى نظارة الداخلية نراه يتتبع نشاط جمعية تسمى مصر الفتاة « La Geune Egypte» بالإسكندرية ، ويتحدث عن إجراءات إيقاف نشاطها الضار بالأمن العام ، وتدخل أحد المحامين الأجانب المسمى «بيجوس Begusse » للدفاع عنها[(١)] .

غير أنه وحتى ذلك الوقت لم يكن مفهوم «الجريمة السياسية» أو «الأمن السياسى» ، واضحاً بصورة تقتضى الفصل بين العمل البوليسى العادى وأعمال «الأمن السياسى» ، إذ كان جهاز البوليس العادى هو الذى يتولى أعمال المهمتين . ويوضح تقرير تقدم به مأمور ضبطية مصر ومفتش البوليس بها فى مايو سنة ١٨٨٠ ، تطور الحركة الوطنية فى ذلك الوقت إلى استخدم أسلوب « تداول عرضحالات» .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٩٠ داخلية افرنكى- Ministere de linterieur.1879 - Bureau Europeen No-521 23 Decembre I879 Division de police d'Alex. Process de la " jeune Egypte" prefecture D'Alex. - Direction de police cabinet.

وكان «رياض » لدى توليه النظارة فى ١٨٧٩/٩/٢١ إلى ١٨٨١/٩/٩ قد شن حملة من الكبت ضد الصحافة الوطنية لهجومها على نظام الحكم الثنائى و «توفيق» و « رياض» فصادر الصحف المصرية ، وتلك التى كانت تنشر بالخارج ، وقد أدى هذا إلى أن تتخذ «الحركة الوطنية» الناشئة فى ذلك الوقت شكلاً سرياً ، فأعلن فى أواخر سنة ١٨٧٩ عن وجود الحزب الوطنى الذى أسهم فى نشاطه شريف باشا وراغب باشا وشاهين باشا كنج ، كذلك تأسست فى الإسكندرية جماعة «مصر الفتاة» التى أصدرت صحيفة بهذا الاسم ، وقد أصدرت هذه الجمعية فى ١٨/ ١٢/ ١٨٧٩ مشروعاً إصلاحياً موجهاً إلى الخديو توفيق عزا ما تقاسيه مصر ، إلى الحكم المطلق وعدم سيادة القانون وعدم تساوى الناس أمامه وحاجة البلاد إلى التعليم العام وعدم وجود برلمان منتخب انتخاباً سليماً يتمتع بسلطات كاملة وعدم شعور طوائف الموظفين بالمسؤولية عن الصالح العام والربا وعدم اصطناع العدالة فى توزيع مياه الرى وعدم كفاية رواتب الموظفين ، وإزاء ذلك أطلق «رياض» بوليس الإسكندرية برياسة «السنيور كاراليسيو» الإيطالى لاقتناص أصحاب هذا المشروع . وكان من بين ما أجراه «كاراليسيمو» تتبع «شريف» و «سلطان باشا» و «سليمان أباظة» . للمزيد من التفاصيل عن حركة المعارضة ضد توفيق ورياض -- راجع أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية» ص ١٣٠ وما بعدها » .

فقد تبين من تقرير رجلى البوليس «أنه جارى تداول عرضحال بين ضباط الجهادية لأجل إمضاه وتقديمه للحكومة» كما أسفرت تحريات البوليس أن «حسن موسى العقاد» ضالع فى هذا العمل[١] . وتتضح بدايات الإلتفات إلى أهمية هذا النوع من الأمن فى

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٨١ مجلس النظار «محضر جلسة السبت ٢٢ مايو سنة ١٨٨٠ تحت رياسة عطوفتلو رياض باشا ريس المجلس وناظر الداخلية والمالية وعضوية على مبارك باشا ناظر الاشغال العمومية وعثمان رفقى باشا ناظر الجهادية ومصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية وحسين فخرى باشا ناظر الحقانية وعلى ابراهيم باشا ناظر المعارف ومحمود سامى باشا ناظر الأوقاف «ومسيو بارنج» «ومسيو ده بلنيير» «المفتش العموميين» .

وقد تداول المجلس « مسألة العرضحال المتداول بين الناس وتقديمه للحكومة» وتبيِّن المناقشة التى جرت فى شأن ذلك العرضحال أن الحكومة كانت قد اضطرت إلى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديوان التى اقترضها الخديو ، وأن ذلك كان سبباً لتذمر المواطنين بالإضافة إلى فداحة الضرائب فى ذلك الوقت وسوء توزيعها على الناس واقتضائها بوسائل القهر . وكانت الحكومة قد أقرت «نظام المراقبة الثنائية» كما أملاه القنصلان «الانجليزى والفرنسى» .

وأصبح للرقيبين سلطة واسعة فى شؤون الحكومة المالية اتسع بمقتضاها نفوذ الأجانب فى البلاد ، وشرعوا فى استثمار موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية بإنشاء المؤسسات المالية والإقتصادية كالبنك العقارى وشركة تكرير السكر والشركة العمومية لإجراء الأشغال بالديار المصرية . وقد رافق ذلك إلغاء «قانون المقابلة» الذى كان يعفى أصحاب الأراضى من آداء نصف المربوط على أطيانهم من الضرائب فى مقابل دفعهم الضرائب المربوطة على أملاكهم لمدة ستة سنوات مقدماً . وكان ذلك الإلغاء أحد أسس «التسوية المالية» التى أجريت فى ١٨٨٠/٧/١٧ وسُمِّيت بقانون التصفية . وقد أُلغى قانون المقابلة فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ وأعيدت الضرائب إلى نصابها الأصلى مع الوعد باستنزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قد دفعت .

كان السيد / حسن موسى العقاد قد تقدم بمظلمة إلى لجنة التصفية نشرها فى جريدة «الريفورم» ، وصف فيها إلغاء قانون المقابلة الصادر فى سنة ١٨٧١ بأنه استبداد ، وأوضح أن هذا القانون هو عقد لا يجوز نقده من جانب الحكومة وحدها ، ودعا «العقاد» الأهالى إلى التوقيع على عرائض بهذا المعنى . وتبدو من مناقشة أعضاء مجلس النظار فى شأن العرضحال اتجاه الحكومة إلى التخلص من «العقاد» لاجترائه على تقديم مظلمة إلى «قومسيون التصفية» واتهام «إيفلين بارنج» له فى هذه الجلسة «بالتطاول على الحكومة» وضرورة ضبطه وإيداعه السجن . كما يتضح أن العرضحال «المنسوب إلى العقاد» الترويج له كان يحض على الثورة والتهديد باستعمال السلاح فى حالة عدم الاستجابة لطلبات الشعب . كما بدا أيضاً أن «الجنرال ستون» باشا الأمريكى ورئيس هيئة أركان الحرب المصرية فى ذلك الوقت كان منسوباً إليه السعى فى تحريض بعض ضباط الجيش على إظهار عدم رضائهم عن إجراءات الحكومة ، كما بدا اتجاه« المجلس» إلى محاولة الزج بكل من «نوبار» و «شريف» و «راغب» و«مرعشلى باشا» فى هذا الأمر .

-راجع أيضا عبد الرحمن الرافعى = الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ص ٤٩ و٨٢ و٨٤ وما بعدها .

اهتمام مجلس النظار بأسلوب «العمل المضاد» فى ذلك الوقت ، والإطلاع على التقارير التى قدمها مأمور الضبطية ومفتش البوليس معاً ، وتوجيههما إلى ما ينبغى عمله فى مواجهة هذا «العمل المضاد»[١] .

وقد تميزت فترة الثمانينيات فى القرن التاسع عشر ، وقبل الاحتلال البريطانى مباشرة بالنشاط السياسى للجاليات الأجنبية فى مصر والموجه ضد بلادهم الأصلية . فقد بدا من تقارير البوليس سنة ١٨٨٢ أن الأجانب الذين كانوا يتخذون من مصر مستقراً لهم ، كانوا يجلبون معهم مشاكلهم ومعتقداتهم السياسية ، وبالتالى فإن هذه المشاكل أيضاً كانت تشغل اهتمامات «البوليس المصرى» باعتبارها داخلة فى أعمال «الأمن السياسى» فى البلاد .

ففى تحريات «بوليس الإسكندرية» فى ٨ جمادى الثانى سنة ١٣٠٠ عن انتحار ايطالى تبيَّن أن هناك جمعية سرية إيطالية تسمى «جمعية الإنترناسيونالى» تتألف من ٢٠٠ إيطالى ويتزعمها ثلاثة عشر آخرين تناوىء الحكومة الإيطالية وتندد بأعمالها عن طريق إعلانات تلصقها على جدران حوائط المنازل بالإسكندرية . كما تبين من التحريات أن الإيطالى المنتحر قد فعل ذلك «لتخلصه من التحير ما بين تكليفة من جانب القنصل بإيضاح معلوماته فى مادة شخص سائق قُتِلَ بمحله ، وبين تحذيره عن ذلك من جمعية الإنترناسيونال التى هو منها»[٢] .

وقد تطورت الحركة الوطنية مع بداية عهد الإحتلال البريطانى فى شكل إرسال «خطابات تهديد بغير توقيع » موجهة إلى الخديو والأمراء والنظار والقناصل وحكمدارية البوليس فى مدينة القاهرة ، تندد بالإحتلال والمتعاونين معه ، وتهدد بالقتل وتطالب بجلاء القوات المحتلة .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٨١ ، مجلس النظار ، محضر جلسة يوم السبت ١٨٨٠/٥/٢٢ .

(٢) دار الوثائق «محفظة ٨١ داخلية أفرنجى» تقرير من مهردار خديوى إلى رئيس مجلس النظار عن متابعة نشاط جمعية الإنترناسيونال فى الإسكندرية فى ٨ جمادى الثانى سنة ١٣٠٠ - ومما يؤسف له أن الوثائق لم تمكننى من تتبع أغراض هذه الجمعية وأعمالها . غير أن «البوليس» كان يعلم أسماء الأفراد المنتسبين لهذه الجمعية وأسماء رؤوس هذه العصابة - وينسق أعماله مع القنصل الإيطالى بالإسكندرية .

وقد تطورت أعمال البوليس إزاء هذه التطورات فى الحركة الوطنية باتخاذ أسلوب «مراجعة قوائم الأشخاص السابق إتهامهم بمناصرة الثورة العرابية» ومراقبة الأماكن التى يترددون عليها والأشخاص المتصلين بهم»(١) .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٢٣ الثورة العرابية - محاضر التحقيق ضد الجمعية السرية ، ملف ٣ «مذكرة حكمدار البوليس» عن جمعية الخطابات ومعلوماته عن المشتبه فيهم والمقبوض عليهم - وقد بدأت تحريات البوليس عن هذه الجمعية فى يونيو سنة ١٨٨٣ حيث انتهت إلى العثور فى منزل «عبد الرازق بك درويش» المدير السابق للمدرسة البحرية بشارع الحطابة بدرب الجماميز على شخص أجنبى عن البلاد يدعى «محمد سعيد» . كما أسفرت تحريات «حكمدارية بوليس القاهرة» عن زيارة بعض أشخاص معينين لهذا الرجل بالمنزل الذى أُجرى تفتيشه ، وأن «سعيد» هذا كان يزور آخرين فى المدينة بمساكنهم . وبتفتيش منزل عبد الرزاق بك درويش يوم ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٣ بمعرفة حكمدار البوليس ضُبطَ «محمد سعيد» و«إسكندر سلام» ووجد مع الأول خطابان بالفرنسية أحدهما موجهاً إلى «أحمد باشا نشأت» تحذره فيه الجمعية من عداوة «فخرى باشا» له ، وتحثه على الإنضمام إلى الجمعية . أما الآخر فقد كان موجهاً إلى «مصطفى باشا صديق» لدعم الجمعية ببعض المال . ولما كانت حكمدارية البوليس تشك فى «محمد سعيد» فقد أُلقِىَ القبض عليه وعلى إسكندر سلام وعبد الرزاق بك درويش صاحب المنزل ومصطفى صدقى وحسين فهمى ، وضبطت الأوراق التى بالمنزل أو مع المتهمين وملابسهم التى قيل بأنها شعار لهم ، كما داخل «الحكمدارية» الشك فى بعض الأشخاص الذين سبق لهم الإشتراك فى العصيان العسكرى «الثورة العرابية» وهم : ١- محمد أفندى فنى رئيس قلم الترجمة بنظارة المالية ، والذى سبق أن هدد «رياض باشا» رئيس النظار عرابى وزميلاه فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ عندما ذهبا لمقابلته بأن يكون مصيرهم مثل مصيره حيث كان «فنى» قد اتهم فى سنة ١٨٨٠ بأنه حرر عريضة تتضمن الطعن والتنديد بإدارة المالية ، وحوكم أمام مجلس عسكرى وقضى بفصله = من خدمة الحكومة وحبسه سنتين فى «الطوبخانة» - ٢- حسين صقر الكاتب السابق بنظارة الداخلية والسابق صدور حكم «بتجريده من الرتب والعنوانات وعلامات الشرف والامتيازات التى حصل عليها» - لاشتراكه فى الثورة العرابية - ٣ - سعد زغلول المحصل السابق بمديرية الجيزة فى وقت الثورة العرابية (هو الزعيم سعد زغلول) - ٤- محمد صادق السودانى المعاون السابق لنظارة الأوقاف وقد حُكِمَ بفصله من خدمة الحكومة مؤبداً لاشتراكه فى الثورة العرابية - ٥ - محمد بك أبو محمد - ٦ - عبد الرحمن بك ابن المرحوم فوجا أحمد الوكيل السابق لدائرة البارودى - وقد كان مشاركاً فى الثورة العرابية وسُجِنَ . كما قُبِضَ على عدد من الأشخاص الذين كانت الإجتماعات تُعقد بمنازلهم منذ أيام الثورة العرابية . وقد قُدمَت القضية إلى لجنة للتحقيق مشكلة من «أودلف فلمنكس» المستشار بمحكمة استئناف القاهرة و «أرنست دى هالى» القاضى بمحكمة الإسكندرية و «حسين بك واصف» عضو النيابة . وعُرِفَت هذه القضية باسم قضية «جمعية الانتقام» .

راجع أيضاً أحمد عرابى «كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية» - الجزء الأول ص ٦٠ - وعبد الرحمن الرافعى «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى» ص ١٠٠ و ٥٣٦ - ودار الوثائق = محفظة ١١ داخلية عربى «مذكرة مصطفى باشا فهمى» ناظر الداخلية إلى مجلس النظار فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٢ التى يلتمس فيها العفو عن مصطفى بك صدقى أحد المتهمين فى هذا التنظيم«لمضى مدة عليه تقرب من التسع سنين محروم فيها من وطنه» .

لم يكن إذن الجهاز المخصص لكشف مثل هذه الأنواع من الأنشطة والتى تسمى فى الوقت الحالى «بالنشاط السياسى المضاد» يميز بين هذا النوع من النشاط وبين باقى الأنشطة الإجرامية العادية ، ,بل كانت هذه الأنشطة لديه سواء . واستتبع ذلك عدم إنشاء جهاز متخصص لكشف النشاط المعادى لأمن الدولة فى الداخل وأعنى به «الجمعيات السرية أو المنظمات» أو «الأشخاص الذين يكونون على خلاف فى المقاعد مع رئيس الدولة أو أجهزتها» أو تلك الجمعيات التى نشأت كنتيجة لتطور الأحداث السياسية فى البلاد وتحول التنقل السياسى من دولة وهى السلطة الشرعية إلى المستعمر الذى أصبح السلطة الفعلية - بهدف تحقيق حرية الوطن .

فمأمورى الضبطية ، وحكمدارى البوليس ، والمفتشين كانوا هم الذين يتقدمون بتقاريرهم المتضمنة تحرياتهم عن مثل هذه الأنواع من الأنشطة مباشرة .

كما يلاحظ أن محور نشاط البوليس فى ذلك الوقت كان ينحصر فى «المراقبة» و«حصر التحريات» فيمن يشتبه فيهم أن يكونوا على خلاف مع الحاكم أو الحكومة ، أو فيمن سبق اتهامه بالمشاركة فى «عمل سياسى» (كالثورة العرابية مثلاً) .

والمتتبع لإجراءات البوليس فى مثل هذه الأحوال ، يلاحظ أن مراقبته ونشاطه لم يتجاوز المناوئين « لمحمد على باشا » أو «حليم باشا» و «مصطفى فاضل» وأتباعهما ومن يلوذ بهما بحسبانهما أعداء للخديو ، ثم أصحاب النشاط السياسى وذوى المبادىء التحررية من أهل البلاد فيما بعد كحسن موسى العقاد ومحمد فنى ، وأولئك الذين تأثروا بأفكار جمال الدين الأفغانى وأصحاب الصحف والمجلات التى كانت تكشف أعمال الحكومة وتندد بها .

ويبدو أن الحركات الوطنية فى الحقبة التالية للإحتلال البريطانى مباشرة كانت محظوظة لأسباب عديدة ، لعل أهمها هو خلو القانون الجنائى المصرى فى ذلك الوقت مما يسمى «بالإتفاقات الجنائية» وتجريم مرتكبيها . إذ أن المشرِّع المصرى حتى ذلك الوقت كان بعيداً بفكره عن اصطياد التجمعات الوطنية السرية ، فكان أن عملت هذه

التجمعات فى أمان ، واشتغل أفرادها بالأمور السياسية وأنشأوا الجمعيات ذات الظاهر الخيرى والباطن السياسى ، كما انتشرت المجتمعات السياسية «كجمعية الصليبة الأدبية» و «الإعتدال المصرى» و «الهدى»[1] .

أما السبب الآخر لازدهار عمليات التجمع الوطنى ونجاحه فى هذه الفترة التالية للإحتلال البريطانى فيرجع إلى اهتمامات البريطانيين فى ذلك الوقت . فالثابت أن «بريطانيا» بعد أن سيطرت على مصر لم يشغل بالها فى السنوات الأولى للإحتلال التحركات الوطنية المصرية ، حيث كانت الحركة الوطنية وقتئذ خافتة بصورة لم يشعر البريطانيون فى وجودها ما يشكل خطورة على وجودهم .

أما ما شعر به البريطانيون من خطورة دفعتهم إلى إعادة النظر فى أساليب الأمن السياسى ، فكانت الجاليات الأجنبية ونشاطها ، والأيديولوچيات الواردة مع الحركات العمالية لدى الأجانب ، والثورة المهدية ، والتحركات المشبوهة «للخديو إسماعيل» فى الخارج واتصالاته بالدول الأوروبية والآستأنة .

---

(١) عصام ضياء الدين = الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ - ١٩١٥ ص ٤١ - رسالة ماجستير .

التطور السياسى بعد الاحتلال وأثره فى الفصل بين مفهوم الأمن السياسى والأمن الجنائى :-

كان من الطبيعى أن تنتقل سلطات الأمن والهيمنة على أجهزته للسادة الجدد فور وقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى ، وكان هذا يعنى أن السلطات التى تتنقل إليها معلومات النشاط السياسى هى السلطات البريطانية المؤثرة فى مصائر البلاد ، وليس السلطات الوطنية .

وعلى هذا الأساس فقد تولت أجهزة الأمن «العادية» متابعة الأنشطة التى تكلفها سلطات الاحتلال بمراقبتها ، مع الكتابة لسلطات الاحتلال بنتائج المراقبة والكشف . فكان «كليفورد لويد» المفتش العام للإصلاحات فى مصر ، ثم وكيل نظارة الداخلية بعد ذلك ، هو الجهة التى تُرسَل إليها تقارير الأمن .

ولقد كان واضحاً منذ بداية الاحتلال ، إهتمام السلطة البريطانية بالتعرف على نشاط الأجانب فى مصر ، أكثر من اهتمامها بالتعرف على نشاط أهل البلاد . ولعل هذا المسلك يفسر ركون البريطانيين إلى سيطرة القوات البريطانية فى البلاد بالنسبة للأهالى .

أما الأجانب ، فقد كانوا فوق كونهم يستندون إلى الدول الأوروبية التى أتوا منها ، والتى كانت بريطانيا تتوقع من بعضها مناوئتها لها فى احتلالها لمصر (كفرنسا مثلاً) ، يتحصنون بالإمتيازات الأجنبية ضد أى إجراء بريطانى فى مواجهتهم ، وكان وجه تخوف السلطة المحتلة من النشاط الأجنبى فى مصر ، هو نمو الفكر الحديث لدى هذه الجاليات الأجنبية وتفشى الأيديولوجيات الإشتراكية والديموقراطية والإتجاهات التحررية ، والخبرات المكتسبة من معيشتهم فى أوروبا واحتكاكهم بالأحداث الجارية هناك ، واستمرار انفتاحهم على أوروبا عن طريق الصحف الأوروبية التى كانت تصلهم باستمرار وتزودهم بالجديد من الأخبار عن الحياة الأوروبية .

فإذا كان هذا هو حال الأجانب فى مصر بأفكارهم المتطورة وقدرتهم على حرية الحركة ، وتحصنهم ضد القوانين الوطنية والسلطة البريطانية ، فإن تخوف البريطانيين من نشاطهم كان له أسبابه .

وجَّه البريطانيون اهتمامهم منذ ١٨٨٤ نحو النشاط الإعلامى للجاليات الأجنبية فى مصر وصحافتها المتحررة ، بهدف التعرف على مكمن الخطر من النشاط الصحفى الأجنبى فى مصر وتأثيره على الأمن السياسى . وقد أسفر هذا مثلاً عن الكشف عن «محاولات فرنسية » للترويج « للمهدى » عن طريق نشر صوره وبيعها للجمهور بواسطة أفراد الجالية اليونانية فى مصر(١) - وذلك فى أبريل سنة ١٨٨٤ .

وقد تحرى بوليس الإسكندرية فى سنة ١٨٨٤ عن ظاهرة العثور على أحرف لاتينية منقوشة على حوائط المنازل بشوارع الإسكندرية لا ينم مضمونها عن شئ ، حتى تبين أن نمساوياً يعمل لحساب إيطالى يتمتع بالجنسية الفرنسية هو الذى كتب هذه الأحرف بهدف الدعاية لجريدة جديدة ستسمى « الخمسين » يصدرها مالك صحيفة «جوريسبرودنس» الأجنبى فى القاهرة(٢) .

غير أن العامل المؤثر فى أساليب الأمن السياسى فى فترة ما بعد الاحتلال البريطانى كان هو «الحركات العمالية الأجنبية» تلك الحركات التى كانت سبباً مباشراً فى بدء الاتجاه نحو الفصل بين مفهوم الأمن السياسى والأمن الجنائى ، ولو بصورة بدائية ، فقد بدأت الأفكار الجديدة والنظريات والأيديولوجيات الإشتراكية تغزو مصر على يد الأوروبيين الوافدين إلى مصر للعمل فى مجالات الصناعة والأعمال الفنية .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ١٠٢ داخلية أفرنكى=Ministere de l'interieur-12 Avril I884
from governor of Alex. To H.E. sir Clifford L1oyd sub minister for the interior .
وتشير هذه الوثيقة الموجهة إلى لويد عن ضبط ثلاثة طرود فى جمرك الإسكندرية تحتوى على ٨٢٧ نسخة من صورة تمثل «المهدى» - موجهة إلى اليونانى مايجيوفولو Mayjufolo ومرسلة إليه من فرنسا . وقد عقب محافظ الإسكندرية على الصور المرسلة إلى «لويد» بقوله «حيث أن بيعهم إلى الجمهور لا ينصح به» As their sale to the population is unadvisable .

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة ١٠٣ داخلية أفرنكى = Ministere de l'interieur- 10 Avril I884
from governor of Alex. To H.E. sir Clifford L1oyd.
وكان عثمان عرفى محافظ الإسكندرية قد أرسل إلى لويد فى ذلك التاريخ ينبئه بالقبض على نمساوى يكتب حرفى I L وحرفى V A وبمناقشته أعترف بأنه كان يفعل ذلك لحساب إيطالى يدعى «موتينى» ويقيم فى شارع النبات وبمناقشة «موتينى» هذا أثبت أنه فرنسى الجنسية ويعمل لحساب من يدعى « شورمانت » المالك لصحيفة قاهرية تسمى « جوريسبرودونس» وأن هذه الحروف إنما هى دعاية لصحيفة جديدة تسمى «الخمسين» ينوى إصدارها وأن حرفى I L وحرفى V A يكملان جملة IL va Paraitre بمعنى سيظهر .

كانت أول إشارة إلى الأفكار الإشتراكية فى مصر هى تلك المحاولة التى قام بها «يونانى» فى ١٨ مارس سنة ١٨٩٤ بتوزيع «منشور ثورى» فى شوارع القاهرة ، يحض فيه «العمال» على الإحتفال بذكرى «نهضة الكومون» بباريس سنة ١٨٧١[1] .

---

(١) مجلة الهلال = أول أبريل سنة ١٨٩٤ ويقول المنشور «أذكروا أن هذا اليوم هو تذكار نهضة الكومون فى باريس ، فهلم أيها العمال المظلومون نتحد جميعاً ونهتف معاً «فليهلك الموسرون الضوارى ولتحى الثورة الاجتماعية ولتحى الفوضى» .

وفى شأن «الكومون» ، فإنه على أثر هزيمة فرنسا فى حرب السبعين ضد ألمانيا (يولية ١٨٧٠ - يناير ١٨٧١) كان الشعب الفرنسى قد انتابته نوبة من السأم الشديد من الإستفتاءات الشعبية والدكتاتوريات والمغامرات الأجنبية التى حفلت بها فترة الإمبراطورية التى انتهت فى ١٨٧٠/٩/٤ بإعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة . ومع أن أغلب أنحاء فرنسا كانت تميل إلى الملكية وتمقت الجمهورية التى تذكرها بالحرب والثورة ، فإن «باريس» كانت جمهورية النزعة ، وكانت أفكار أهليها تموج حماسة لحرب ثورية ضد الألمان المعسكرين فى باريس وفقاً لشروط الصلح المبرم مع ألمانيا (١٠ مايو سنة ١٨٧١) . كما كان الباريسيون يعتقدون أن جمعيتهم الوطنية التى عقدت الصلح والتى كان مقرها منذ ١٨٧١/٣/١٠ فى «فرساى» قد باعت حقوق فرنسا للعدو ، وأنها بحكم ميولها الملكية تتخذ الإستعدادات لإعادة النظام الملكى القديم . وقد توافق مع إحساسات الباريسيين هذه أفكار أخرى كإنشاء نظام ثورى متطرف أو نظام إتحادى أو نظام إشتراكى أو شيوعى أو فوضوى - وفى مارس سنة ١٨٧١ أرسلت الحكومة فى «فرساى» كتيبة من الجيش للإستيلاء على أسلحة الحرس الأهلى الباريسى المعسكر فى حى «مونمارتر» والذى كان الألمان رغم احتلالهم لباريس قد سمحوا له بالاحتفاظ بأسلحته . فتمرد الحرس واستطاع أن يستميل جنود الكتيبة الموفدة لتجريده من سلاحه وأسر قائديها ورميهما بالرصاص . ثم أقام «كومون باريس» أى مجلس بلديتها حكومة ثورة فى ١٨٧١/٣/١٨ ، وبدأت فتنة رهيبة كانت عبارة عن ثورة متحمسة للمبادىء الجمهورية فى البداية ما لبثت أن تحولت إلى ثورة لتقويض النظام الرأسمالى فى جميع أنحاء العالم وتحويل فرنسا إلى «إتحاد تعاهدى» يتألف من جمهوريات محلية تقوم فى المقاطعات الفرنسية المختلفة ، وبذلك استطاعت هذه الحركة أن تضم إليها طبقات العمال الثائرين ، وفى ١ مايو سنة ١٨٧١ حشد «تير» رئيس الحكومة الفرنسية فى«فرساى» قوة من ١٣٠ ألفاً من الجيش النظامى لإعادة فتح «باريس» التى حولها الثوار إلى أنقاض وأضرموا النار فى قصر التويليرى و «دار البلدية» وبعد أسبوع بدأ فى ٢١ مايو وانتهى فى ٢٨ مايو سنة ١٨٧١ وسمى «أسبوع الدم» سحقت الحكومة الفرنسية «ثورة الكومون» بعد أن ارتكبت أثناء إخماد هذه الثورة وبعدها أعمال قسوة ووحشية هائلة . ومنذ ذلك الوقت كان الفوضويون وأصحاب الأفكار الشيوعية يمجدون هذه الثورة باعتبارها أول مظهر محتدم الأوار للحركة الثورية العظمى ضد نظام المجتمع الرأسمالى فى العالم . ...

وتوضح هذه المحاولة بجلاء أن الأفكار الثورية والأيديولوجيات الجديدة كانت فى جعبة الأوروبيين الوافدين للعمل فى المشروعات الحديثة فى مصر وأن تطبيقهم لهذه الأفكار كان يعنى الشروع فى تنفيذها بالبلاد سواء عن طريق نشر هذه الأفكار بالمنشورات أو عن طريق العمل الفعلى .

وقد صادفت سنة ١٨٩٤ بداية الحركات العمالية للأجانب فى مصر ، إذ تواترت الأنباء منذ أغسطس من ذلك العام بأحداث شغب قام بها العمال الأجانب فى شركة قناة السويس البحرية ، ولما كانت القناة وكل ما يتصل بها من أمور ، هى من المسائل ذات الحساسية لبريطانيا لما لها من صلة بالدول الأوروبية المعارضة للاحتلال البريطانى لمصر ، ولما لها(القناة) من صلة المواصلات الإمبراطورية ، فقد كان لهذا الحدث أثر على تصرفات سلطات الإحتلال البريطانى القابعة فى القاهرة ، وفضلاً عن أنه كان أول مظهر من مظاهر تطور الحركة العمالية فى مصر .

بدأت أحداث هذا الشغب فى منتصف أغسطس سنة ١٨٩٤ بإضراب «شغالى الكراكات» فى «قومبانية القنال» بسبب اعتراضهم على المعاملة المالية التى تعاملهم الشركة بمقتضاها . فامتنع العمال الإيطاليون والمالطيون عن العمل ثم انضم إليهم النمساويون حتى بلغ مجموع العمال المضربين عن العمل خمسة وتسعون عاملاً .

= أما الفوضوية Anarchism من اليونانية (بلا حكومة) فهى نظرية سياسية مؤسسة على الإعتقاد بأن الحكومة سيئة وغير ضرورية ، ويعتقد أنصار هذه النظرية فى إمكانية تنظيم المجتمع على أساس تطوعى يحل التعاون فيه محل الجبر والمنافسة . ويرى الفوضويون Anarchists أن الارهاب قد يمهد الطريق إلى الثورة ، ويُعد ويليام جودوين William Godwin (١٧٥٦- ١٨٣١) أحد رواد الفكر الفوضوى ، فقد كتب أن الدولة تفسد حياة الفرد وتخلف توزيعاً غير عادل للملكية والسلطة ، أما الفرنسى بير برودون Piere Proudhon فقد كان تأثيره ككاتب فوضوى عظيم الأثر فى القرن التاسع عشر . قال برودون إن (الملكية هى السرقة (Property is theft)وإن الأرض وأى ممتلكات أخرى لا يحصل عليها كناتج لعمل الفرد تعتبر مسروقة . وكان يرى أن تستبدل الدولة المركزية باتحاد Federation من جماعات communities تحل مشاكلها الخاصة وسمى هذا كله ديموقراطية مباشرة Direct Democracy هـ . أ . ل . فيشر (تاريخ أوروبا فى العصر الحديث) مرجع سبق ذكره ص ٣٠٣ وما بعدها وعن الفوضوية راجع :

-Lexicon Universal Encyclopedia- Vol.I- p . 392.

وفى التاسع والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٩٤ بينما كان « المسيو ليماسون » أحد مديرى شركة القناة عائداً إلى منزله «بالإسماعيلية» أُطلِقَت عليه عدة طلقات نارية من مجهولين فلقى مصرعه على الفور ، وبذلك تحرجت الحالة فى منطقة القناة واتسع «اعتصاب» أى إضراب العمال (١) .

وما يعنينا هو أسلوب العمل السياسى لجهاز البوليس فى هذا الشأن - فقد كانت الإجراءات التى اتُبِعَت فى حالة هذا الاعتصاب جديدة من نوعها ، وذلك بتخصيص ضابط أوروبى «هو الميرالاى مارتين فينيك» كبير مفتشى البوليس المصرى لتقصى الموضوع واتخاذ الإجراءات المناسبة إزاءه - وعدم اتباع الأسلوب السابق حيث كان مأمور الضبطية أو جهاز البوليس المحلى يتولى إجراءات الأمن السياسى فى القضية المطروحة(٢) .

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ١٠٥ داخلية أفرنكى - تقرير محافظ عموم القنال ببيان الحوادث التى توقعت بين شغالى الكراكات وقومبانية القنال من أول أكتوبر سنة ١٨٩٤ لغاية ١٥ منه ومجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من النظارات سنة ١٨٩٤ - تقريرصادر من سعادة محافظ عموم القنال فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٤ فى مسألة « تعصب العمال فى كراكات قومبانية القنال» - وقد انضم فى ١٨٩٤/١٠/٣ خمسون من عمال الشركة بالسويس الى المعتصبين « من زملائهم بالإسماعيلية - فأوفدت نظارة الداخلية ١٢٥ جندياً من القاهرة إلى الإسماعيلية واتخذ الجنود لهم موقعاً عند حمامات « ذوروا» وكانت شروط المعتصبين صرف مكافأة لهم عن كل سنة خدمة بالشركة قدرها أجر ١٥ يوماً فى مقابل العودة إلى بلادهم كما تكشف أن أحد المحامين اليونانيين ويدعى «مطرانجه» يسعى لدى«المعتصبين» ليرفضوا عرض الشركة - وفى ١٨٩٤/١٠/١٥ اتسع نطاق «الاعتصاب» إلى مدينة القنطرة حيث توجه إليها ثمانية من المعتصبين لتحريض عمال الكراكات هناك بالامتناع عن العمل ، ولم تنته هذه المسألة إلا بطرد العمال المعتصبين قهراً فى ١٨٩٤/١٠/١٨ من البلاد - قارن سليمان النخيلى فى «الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة منها» حيث ذكر فى ص ١٦ «أن أول خبر لإضراب عمالى عثرنا عليه فى الصحف المصرية هو إضراب عمال شركة البواخر الخديوية الذى نشرته الأهرام بعددها الصادر بتاريخ ١٨٩٩/١٠/١٧ «والواقع أن إضراب» شغالى الكراكات بقومبانية القنال فى أغسطس سنة ١٨٩٤ يسبق الإضراب الذى أشار إليه سليمان النخيلى بخمس سنوات حسب الوثائق التى عثرت عليها راجع . «سليمان محمد النخيلى» «الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية فيها من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٢» . القاهرة - ١٩٦٧ .

(٢) دار الوثائق القومية : محفظة ١٠٥ داخلية أفرنكى تقرير محافظ عموم القنال بيبان الحوادث التى توقعت بين شغالى الكراكات وقومبانية القنال من أول أكتوبر ١٨٩٤ لغاية ١٥ منه ، مرجع سبق ذكره .

بدأ «الميرالاى فينيك» إجراءاته بحصر العمال المعتصبين فى كنيسة بالإسماعيلية حيث منع الطعام عنهم لدرجة حدت بمحافظ عموم القنال إلى أن يرسل تقريراً فى ١٨٩٤/١٠/١ يحذر فيه ناظر الداخلية « بالمسألة لأن الجوع ربما يجبر العمال على أمر غير مرضى خصوصاً وأنه يُفهم من الأخبار السرية أن العمال لابد ينتقموا من وقت لآخر من رؤساء «القومبانية» .

وفى ١٨٩٤/١٠/٢ قبض «مارتين فينيك» على سيدة ورجلين نمساويين لاشتباهه فى ارتكابهما حادث قتل «ليماسون» واتصل بسفينة حربية بريطانية تصادف وجودها فى الميناء لاستخدام بحارتها على البر فى حالة «حصول أى هيجان ومداركة الحال مع القومبانية» .

وفى ١٨٩٤/١٠/٣ جمع «فينيك» العمال المعتصبين وعرض عليهم السفر إلى بلادهم بعائلاتهم مع منح كل منهم قيمة ما كان يكتسبه فى مدة شهر ونصف ، وفى نفس الوقت حصر « فينيك » البرقيات الصادرة من بورسعيد والإسماعيلية والسويس والوارد إليها من الخارج باللغات الأجنبية فى المدة ما بين ٩/٢٠ و ١٨٩٤/١٠/٢ والبالغ عددها ٢٨١ برقية بهدف الإهتداء إلى الفاعلين فى « جريمة قتل ليماسون » [١] .

ومع أن إجراءات «فينيك» فى حد ذاتها لا تخرج عن كونها إجراءات يتبعها البوليس فى سبيل كشف الحقيقة -كحصر البرقيات الواردة والصادرة ، والقبض للاشتباه ، وعروض التصالح مع الشركة ؛ فإن إجراء حصر «المعتصبين» داخل مكان اعتصابهم خشية انتشار عدوى الاعتصاب إلى مناطق أخرى ، ومنع الطعام عنهم ، هو إجراء أهوج من جانب «فينيك» ، مع هذا كله فإن بداية التمييز بين الجريمة السياسية والجريمة الجنائية تتضح من مجرد «تخصيص ضابط لا تربطه بمكان الأحداث رابطة وظيفية للتحرى والفحص فيها ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، فإن إسناد هذا العمل إلى أجنبى من رجال البوليس المصرى دون المصريين يعنى ارتباط هذا الإجراء بالمفهوم

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ١٠٥ داخلية أفرنكى = تقرير محافظ عموم القنال ببيان الحوادث التى توقعت بين شغالى الكراكات وقومبانية القنال من أول أكتوبر سنة ١٨٩٤ لغاية ١٥ منه .

القائل بأنه إذا كانت الموازنة بين النظم الإجتماعية المختلفة يقتضى مستوى معيناً من الثقافة ، ويتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادى والفكرى لم تكن لتتوافر فى العمال المصريين وكانت متوافرة فى العمال الأجانب الذين عملوا بالمشروعات الحديثة التى بدأت تنتشر فى مصر ، وكذلك فإن الأمر يتطلب فيمن يواجهون هذه الأفكار والتيارات أن يكونوا على نفس المستوى الفكرى لأندادهم ، وفى اعتقادى أن مجرد التنبه إلى مثل هذا الفكر من جانب السلطات البريطانية المهيمنة على جهاز البوليس المصرى يعد تمييزاً وفصلاً بين مفهوم الجريمة السياسية والجريمة الجنائية ، بصرف النظر عن بدائية الإجراءات التى اتخذها الميرالاى «مارتين فينيك باشا» فى حالة الإعتصاب ، وكونها إجراءات بوليسية عادية .

وقد أدت عمليات التوسع العمرانى وبناء المشروعات الحديثة «كخزان أسوان» فى أواخر القرن التاسع عشر إلى تدفق أعداد كبيرة من العمال الإيطاليين المتأثرين بالأيديولوجيات الإشتراكية المتطرفة وبالمذاهب الفوضوية إلى مصر وسرعان ما انتشرت أفكارهم فى محيط المناطق التى يعملون بها . ولم يمضِ وقت طويل حتى بدأت عمليات «الإعتصاب» بين هؤلاء العمال فى «أسوان» وانتشرت ظاهرة الإضراب عن العمل بينهم بغرض نيل حقوقهم من الشركة صاحب امتياز بناء الخزان . وكانت خشية الخديو عباس من هؤلاء العمال أصحاب الأفكار الثورية هى الداعية لأن يلجأ لنفس الأسلوب البريطانى فى التعامل معهم ، فاستدعى فى سنة ١٨٩٩ ضابطين من جهاز المباحث الإيطالية لتولى أعمال مكافحة الأعمال الفوضوية التى ظهرت فى مصر ، كما كلفهما بدراسة الوسائل الكفيلة بالقضاء على موجة الإضرابات والإعتصابات التى يقوم بها العمال الأوروبيين فى البلاد وتقديم النصح فيما يتعلق بمنع سريان عدوى هذه الأفكار إلى العمال المصريين[١] .

ومع التسليم بالفارق الثقافى بين العمال الأوروبيين والعمال المصريين ، ذلك الفارق الذى كان يحول دون الأخيرين وإجراء المقارنة بين النظم الاجتماعية التى يعيشون فى ظلها ، وتلك النظم التى يطرحها العمال الأوروبيين ، فإن اختلاط هؤلاء العمال بزملائهم

---

(١) مذكرات الخديو عباس - جريدة المصرى ، عدد ٤ مايو سنة ١٩٥١ - وقد كانت إعتصابات العمال الإيطاليين فى أسوان سنة ١٨٩٩ .

المصريين واهتمام الصحافة المصرية منذ سنة ١٨٩٩ بحركات العمال الأجانب فى مصر وباقى أنحاء العالم ونشرها للأفكار والمبادىء الإشتراكية . كل هذا كان كفيلاً بإذابة هذه الفوارق الثقافية .

وما لبث العمال المصريون أن حاكوا الأوروبيين من زملائهم الذين كانوا قد سبقوهم فى الخبرة بالحركات العمالية فى الخارج ، فتشرب الأولون منهم هذه الأفكار وأدى هذا إلى انتشار ظاهرة «الإعتصاب والإضراب عن العمل» بين العمال المصريين (١) .

ومع بدايات القرن العشرين ، اتسعت ظاهرة الإضراب عن العمل والإعتصاب بين العمال فى شركات السجاير وبين عمال المركبات وعمال توزيع التلغرافات وعمال محطات السكك الحديدية والترام (٢) ، وتعلم العمال المصريون كيف يديرون أمورهم بأنفسهم بعد أن وعوا الأيديولوجيات الإشتراكية على يد زملائهم الأوروبيين فى نهايات القرن التاسع عشر ، وبدأ جهاز البوليس تبعاً لذلك يتطور تطوراً جديداً(٣) .

كان هذا هو موقف السلطات البريطانية فى البوليس المصرى من النشاط الأجنبى فى مصر سواء للجاليات الأجنبية أم للحركات العمالية للأوروبيين فى مصر . وقد بدأ كما سبق القول تمييزهم للعمل السياسى يتضح من خلال إجراءاتهم المضادة .

أما بالنسبة للخطر الآخر وهو الثورة المهدية فقد كان لهم فيه شأن آخر توضحه السطور التالية .

---

(١) سليمان محمد النخيلى = الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من سنة ١٨٥٢ إلى ١٩٥٢ مرجع سبق ذكره ص ٩٣

(٢) المرجع السابق ص١٦ وما بعدها و Egypt No.1 (1902) Report by his majesty's Agent and Consul -General on the finances, administration and condition of Egypt and the Soudan in 1901 .

ومما يذكر أن الإضرابات strikes قد ورد ذكرها لأول مرة فى التقارير السنوية «لكرومر» فى عام ١٩٠١ فقط – وكان ذلك بمناسبة إضراب لفافى السجائر فى القاهرة .

(٣) توجد دراسة جيدة عن الحركة العمالية المصرية فى نهايات القرن التاسع عشر وحتى خمسينيات القرن العشرين ، تتضمن عرضاً جيداً للحركات العمالية التى أوردناها فى هذه الدراسة . راجع Joel Beinin and Zachary Lockmam : Workers on the Nile- Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882 - 1954- Princeton University Press- - Princeton Newjersey- 1987.

مع بداية سنة ١٨٨٨ دخلت العلاقات «المهدية المصرية» مرحلة جديدة ، وذلك بشروع « القوات المهدية» فى مهاجمة الحدود المصرية ومحاولة غزو البلاد . وخلال سنة ١٨٨٨ دأبت « القوات المهدية» على مهاجمة قرية« كلابشة » وما يجاورها والتركيز على «مواقع البوليس المصرى» فى هذه الأماكن وبث الذعر فى الأسواق والتجمعات العامة[١] .

ويبدو أن هجوم «المهديين» على الحدود المصرية قد أحدث أثراً سيئاً لدى البريطانيين فى مصر ، فكان إجراء الأمن السياسى الذى أتخذوه هذه المرة جديداً كل الجدة عن الإجراءات السابقة . ذلك أن هذا الإجراء يسجل ميلاد أول جهاز «للبوليس السياسى فى مصر» .

أنشىء مكتب البوليس السرى Bureau de la police secrete فى يناير سنة ١٨٨٨ تابعاً مباشرة لتفتيش عموم البوليس الذى كان يرأسه «اللواء شارل بيكر» فى ذلك الوقت وتكون هذا المكتب من مدير يعاونه ثلاثة موظفين ، ويحركون مجموعة من المرشدين والمخبرين الأوروبيين والوطنيين لتزويد المكتب بالمعلومات اللازمة وقد روعى فى مكتب البوليس السرى هذا أن يكون موظفيه ومديره الملمين إلماماً عالياً باللغات الأجنبية ، بالنظر لنوعية العمل به ، واستلزم تحليل التقارير المحررة باللغات الأجنبية والإطلاع على ما تكتبه الصحافة الأجنبية . وقد ميَّز هذا الأمر ، عمل المكتب لفترة طويلة ، إذ كانت التقارير الصادرة عنه كلها باللغة الفرنسية دون الإنجليزية أو العربية .

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٨٠٦ فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٨ «بخيت أفندى منصور» ملاحظ قسم إسنا بمديرية قنا بالوجه القبلى غرق فى يوم ١٨٨٨/٧/٢٠ فى «حلفا» بسبب هجوم الدراويش على «دباروسة» فيقتضى التأشير قرين إسمه بذلك من التاريخ المذكور - ودار المحفوظات العمومية = ملف خدمة «بخيت أفندى منصور» ملاحظ إسنا والذى يستفاد منه أنه كان معيناً ضابطاً للبوليس «بقسم حلفا» مؤقتاً - وفى الساعة الرابعة عربى نهار يوم ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٨ وصلت أنباء بأن الدراويش سيحضرون للنقطة - وطلب منه الاستعداد - فقام بواجب التحضير للدفاع وتوجه مع «ناظر القسم» للسوق لبث الأمن بين الأهالى وفى أثناء ذلك هجم الدراويش على نقطة البوليس ، ودارت معركة تترس فيها عساكر النقطة بساقية مجاورة حيث كان الملاحظ يقف خلف جنوده لشد عزيمتهم وتحريضهم على الثبات ومع هزيمة القوة المصرية وأخذ رجالها أسرى ؛ استقل الملاحظ قارباً مزدحماً مع جموع الأهالى فغرق القارب بجميع من فيه .

اختص مكتب البوليس السرى بإصدار التقارير عن الحالة السياسية الخارجية وصلتها بالوضع الداخلى للبلاد وعرضها على مفتش عموم البوليس[١] . كما كانت القنصلية العامة لبريطانيا فى مصر ، تمد هذا المكتب بنسخ من الصحف الأجنبية الصادرة فى دول معينة كتركيا وإيطاليا والنمسا ، وانجلترا أيضاً ليستعين بها فى كتابة تقايره عن ما يكتب بشأن مصر فى تلك الصحف .

وقد كان لهذا المكتب عملاء أوروبيون ومصريون فى مناطق التوتر «كحلفا» و «أسوان» لمتابعة نشاط الدراويش على الحدود المصرية وللتعرف على تحركات الثوار وصلاتهم بأهالى البلاد المجاورة وتأثير الهجمات التى يشنها السودانيون على مناطق الحدود ، على أهالى البلاد وفى مصر العليا بصفة خاصة ، كما كان من بين اهتمامات هذا المكتب التعرف على المتعاونين مع الدراويش من أهالى هذه المناطق وخاصة مشايخ القبائل كالعبابدة والبشارية ، وحجم القوات التى يجهزها الثوار المهديين وتأثير عملياتهم على الحالة الاقتصادية للأجزاء الجنوبية من مصر[٢] .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٣٧ داخلية أفرنكى-Division do securite publique- Comprenant la police, les prisons et les pompiers- Budget de 1888 Art .2 police Secrete

وقد كان مدير مكتب البوليس السرى هو «يوسف بك دوبريه» وهو من الشوام المتمصرين وكان يعمل بالبوليس المصرى منذ سنة ١٨٧١م ويقوم بتدريس اللغة الإيطالية لعساكر البوليس المصريين فى ذلك الوقت.

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة ٥٥ سودان – مجلس الوزراء ١٨٨٨ – تقرير باللغة الفرنسية رقم ١٣٣ صادر من مكتب البوليس السرى فى ١٨٨٨/٣/١٨ : أفادنا مندوبنا السرى فى أسوان المكلف بإجراء تحريات حول الوضع فى مصر العليا بما يلى :- فى أعقاب الهجوم الذى قام به المتمردون ضد قرية «كلابشة» (أنظر التقرير رقم ١٠٦ فى ١٨٨٨/٢/٢٦) حل الذعر فى أسوان ، وكان لدى الجاليات المسيحية والأوروبية النية لمغادرة هذه المدينة والتوجه إلى القاهرة لأنها كانت تخشى أن يهاجم المتمردون المدينة ، وكان وصول معالى سردار الجيش المصرى إلى أسوان بمثابة تهدئة لهؤلاء السكان الذين قرروا آنذاك البقاء حيث عاد الهدوء .

ووفقاً للأنباء التى تجمعت لدى مندوبنا فإن قضية المتمردين يمكن أن تأخذ أبعاداً كبيرة مما قد يخلف صعوبات جمة للحكومة المصرية ويهدد بالخطر سكان «أسوان» و «دراو» و«شيلوكا» و«بمبان» . وحالياً يجرى الاستعداد فى «أبو حمد» لتجهيز حملة عبر الصحراء لغزو تلك الأماكن مع ترك «وادى حلفا» و «كوروسكو» جانباً .=

= ويقال إن شخصاً يدعى «صالح بك خليفة» شيخ أبو حمد هو الذى لعب دوراً رئيساً فى الإعداد لهذه الحملة وإن هذا الشيخ يعتمد على مختلف «مشايخ قبيلة العبابدة » الذين قيل إنهم تعهدوا بإمداد المتمردين ببضعة آلاف من المحاربين ، ووفقاً للمعلومات التى توفرت لدى مندوبنا فإن رؤساء الحملة سيكونون «مينشاته بك» من «سيولا » و «صالح بك» من «كورسكو» و «محمد بك الحامد» علماً بأن هذين الأخيرين من أقارب «خليفة» «دراو» .

وقد أوفد المتمردون مبعوثيهم إلى قبائل «البشارية» فى الغرب التى يبدو أنها وعدتهم بالمساعدة فى هذه العملية .

أما قوات المتمردين التى كانت قد تقدمت حتى «بير أحمار» ، والتى قام فريق منها بمهاجمة مركز بوليس «كلابشة» فقد انسحبت إلى الصحراء بالقرب من «بير مراد» وانضمت إلى المتمردين ، وتقدر هذه القوات بخمسمائة رجل تقريباً بما فيها ٣٠٠ من العبابدة غادروا بلادهم للانضمام إلى المتمردين ، ويبدو أن المشروع الذى وضع فى «أبو حمد» كان يهدف إلى إرسال مجموعات من المتمردين قليلاً فقليلاً حتى «بير مراد» ، وعندما يصل عددهم إلى الحد الكافى ينزلون إلى البلاد سالفة الذكر ، ويذكر أن قبائل العبابدة قد وعدت الأمير «خليفة أبو حمد» أنها ستمده بما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ رجل بمجرد أن يبدأ المتمردون المسيرة وأن قبيلة البشارية قد وعدته بنفس الشىء .

وتتعاطف الجماعات البربرية من«أسوان» حتى «وادى حلفا» مع المتمردين كما أن الطبقات الدنيا فى أسوان التى تعيش فى البؤس تكن نفس الشعور . أما سكان أسوان الذين يضمون أحسن طبقات المجتمع فإنهم لا يبدون صراحة مشاعرهم إلا أنه يبدو أنهم يرغبون فى أن يظلوا مخلصين للحكومة خشية أن يستولى المتمردون على ممتلكاتهم أو يصادروها إذا ما دخلوا «أسوان» .

كما علم مندوبنا أن المتمردين قد تلقوا من «أسوان» كميات كبيرة من المواد الغذائية لا يعرف أسماء من أرسلوها وقبل حادث «كلابشة» ببضعة أيام فقط ، غادرت الشلال خمسة قوارب محملة بالحبوب وعليها ٢٠٠ خروف وكميات من الزبدة والسكر والأغطية ، وسارت فى النيل حتى وصلت إلى «كلابشة» حيث قام المتمردون بتفريغها وبنقل حمولتها إلى أماكن تجمعهم فى «بير أحمار» على مسافة يومين من «كلابشة» ، وقد أسرع قادة القوارب خلفهم وهم يصيحون بأن المتمردين قد استولوا على ممتلكتهم ولم يبقوا على شئىء لديهم سوى الحياة «ويعتقد أنهم قالوا ذلك حتى لا يفسدوا خطتهم» .

وقد يكون من المناسب أن تتخذ الحكومة بعض الإجراءات ابتداء من «الشلال» حتى«كوروسكو» لضمان الأمن على النيل لأن المتمردين هناك يحاولون قطع الاتصالات بين «أسوان» و «وادى حلفا» بعد أن حاولوا بالفعل مؤخراً مهاجمة إحدى البواخر ، ولكن لحسن الحظ لم يصب أى من ركابها بجروح بسبب بُعد المسافة ونظراً للمعلومات التى توفرت بشأن الكميات =

وقد أثبتت التقارير الصادرة من «مكتب البوليس السرى» سنة ١٨٨٨ دقة هذا المكتب فى فهم رسالة الأمن السياسى تماماً ، واتباع أسلوب العمل البوليسى التخصصى بحذافيره . فالمتأمل للتقارير يجد أنها تحتوى على العناصر الآتية :-

-حالة سكان مصر العليا إزاء الهجمات التى يقوم بها «المهديون» على القرى المصرية المجاورة لهم .

- احتمالات المصاعب التى قد تنجم عن هذه العمليات العسكرية .

- استعدادات العدو الحربية واتجاهات حملاته العسكرية المستقبلة .

- أسماء قادة العدو ومواقف القبائل المشتركة بين مصر والسودان .

- مجهودات العدو فى اكتساب ولاء القبائل الهامة فى المنطقة واحتمالات النجاح والفشل .

= الكبيرة من المواد الغذائية التى تلقاها المتمردون ، فقد قام مندوبنا السرى بتحريات سرية ، ولاحظ أن تجار الغلال فى «أسوان» لديهم الآن فى المخازن ٣٠٠٠ أردباً من أنواع الحبوب المختلفة وأن كمية الغلال كانت أكثر من الضعف قبل أن يقوم بزيارته بعدة أيام ، إلا أن أهالى أسوان فى لحظة ذعرهم من وصول المتمردين قاموا بشراء كميات كبيرة من هذه الحبوب توجساً من أية أحداث قد تقع وأصحاب مخازن الحبوب هذه هم الآتية أسماؤهم : كرم أحمد - عبدالله حسين - سليمان عليان - نصر عبده حسين - صلاح مصطفى- عبد الله عبيد - أحمد عليان - حسين عليان ، حسن صالح .

- تقرير باللغة الفرنسية رقم ١٣٠ فى ١٨٨٨/٣/١٩ «أفادنا مندوبنا السرى فى دراو بما يلى : جاء فى بريد هذا المساء أن «على بشير» و «علاء مكاوى» قد وصلا إلى وجهاتهما واحتلا موقعى « أحمار» و «الأبرق» ويرأس هذان الزعيمان مجموعة من ٥٠٠ رجلاً بدلاً من ٤٠٠ ويقع « أحمار» و «أبرق» على مسافة ثلاثة أيام من «أسوان» وأربعة أيام من«دراو» ، وقد نقل هذه الأنباء أحد رجال «بشير بك» إلى «أحمد بك خليفة» الذى أسرع بإبلاغهما إلى«شيلوكا» و «بمبان» .

ويستمر نقل البضائع ليلاً من سوق «دراو» على النيل ليتم شحنها هناك ويعمل «أحمد بك» و«محمد بك» على تشجيع التجار على البقاء قائلين لهم إنه من المستحيل أن يأتى المتمردون سواء إلى «أسوان» أو إلى «دراو» ولكن برغم كل هذه التأكيدات فإن هؤلاء التجار يواصلون نقل بضائعهم .

- التحركات العسكرية التى تجرى وقت ذلك وتحركات القوات وأعدادها .

-خطط العدو فى الغزو وأسلوب العمل .

- موقف الأهالى المصريين فى المنطقة من «أسوان إلى وادى حلفا» من العمليات العسكرية المهدية فى المنطقة مصنفين حسب طبقاتهم الاجتماعية والبيئة والمعيشة (جماعات بربرية ـ سكان المدينة) (فقراء) ـ واحتمالات تعاطف كل فئة مع «المهديين» ونسب ذلك .

- الإمدادات الغذائية للقوات المهدية التى تصلها من أهالى المنطقة وتحليل أسلوب توصيل هذه الإمدادات للوصول إلى مشاعر أصحابها وتبين نياتهم نحو الحكومة ، والمهديين .

- النتائج المستخلصة من الموقف حسبما جاء بالتقرير ، والنصائح التى يبديها مكتب البوليس السرى للحكومة نحو الموقف (كاتخاذ إجراءات أمن معينة فى مناطق محددة) .

- بحث الظواهر البارزة فى الأحداث بالمنطقة وتتبعها وتحليلها للخروج منها بنتائج مفيدة (كظاهرة نقص الغلال فى المنطقة بالمقارنة بفترة سابقة - والربط بين تلك الظاهرة وتزويد المهديين بالغلال - أو حالة الفزع التى أصابت أهالى المنطقة من احتمالات وصول المهديين إليهم ، وشراء الأهالى لكميات الغلال تحسباً للموقف مما أدى إلى انخفاضها .

- تزويد الحكومة بأسماء التجار فى المنطقة والمتعاونين مع المهديين أو المشتبه فى وجود اتصالات بينهم وبين المهديين .

- تأثير أنباء تقدم العدو على المناطق الداخلية من المنطقة « دراو » .

ويتضح من هذا التحليل أن جهاز الأمن السياسى الذى أنشأه البريطانيون فى سنة ١٨٨٨ كان يعمل وفق أسلوب «جمع المعلومات» «وتحليل النتائج» وإعطاء التوقعات التى يمكن استخلاصها من نتائج المعلومات» وكل هذه الأساليب تختلف تمام الاختلاف عن أساليب الأمن الجنائى التى لا تتجاوز «التحقيق» و «استجواب شهود الواقعة» وتقديم

المتهمين للمحاكمة أو إجراء التحريات المؤدية للقبض على المتهمين . وفى الجملة فإن الأمن السياسى هو «الخروج بالتوقعات من واقع المعلومات التى يحصل عليها جهاز الأمن لترتيب الإجراءات المضادة بهدف إحباط العمل المعادى» ، وهذا هو معيار التفرقة بين مفهوم الأمن السياسى والأمن الجنائى» .

وعلى ذلك فإن عام ١٨٨٨ يسجل بداية ميلاد الأمن السياسى فى مصر بمفهومه الصحيح ، والذى كان ظهوره نتيجة التطورات السياسية المحيطة بمصر .

ولم يقتصر نشاط مكتب البوليس السرى المنشأ سنة ١٨٨٨ على رصد« تحركات المهديين » على الحدود المصرية السودانية فقط ، بل إنه مد نشاطه إلى أوروبا وتركيا حيث تابع ما تنشره الجرائد التركية والفرنسية عن علاقات «الخديو السابق إسماعيل» بالسلطان العثمانى وموقف «انجلترا» من رضاء السلطان عن عودة إسماعيل إلى عرشه ، والصراع بين «الخديو السابق» و« الخديو الحالى» [١] ، كما كان لهذا المكتب دور كبير فى التعرف على مشاعر وأحاسيس المجتمع المصرى فى «الإسكندرية» و «القاهرة» نحو أنباء وصول «الخديوى السابق» إلى القسطنطينية واعتقادهم فى عودة «إسماعيل» إلى عرشه وما سيؤدى إليه ذلك من إجلاء القوات البريطانية عن مصر وأثر هذه الأنباء فى زيادة حدة مشاعر السكان الوطنيين تجاه الإنجليز والأوروبيين وكل من يرتدى قبعة على الطريقة الإنجليزية [٢] .

كذلك فإن مكتب البوليس السرى كان يدس أعوانه فى المسارح والمجتمعات المصرية لالتقاط المناقشات حول موضوع عودة «الخديو السابق» ، وللتعرف على الحزب الذى يؤيده فى مصر واتجاهاته ومدى نشاطه فى هذا المجال ، ومعرفة أسماء الشخصيات

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٦٧ داخلية افرنكى = ادارة البوليس السرى ، تقرير رقم ١٧ فى ١٨٨٨/١/٧ عن معلومات مكتب البوليس السرى بشأن مقالة بعنوان «الخديوى السابق يحظى بعطف السلطان» نشرت فى جريدة «جازيت بيمينتز» .

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة ٧ داخلية أفرنكى = تقرير مكتب البوليس السرى عن «الرأى العام فى مصر سنة ١٨٨٨» بتاريخ ١٨٨٨/١/٨ برقم ١٨ .

التى تقود هذه الأعمال ومدى قيمة هذا الحزب وتأثيره على الأمن فى البلاد [١] .

ويعد نشاط «مكتب البوليس السرى» فى هذا المجال نوعاً من«قياس الرأى العام» نحو قضية محددة . وهو أسلوب يحدد التوقعات المستنتجة من قياس الرأى العام بهدف التحوط تجاه عمل مضاد .

وهكذا عرف « جهاز البوليس المصرى» منذ سنة ١٨٨٨ التفرقة بين مفهوم «الأمن السياسى» و «الأمن الجنائى» بفضل التطورات السياسية التى أحاطت بالبلاد .

وقد توقف نشاط «مكتب البوليس السرى» فى سنة ١٨٩٢ وفى عهد «ستل باشا» مفتش عموم البوليس نظراً لخفض مصاريف جهاز البوليس فى تلك السنة والاكتفاء بنشاط جهاز البوليس العادى فى مثل هذه المسائل [٢] .

ولعل هذا يجيب على التساؤل الذى يثور فى الأذهان عن أسباب عدم استخدام «جهاز البوليس المصرى» هذا النظام المتقدم ، فى أحداث سنة ١٨٩٤ عندما اعتصب عمال الكراكات الأجانب فى شركة قناة السويس .

---

(١) المصدر السابق = تقرير مكتب البوليس السرى عن مناقشات دارت فى ١٨٨٨/١/٨ فى قاعة مسرح الأوبرا بالقاهرة حول أنباء سفر الخديو إسماعيل إلى القسطنطينية ، وأثر هذه المناقشات ، ودور كل من « بورينلى بك» والمحامى «فيفرى كالوتشى» و «بايرلى» مدير بنك الإئتمان المالى بالقاهرة برقم ٢٠ .

(٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة = تقرير سنوى عن البوليس المصرى سنة ١٨٩٢ - للواء هنرى ستل باشا مفتش عموم البوليس المصرى .

الفصل الثانى

الحركة الوطنية وتطور جهاز الأمن السياسى

- الجمعيات السياسية وأسلوب البوليس إزاءها .
- بداية التخصص البوليسى فى العمل السياسى .
- دراسة لتنظيم جهاز البوليس السياسى وأساليبه ١٩١٠ - ١٩١٢ .

الجمعيات السياسية وأسلوب البوليس إزاءها :

تبلورت الأوضاع السياسية فى مصر بعد انبعاث الحركة الوطنية من جديد على يد «مصطفى كامل» فى ظهور قوتين متناقضتين على مسرح الأحداث فى مصر . كانت أولاهما الإستعمار والخديو وطبقة كبار الملاك الذين لا تتناقض مصالحهم مع وجود الاحتلال ، وإن وُجِدَ هذا التناقض فإنما هو تناقض من يختلفون على الإنفراد «بالغنيمة» ، وليس تناقض من يختلفون على التحرر والإستعمار . أما الثانية فكانت حركة «مصطفى كامل» التى ضمت «طبقة البورجوازية» المشكلة من الطبقة الوسطى ، وهى الطبقة المعبرة عن المصالح الوطنية وصاحبة المصلحة فى مواجهة الإحتلال باعتباره العقبة الرئيسة أمام نموها وحصولها على السلطة فى البلاد بما أوتى من سيطرة سياسية وقوة عسكرية .

وإذا كانت هذه الطبقة قد اتخذت من «الخديو» سنداً لها فى صراعها مع الإستعمار البريطانى ، فإنما كان هذا لموقف الخديو المعارض لسياسة الإحتلال الذى كان يسلبه سلطة الحكم ، وبحكم ضعف هذه الطبقة التى كانت تتلمس المساندة حتى ولوجاءت من الخديو ، أو الإعتماد على المتناقضات الدولية كوسيلة لمعالجة المسألة الوطنية[١] .

وبتوقيع الاتفاق الودى بين «بريطانيا وفرنسا» فى أبريل سنة ١٩٠٤ ، تغيرت أفكار الطبقة الوطنية فى مصر فى الإعتماد على«فرنسا» ثم «تركيا» فى التخلص من الإحتلال البريطانى . وأحس المصريون لأول مرة بأن القضية هى قضيتهم هم وحدهم فى مواجهة بريطانيا . وقد وافق ذلك أيضاً إحساس «مصطفى كامل» رأس الحركة الوطنية فى ذلك الوقت بضرورة استبعاد «الخديو» من الحركة الوطنية لمواقفه المترددة التى تنبع من منطلق مصالحه الخاصة ، وليس من اقتناعه بضرورة التخلص من الاستعمار كهدف وطنى[٢] ، كما بدأت الحركة الوطنية تتجه نحو نزع نفسها من طابع الارتباط بالدولة العثمانية الذى كان لصيقاً بسياستها منذ التسعينيات فيما كان يسمى «بالجامعة الإسلامية» ، لتصبح

(١) مصطفى النحاس جبر يوسف = سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ - القاهرة - ١٩٧١ - ص ٣ - ١٠ .

(٢) أحمد شفيق باشا = مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ - ط ١ ، القاهرة ١٩٣٦ - ص ٢١ وما بعدها .

حركة وطنية مصرية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتدرأ عن نفسها اتهام بريطانيا لها «بالعمالة» لهذه «الجامعة»[١] .

وبدخول طبقة المثقفين المصريين فى «جماعة مصطفى كامل» ونمو شعورهم الوطنى واتجاه سخطهم على التدخل البريطانى ووجوده فى مصر بصفة عامة ومحاربتهم له بوسائلهم العلمية كالصحافة والخطابة والإقناع ؛ بدأت بريطانيا تنظر إلى الحركة الوطنية المصرية ، نظرة مخالفة لنظرتها لها فى التسعينيات من القرن التاسع عشر ، فقد تزايدت بمضى الوقت أعداد المتعلمين الذين التفت أفكارهم حول حركة «مصطفى كامل» وازداد بالتالى اقتناعهم بالعداء نحو البريطانيين ، ثم ارتبط وتوحد تنظيمهم بإنشاء نادى المدارس العليا فى أبريل سنة ١٩٠٦ وكانت محاولات مصطفى كامل سنة ١٩٠٥ لتنظيم الطلاب قد أدت إلى نشوب إضراب طلبة الحقوق فى فبراير سنة ١٩٠٦ .

ولعل تغير نظرة بريطانيا إلى الحركة الوطنية المصرية بعد اشتداد ساعدها بدخول الطبقات المثقفة فيها ، وخشيتها من ازدياد الإضطربات نتيجة لذلك ، وهو ما حدث بعد ذلك متمثلاً فى إضراب طلاب الحقوق ولعل هذا يفسر الوحشية التى عومل بها المصريون فى حادثة دنشواى فى ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ .

ومع هذا الإرتفاع فى درجة الحقد والكراهية لبريطانيا أتت «دنشواى» لتثير مشاعر المصريين جميعاً ، ويستغلها «مصطفى كامل» فى فضح سياسة الاحتلال أحسن استغلال . وخلال ذلك بدأت بريطانيا تعترف بوجود حركة وطنية مصرية متميزة عن حركة الجامعة الاسلامية[٢] .

---

(١) يونان لبيب رزق = الحياة الحزبية فى مصر عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ - ص ٢٢٧ وما بعدها .

(٢) عصام ضياء الدين = الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ - ١٩١٥ ، القاهرة ١٩٧٥ .

ومع اتساع دائرة تأثير «مصطفى كامل» وتشجيع الحركة الوطنية بقيادته لإضرابات الطلبة ، وهجوم الصحف الوطنية على الإستعمار البريطانى ، بدأ «البوليس» يحوِّل أنظاره عن اهتماماته السياسية القديمة إلى هذا التطور الجديد ، غير أنه فى تحوله إلى مراقبة الحركة الوطنية بعد «دنشواى» عزا إلى «الحزب الوطنى» كل ما يحدث فى البلاد من اضطرابات ومنها حوادث العنف كإلقاء القنابل [(١)] ، وتزعم الجمعيات السياسية .

ففى شأن «الجمعيات السياسية» التى ذخرت بها البلاد فى ذلك الوقت نجد أن «البوليس » وقد رسخت لديه عقيدة مسؤولية الحزب الوطنى عن العمل الوطنى فى مصر ويحاول فى مراقباته لهذه الجمعيات واجتماعاتها أن يربط بين ما يدور فى هذه الجمعيات وبين الحزب الوطنى . وهو فى سبيل ذلك يجرى عمليات مراقبة دقيقة تتضح من خلال استقراء تقاريره فى تلك الفترة بحيث تشمل التحركات والاجتماعات وأقوال كل متحدث فيها على حدة وبالتفصيل وعدد الحاضرين ونوعياتهم ونص ماقاله الخطباء ومعنى ما يقولونه وصلة ما يقولونه بالحزب الوطنى ، واتجاهات الخطباء السياسية وتحديد من عَرَّضُوا بالخديو أو الحكومة ، وخطورة كلمات « الدستور » و «الحرية » و « الحزب الوطنى » و«جريدة اللواء » ولم تستثن الأزجال والأغانى البلدية من تقارير البوليس مع تحديد شخصية ملقيها ومستواه الثقافى واتجاهاته السياسية ، كما توضح هذه التقارير أن «الجمعيات» التى انتشرت فى مصر فى تلك الفترة لم تكن خافية على «البوليس» اللهم إلا الجمعيات ذات الطابع السرى والتى لم يستطع جهاز البوليس أن يكشف عنها فى ذلك

(1) F.O. 371, Political "Egypt files 9525- 21485- No. 3032 Confidential, the Earl of Cromer to Sir E. Grey . dated 22 April 1907.

عن إضراب حدث فى ١٩٠٧/٤/١٩ قام به سائقو العربات فى مدينة القاهرة وأصحاب عربات النقل ، صاحبه إخلال بالأمن العام وإتلاف لعربات الترام .

ودار الوثائق القومية = محفظة ديوان خديوى ، داخلية بدون رقم ، يوليو سنة ١٨٩٦ - ١٩١٧ « بشأن عثور أحد عمال السكة الحديد فى ١٩٠٨/١/٣١ » على قنبلة حديد معمرة موضوعة على بعد ٤٠ سم من خط السكة الحديد من الجانب الأيسر ما بين محطتى كوبرى القبة والحمامات» .

الوقت لقصور دوره على «أعمال المراقبة» و «كتابة التقارير» دون أن يتعدى ذلك إلى عمل إيجابى[1] - وعلى هذا فإن أعمال الأمن السياسى فى العقد الأول من القرن العشرين كانت تتسم بطابع العمل البوليسى العادى ويقوم بها جهاز البوليس العادى أيضاً .

(١) دار الوثائق القومية = دوسيه تقارير داخلية - محفظة ٤ ، تقرير قسم الضبط فى ١٩٠٩/٣/٢٨ «بشأن اجتماع جمعية الرقى الإسلامى» مساء الأحد ١٩٠٩/٣/٢٨ وفيه يحدد محرر التقرير عدد الحاضرين بـ ٣٠٠ شخص جلهم من البنائين والحجارين بحى الخليفة ، ويصف افتتاح الجلسة فى الساعة ٨٫٢٠ بمعرفة «محمد أفندى الأزهرى» رئيس الجمعية ، وخطب الخطباء «أحمد بابا خان» وهو فقية كفيف البصر ، وعبد الكريم سليم من متخرجى المدارس ، أحمد زكى من متخرجى المدارس ، محمد توفيق حسين من الأهالى ، وعلبه جلال من تلاميذ المدارس الحرة ، ومحمد رفعت مؤلف ومحرر بالجرائد ، وحسن كامل الرسام والممثل .

ويقول محرر التقرير إن عبد الكريم سليم تحدث عن رئيس النظار ووصفه بأنه قاضى محكمة دنشواى المشهورة وبائع السودان للإنجليز «وهو الذى يضربنا كل يوم بضربة قوية وإنه متفق مع جورست والإنجليز ليعطيهم القطر المصرى ، والجناب الخديوى هو المؤسس لبناء هذا الاتفاق» ثم يتحدث «أحمد زكى» فيتهمهم بسلب حقوق المصريين ويهدد بحدوث الانفجار الثورى ، ويحرض على الثورة واستخدام الديناميت - «ويهاجم محمد فهمى الأزهرى»«محمد على باشا» فيصفه بأنه «ليس مصلح مصر بل مفسدها» ويتدرج إلى الحديث عن خلفائه حتى يصل إلى «الخديو عباس» ويقول «كلكم تعلموه مافيش لزوم للكلام عنه» أما محمد رفعت فيرتجل زجلاً يقول فيه :

رخيص ترأس صار غالى	وضيع ورقى لمنصب عالى
باحكومة إيه قصدك منا	ولؤم طبعك فهمنا
حقيقة إنك حكومة مجنونة	غورست يسمى رب الدار
علم أولادنا جواسيس	و« الشيخ على»على شجرة إبليس (يقصد الشيخ
«وحزبنا الوطنى» متصان	«غورست» زج المجوزة مع الحكومة فى «الأودة» على يوسف)
«غورست» أيامك سودة	سعد وسعيدة فى بيت سرى
والحشمة على الباب تجرى	يا فضيحة النظار
«غورست» إيدك على الجوزة	تهريب حشيش وصمكم بالعار

- دار الوثائق القومية = دوسيه تقارير داخلية - محفظة ٤- تقرير قسم الضبط فى ١٩٠٩/٣/٢٨ «بشأن اجتماع النشأة الحديثة» فى المدرسة التحضيرية بقسم السيدة زينب - يحدد محرر التقرير عدد الحاضرين بـ ٥٠٠ شخص من طلاب الجامع الأزهر المصريين والأتراك ، ومن بينهم «الشيخ قنديل» رئيس جمعية الإتحاد الأزهرى -- ويذكر أن الخطباء كانوا «حسن إبراهيم الإيرانى» و«مسعود فراج» عضو جمعية الإتحاد الأزهرى وعبد الحميد فهمى من خرجى المدارس «ببلاد الإنجليز» ، و«خليل نظير» الشاعر ، «وحسن كامل» الممثل . ويذكر التقرير أن المناقشات السياسية التى دارت فى هذا الاجتماع تناولت الخديو والحكومة والدستور والحرية وتمجيد الحزب الوطنى وجريدة اللواء والطعن فى «الشيخ على يوسف» الذى وصفه المجتمعون بالخيانة ، وانتهى الاجتماع بدور أغانى بلدى للممثل حسن كامل عن «مصر بلاد رمسيس وبلاد النيل أصبحت لأولاد التاميز» .

بداية التخصص البوليسى فى العمل السياسى :

غير أن تصاعد العمل الوطنى فى سنة ١٩٠٩ ونشاط «الجمعيات السياسية» ، وتحول «وظيفة المسرح» إلى «وظيفة سياسية» يُستغل فيها الآداء التمثيلى لتوجيه الشعب إلى الأحوال السياسية فى البلاد و بداية ظهور أعمال العنف[١] . كل هذا أدى إلى بوادر للتغيير فى أسلوب العمل البوليسى تجاه الحركة الوطنية ، وتمثلت فى إعادة تنظيم «قسم الضبط» الذى كان التغيير لم يمسه منذ أن أنشىء فى ١٩ مارس سنة ١٨٩٥ .

فقد أعيد تنظيم «قسم الضبط» بنظارة الداخلية ليصبح مكوناً من الأقسام الآتية :-

أ - قلم الضبط فرع «أ» ويختص بالأعمال التى تتصل بمنع وقوع الجرائم Preventive Measures .

ب - قلم الضبط فرع «ب» ويختص بإجراء التحريات فى الجرائم وإعداد الإحصائيات الجنائية Detection of Crime & Criminal Statistics

ج -قلم الضبط فرع «ج» ويعالج المسائل الفنية المتعلقة بأعمال الضبط كمسائل تحقيق الشخصية والطب الشرعى[٢] Technical Bureau

وكان قد سبق هذا التغيير تعيين المستر «هارولد نولان» الطبيب الشرعى لدى المحاكم الأهلية «مراقباً فنياً» بقسم الضبط ، وتعيين محمد بدر الدين أفندى القاضى بالمحاكم الأهلية مديراً بقسم الضبط[٣] .

وقد واكب هذا التغيير على المستوى المركزى (نظارة الداخلية) تغييرات جوهرية على مستوى بوليس مدينة القاهرة بتعيين «الميرالاى جورج هارفى باشا» حكمداراً لبوليس

---

(١) رمسيس عوض = التاريخ السرى للمسرح قبل ثورة سنة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٧٢ ص ٤١ .

(2) Egypt No.1 (1910) Annual Report for 1909 Central administration and public security

ونظارة الداخلية = الأمر العمومى رقم ٣٤ فى ١٩٠٩/٦/٩ .

(٣) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ١٩٠ فى ١٩٠٩/٤/١٨ .

المدينة ، وإسناد منصب مأمور الضبط بها إلى «جورج فيليبيدس أفندى» مأمور الضبط بالقنال[1] .

تولى قلم الضبط فرع «ب» بالنظارة أعمال التحريات الجنائية وغير الجنائية طوال سنة ١٩٠٩ وذلك على المستوى المركزى - بينما تولى «قلم ضبط محافظة القاهرة» الذى يرأسه «جورج فيليبدس» والتابع لبوليس القاهرة نفس الأعمال على مستوى المدينة أى المستوى المحلى ، وكانت تقارير المعلومات عن الجمعيات السياسية وتقارير المراقبة التى سبق التعرض لها فى الصفحات السابقة هى نتاج عمل «قلم الضبط المحلى» الذى كان يجمع هذه المعلومات ويراقب التحركات السياسية للأشخاص المنتمين إلى الجمعيات المذكورة ، ويتولى تقديمها على شكل «تقارير» إلى «قلم الضبط فرع «ب» التابع للنظارة .

ويلاحظ أنه حتى الأشهر القليلة الأولى فى سنة ١٩١٠ كان تنظيم جهاز الأمن سواء على المستوى المركزى بنظارة الداخلية أو على المستوى المحلى ببوليس مدينة القاهرة يتولى اختصاصاً شاملاً فى أمور الجرائم جميعها جنائية كانت أم سياسية ، بصرف النظر عن الأسلوب المتميز للعمل السياسى للجهاز كرصد المشتغلين بالحركة الوطنية وتحركاتهم دون اتخاذ إجراءات مضادة .

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٧٨ فى ١٩٠٩/٢/١٤ - و ٣٠٣ فى ١٩٠٩/٦/١٧ وكان جورج هارفى يعمل بجهاز البوليس المصرى منذ إعادة تشكيله سنة ١٨٨٣ وتولى مناصب قائد قوات الجندرمة ثم حكمدار البوليس الإسكندرية ثم مفتشاً بقسم النظام العسكرى ثم حكمداراً للبوليس بالقاهرة - راجع ملف خدمة الميرالاى جورج هارفى بدار المحفوظات .

أما جورج فيليبيدس فكان يعمل كاتب درجة ثانية بصفة مترجم فى أورطة الجندرمة البيادة الخيالة بالجيزة براتب قدره ٧٥٠ قرش سنة ١٨٨٥ - ثم مترجماً بمنطقة بوليس أسيوط فى ١٨٨٥/٨/٢٨ براتب قدره ٨٠٠ قرش - ثم كاتب درجة ثانية براتب قدره ٧٥٠ قرش فى أورطتى البوليس البيادة الراكبة والبيادة السودانية سنة ١٨٨٧ - راجع دار المحفوظات دفتر سجل مستخدمى عموم البوليس ملكية وعسكرية سنة ١٨٨٥ نمرة ٣٩٠ عين ١٠ مخزن ٤٣ - ونمرة ٣٨٧ - ١٠ - ٤٣ - و ٤٠٢ - ١٠ - ٤٣ - وفى يناير سنة ١٨٩٥ كان مستخدماً درجة أولى ببوليس الإسكندرية - وفى سنة ١٩١٠ كان رئيساً لقلم الضبط بمحافظة القنال . راجع الدكريتات والأوامر العلية فبراير سنة ١٩٠١ . وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٦ كان مأمور للضبط بمحافظة القنال - ويلاحظ طول مدة خدمة كل من هارفى وفيليبدس فى البوليس المصرى .

وغير أنه باطلاق الوردانى لرصاصاته على « بطرس غالى» فى ١٩١٠/٢/٢٠ تحول جهاز البوليس من مرحلة الرصد وجمع المعلومات فقط إلى دور أكثر إيجابية .

فقد أدت الإجراءات اللاحقة لمقتل «بطرس غالى» وضبط الأوراق المتعلقة «بإبراهيم ناصف الوردانى» عقب تفتيش منزله وصيدليته إلى اكتشاف انتمائه إلى «جمعية التضامن الأخوى» السرية التى يرجع تأسيسها إلى سنة ١٩٠٥ والتى بلغ أعضائها ١٧ فرداً منهم من كان يقيم بالخارج وقت الحادث ، وإن أغلب أعضاء هذه الجمعية من الطلاب إلى جانب بعض موظفى الحكومة وأن أهداف هذه الجمعية السياسية هى تطبيق مبدأ «مصر للمصريين» والحصول على دستور للبلاد ، وأن تحقيق هذه المطالب بالقوة يدخل ضمن وسائلها ، والصلة الوطيدة التى كشفتها التحريات والتحقيقات بين مرتكب الحادث «وقادة الحزب الوطنى» الذين كانوا على علم بنيّة الوردانى بقتل بطرس غالى(١) .

ولقد كانت إيجابية جهاز البوليس فى سنة ١٩١٠ تتوازى مع التطور الذى أصاب الحركة الوطنية وتحول أساليبها من الطور الصحافى إلى طور التظاهر والاعتصاب ، إلى أعمال الاغتيال السياسى وتكوين الجمعيات السرية .

فقد مر «جهاز الأمن السياسى» الذى نشأ فى مصر منذ سنة ١٩١٠ نتيجة لتطور الحركة الوطنية بعدة أطوار يتميز كل منها عن الآخر تمام التمييز . وكان لكل طور من أطوار حياة الجهاز دوافعه وأسبابه التى تحدث بالتوازى مع ما يمر بالبلاد من أحداث سواء فى الداخل أو فى الخارج . كما أن هذه الأطوار التى مر بها الجهاز من حيث التنظيم صاحبتها تطورات من حيث أساليب العمل تتوازى أيضاً مع هذه الأحداث التى كان الجهاز يتكيف معها تبعاً للظروف التى تقابله أثناء العمل .

(1) F.o. 407/175 No. 45, sir E. Gorst to sir E. Grey, Cairo, March 25, 1910.

فكان الطور الأول يبدأ من سنة ١٩١٠ لينتهى سنة ١٩١٤ ، ثم يبدأ الطور الثانى من سنة ١٩١٤ ويستمر حتى سنة ١٩١٩ ، وفى سنة ١٩١٩ يتحول النظام إلى شكل ثالث ينتهى بنهاية سنة ١٩١٩ ، ثم تنتهى سنة ١٩١٩ ليبدو الجهاز فى شكل جديد يتفق مع الأحداث الجارية حتى سنة ١٩٢٢ ليدخل جهاز الأمن السياسى فى شكل أخير .

والصفحات التالية تقدم دراسة لتنظيم جهاز البوليس السياسى وأساليبه فى تلك الفترة .

دراسة لتنظيم جهاز البوليس السياسى وأساليبه (١٩١٠ - ١٩٢٢) :

على أثر مقتل «بطرس غالى» فى ١٩١٠/٢/٢٠ أستقال «آرثرشيتى» مستشار نظارة الداخلية فى ١٩١٠/٣/٣٠ وحل محله« رونالد جراهام» المستشار بالوكالة البريطانية فى ١٩١٠/٤/١[١] .

كانت باكورة أعمال «جراهام» هى تكليفه «الميرالاى جورج هارفى» حكمدار بوليس القاهرة ، بإنشاء مكتب سرى لمواجهة الأعمال السياسية بصفة عامة ، ولجمع المعلومات عن الجمعيات السرية ومراقبتها بصفة خاصة حيث أثبت مقتل «بطرس غالى» أنه لم يكن لدى أجهزة البوليس المصرى أية معلومات عن «الجمعيات السرية السياسية» فى مصر ، بسبب عدم وجود خط فاصل بين الجرائم العادية والجرائم السياسية[٢] .

بدأ هذا المكتب نشاطه فى أواخر ديسمبر سنة ١٩١٠ على شكل «هيئة من بوليس مدينة القاهرة» ذات تبعية مزدوجة إحداهما لبوليس المدينة التى انتخب أفرادها منها ، والأخرى «لقسم الضبط» بنظارة الداخلية وعلى وجه التحديد لقلم الضبط فرع «ب» .

والواقع أن هذا التنظيم كان فريداً فى نوعه فالجهاز المكلف بمواجهة العمل السياسى السرى فى مصر بأكملها كان عبارة عن أحد فروع «بوليس مدينة القاهرة» ولم يكن جهازاً مركزياً يتبع نظارة الداخلية كما يفترض أن يكون ، ويفسر ذلك بانفراد المدينة دون الريف بالجريمة السياسية ولتوافر البوليس الأوروبى والعناصر غير المصرية فى جهاز البوليس فى المدينة ، ولتمرس جهاز الأمن فى المدينة عن الجهاز المركزى بأعمال مواجهة التظاهرات والتجمعات والقضايا السياسية على مدى الفترة السابقة ، رغم التحفظ بشأن عدم التفريق بين نوعى الجريمة (السياسية) و (الجنائية) فى ذلك الوقت والذى كان يشكل نقطة ضعف خطيرة فى أسلوب عمل الجهاز .

---

(١) الوقائع المصرية = ١٩١٠/٣/٣٠ .

(2) F.o. 407/177, "Enclosure" I in No. 9, Note from the adviser of the interior to Mr. Cheetham -June 24 , 1911.

غير أن هذا كله لم يكن يعنى أن الجهاز لا يخضع لإشراف «قلم الضبط فرع ب» بالنظارة .

تولى رئاسة «المكتب السرى» منذ ديسمبر سنة ١٩١٠ «جورج فيليبيدس» مأمور ضبط العاصمة ، يعاونه ضابط مصرى يدعى «حسنى شعير» واليوزباشى «فرنشسكو لوسكيافو» معاون البوليس السرى بمحافظة مصر ، ومجموعة من «المخبرين» الوطنيين والأجانب ومنهم الكونستابل الأوروبى «تالاريس أنطونيو» ويتبع هؤلاء جميعاً «الميرالاى جورج هارفى باشا» حكمدار بوليس العاصمة الذى يتولى تقديم نتائج عمل «المكتب» إلى قلم الضبط فرع «ب»[١] .

وإلى جانب هذا المكتب الذى كان يقوم بأعمال الأمن السياسى على المستوى المحلى ، كان هناك مكتبان آخران يتوليان أعمال الأمن السياسى المتعلقة بمصر فيما وراء الحدود ، أى مقاومة أعمال الجاسوسية . وهما مكتب« مدير مخابرات السودان "Director of soudan Intelligence ومكتب وكيل السودان Soudan Agent Office حيث كان هذان المكتبان يعملان بالقاهرة رغم تبعيتهما للحاكم العام للسودان[٢] .

كانت أهداف «المكتب السرى» المحلى برئاسة «جورج فيليبدس» هى الكشف عن الجمعات السرية السياسية والربط بين نشاطها وبين الحزب الوطنى وزعيمه «محمد فريد» ، وكشف صلات «محمد فريد وحزبه» بالعناصر الخارجية تمهيداً لتصفية النشاط الثورى فى مصر ، الذى كان يتهدد الوجود البريطانى والذى كانت السلطات البريطانية تعتقد بحق أن الحزب الوطنى هو المسؤول الوحيد عنه .

ولقد كانت وسائل «المكتب السرى» فى سبيل تحقيق هذه الأهداف هى :-

١ - المراقبة اللصيقة لمن اشتهر عنهم الميول الوطنية .

---

(1) F.O. 407 / 175 - Encloure in No. 89.
F.O. 407/177 -Encloure 2 in No. 9

(2) F-o 407/186 En. 1488 No. 120, Field Marshal Allenby to lord Curzon, No.190. cairo feb. 26,1920.

٢ - استخدام نظام التجسس على الآخرين فيما يعرف بنظام «المرشدين» أى هذه العناصر التى يتم تجنيدها «للتعاون مع المكتب السرى» لقاء مكافآت مادية .

وقد حققت الوسيلة الأولى هدفها فى يونيو سنة ١٩١١ عندما كُشِفَ عن ٢٦ جمعية تعمل فى مصر ، ووجود علاقة وثيقة بين غالبية هذه الجمعيات وبين الوطنيين المتطرفين وعلى وجه الخصوص الشيخ «عبد العزيز جاويش» الذى كانت هذه الجمعيات تعمل بتوجيه منه فى جمع التبرعات للحزب الوطنى . كما تبين أن من بين هذه الجمعيات جمعيتان تتضمن برامجهما الدعاية خلف الحدود المصرية . فكانت أولهما «جمعية الإتحاد المغربى» وتعمل بين الطلاب المراكشيين فى الأزهر ، وذات صلة وثيقة بجريدة «المؤيد» ذات الإتجاهات المعروفة «بالجامعة الإسلامية» ، والتى كانت قد نشرت خلال السنة السابقة على كشفها عدة مقالات تحرض على الوحدة ضد التدخل الفرنسى فى الشمال الأفريقى . كما تبين أن أحد الضباط الأتراك ويدعى«عارف طاهر»كان مسؤولاً عن هذه المقالات ، وأنه كان على صلات وثيقة «بالشيخ على يوسف» صاحب جريدة المؤيد .

أما الجمعية الأخرى فكانت «الدعوة والإرشاد» ويرأسها الشيخ «رشيد رضا» صاحب جريدة «المنار» وتهدف إلى إقامة معهد لتدريب الدعاة ونشر الدعوة الإسلامية[1] .

وغير أنه رغم الجهد الذى بذله « المكتب السرى» فى الكشف عن هذه الجمعيات ، فإن حقيقة الوطنيين الذين كانت السلطة البريطانية تتوق إلى التخلص منهم لم تُكشف ، ذلك أن «إجراءات الأمن السياسى المضادة» التى قام بها هذا المكتب بدأت فى نهاية سنة ١٩١٠ أى بعد عدة أشهر من مصرع «بطرس غالى» وبعد أن كان «الوطنيون قد اتخذوا كل سبل الحيطة ضد اكتشافهم بالإنسحاب أو الإختفاء أو التوقف عن عقد الإجتماعات السرية ، أو تحويل جمعياتهم السرية إلى جمعيات ذات أهداف خيرية . كما أن هذه الجمعيات التى كشفها «المكتب السرى» رغم ميولها الوطنية المتطرفة ، فإن الحزب الوطنى لم يكن يعترف بأغلبها بصفة رسمية كجهات تابعة له ، ربما إمعاناً فى تضليل

(1) F.O. 407/177, No. 9, Mr . Cheetham to sir E.Grey No. 68, Secret and Confidental, Ramleh, June, 30, 1911.

«المكتب السرى» ، كما أن القادة الرؤساء لهذه الجمعيات كانوا لا يضعون أسمائهم فى قوائم الجمعيات أو كانوا يضعون أسماء أشخاص آخرين ذوى مهن حرة بدلاً من أسمائهم ذراً للرماد فى العيون[١] .

ولقد كانت تلك «الحقيقة» التى اعترف بها التقرير البريطانى عن هذه الجمعيات فى ٣٠ يونيو سنة ١٩١١[٢] هى التى رسمت خطة العمل «للمكتب السرى» على مدى السنوات التالية . فقد كان هذا «المكتب» هو أول من يعلم أن أعضاء الجمعيات التى كشفت تحرياته عنها ليس هم المعنيين على الإطلاق ، وأن أعمالهم ليست هى المقصودة بالمتابعة والرصد ، وإنما كانت هناك شخصيات أخرى هى التى ينبغى رصدها وتصفيتها .

ويؤكد هذه البداية الفاشلة «لجهاز الأمن السياسى» المُنشأ حديثاً ، قيامه فى الفترة ما بين ١٩١١ و ١٩١٢ بعمليات تفتيش وقبض على المواطنين زادت بصورة ملفتة ، موضحة تخبطه وعدم نجاحه فى كشف «المهيجين الحقيقيين»[٣] .

ومع هذا فإن هذه «العمليات» كانت تجرى ضد الرؤوس التى يعلم «البوليس» نشاطها دون أن يستطيع اتهامها بشئ لشدة حرص هذه الرؤوس على ألا تمكن «المكتب السرى» من إدانتها بشىء لكن النتيجة إزاء هذه العمليات البوليسية المتطرفة قد أدت إلى تسكين نشاط « العمل السياسى السرى» لدرجة طمأنت المكتب السرى ومستشار الداخلية إلى تدهور قوة العمل السياسى فى مصر إلى حد ما[٤] .

كان «جورج فيليبيدس» مأمور ضبط العاصمة ورئيس المكتب السرى فى مصر غير راضٍ تماما عن نتائج أعماله فى سنة ١٩١١ بالكشف عن الجمعيات السرية ومراقبة الوطنيين ، تلك الأعمال التى انتهت بتسكين نشاط العمل السرى فى مصر إلى حد ما

---

(1) F.O 407/177, Enclosure 2 in No. 9, Report Respecting Secret Societies .

(٢) المرجع السابق .

(٣) تيودور روتشتين = تاريخ المسألة المصرية ص ٣٦٤ .

(4) F.O 407 / 177 Enclosure I in No. 2, Note from the adviser of the interior to Mr. Cheetham, June 1911.

كما سبق القول ، فقد كانت تراوده فكرة شريرة مقتضاها أن يقوم بعمل يزيد من نفوذ ويوطد أركان مكتبه السياسى الناشىء ويحظى برضى البريطانيين تماماً بعد أن أصبح الآن «جورج بك فيليبيدس»[١] .

وكان « فيليبيدس» بتقريره المشهور عن الجمعيات السرية وبالعقيدة المسبقة لدى البريطانيين عن الحزب الوطنى ، قد أقنع البريطانيين بأن تعقب أفراد هذا الحزب وتصفيتهم هو الأمان الوحيد ضد الحركة السياسية السرية فى البلاد بحيث لم تمضِ فترة طويلة حتى نقل البريطانيون كل أمور «العمل السياسى المضاد» فى مصر إلى «جورج فيليبيدس» وأعوانه .

ولما كانت عمليات «المراقبة والرصد» التى كشفت عن الجمعيات السرية فى يونيو سنة ١٩١١ لم تف بالهدف المنشود ، وهو الإيقاع بالعناصر النشطة فى مجال العمل الوطنى ، فقد ألجات هذه النتيجة كما سبق القول «فيليبيدس» إلى اتباع وسيلة «التلفيق» ليصيب هدفين بحجر واحد ، أى ليؤكد للبريطانيين حقيقة صلة الحزب الوطنى بالأعمال السرية من ناحية ، وليضمن من ناحية أخرى دوام أعماله كرئيس للمكتب السياسى ، ما دامت هناك جمعيات سرية ومؤامرات يكتشفها يوماً بعد آخر .

وإذا كان «المكتب السياسى» قد استخدم فى عمليته الأولى سنة ١٩١١ (كشف الجمعيات السرية فى مصر) أسلوب المراقبة والرصد ، فقد استخدم فى سنة ١٩١٢ أسلوباً آخراً ، هو تجنيد العناصر خربة الذمة للتجسس لقاء مكافأت مالية فيما يعرف «بنظام المرشدين» .

ويتلخص نظام «المرشدين» فى اكتساب الثقة بقصد الحصول على معلومات من شخص أو جملة أشخاص عن طريق التقرب إليهم والتعارف بهم واكتساب ثقتهم ، ويبدأ هذا الأسلوب بتعرف رجل المكتب السرى بالمتهم نفسه أو بصديق له فى بعض الأحيان أو بأى شخص آخر يعلم أن لديه معلومات أو أنه يعرف شيئاً عن المعلومات التى يبحث عنها ، فيكتسب ثقته ويجعله يركن إليه .

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٤٢٤ فى ١٩١٠/٧/٤ .

ثم تأتى الخطوة الثانية بطرح رجل المكتب السرى أسئلة غير مباشرة عن الموضوع الذى يبحث عنه خلال محادثة عادية ، فإذا ذكر الشخص معلومات عن القضية محل البحث ، يحاول رجل المكتب السرى فى مقابلة أخرى أن يقدم إليه رجلاً آخر من زملائه كأنه صديقه ويستميل المتحدث إلى إعادة سرد ما سبق أن ذكره كوسيلة من طرق الإثبات . ويمكن الوصول الى الشخص المطلوب جمع المعلومات منه بطريقة غير مباشرة عن طريق التعرف على أصدقائه واكتساب ثقتهم وتركهم يؤدون دور التعارف بدلاً من التعرف بالشخص الموضوع تحت البحث مباشرة ، وبذلك يبعد الشك عنه . وغير خافٍ أن اسلوب اكتساب الثقة يستلزم وقتاً يطول أو يقصر ربطاً لأواصر الصداقة المتينة بالشخص المطلوب كسب ثقته . وخلال العمل على كسب الثقة يدرس رجل المكتب السرى أحوال الشخص المطلوب استدراجه وحالته النفسية وظروفه الإجتماعية ونقط الضعف فيه . وقد يستلزم الحال فى سبيل ذلك الإشتراك فى الحياة الإجتماعية التى يعيشها كأن يختار مهنة أو صناعة أو عملاً يسمح له بالدخول فى الوسط الإجتماعى الذى يعيشه الموضوع تحت المراقبة ، وقد تستدعى الأحوال أن يعمل المرشد فى نفس مكان العمل الذى يعمل به الموضوع تحت المراقبة أو يستأجر مسكناً فى المنزل الذى يقيم به .

وتأتى الخطوة الثالثة بعد اكتساب الثقة ، وتتمثل فى محاولة التغلغل إلى أسراره الشخصية والتعرف على مشاكله الخاصة ومحاولة توريطه فى مسائل مالية أو نسائية أو جنائية .

ثم تأتى بعد ذلك مرحلة تسمى «القنص» أو «طُعم المصيدة» كاستخدام رسائل مفتعلة أو برقيات مزيفة يكون بعض ما بها له صلة بالموضوع تحت المراقبة بهدف التأثير عليه والإيحاء إليه بأن أسراره كلها مكشوفة ، مع استخدام النساء الجميلات فى عمليات التوريط .

كان هذا هو أسلوب كسب الثقة بالطريقة العلمية[١] .

---

(١) أحمد فؤاد عبد المجيد ، محمد على زيوار ، حسين شفيق ، المباحث السرية فى فن وظيفة البوليس السرى لرجال الأمن العام والبوليس . ط١ ، دار الطباعة المصرية ١٩٢٦ ، ص١٤٣ .

ويكمل عملية «اكتساب الثقة» «نظام المرشدين» ، وهم أفراد يستخدمهم «جهاز الأمن السياسى» والبوليس العلنى فى المدن الكبرى بقصد الحصول على معلومات فى قضايا معينة . وهم لايتقاضون مرتباً شهرياً أو أسبوعياً إذ أنهم ليسو وظفين فى الجهاز ذاته ، لكنهم يتقاضون ماهيات ومكافآت نظير خدماتهم ومساعدتهم وما يقدمونه من المعلومات .

ويشترط فى «المرشد» القدرة على الحصول على المعلومات بالأساليب الواردة بشأن اكتساب الثقة مراعياً أن لا يثير شبهة الموضوع تحت المراقبة . وعملياً يتم تجنيد المرشدين عن طريق إطلاق «موظفى جهاز الأمن السياسى» فى أنحاء الأماكن التى يتجمع بها الناس للتسمع على ما يقولون ، ثم دراسة شخصية ذوى الإتجاهات منهم ، ثم محاولة التقرب وعقد صداقات مع البعض منهم ممن يستشف من دراسة شخصياتهم وأحوالهم الإجتماعية والعاطفية والمالية إمكانية التأثير عليهم - ويعقب ذلك محاولة شراء هؤلاء الأشخاص بالمال أو الجنس أو الوعد بوظيفة أو السعى لدى كبير لتحقيق رغبة لديهم ، أو التوريط فى مسألة مشينة بالشرف أو النزاهة .

وعندما يصبح «الفريسة» وهو هنا «المرشد» طوع إرادة «جهاز الأمن السياسى» تأتى مرحلة استخدامه - كأن يُطلب منه أن يوافى «مندوب الجهاز» «وهو هنا أحد موظفى المكتب» بالمعلومات التى تصل إليه عن الأشخاص الذين يحتك بهم وعند الوصول لهذه المرحلة يكون جهاز «الأمن السياسى» قد نجح فى زرع عين له فى الموقع الذى يتحرى فيه ، ولذلك فإن أفضل «المرشدين» هم الذين يتم تجنيدهم من بين العاملين فى مواقع العمل كالشركات والمؤسسات والوزارات والجماعات والمصالح بهدف جمع المعلومات اللازمة للجهاز عن موقع العمل ذاته والأفراد العاملين به - والمفترض فى الشخص الذى ينجح «جهاز الأمن السياسى» فى تجنيده كمرشد - علاوة على كونه من أفراد الموقع الذى انتخب ليدلى بأسراره - أن يكون محل ثقة العاملين بالموقع ، كما أن من البديهى أن تكون صلته «بجهاز الأمن السياسى» غير معلومة لأحد . وعادة ما يكون هذا المجند ضعيف الشخصية سهل الانقياد خرب الذمة ، غارقاً فى المشاكل المالية أو الاجتماعية أو

العاطفية ، مكشوفة أسراره للجهاز الذى جنده ، وعادة ما تسهل هذه المواصفات لجهاز الأمن السياسى تجنيد مرشديهم ومخبر يهم السريين [(١)] .

وتمثل القضية «٩١ سايرة الأزبكية» صورة نموذجية لأسلوب عمل «المكتب السياسى» فى عهد «جورج فيليبيدس» [(٢)] - وأسلوب التجنيد للعمل السرى المضاد - وفق ماشرحته الصفحات السابقة على وجه التفصيل :-

كان «مصطفى مصطفى المحلاوى» يعمل محرراً فى جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطنى سنة ١٩١١ ، وكان يعمل معه فى نفس الجريدة المدعو «محمد عبد السلام» بوظيفة «مخبر صحفى» ، وكان الأخير قد اعتاد لحداثة عهده بالعمل الصحفى ، أن يستعين فى مهمته بمخبرى الصحف الأخرى ، ولما كانت «جريدة اللواء» تحت مراقبة البوليس ، فقد تم دس «صالح شاكر» ، وهو أحد عملاء «المكتب السياسى» الذى يديره «جورج فيليبيدس» ، والذى يعمل «كمخبر صحفى» بإحدى الجرائد الأخرى فى طريق «محمد عبد السلام» . وهكذا أصبح «لمرشد البوليس» «مدخلاً شرعياً» ليتردد على الجريدة ويختلط بالعاملين بها . وتوضح هذه المرحلة من عمل «المكتب السياسى» أسلوب دس «عميل المكتب» فى الموقع المطلوب مراقبته والتجسس عليه بطريقة لا تثير الشك أو الريبة .

ثم تأتى بعد ذلك عملية دراسة الشخصيات التى يمكن تجنيدها للعمل مع «المكتب السياسى» ، وقد تمت هذه من خلال مراقبة العاملين بجريدة اللواء ودراسة شخصياتهم ، وقد وقع اختيار «محمد شاكر» هنا على «مصطفى مصطفى المحلاوى» حيث تبين له أنه هو الشخصية التى يمكن تجنيدها للعمل مع «فليبيدس» .

وأعقب ذلك عملية كسب ثقة «المحلاوى» ، فشرع «صالح شاكر» يتردد عليه ويرافقه فى غدواته وروحاته ويدعوه للنزهات والجلوس على المقاهى وعرض المساعدة

---

(١) المصدر السابق ، ص١٦٦ ، ملف القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر .

(٢) القضية ٩١ سايرة سنة ١٩١٢ « المعروفة بمؤامرة شبرا » .

عليه عن طريق معارفه ذوى النفوذ الذين يملكون مساعدته فى الحصول على وظيفة مناسبة ، وخلال هذه العروض كان يحدثه عن «جورج بك فيليبيدس» ورهبته وسطوته وهيبته وقدرته على استعمال نفوذه لقضاء مآرب معارفه ، وصار يحسن له توثيق علاقته به اتقاء لشره وكسباً لوده ، ذاكراً له أن اللواء ومن فيها معرضون لانتقام « فيليبيدس» إن آجلاً أو عاجلاً وأنه «المحلاوى» أكثرهم عرضه لذلك نظراً لصلته العائلية «بمصطفى كامل باشا» حيث أن المحلاوى هو ابن أخت مصطفى كامل .

ظل «صالح شاكر» يطارد «المحلاوى» حتى تمكن أخيراً من ترتيب لقاء بينه وبين «فيليبيدس» فى مقهى «إلدورادو» بشارع «وجه البركة[1]» قريباً من ميدان العتبة وهناك تولى «صالح شاكر» تقديم «المحلاوى» إلى «فيليبيدس» الذى كان ينتظر حضور فريسة بترتيب مسبق مع عميله «صالح شاكر» .

وشرع «صالح شاكر» يحدث « المحلاوى » عن مجهوداته ومساعيه لدى «فيليبيدس» كى لا ينال «المحلاوى» سوء نتيجة التقارير التى عنه إلى «فيليبيدس» ، وهى تقارير تحتوى على اتهامات تكفى للزج به فى السجون وهذا هو «الطُعم» الذى اتخذ شكل التهديد بدلاً من الإغراء .

وما أن انتهى «صالح شاكر» من دوره المرسوم له فى تحطيم « المحلاوى» حتى تولى «فيليبيدس» الإجهاز على فريسته بإبلاغه أن لدية تقارير عن وجود مؤامرة لاغتيال بعض «أولى الأمر» ، وأن التقارير تشير إلى أن «المحلاوى» ضالع فيها وأن باستطاعة (فيليبيدس) أن ينقذه من عواقب هذه التقارير «لو تعاون معه» ، وهنا تكتمل الحلقة تماماً من حيث أسلوب العمل فى التجنيد للعمل مع المكتب السرى حيث تبرز أهمية إقناع الفريسة

---

(١) كان مقهى إلدورادو Eldorado الكائن بحى البغاء بالقاهرة (وش البركة) فى ذلك الوقت هو أول مقهى ليلى يمارس نشاطه فى المدينة . وكان مالكه الأجنبى (مانولى) قد أدخل على نشاطه نوعاً من الغناء والرقص المعروف برقصة البطن danse du ventre إلى جانب تقديم الخمور ، فأصبح المكان فى نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مقصد طالبى الخمر والعربدة ، وكان يكمل والحى الذى به (وش البركة) منظومة الفساد فى القاهرة -- عبد الوهاب بكر «مجتمع القاهرة السرى » - مرجع سبق ذكره ص ٨٦ وما بعدها .

بالقدرة على البطش به أو النيل منه أو هتك سره أو التحريض به أو تلويث سمعته . وهنا لا يلزم الأمر استخدام حالة معينة فكل حالة لها ما يناسبها . فتارة هناك الإغراء بالمال أو النساء أو بالوظيفة ، وتارة هناك التهديد بالسجن أو تلويث السمعة أو إفشاء السر وفى حالتنا هذه كان «التهديد» هو الأسلوب المستخدم ، وأعنى بذلك أن الجهاز لا يعمل وفق قوالب جامدة ، بل أنه يتكيف وفق كل حالة أمامه ، غير أن الأسلوب المستخدم يتوقف على نوعية التركيب النفسى والشخصى «للفريسة» ، وهو الدور الذى قام به «عميل الجهاز» «صالح شاكر» والذى وفقاً له تم اختيار «المحلاوى» .

وأخيراً أصبح «مصطفى المحلاوى» عجينة لينة فى يد «فيليبيدس» يشكلها كيف يشاء لكن الحذر فى «جهاز الأمن السياسى» يستلزم أيضاً اختبار «المرشد الجديد» للتأكد من صدقه ، فكلف «فيليبيدس» ضحيته بإعداد «تقرير عن الجريدة والعاملين بها وصلته بهم» ، ففعل «المحلاوى» ثم تعددت زيارات «المحلاوى» «لفيليبيدس» فى بيته لرسم خطة العمل بعد أن أصبح «المحلاوى» «مرشداً» للمكتب السياسى فى جريدة اللواء وكان المطلوب منه أن يوافى مدير المكتب السياسى «بتفاصيل تحركات ومشروعات» أشخاص معينين فى الجريدة ينوى «فيليبيدس» تفصيل تهمة لهم ، يحبك خيوطها من خلال المعلومات والتفاصيل التى يزوده المحلاوى بها عن هؤلاء الأشخاص .

ومن خلال «المعلومات» التى قدمها «المحلاوى» «لفيليبيدس» اختار الأخير مشروع حفل تكريم كان يغده موظفى جريدة اللواء «لعل بك فهمى كامل» شقيق «مصطفى كامل باشا» ، الذى كان على وشك الخروج من السجن بعد أن انتهت مدة العقوبة المحكوم عليه بها ، حيث كان من بين المعلومات التى قدمها «المحلاوى» «لفيليبيدس» اتفاق موظفى الجريدة على أن يسافر البعض منهم إلى الإسكندرية لجمع الإكتتابات لهذا الحفل ووقوع الاختيار على «إمام واكد» و «محمود طاهر» ليسافرا لهذا الغرض . وكان «واكد» «وطاهر» من بين الشخصيات التى وقع اختيار «فيليبيدس» عليها «ليصفيها» لما لهم من نشاط سياسى فى ذلك الوقت .

وليعرف «فيليبيدس» قدرة «مرشده» على اكتساب ثقة زملائه به كلفه بالذهاب بهم إلى «غمرة» ففعل ، وتأكد «لفيليبيدس» أن «المحلاوى» قادر على توجيه «واكد وطاهر» كيف يشاء .

وما أن تحدد موعد سفر «واكد وطاهر» إلى الإسكندرية حتى اتصل «صالح شاكر» «بالمحلاوى» وأخبره أن «فيليبيدس» يبغى مقابلته على الفور ، فتوجه «المحلاوى» بصحبة «صالح شاكر» إلى مكتب «فيليبيدس» بمحافظة القاهرة .

وفى مكتبه بالمحافظة طلب «فيليبيدس» إلى «المحلاوى» أن يذهب إلى «الوكالة البريطانية» ويبلغ اللورد «كتشنر» عن مؤامرة ضده وضد الخديو ورئيس النظار «محمد سعيد باشا» وأن «واكد وطاهر» قد سافرا إلى الإسكندرية لتنفيذها ، وفى نفس الوقت طلب «فيليبيدس» من «المحلاوى» أن ينكر أى صلة أو معرفة به .

بعد أن قام «المحلاوى» بإبلاغ الوكالة البريطانية بالمؤامرة تقابل مع «فيليبيدس» فى مقهى «إيجيسبان» ، وادعى «فيليبيدس» أنه لايعرف شكل «محمود طاهر» ، ويود أن يراه ، ثم استحسن أن يراه فى محطة السكة الحديدية بالقاهرة أثناء عودة كتشنر ، ولم يفت «فيليبيدس» أن يخبر «المحلاوى» بموعد حضور اللورد إلى المحطة ، وتنفيذاً لذلك اتفق «المحلاوى مع طاهر» على أن يتقابلا بالمحطة ليكونا بين المتفرجين على احتفال قدوم اللورد ، فذهب الثانى حسب الموعد بينما تخلف «المحلاوى» . ثم تقابل «فيليبيدس» مع «المحلاوى» عن طريق «صالح شاكر» فى مقهى «بشبرا البلد» حيث عيَّن الأول «المحلاوى » موضعاً فى المقهى يأتى فيه بواكد وطاهر ومحمد عبد السلام ، وكان قد اتفق مع مالك المقهى على أن يضع «حصيراً» خلف المائدة التى خصصها لجلوس الضحايا ، وفى مساء اليوم المحدد حضر «المحلاوى» ومعه «واكد وطاهر وعبد السلام» إلى المقهى حيث جلسوا فى المكان المحدد ، ثم تجاذبوا أطراف الحديث الذى دار حول «الإكتتاب» لتكريم «على فهمى كامل» وإعراض المواطنين عن ذلك خوفاً من اضطهاد البوليس ثم تطرقوا إلى الحديث عن الظلم وسوء أفعال الحكومة . ثم انسحب «المحلاوى» معتذراً بضرورة زيارته لشقيقه وترك المجتمعين الذين غادروا المكان فى وقت

متأخر من الليل واستقلوا الترام . وعند قسم شبرا هاجمهم «فيليبيدس» وأعوانه وأودعوهم السجن[١] .

وهكذا نجد أن «مرشد البوليس» «المحلاوى» بعد تجنيده قام بتنفيذ طلبات المكتب السرى التى تنحصر فى الآتى :-

١ - تقديم المعلومات عن كل ما يدور بجريدة اللواء وصلته بكل فرد منهم .

٢ - تفاصيل تحركات ومشروعات أشخاص معينين بالجريدة .

٣ - الإبلاغ عن مؤامرة حدد «فيليبيدس» شكلها العام دون تفاصيل .

٤ - اصطحاب أحد الأشخاص إلى محطة السكة الحديد فى موعد معين

٥ - اصطحاب مجموعة من الأشخاص إلى مكان معين ثم الإنسحاب .

فإذا فحصنا الأعمال التى قام بها «المحلاوى» والتى تبدو كدائرة غير مكتملة ، نجد أنه لا ترابط بينها ، فهى لا تخرج عن كونها مجموعة من التكليفات نفذها دون أن يدرى ما القصد منها .

لكن أقوال «جورج فيليبيدس» فى القضية ٩١[٢] سايرة سنة ١٩١٢ تكمل ما غمض من تصرفات المحلاوى لتصبح الدائرة مكتملة .

يقول «فيليبيدس» إن «المكتب السياسى» تنبَّه بعد «حادثة الوردانى» إلى حركات الشبان المتطرفين فى الوطنية ، واستلفت «محمد إمام واكد» و «محمود طاهر العربى» انتباه المكتب بصفة خاصة فوضعا تحت المراقبة منذ سنة ١٩١٠ وبرر ذلك إلقائهم للخطب المهيجة وتأليف الجمعيات واشتغالهم بالسياسة ، وإن إمام واكد كان يعمل بالسياسة من قديم وطُرِدَ لذلك من «المدرسة السعيدية» وكان معروفاً للبوليس ، وإن

(١)صورة عريضة محررة من مصطفى مصطفى المحلاوى وشهرته مصطفى كامل إلى السلطان فى ١٩١٧/٨/٣١ عن دوره فى القضية ٩١ سايرة سنة ١٩١٢ .

(٢) القضية ٩١ سايرة كلى سنة ١٩١٢ - أقوال جورج بك فيليبيدس مأمور ضبط محافظة مصر .

«محمد عبد السلام» بدأ بلفت الأنظار إليه منذ بدء الحرب التركية - الإيطالية ، وإنه خلال ذلك الوقت حاول أن يلقى خطبة فى «جامع ميسون » فمنعه إمام الجامع ، فاعتدى عليه ، وإن «المكتب السياسى» بدأ يبحث عن سوابقه فاتضح أنه بعد «حادثة الوردانى» كان عضواً هاماً وفرعاً من فروع جمعية فوضوية تعمل بمصر ، كان « الوردانى» أحد أعضائها ، وإنه قد اتصل يعلم المكتب السياسى أن « محمد عبد السلام » بحث فى هذه الجمعية أمر إرتكاب الجرائم السياسية وأن مراقبته استلزمت أن يستاجر المكتب السياسى غرفة مجاورة لمكان اجتماع الجمعية لرصد حركاته ، وقد انتهت مراقبة «فيليبيدس» «لمحمد عبد السلام» بأن النيَّة قد اتجهت لقتل الخديو ورئيس النظار بعد الحكم الذى صدر على «محمد فريد بك» رئيس الحزب الوطنى حيث صرح «حسن حسنى كامل» شقيق مصطفى كامل باشا بنيَّته فى الإنتقام لذلك ، وإن مراقبة «حسن حسنى كامل» قد أسفرت عن أن اجتماعاً قد عُقِدَ بينه وبين الشبان أمثاله ، وإن أحاديث الانتقام دارت فى هذا الاجتماع ، وقرر فيليبيدس أن أبعاد «مؤامرة» لقتل الخديو ورئيس النظار بدأت تتضح منذ مايو سنة ١٩١٢ حيث تبيَّن من المراقبة أن «حسن حسنى كامل» يجتمع مع «إمام واكد» وباقى المتهمين (طاهر وعبد السلام) بإدارة «جريدة اللواء» ويتباحثون فى هذا الأمر .

ومن خلال أقوال «فيليبيدس» يتضح حرصه الشديد على أن يكون الإبلاغ عن هذه المؤامرة عن غير طريقه هو ، فقد تبيَّن أن «كتشنر» هو الذى اتصل «بالميرالاى هارفى باشا» حكمدار بوليس القاهرة يوم ١٩١٢/٦/٢٧ وأبلغة بالمؤامرة [1] وأن «واكد وطاهر» قد سافرا إلى الإسكندرية لقتل «محمد سعيد باشا» رئيس النظار ، وأن «طاهر العربى» سيقتل «كتشنر» عند عودته فى محطة السكة الحديد ، وأن «هارفى» اتصل «بفيليبيدس» وأخبره بذلك .

وتكتمل الصورة بقول «فيليبيدس» إنه أجرى تحرياته فتبيَّن له فى ١٩١٢/٦/٣٠ أن «طاهر» سيذهب إلى محطة السكة الحديد ليغتال «كتشنر» عند وصوله ، ويلاحظ هنا أن

---

(1) F.O 407/179 : No. 5, Viscount Kitchner to sir E. Grey, Cairo, July 3, 1912.

«فيليبيدس» كان قد طلب من «المحلاوى» أن يحضر «طاهر» إلى محطة السكة الحديد ليراه ، وفى نفس الوقت ادعى«فيليبيدس» إنه لم يكن يعلم بموعد وصول «اللورد» إلى محطة السكة الحديد فى الوقت الذى يعمل فيه «رئيساً للمكتب السياسى» ثم يضيف إنه توجه إلى المحطة وبحث عن «طاهر» فلم يجده ، وفى ١٩١٢/٧/١ نمى إلى علم «فيليبيدس» أن المتآمرين ينوون الاجتماع فى أحد المقاهى بشبرا ، فارتدى وأعوانه الملابس البلدية وتوجهوا إلى المقهى حيث راقبوا المتهمين دون أن يلحظهم الأخيرون ، وسمعهم «فيليبيدس» وأعوانه وهم يعاتبون «طاهر» لعدم نجاحه فى اغتيال رئيس النظار فى الإسكندري ، وكتشنر فى «محطة السكة الحديد» ، ثم سمعهم وهم يصممون على قتل «الخديو » ورئيس النظار و «اللورد كتشنر» و «مجدى بك» و «دولبرغلو بك» المستشارين بمحكمة الإستئناف . ولم يفت «فيليبيدس» فى المحاكمة أن ينكر صلته بالمحلاوى[١] ، وبذلك اكتملت قصة «مؤامرة شبرا» سنة ١٩١٢ التى ألفها «جورج فيليبيدس» مدير المكتب السياسى ، وكانت أول قضية فى تاريخ البلاد تطبق فيها نص المادة (٤٧) عقوبات مكررة الصادر بها القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩١٠ ، حيث كان القانون قد عُدِّلَ بعد حادث مقتل«بطرس غالى» ليشمل تعديله الجديد «الاتفاقات الجنائية» التى يكفى لتطبيقها مجرد اتفاق شخصين فأكثر على ارتكاب جريمة واحدة أو جرائم من المعدودة من الجنايات أو جَنح مع التعميم دون اشتراط وقوع الفعل بناء على الإتفاق لأن «الإتفاق» وفقاً لنص المادة (٤٧) عقوبات الجديدة كان جريمة فى حد ذاته . وكانت عقوبة المتهمين هى الأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً لإمام واكد ـ والسجن ١٥ عاماً لمحمود طاهر ومحمد عبد السلام[٢] .

ومن الثابت أن «جهاز الأمن السياسى» كان يتبع نظام «مكافأة المرشدين» الذين يجندهم للعمل معه فقد اعترف «مصطفى مصطفى المحلاوى» مرشد البوليس فى القضية ٩١ سايرة الموسكى سنة ١٩١٢ بأنه تسلم مبلغ ٢٠٠ جنيه من «فيليبيدس» فى منزله ، دفع منها (أى المحلاوى) مبلغ ٢٠ جنيه إلى «صالح شاكر» وسلَّم «المحلاوى» إلى

---

(١) محمد كامل البندارى المحامى = مؤامرة شبرا وبيان تلفيقها ـ أقوال جورج بك فيليبيدس فى القضية ٩١ سايرة سنة ١٩١٢ .

(٢) المرجع السابق .

«فيليببيدس» إيصالاً باستلامه المبلغ ، وأن «فيليببيدس» استدعاه إلى منزله بعد القضية وأفهمه أن مبلغ المائتى جنيه الذى تسلمه غير كافٍ كمكافأة له على أتعابه ، وأنه (أى فيليبيدس)سيحضر له ٣٠٠ جنيه أخرى ، غير أنه لم يسلمه شيئاً بعد ذلك ، ولما عاود «المحلاوى» سؤال « فيليببيدس » عن باقى مكافأته ، أجابه بأنه لم يتقرر صرف أى مبالغ أكثر من المائتى جنيه ، وعند سؤال «فيليببيدس » عن المكافأة التى صُرِفَت إلى «المحلاوى» قرر أنها ٥٠٠ جنيه علاوة على السعى له فى الحصول على وظيفة[1] .

لقد أوضحت القضية ٩١ سايرة سنة ١٩١٢ الأساليب التى يتبعها جهاز الأمن السياسى فى «تجنيد المرشدين» والدخول إلى الأماكن التى توضع تحت المراقبة وكيفية تطويع المرشدين للعمل والحصول على المعلومات منهم .

ويلحظ المدقق فى الأساليب المستخدمة فى القضية ٩١ سايرة سنة ١٩١٢ ، أنها لم تجاوز ما جاء بالكتب العلمية التى أُلِّفت فى هذا الصدد باستثناء فوارق بسيطة تتصل بالظروف التى تحيط بكل حالة والتى يتم وفقاً لها تغيير جزئية من جزئيات الأسلوب النمطى الوارد فى المرجع العلمى دون أن يؤثر هذا التغيير فى أسلوب العمل بصفة عامة .

سبق القول إن فشل «جهاز الأمن السياسى» الناشىء فى سنة ١٩١١ فى الكشف عن العناصر الحقيقية للوطنيين الذين ترغب السلطات البريطانية فى تصفيتهم ، ونجاح «الوطنيين» فى تضليل أجهزة الأمن فى ذلك الوقت ، كان هذا « الفشل» هو الذى رسم «خطة العمل » للمكتب السرى على مدى السنوات التالية . بمعنى أن «جهاز الأمن السياسى» وقد فشل فى الإيقاع بالعناصر الوطنية عن طريق «العمل المضاد الشرَعى» ، فإنه لجأ ـ وعن طريق «فيليببيدس» ـ الذى كان يرى فى تصفيته الحركة الوطنية توطيداً لأركان مكتبه السياسى وزيادة لنفوذه ـ إلى «العمل المضاد» بأساليب غير شرعية تنتهى إلى تصفيته النشاط الثورى فى مصر ، وهو هدف أساسى للمكتب السرى . كان الأسلوب الذى استخدمه «فيليببيدس» لتحقيق أهداف مكتبه هو «التلفيق» .

---

(١) المرجع السابق = أقوال مصطفى مصطفى المحلاوى فى القضية ٢٠ سايرة جنايات الموسكى .

اعتمد «فيليبيدس» فى أدلته ضد المتهمين على أربعة عناصر ، كان أولها اجتماعهم فى شبرا ، وثانيها سفر «طاهر وواكد» إلى الإسكندرية ، وكانت الثالثة وجود طاهر فى محطة السكة الحديد عند قدوم اللورد كتشنر يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩١٢ ، بينما كان العنصر الرابع هو وجود خطاب محرر من «محمد عبد السلام» إلى «إمام واكد» يحوى مسائل تتصل بالمؤامرة .

ففى شأن الاجتماع فى «شبرا» أثبت «فيليبيدس» أن المتهمين كانوا مجتمعين مع بعضهم فى المقهى ، يسردون تاريخ مؤامرتهم على مسمع منه وأعوانه ، وفى ذلك أثبتت المحكمة توافق أقوال رجال البوليس وإمكانية التسمع من المكان الذى اختاره المتهمون ، ونوعية المكان الذى كانوا يجلسون فيه ، وهو مكان «لا يمكن أن يختاره طلاب نزهة وترويج عن النفس إذ أنه منخفض من الأرض وبعيد عن الناس وخالٍ عادة من الزائرين وليس فيه ما يروق النظر وهو لا يمكن أن يقصده أحد ممن لا يعرفه من قبل إلا إذا أرشد عنه ، لأن بأبه منزوٍ لا يكاد يلحظه المار من الشارع ، وإذا لحظه لا يدرك أنه به باب حوش يتبع المقهى وأعدت فيه طاولات للزائرين»(١) .

ولقد كشف «مصطفى المحلاوى» عن حقيقة هذا «الترتيب» بعد أن أنَّبه ضميره سنة ١٩١٧ بعد ٥سنوات من الحكم فى القضية التى كان مرشداً للبوليس فيها ، فأوضح كيف تم «لفيليبيدس» إثبات أن هذا الترتيب هو لمؤامرة ، فقال إن «فيليبيدس» اتفق معه بعد تبليغ «اللورد كتشنر» بالمؤامرة وبسفر «طاهر وواكد» إلى الإسكندرية على أن يحضر المتهمين الثلاثة إلى «غمرة» ، وهنال أجرى تجربة للمكان ، فوجد أن الوقت غير مناسب ، ذلك أنه استدرك بعد التجربة أن «كتشنر ومحمد سعيد باشا رئيس النظار» ليس لديهما من الحقائق المادية التى تؤكد صدق ما أبلغا به عن المؤامرة لتكون شهادتهما قاطعة ، فأرجأ «فيليبيدس» إعلان المؤامرة من «غمرة» إلى أن تتم الصورة التى رسمها فى ذهنه . وكانت الخطة التى تكتمل بها صورة المؤامرة ، هى تكليفه «مصطفى المحلاوى»

---

(١) المرجع السابق = مرافعة سعادة النائب العمومى ، جلسة الأحد ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ ص ١٥ .

باصطحاب «طاهر» إلى محطة السكة الحديد ليشاهدا وصول «اللورد كتشنر» ، وفى نفس الوقت أبلغ «فيليبيدس» ياور اللورد كتشنر بأن «طاهراً» سيكون فى المحطة لتنفيذ عملية الاغتيال ،وأعطاه صورة فوتوغرافية لطاهر ليسهل «للياور» التعرف عليه . فلما تحققت الواقعة المادية وشاهد «ياور اللورد» «طاهراً» فى المحطة ، سارع «فيليبيدس» واتفق مع «المحلاوى»على أن يحضر المتهمين فى اليوم التالى إلى مكان الإجتماع فى «شبرا» ولم يكن من الصعب على «المحلاوى» وهو صديق للثلاثة أن «يجرهم» إلى أى مكان يختاره لهم وهم لا علم لهم بالاتفاق المعقود بين «فيليبيدس» و «المحلاوى» وما أن يجلسهم «المحلاوى» فى هذا المكان حتى ينصرف إلى شئوونه تاركاً إياهم «لفيليبيدس» ليكمل إحكام حلقات المؤامرة .

أما العنصر الثانى فى أدلة «فيليبيدس» وهو سفر «واكد وطاهر» إلى الإسكندرية بقصد اغتيال «محمد سعيد باشا» ـ وهى واقعة أخبر «المحلاوى» بها «كتشنر» قبل حدوثها ـ ثم قامت الأدلة على حدوثها ، فكانت مظهراً مادياً لإثبات وجود الإتفاق الجنائى .

كانت حقيقة السفر إلى الإسكندرية تتصل بجمع «طاهر وواكد» للمبالغ المالية المطلوبة لإقامة حفل التكريم «لعلى بك فهمى كامل» عند خروجه من السجن . ولما كان «فيليبيدس» على علم عن طريق عميله المحلاوى بتحركات ضحاياه ، فقد انتهز الفرصة وأوعز إلى «مصطفى المحلاوى» أن يبلغ «كتشنر» بالمؤامرة وبأن المتهمْين قد سافرا إلى الإسكندرية يوم ١٩١٢/٦/٢٧ لتنفيذ الجزء الخاص باغتيال «محمد سعيد باشا» .

وفى هذا لا يتصور أن يكون شخصان معروفان للبوليس تمام المعرفة ونيّتهما لارتكاب الجريمة معروفة مسبقاً لدى البوليس وموعد سفرهما معروف ، والإحتياطات اللازمة قد تم اتخاذها ، وأرسل إلى الإسكندرية نفر من «جهاز الأمن السياسى» يعرفانهما ، أقول لا يتصور والحالة هذه أن يختفى هذان الشخصان عن الأنظار لدى وصولهما إلى الإسكندرية ، وأن يجوس هذا النفر من رجال الأمن أنحاء المدينة ويتقلب

بين منتدياتها ، فلا يقف لهما على أثر ، حسب قول «فيليبيدس» أى أنهما لو أرادا قتل «سعيد باشا» لقتلاه . . .

أما ما يوافق العقل ، فهو أن «فيليبيدس» تعمد ألا يقبض عليهما ـ ولو أراد لاستطاع ـ وهما أبرياء من أى نيَّة ولا يحملان إلا الملابس التى سافرا بها ـ إذ أنه لو قبض عليهما بهذه الصورة لفشلت خطته وانكشف تلفيقه وضاع الدليل المادى «أى السفر» الذى أراد أن يهيىء به الأذهان ويكون لدى «رئيس النظار» العقيدة الثابتة فى صحة هذه المؤامرة .

أما دليل حسن نيَّة «المسافران» فقد كان ثابتاً فى هذه القضية بوجود بطاقات مطبوعة وقوائم وُضِعَت فيها أسماء من سيجمع منهم الإكتتاب لحفل تكريم «على فهمى كامل» ، وكان قد ذكر فى تقرير «فيليبيدس» أثناء نظر القضية إن «واكد وطاهر» قد سافرا إلى الإسكندرية يوم الأربعاء ١٩١٢/٦/٢٦ ، وإن الإتفاق كان منعقداً بينهما على أن يُخصص يوم الخميس ١٩١٢/٦/٢٧ ليرشد «واكد» زميله « طاهر » إلى الطريق الذى يسلكه عادة «رئيس النظار» من منزله إلى مقر الحكومة فى «زيزينيا» ، وكان المتفق عليه أن ينفذ «طاهر» جريمته يوم ١٩١٢/٦/٢٨ عند خروج الرئيس من «زيزينيا» ، والثابت فى تقويم سنة ١٩١٢ أن يوم ١٩١٢/٦/٢٨ بوافق «يوم الجمعة» ، ولم يكن من المعقول أن تتآمر جماعة لقتل «رئيس الحكومة» ، ويختار ساعة خروجه من ديوان الحكومة فى اليوم الوحيد الذى لايذهب فيه رئيس النظار إلى ديوانه وهو «يوم الجمعة» .

وفى شأن واقعة وجود «محمود طاهر» بمحطة السكة الحديدية بالقاهرة فقد قرر «فيليبيدس» أنه علم أن «طاهر» سيغتال «كتشنر» يوم الأحد ١٩١٢/٦/٣٠ «بمحطة مصر» لدى عودة الأخير من مدينة «سخا» ، فسارع بإبلاغ «هارفى باشا» حكمدار بوليس العاصمة ونبَّه اللورد فى بنها لكى يحترس عند عودته بقطار الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ، وأرسل خادم «السير ماكولى» مدير السكك الحديدية بخطاب إلى اللورد مرفقاً به صورة فوتوغرافية «لطاهر» واتخذ «فيليبيدس» إحتياطات مشددة بالمحطة ، فأقفل جميع أبوابها عدا باباً واحداً ، وبث رجال البوليس السرى داخل المحطة وخارجها ، ومنهم الكثيرون الذين يعرفون «طاهر» شخصياً ، وكلفهم بالقبض عليه إذا وجدوه بالمحطة .

ووقف هو ومساعده «محمود محمد» بالباب الوحيد ثم حضر اللورد يرافقه ياوره أى مرافقه العسكرى الكابتن «فيتز جيرالد» ، وركب اللورد من المحطة إلى مقره دون أن يحدث شيء غير عادى .

وقد قرر «فيتز جيرالد» أنه شاهد «طاهراً» عند الباب أمام مركبة اللورد وبقى ينظر اليه . واعترف «طاهر» فى التحقيق إنه كان موجوداً عند الباب وإن «نظر» ياور اللورد إليه استلفت انتباهه دون أن يعرف الأسباب ، والحقيقة أن الأسباب التى لم يكن يعرفها «طاهر» هى أن «فيتز جيرالد» كان يتعرف عليه بمطابقة الصورة التى سُلِّمَت للورد والتى تحتوى على رسم «طاهر » .

والعجيب فى الرواية أن يكون «فيليبيدس» ومساعده واقفين لدى الباب مع نفر من رجال البوليس أى فى المكان الذى كان فيه «طاهر» والذى يقرر الكابتن «فيتزجيرالد» أنه فيه ، ويعترف طاهر فى التحقيق أنه كان موجوداً حقيقة فى هذا المكان ، وأنه اندهش لنظرات «فيتزجيرالد» ثم يقرر «فيليبيدس» أنه لم ير «طاهراً» ومن ثم فإنه لم يقبض عليه .

كان «فيليبيدس» قد أبلغ اللورد بواسطة «المحلاوى» فى يوم ١٩١٢/٦/٢٧ بالمؤامرة ، وبسفر «طاهر وواكد» إلى الإسكندرية ، وأخبر رئيس النظار بالأمر وعاد «طاهر» من الإسكندرية سالماً دون أن يراه «رئيس النظار» ، وكان لا بد لإقناع «كتشنر» بوجود المؤامرة من«مظهر مادى» لها ، وما كان ذلك مستطاعاً إلا إذا رأى بنفسه أحد المتهمين وفهم أنه وُجِدَ لهذا السبب فى ذلك المكان (أى المحطة) . ولهذا اتفق «فيليبيدس» مع المحلاوى ، على أن يحضر «طاهراً» إلى المحطة ليراه «اللورد» وكان ذلك هيناً على «المحلاوى» الذى اصطحب «طاهر» إلى «شبرا» فى ذلك اليوم ، ثم عادا سوياً فى الساعة الرابعة ، وعند وصول الترام إلى ميدان المحطة ، شاهدا الإستعدادات لاستقبال اللورد ، فنزل «مصطفى المحلاوى» ليرى بصفته «مخبراً صحفياً» فى جريدة «اللورد» هذا الإحتفال ويصفه فى جريدته ، ورافقه «طاهر» بحسن نيَّة وكان هذا أمراً متفق عليه بين «فيليبيدس» و«المحلاوى» لهذا فقد أفسح «فيليبيدس» لطاهر مكاناً عند الباب وأمام عربة «اللورد» ليشاهده الأخير عند مروره .

وهناك جانب هام فى هذه القضية وهو كيف عرف « طاهر» وهو البعيد عن أسرار الحكومة وقت حضور اللورد ، الذى ما كان يعلم به أحد سوى «جهاز البوليس»؟! لقد كان «إجراء الأمن» الذى اتُخِذَ أثر تبليغ اللورد يوم ١٩١٢/٦/٢٧ بالمؤامرة «هو إخفاء تنقلاته قبل حدوثها» وهو إجراء روتينى من إجراءات الأمن . وفى مثل هذه الظروف لا يعلم بتحركات الشخصية محل الاعتداء عليها أحد سوى رجال الأمن .

ولم تكن هناك ثمة صلة بين «طاهر» و «المكتب السياسى» سوى «المحلاوى» عميل «فيليبيدس» ، وليس من المتصور أن يسمح «فيليبيدس» بوجود «طاهر» فى المحطة وفى مكان ظاهر إلى جوار الباب الوحيد وبجانب عربة «اللورد» ، أى فى ظروف مناسبة لارتكاب القتل إلا إذا كان على ثقة من أنه ليس فى نيَّة «طاهر» أى شئ تجاه «اللورد» تماماً كما حدث بالنسبة لسفر «طاهر» إلى الإسكندرية وعودته إلى القاهرة دون أن يصاب «رئيس النظار» الذى قال «فيليبيدس» أن «طاهراً» انتوى قتله .

لقد أُحضِرَ «طاهر» إلى المحطة ووضع فى مكان ظاهر ليشاهده اللورد بعد أن أُرسِلَت إليه صورته الفوتوغرافية ، وبعد أن أخبر «اللورد» بالغرض من وجوده ، وما أن شاهد «فيتزجيرالد» «طاهر» حتى اكتملت حلقات المؤامرة وأسرع فيليبيدس بالإتفاق مع «المحلاوى» على إحضار المتهمين إلى «شبرا» ، ومن هناك أعلن «فيليبيدس» المؤامرة والقبض على المتآمرين .

وكان العنصر الرابع فى أدلة «فيليبيدس» هو خطاب ضبط لدى «واكد» موجَّه إليه من «محمد عبد السلام» به عبارات فُسِّرت على أنها تخص المؤامرة المدَّعى بها[1] ـ ولقد

(١) محمد كامل البندارى المحامى = مؤامرة شبرا وبيان تلفيقها « أما بعد فقد حضر إلى صاحبك الإسكندرى فى منتصف ليلة أمس وأرانى أنه حاول شراء ما كلفته به فلم يتمكن من جهة أنه وجد أن المحال كانت مغلقة فى يوم الجمعة خصوصاً وأنك تركت له عشرة قروش فقط ذهبت كلها فى ركوب ترام فلما أقبل الليل عمد إلى الحضور بعد أن استعمل طريقة غريبة لخلو ذات يده وهناك ما يدعو لحضورك فلا تتوان أو تهمل وتقبل تحياتى وتحيات مصطفى وأملى أن أراك قريباً ـ وكانت ترجمة «فيليبيدس» للخطاب كالآتى :

صاحبك الإسكندرى = محمود طاهر ـ حاول شراء ماكلفته به = قتل رئيس الانظار ـ المحال كانت مقفلة فى يوم الجمعة = مصالح الحكومة مقفلة يوم الجمعة ـ تركت له عشرة قرش = سيرتكب فعلته ويقبض عليه فلا يلزمه شيئاً من المال ـ وهناك ما يدعو لحضورك فلا تتوان أو تهمل = إشارة إلى أن هناك أمر خطير يستدعى حضورك للمنافشة فيه وأن هذا الأمر هو المؤامرة على قتل « كتشنر» و«محمد سعيد باشا .

كان الخطاب المضبوط مرسلاً من «القاهرة» إلى «منشية الصدر» بالقاهرة ـ وما كان أيسر على «محمد عبد السلام» لو أن الأمر كان متعلقاً بمؤامرة للقتل من أن ينتقل من القاهرة إلى «منشية الصدر» وهى مسافة لا تتجاوز نصف الساعة بدلاً من إرسال خطاب قد لا يصل قبل يوم أو يومين مع ما فى ذلك من تعرض «والمرسل والمرسل إليه» لأخطار يجرها عليهما «اتفاق جنائى[١]» .

لقد كان الأسلوب الذى اتبعه « المكتب السياسى» فى بداية عهده بالعمل هو «التلفيق» وهو ما أوضحته الأدلة التى حاولت استقائها من ملف القضية ٩١ سايرة سنة ١٩١٢ وكان التلفيق هو الوسيلة لتنفيذ «فيليبيدس» لأهدافه وهى خدمة السلطة البريطانية بتصفية الحركة الوطنية فى مصر باعتبار أن هذه التصفية هى الأمان للسلطة البريطانية فى البلاد ـ وهو فى تحقيقه لهذا الهدف إنما يحظى برضاء البريطانيين وتوطيد أركان مكتبه السياسى .

وكانت القضية ٩١ سايرة سنة ١٩١٢ هى إحدى المحاولات المستميتة «للمكتب السياسى» للإيقاع بالقائمين بالحركة الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت ، وفى محاولات هذا «المكتب» لتنفيذ هذا الهدف كان يركز كل جهده فى الربط بين «العمل السرى» و«الحزب الوطنى» وزعيمه محد فريد ، وآية ذلك الإسراع فى نسبة المتهمين فى هذه القضية إلى الحزب الوطنى وما أبرق به «كتشنر» فور الإعلان عن المؤامرة بأن الحزب الوطنى هو المدبر لها [٢] .

(١) وحول تلفيق هذه القضية وصحتها ـ يسلم السيد / عصام ضياء الدين فى «الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ـ ١٩١٥ » بأن البوليس هو المحرك الفعلى للإيقاع بالمتهمين عن طريق العميل «مصطفى مصطفى المحلاوى» كما يسلم بأن «البوليس» قد حرص على ألا يقدم الشريك الرابع «مصطفى مصطفى المحلاوى» للمحكمة حتى ولا كمجرد شاهد بل وادعى البوليس عدم العثور عليه ، ويسجل سيادته اعتراف المستشار البريطانى فى وزارة الحقانية وقتئذ بأن الدعوى كانت ضعيفة ضد الشبان الثلاثة لأنها اعتمدت أساساً على شهادة البوليس حول الإجتماع الذى عقد فى «شبرا» إلا أن السيد/ عصام ضياء الدين يميل مع هذا إلى القول بأن المؤامرة حقيقية مستنداً فى هذا إلى مجرد أن هؤلاء الشبان قد تشبعوا بتعاليم الحزب الثورية ويكونهم شركاء فى جمعية سرية تضع فى اعتبارها استخدام القوة كوسيلة لتحقيق أغراضها دون أن يسند سيادته عقيدته هذه إلى أى قاعدة من قواعد الإسناد أو يدحض ما جاء برسالة «محمد كامل البندارى المحامى» المشار إليها فى الحاشية السابقة ـ الحزب الوطنى والنضال السرى ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٢٣١ .

(2) F.O. 407/179 No. 5, Viscount Kitchner to sir Edward Grey, (Cairo , July 3, 1912)

وبرغم ما حوته هذه القضية من «تلفيق» و «زيف» تحقيقاً للهدف المنشود ، فإن «المكتب السياسى» فشل أيضاً فى تحقيق هذا الهدف (الربط بين العمل السرى فى مصر والحزب الوطنى) . فبرغم كل هذه الجهود إلا أنه لم يُستدل على أية دلائل تؤكد الإشتراك الفعلى للحزب أو قياداته فى هذه الأمور ـ ولم تستطع السلطات البريطانية فى مصر شيئاً أكثر من أن توجه اللوم إلى «صحافة الحزب الوطنى لنشرها الأفكار الثورية التى تشجع على اتخاذ العنف وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية»[١] .

ومع أن «المكتب السياسى» قد سجل للمرة الثانية[٢] فشله فى تصفية الحزب الوطنى ، وهدم القيادات الثورية عن طريق المؤامرات الوهمية ، فإن نتائج أعماله على كل حال ، انتهت إلى هجرة قيادات الحزب إلى خارج البلاد نجاة بأنفسهم من البطش الذى أصرت الحكومة على إيقاعه بها ، استمراراً فى النضال فى موقع آخر .

. . . كان هذا بداية لا أخلاقية «لجهاز الأمن السياسى» فى مصر على يد أجنبى .

تعود علاقة الحركة الوطنية المصرية بالقوى الخارجية إلى سنة ١٩٠٩ عندما شعر الوطنيون بأن كفاحهم المتمثل فى الكتابات الصحفية والمظاهرات العنيفة ، وما أعقب ذلك من تطورات فى مواجهة السلطة المحتلة غير متكافىء بالنظر لما لهذه السلطة من قوى وإمكانيات تفوق ما للحركة الوطنية . فكان هذا دافعاً للقوى الوطنية أن تبحث لها عن نصير يساندها فى عملها ضد الإحتلال .

وكان الحزب الوطنى قد نفض يده من «فرنسا» بعد تآمرها مع بريطانيا على مصر وضربها للحركة الوطنية بإبرامها «الوفاق الودى» مع «انجلترا» فى أبريل سنة ١٩٠٤ ذلك الإتفاق الذى سلّمت فيه «فرنسا» بمصالح «بريطانيا» فى مصر ، فى مقابل تسليم الأخيرة بمصالح «فرنسا» فى مراكش .

---

(1) F.O 407/179 No. 25 Mr. Cheetham to sir E, Grey, Ramleh, July 22, 1912 (Confidential) .

(٢) كان الفشل الأول هو موضوع الجمعيات السرية فى مصر وعدم تمكنه من العناصر الحقيقية بالعمل الثورى .

اتجه الحزب إلى«ألمانيا» لتناصره فى كفاحة ضد الإحتلال البريطانى ، والراصد لكتابات الصحافة المصرية بصفة عامة ، وصحافة الحزب الوطنى بصفة خاصة سنة ١٩٠٩ يستطيع أن يلمس بيسر مدى تعاطف الحزب الوطنى فى ذلك مع هذه الدولة (١) .

كما أنه نظراً للتقارب الودى فى ذلك الوقت بين «الحكومة الإتحادية فى تركيا وبين المانيا» ، فقد وجد الحزب الوطنى مصلحته فى التقارب مع «الإتحاديين» أيضاً لتسير سياسته فى الحصول على العون الخارجى فى قالب متناسق ـ لهذا فإن «محمد فريد» وثّق علاقاته مع الحكومة الإتحادية ورجالها فى سنة ١٩٠٩ من منطلق المصلحة الوطنية التى وجدها فى هذه العلاقة (٢) لكنه فُجعَ فى موقف الإتحاديين من القضية المصرية .

وكما كانت العلاقات الوطنية ـ الأجنبية السالفة مبكرة فى تاريخ الحركة الوطنية فى هذه المرحلة ، فقد كان قلق السلطات البريطانية وبحثها عن أسرار هذه العلاقة مبكراً ومتوازياً مع تطورها (٣) .

فقد زار «محمد فريد» المانيا فى سنة ١٩١٠ أثر انتهاء أعمال المؤتمر الوطنى المصرى فى «بروكسل» «ببلجيكا» فى سبتمبر سنة ١٩١٠(٤) ، وأجرى اتصالات هامة مع الحكومة الألمانية ، كان أهم ما بها أنها كانت تدور فى فلك العلاقات «المصرية ـ التركية ـ الألمانية» . وكانت بريطانيا على علم بهذه التحركات وترصدها أولاً بأول (٥) وتحاول الوصول إلى العلاقات السرية بين الوطنيين المصريين وجمعية الإتحاد والترقى التى كانت حكومتها على علاقات وثيقة مع «المانيا» .

---

(١) عصام ضياء الدين = مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٠ .

(3) F.O 407/174 No. 109 sir G. Lowther to sir E. Grey, Therapia , July 21, 1909

(٤) جريدة العلم = الأعداد ١٨و ٢٢و٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٠ .

(٥) راجع تقرير مستر شيتهام بالوكالة البريطانية فى مصر إلى الخارجية البريطانية فى سبتمبر سنة ١٩١٠ عن تقرير مدير بوليس القسطنطينية عن تنظيم البوليس المصرى F.O 407 / 175 No. 115, Mr. Cheetham to the Foreign Office (Private and confidential) Ramleh Sep. 1910.

وقد بدأت عمليات «المراقبة» للربط بين «محمد فريد» والجهات الأجنبية مبكرة وفى أوائل سنة ١٩١١ ، حيث رصد «المكتب السياسى» تحركات واتصالات «محمد فريد» ، وبث المخبرين حوله لكشف علاقاته «بالممثلين الدبلوماسيين الألمان» فى مصر ـ وفى أول نوفمبر سنة ١٩١١ أثمرت «عمليات المراقبة» عن وجود علاقة بين «البروفسور بروفر» الملحق بوكالة المانيا السياسية بمصر ، والحزب الوطنى . حيث روقب المذكور أثناء حضوره الجمعية العمومية للحزب فى يناير ١٩١١ ـ كما أسفر وضع «محمد فريد» تحت المراقبة عن مشاهدته أثناء زيارته «لبروفر» فى منزله بالجزيرة [١] .

وقد أعقب ذلك استقرار رأى قادة الحزب على ضرورة هجرة «فريد» الى «الآستانة» توقياً لأعمال القمع والتنكيل التى وجهتها سلطات الاحتلال له ولحزبه من جهة ، ولمواصلة الكفاح ضد الإحتلال من جهة أخرى .

وكان رد الفعل البريطانى لهذا الوضع (العلاقات بين الحزب الوطنى والألمان) سبباً فى اتساع نشاط جهاز الأمن السياسى ، وتطوره إلى شكل جديد يختلف فى أهدافه وأساليبه عن أهداف المرحلة السابقة ، خاصة وقد انتقل «فريد» إلى تركيا واتسع نطاق اتصالاته برجال الحكومة الإتحادية والسلطات الألمانية وما كشفت عنه هذه الإتصالات من استعداد المانيا لتزويد الوطنيين فى مصر بالسلاح والخبراء حال قيام حركات داخلية تهدف إلى تحريرها من يد الإحتلال ، وإحداث اضطرابات تشغل بريطانيا عن الإستعدادات الحربية [٢] .

وقد شملت أنشطة جهاز الأمن السياسى فى سنوات ١٩١١ ـ ١٩١٢ ـ ١٩١٣ كل ما كان بدور على مسرح الحياة السياسية فى مصر ، وصلة هذه الأحداث وأبطالها بما يحدث خارج الحدود المصرية . فكان نشاط جهاز الأمن يشمل مراقبة اجتماعات زعماء الحزب الوطنى ، ومراقبة الوكالة الألمانية فى مصر ومن يتردد عليها من المصريين ، ومراقبة

---

(١) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء « مذكرة محررة فى ١٩١١/١١/١ عن اتصالات قادة الحزب الوطنى مع وكالة المانيا السياسية فى مصر مرفوعة الى عطوفتلو أفندم رئيس النظار .

(٢) عصام ضياء الدين – مرجع سبق ذكره ـ ص ٢٦٧ .

البروفسور بروفر الملحق بالوكالة . وتحديد دور محمد باشا الشريعى الذى كان يقيم فى «الزيتون» بموظفى الوكالة ، وعلاقة هذه الصلات بالحرب الإيطالية ـ التركية(١) وصلة فرع «جمعية النهضة العربية بالقدس» برئاسة «نورى بك الخالدى» بالحركة الوطنية فى مصر ـ ومراقبة طلبة العلم «الهنود» بالأزهر ومعرفة الجمعيات الهندية والبلاد التى بها جمعيات إسلامية من هذا النوع ، وصلة ذلك بالمنشورات السرية التى كانت توزع «بالهند» وقتئذ ـ وتوقعات حدوث ثورة فى «الجزائر وتونس» وأثر ذلك على مصر ـ ومراقبة بعض الشخصيات ذات النشاط السياسى فى البلاد والتعرف على صلة «الطلاب» بهذه الشخصيات ـ وصلة «الجمعيات السرية» فى مصر بالطلبة المصريين فى أوروبا ـ وعلاقة محمد فريد بجريدة «أجيبتشن ناخريشتن Agyptishen- nach rischten الألمانية ـ وملاحظة خطبة الجمعة بالمساجد فى أحياء «قيسون» و «السيدة زينب» و «الحسين» و«البيومى» ، وغيرها وأسماء الأجانب الذين يتصلون بالجمعية الوطنية بالحزب الوطنى ـ وأسماء رجال الحكومة وتلاميذ المدارس العليا المعروف عنهم تشيعهم لمبادىء الحزب الوطنى(٢) .

ويلاحظ أن تشعب مسؤوليات «المكتب السياسى» المصرى قد تجاوزت النطاق المحلى إلى خارج البلاد بحكم تطور الحركة الوطنية المصرية ، واتصالاتها الخارجية . تلك الإتصالات التى ترتب عليها تغير تنظيم جهاز الأمن السياسى وأساليبه .

وتولت «أعمال الأمن السياسى» فى مصر فى الأيام السابقة على الحرب العالمية الأولى عدة سلطات تتبع جهات مختلفة .

فقد كان هناك «المكتب السياسى» الذى يديره «جورج بك فيليبيدس» مأمور ضبط محافظة القاهرة . والذى تعرضت لتنظيمه الصفحات السابقة وكان عمله داخل الحدود

(١) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء « مذكرة محررة فى ١٩١١/١١/١ عن اتصالات قادة الحزب الوطنى مع وكالة ألمانيا السياسية بمصر» ـ وقد رُمِز إلى «الشريعى» فى هذه المذكرة باسم « ساكن الزيتون» .
(٢) جريدة الشعب = ١٠ يناير سنة ١٩١٣ = مجموعة من تقارير البوليس السياسى المصرى عثر عليها «أمين الرافعى» فى صيف سنة ١٩١٣ أثناء وجوده بالآستانة ونشرها بجريدة الشعب .

المصرية ، وفيما يتصل بالمسائل السياسية المحلية ، ويتبع حكمدارية بوليس المدينة ، وقلم الضبط فرع « ب» بالنظارة . كما كان هناك أيضاً مكتب مدير مخابرات السودان ومكتب وكيل السودان ويتوليان النشاط الخارجى ، أى أعمال مكافحة الجاسوسية . أما جيش الإحتلال فقد كان يتبعه هيئة خاصة تسمى هيئة مخابرات القيادة العامة General staff intelligence وهى جهة «تحريات وتخابر» تابعة للجيش البريطانى تتولى أعمال تأمين هذا الجيش فى مصر ضد أعمال الجاسوسية وكل ما يتصل بالأمور الحربية البريطانية .

وبقيام الحرب العالمية الأولى أصبحت «هيئة مخابرات القيادة العامة» سالفة الذكر مركز الإشراف والسيطرة لأغراض المخابرات لكل المنطقة التى تتواجد على أراضيها الجيوش البريطانية المسماة بالحملة المصرية Egyptian Expeditionary force [١] أى أن «الجيش البريطانى» فى مصر تولى كافة أعمال الأمن السياسى فى البلاد .

وقد انضمت بمقتضى هذا الإجراء «إدارة الأمن العام المصرية» بكل أقسامها وفروعها بما فى ذلك «المكتب السياسى» إلى هيئة مخابرات القيادة العامة ، وأصبح «جهاز الأمن فى مصر» بفرعيه « السياسى» و «الجنائى» مجرد أجهزة منفذة لتعليمات وأوامر القائد العام البريطانى Commander- in- chief الخاصة بتطبيق الأوامر الصادره فى ظل الأحكام العرفية التى سادت مصر سنة ١٩١٤[٢] .

بذلك تلاشى الكيان المستقل «لجهاز الأمن السياسى» ، وأصبحت «هيئة مخابرات القيادة العامة» هى المسؤولة عن أعمال الأمن السياسى فى مصر ، وفى كل المناطق المحيطة بمصر والتى توجد بها قوات بريطانية ، كما اقتصر نشاط «المكتب السياسى» فى مصر على أعمال الأمن السياسى على المستوى المحلى بالتنسيق مع «هيئة مخابرات القيادة العامة» . وفى هذا الصدد فإن الأحكام العرفية التى فُرِضَت على مصر فى

(1) F.O 407/186, No. 120, Field marshal Allenby to lord Curzon(Cairo feb., 26, 1920).

(2) Reports by His Majestys High Commissioner = Egypt No. 1, (1920) for the Period 1914 - 1919 .

١٩١٤/١١/٣ ، وإعلان الحماية فى ١٩١٤/١٢/١٨ . وما صاحبها من عمليات اعتقال ونفى ، تكفلتا بتقليل حجم «المكتب السياسى» الذى اقتصر دوره على عمليات الاعتقال والنفى وما يشابه ذلك من الأعمال بالنظر لإسكات الأصوات الوطنية والحركات الثورية كنتيجة للأحكام العرفية وإعلان الحماية .

وبذلك تفرغت «هيئة مخابرات القيادة العامة» لمواجهة ما يسمى بالعمليات الخارجية» ، وهى السمة التى ميزت نشاط الأمن السياسى فى مصر خلال فترة الحرب العالمية الأولى .

وإذا كان «الحزب الوطنى» باعتباره الجهة التى تولت مسؤوليات العمل السياسى ضد الإحتلال فى هذه الفترة قد اعتقد فى ذلك الوقت أن اتصالاته بالقوى الأجنبية والمانيا وتركيا هى الوسيلة الملائمة لتحقيق أهدافه ، فإن واقع الحال يشير إلى أن هذه «الإتصالات» كانت السبب المباشر فى القضاء نهائياً على «العمل السياسى» فى مصر طوال فترة الحرب .

فلقد كان «العمل السرى السياسى» فى مصر يتميز طوال الفترة التى كان قاصراً فيها على المصريين ، بميزة طالما حيَّرت السلطات القائمة على «العمل السياسى المضاد» ألا وهى ميزة «الكتمان» وعدم البوح بالأسرار ، وآية ذلك تصرفات «الوردانى» فى حادث اغتيال «بطرس غالى» ورفضه الزج بغيره فى القضية ، وعمليات التمويه التى قام بها الوطنيون المصريون فى شأن الجمعيات السرية ، ودور «إمام واكد» و «محمود طاهر» و«محمد عبد السلام» فى قضية المؤامرة .

فلما أصبح العمل الوطنى على اتصال بالقوى الأجنبية انهارت تلك الحجب وهتكت الستر نتيجة للتداعى الكامل الذى أظهره شركاء العمل السياسى من الأجانب لدى أول خطر تعرضوا له .

كان من بين ردود الفعل البريطانية للعلاقات بين الحزب الوطنى والألمان وضع الضباط الألمان فى البوليس المصرى تحت «المراقبة» ، وتصفية وجودهم فى الجهاز ، وكان عدد هؤلاء الضباط فى «جهاز البوليس المصرى» ثلاثة هم :-

«الميرالاى» أ . «فون دومريكر بك» الذى كان موظفاً بمصلحة خفر السواحل حتى ١٩٠٩/١٢/٣٠ ثم عُيِّن باشمفتشاً بقسم تفتيش النظام بنظارة الداخلية ومُنِحَ رتبة الميرالاى [١] ، والصاغقول أغاسى «بول لانجرمان» وكان مأموراً لأحد أقسام البوليس بالإسكندرية ، والملازم أول «ر .س . و . مورس» الضابط ببوليس مدينة الإسكندرية[٢] .

فلما اتضحت للسلطات البريطانية فى مصر العلاقات السرية بين قيادات الحزب الوطنى والوكالة السياسية الألمانية فى مصر ، وصلات «محمد فريد» بالسلطات الألمانية خلال أسفاره للخارج سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٢ ، وكانت العلاقات البريطانية ـ الألمانية قد تدهورت على مدى السنوات اللاحقة ، واستبعد «الميرالاى أ . فون دومريكر» من وظيفته «كباشمفتش لقسم تفتيش النظام» ، وهى وظيفة يتمتع شاغلها بحق الإشراف على القوات العسكرية والأعمال النظامية فى جهاز البوليس المصرى ، عُيِّن «باشمفتش للأعمال المتعلقة بمنع وقوع الجرائم» فى «قسم الضبط» بالنظارة الذى كان قد أعيد تنظيمه فى ٩ يونيو سنة ١٩٠٩[٣] ، بينما أُسنِدَت وظيفته الأولى إلى الميرالاى «شارلس ويتنجهام» الإنجليزى الجنسية[٤] وفى إحدى «حركات التنقلات» سنة ١٩١٣ عُيِّنَ مفتش لمديرية الغربية [٥] وفى ١٩١٤/١٢/١٥ تم التخلص منه نهائياً بإلغاء وظيفته[٦] .

أما « الصاغقول أغاسى» « بول لانجرمان » و « الملازم أول د . س . و . مورس» فقد بقيا فى وظيفتيهما فى بوليس الإسكندرية .

---

(١) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية رقم ٧٦ فى ١٩٠٩/١٢/١٤ ، ٧٠٣ فى ١٩٠٩/١٢/٣٠ ـ وقد أنشىء هذا القسم فى ١٩٠٩/٢/١٣ .

(2) F.O 407/177, Enclosure I in No. 615- 1911 = List of German Employees in the Egyptian Service .

(٣) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٣٦٤ فى ١٩١٢/٥/٢٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر نفسه = الأمر العمومى ٦١٢ فى ١٩١٣/١١/١٤ .

(٦) المصدر نفسه = الأمر العمومى ٦٥١ فى ١٩١٤/١٢/١٥ .

وفى ١٩١٤/٨/١ سافر الملازم أول «ر . س . و . مورس» إلى ألمانيا فى أجازة لمدة ثلاثة أشهر . وبعد بضعة أسابيع قطع أجازته وتوجه إلى «مصر» عن طريق الآستانة ، وكانت هيئة المخابرات التابعة للقيادة البريطانية تراقبه منذ سفره وحتى عودته .

أقلع مورس على الباخرة «سعيدية» متجهاً إلى مصر ، وخلال سفر الباخرة كانت إحدى السفن الحربية البريطانية فى «البحر المتوسط» قد أبرقت إلى السلطات العسكرية البريطانية فى «مصر» أن «مورس» ينقل معه على ظهر الباخرة «صندوقاً من الديناميت» ولدى وصول «سعيدية» إلى ميناء «الإسكندرية» ، صعد إليها رجال البوليس المصرى وقبضوا على «مورس» ، وبتفتيشه عُثِرَ معه على صندوق من الديناميت وقد تبين من «التحريات» أن «مورس» ، وقد اتصل فى ميناء «دده أغاج» التركى بأعوان له سلموه هذا الصندوق كما أسفر تفتيشه عن العثور على «جفرة» سرية بالأرقام وخرائط ورسوم لمواضع معينة فى قناة السويس .

وقد حوكم « مورس» فى ١٩١٤/١٠/٢٩ أمام مجلس عسكرى عالٍ وقضى بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة (١) .

وكان يمكن للعلاقات «الوطنية المصرية ـ الألمانية» رغم القبض على ضابط البوليس الألمانى الجاسوس ، أن تستمر مكفولاً لها السرية والأمن ، لولا أن «الجاسوس الألمانى» «مورس» تخاذل لدى استجوابه وأفشى كل الأسرار التى يعرفها عن هذه العلاقات ، وأسماء الوطنيين المتعاونين معه ، والمشروعات التى كانت النيَّة قد انعقدت لتنفيذها والتى كان من بينها إحداث اضطربات محلية فى البلاد .

ولم تمض أيام ثلاثة على إعلان الأحكام العرفية فى مصر ـ أى فى ١٩١٤/١٠/٣١ حتى قام «رونالد جراهام» مستشار الداخلية ، مفوضاً من القائد العام البريطانى ، بالقبض على الأتراك ، وذوى الميول الخديوية ، والمهيجين الوطنيين الذين كانوا تحت الملاحظة باعتبارهم خطرين على أمن الاحتلال ، والذين أشار «الجاسوس مورس» إليهم فى

---

(١) المصدر السابق = الأوامر العمومية ٥٨٥ فى ١٩١٤/١١/١٨ ـ ومجلة الهلال فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ص ٢٥٧ «محاكمة جاسوس ألمانى» .

«اعترافاته» بأنهم هم الذين سيقومون بإحداث الإضطربات المحلية فى البلاد ، وقد بلغ عدد المقبوض عليهم عدة مئات وفى ذلك يقول «رونالد جراهام» إن قليلاً جداً ، إن لم يكن هناك أحد على الإطلاق ممن أرشد عنهم «مورس» قد استطاع الإفلات من القبض عليه(١) .

وكانت نتيجة ذلك أن ٤٩ تركياً و ١٦ مصرياً نفوا إلى مالطة ، كما افتتح «معسكر للإعتقال» فى «الجيزة» شمل أعداد ونوعيات مختلفة من الوطنيين .

وترأس هذا المعتقل الذى كان يسمى (محلة المعتقلين بالجيزة) القائمقام الانجليزى «ب . باكستون» المفتش بوزارة الداخلية يعاون المستر «هـ . ج . باورز» ثم انضم إليهم «جوزيف وليم ماكفرسون» الأستاذ الإنجليزى بمدرسة الزراعة العليا(٢) .

ويتضح من ذلك أن أعمال الأمن السياسى فى مصر خلال فترة الحرب كانت فى يد «هيئة مخابرات القيادة العامة» ، بينما قام «المكتب السياسى» بالأعمال المحلية داخل البلاد ، فتولى «جورج بك فيليبيدس» مدير المكتب السياسى مسائل الإعتقال والإيداع فى محلات الإعتقال ، ويعاونه الصاغقول أغاسى «محمود محمد أفندى» أحد مأمورى أقسام القاهرة الذين اصطفاهم «فيليبيدس» ، ليكون مساعداً له كمأمور للضبط بالقاهرة منذ سنة ١٩١٣ (٣) ، والصاغ «فرانشيسكو لو سكافو» أحد الضباط الإيطاليين فى «المكتب السياسى» منذ إنشائه ، حيث كان يشغل وظيفة معاون المكتب السياسى ، وكان أحد المكلفين بالكشف عن الجمعيات السياسية التى تضمنها تقرير مستشار الداخلية إلى مستر شيتهام بالوكالة البريطانية فى ١٩١١/٦/٢٤ . وقد كشف عن جمعية سرية إيطالية

---

(1) F.O 407/183, Enclosure in No. 87- Note From the adviser of the ministry of the interior on the general situation in Egypt (Confidential) Arrest of suspects November 4, 1914.

(٢) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ٣٤٦ فى ١٩١٦/٧/٩ - و ٢١٥ فى ١٩١٨/٤/٣٠ - و ٢٥٢ فى ١٩١٧/٥/٢٢ .

(٣) المصدر السابق = الأوامر العمومية ٢١٩ فى ١٩١٣/٤/١٥ .

تسمى «جمعية الكاربونارى» مهمتها مساعدة الوطنيين فى مساعيهم لقلب الحكومة ، كما ضبط فى ذلك الوقت قنبلتين أُحضرتا من القسطنطينية لدى أحد أفراد هذه الجماعة التى كانت تستقر بالمنزل رقم ٢٩ حارة الكفاروة بقسم عابدين[١] .

وتطبيقاً لنفس النظام الذى كان سارياً فى القاهرة ، من خضوع «المكتب السياسى» وجهاز الأمن العام بصفة عامة لسيطرة وإشراف «هيئة مخابرات القيادة العامة» ؛ فقد كان جهاز الأمن فى«الإسكندرية» يتبع نفس النظام ويخضع فى الإشراف والتوجيه لتعليمات هذه «الهيئة البريطانية» ، وتولى «مأمور ضبط» المدينة وهو ضابط بريطانى تماثل وظيفته وظيفة «جورج فيليبيدس» فى القاهرة وهى تنفيذ تعليمات هيئة مخابرات القياة العامة فيما يتعلق بتطبيق الأوامر الصادرة وفق الأحكام العرفية من اعتقال للوطنيين وترحيلهم لمحلة المعتقلين بعد انكشاف سرهم على يد «الجاسوس الألمانى مورس»[٢] .

(1) F.O. 407/..... Enclosure 2 in No. 9, Report respecting secret societies "No. 26 the Carbonari society".

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة ديوان خديوى الداخلية بدون رقم ـ الفترة التاريخية ١٨٩٦ ـ ١٩١٦ ـ «صاحب المعالى كبير أمناء الحضرة السلطانية ، بعد الاحترام أرجو عرض مظلمتى هذه على الأعتاب السلطانية وهو أنه لوجود «بطاقة زيارة» باسمى مع شخص يدعى« محمود أفندى راغب» من موظفى جمرك الإسكندرية ، فتش «المستر انجرام» منزلى وأخذ سركى المرتب الخاص بى وأودعنى سجن الإسكندرية بتاريخ ١٩١٤/١٢/٢٧ حيث لا أزال فيه للآن . حيث أن أوراق الدعوى التى قبض من أجلها على «محمود راغب» المذكور قد عرضت على السلطة العسكرية البريطانية ، وهذه رأت الإفراج عنه لبراءته وذلك من شهر ونصف مضت ، فإن وجودى بالسجن لعلة وجود بطاقة الزيارة معه أمر لا يجيزه القانون العسكرى وخلافه ، وحيث أنى العائل الوحيد لوالدتى وإخوتى القصر ، وحيث أن «المستر انجرام» قد أخذ سركى المرتب الخاص بى والذى أستحقه بخدمة الحكومة فى الجيش ٢٠ عاما ولم يرده لى بالرغم عن طلبى إياه واحتياج عائلتى الإنفاق عليها مما استحق لى فى المرتب ، وحيث أن تظلمى «للمستر انجرام» لم يفدنى بشىء بالرغم من عدم وجود أى مبرر لحبسى وحرمانى من مرتبى . . . الخ ١٩١٦/٧/٢٤ حافظ محمد قبودان يوزباشى بالاستيداع وموجود بسجن الاسكندرية .

- «محافظة الإسكندرية (بوليس) ـ قسم الضبط = قلم السوابق ـ نمرة القيد ٣٠٩ / ١٩٥٩/١٠ سرى سياسى «حضرة صاحب المعالى كبير أمناء الحضرة السلطانية نرفع من طيه العريضة المقدمة من المعتقل السياسى اليوزباشى محمد أفندى حافظ قبودان برسم معاليكم رجاء النظر مع شريف العلم بترحيل هذا المعتقل اليوم من سجن اسكندرية لمصر لاعتقاله «بمحلة المعتقلين بالجيزة» بناء على =

ويبدو أن انشغال «سلطات الإحتلال» خلال سنوات ١٩١٣ وما بعدها بالأمن السياسى الخارجى من جهة ، وبالإستعدادات الحربية من جهة أخرى ، وتركها أمور الأمن السياسى فى الداخل لمجموعة «فيليبيدس» و «محمود محمد» و «لوسكيافو فرانشيسكو» قد أدى بهذه المجموعة إلى استغلال فترة الحرب والظروف التى تقتضيها أحوال الأمن فى ذلك الوقت من اعتقال ونفى وتحديد إقامة ، فبغت وتجبرت وعاثت فى أنحاء البلاد تنكيلاً وتشريداً . فلما استتب لها الأمر ولم يكن هناك من محاسب ؛ انحرفت هذه المجموعة وارتكبت مجموعة من الجرائم الماسة بالشرف والنزاهة بأن استغلت السلطات المخولة لها وحصلت على رشاوى وإتاوات من معتقلين سياسيين وتجار رقيق أبيض وضباط بوليس وقوادين ، فبالنسبة «لچورچ بك فيليبيدس» تبين أنه فى الفترة ما بين ١٩١٣ ـ ١٩١٦ قبل رشاوى مجموعها ٥٦٥مليماً ، ٧٨٤ جنيهاً من معتقلين سياسيين وضباط بوليس بمدينة القاهرة وكانت الحكومة قد قررت القبض على المخنثين المنتشرين فى «حى الأزبكية» لا رتكابهم جرائم منافية للأخلاق فضلاً عن ارتكابهم جرائم سرقة . وكان قد تم إنشاء معتقل لهم فى حى «الزيتون» ، وكان «إبراهيم الغربى» فى ذلك الوقت أشهر «المخنثين» الذين عرفتهم مصر ، حيث كان يرتدى ملابس النساء ويتحلى بحليهم ، ويدير أكبر سوق لتجارة الرقيق الأبيض والقوادة فى الشرق ـ أقول كان هذا «الفاسد» قد تم اعتقاله بين من اعتقلوا ، فعرض «فيليبيدس» على أعوان «الغربى» من «الساقطات والقوادين» أن يدفعوا له رشوة قدرها ٣٠٠ جنيه ليفرج عنه ، وقد جاء فى قرار النيابة الخاص بإحالة «فيليبيدس» إلى محكمة الجنايات فى يونية سنة ١٩١٦ أنه «أخذ من المرأة أليفة بنت عبد الله رشوة قدرها ٣٠٠ جنيه لنفسه لأداء عمل من أعمال وظيفته ، وهو التوصية بالإفراج عن «إبراهيم الغربى» المعتقل بالحلمية باعتباره من المأبونين .

= أمر السلطة العسكرية . أما سركى معاشه فجارى اللازم نحو البحث عنه بملف قضيته وتسليمه إليه» . حكمدار بوليس اسكندرية «هنرى هويكنسون» ١٩١٦/٧/٣٠ .

– محافظة الإسكندرية ـ قلم الحسابات ـ وحضرة صاحب المعالى رئيس الديوان العالى السلطانى ـ ربط الإفادة معاليكم الرقيمة ٨/٥ الجارى نتشرف بالإحاطة أن وزارة الحربية قررت عدم صرف شيء إلى اليوزباشى حافظ أفندى قبودان المعتقل الآن بمحلة المعتقلين بالجيزة ـ وقد أشارت بإيقافه للسبب المذكور وفعلاً تنفذ ذلك وتفهم أخيه (وكيل عائلته) بما توضح أفندم ١٩١٦/٨/١٣ (محافظ اسكندرية أحمد زيوار) .

وكان «عبد الوهاب البرعى» المحامى ، قد اعتقل بحجة أنه من العناصر النشطة فى الحزب الوطنى وبعد أن أمضى فى المعتقل شهراً دعاه فيليبيدس وطلب منه أن يدفع ٢٠٠ جنيه ، فلما دفعها كلَّفه «فيليبيدس» أن يكتب تقريراً ضد الحزب الوطنى ، فكتب مجموعة من «الأكاذيب» ، ومع ذلك فقد أشر عليها «فيليبيدس» بخط يده «هذه حقائق تاريخية ثابته نعرفها» ثم أخلى سبيله ، أما «محمود محمد بك» مساعد «فيليبيدس» الأيمن ، ومساعد حكمدار بوليس المدينة ، ومساعد مأمور ضبط القاهرة ، وضابط بالمكتب السياسى ، فقد أتُهِمَ بأنه سلك سلوكاً معيباً غير لائق بمقام ضابط ، وذلك أنه بمصر وفى تواريخ مختلفة بين ١٩١٢ ـ ١٩١٦ ، أشار على بعض الضباط ببوليس مصر وبعض الأشخاص الذين كانوا معتقلين ، بدفع رشوة إلى «فيليبيدس بك» الذى كان مأمور ضبط العاصمة ، وفى حالات أخرى توسط فى دفع رشوة من ضباط بوليس ومعتقلين إلى «فيليبيدس» بواسطة زوجة الأخير أو بواسطة «محمد محمد حربى» الذى كان مراسلة (خادم عسكرى) له .

وقد اتهم «فيليبيدس» فى هذه القضية التى نسب إليه فيها تهمة الرشوة ، الحزب الوطنى بتلفيق تهمة اقتضائه رشوة من المعتقلين السياسيين ثمناً لحريتهم . فلما ووجه بما أسمته المحكمة «باب رشوة ضباط البوليس» ، نسب ذلك إلى «جمعية» مكونة من رجال الداخلية ويرأسها المستر «جورج موريس» مدير الأمن العام فى ذلك الوقت هدفها تلفيق التهمة لهم للتخلص منه ثم ووجه بنوع ثالث من التهم أسمته المحكمة « باب النصب» فكان رد فيليبيدس أن هناك جمعية ثالثة أسند إليها اختلاق هذه الوقائع ضده ، جعل من بين أعضائها ثلاثة من الوزراء .

وأخيراً عندما ووجه بالنوع الرابع من الرشاوى ، وهى تلك التى تقاضاها من القوادين والمخنثين ، وهم أحطّ الناس وأسفلهم ، كان معين الجمعيات التى يؤلفها قد نَضب ، فلم يعد هناك ما يستطيع قوله ، وأخيراً انهار «فيليبيدس» وسحب دفاعه وحُكِمَ عليه بالحبس

لمدة خمس سنوات مع الشغل ، وحبس زوجته «أسماء» لمدة سنة ، كما طُرِدَ «محمود محمد بك» من البوليس المصرى [١] .

وإذا كان «جورج فيليبيدس» رئيس المكتب السياسى قد انتهى مصيره إلى السجن لتهمة «الرشا» والإتجار بسلطة وظيفته ، وإذا كان مساعده «محمود محمد» قد انتهت خدمته كضابط بالطرد من الجهاز لتوسطه فى الرشوة لرئيسه ، فإن ثالث الثالوث السياسى ، وأعنى به الصاغ قول أغاسى «فرانشيسكو لو سكيافو» لقى نفس النهاية . فقد اتهم فى نفس الفترة بمساعدته «بسكوالى آراجيولى» الإيطالى الجنسية والذى يعمل «نشالاً وقواداً» ، فى «التخلص من مراقبة البوليس والتستر عليه كما اقترض من المذكور مبلغ ١١٢ جنيه بغير كمبيالة أو ضمانة ، واقترض من خليله «بسكوالى» ٣٤٠ مليماً ٤٠ جنيهاً بغير فوائد مع علمه بسلوكها ، وسمح لها ولخليلها أن يقيما بمنزله .

وقد حُكِمَ عليه بالطرد من الخدمة ثم عُدِّل هذا الحكم إلى إيقافه عن عمله وحرمانه من راتبه ثلاثة أشهر ، وفى ١٩١٥/٥/٣ شُطِبَ إسمه نهائياً من قوة البوليس [٢] .

وهكذا انتهت مرحلة من مراحل حياة البوليس السياسي فى مصر فيما سمى فى ذلك الوقت «بفضيحة البوليس السياسى» حيث انتهت المرحلة بتدمير المكتب السياسى وسجن أعضائه وطردهم من الخدمة لفسادهم .

وإذا كان لى فى تفسير «الخلل فى المكتب السياسى» وقفة ، فإننى أقول إن الخلل مرده البداية غير الأخلاقية التى بدأ بها ها الجهاز عمله . فقد بدأ الجهاز عمله هادفاً إلى «تصفية العمل الوطنى» فى مصر أساساً ، وليس تعقب الجريمة السياسية . وشتان ما بين الهدفين ، فتعقب الجريمة السياسية فى تصورى واجب من واجبات البوليس السياسى ،

---

(١) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ٥٩٢ فى ١٩١٧/١١/٢٧ - و ٥٠٤ فى ١٩١٧/١٠/١٤ - ومحمد سيد كيلانى = السلطان حسين كامل - فترة مظلمة فى تاريخ مصر ١٩١٤ - ١٩١٧ ص ١٦٢ وما بعدها - وأوراق القضية ٢٠ سايرة جنايات الموسكى سنة ١٩١٦ .

(٢) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ٣٨٢ فى ١٩١٤/٧/٢١ - و١٧٢ فى ١٩١٥/٥/٣ .

وهو فى إجراءاته هنا يتحرى ويراقب حتى يتمكن من الإيقاع بمن يسلكون هذا المسلك ، كل ذلك من خلال قنوات شرعية شريفة . أما تصفية العمل الوطنى ، فهو هدف تُستخدم فيه كل الأساليب بما فيها تلك التى توصف بأنها غير شريفة ، فالتنكيل والتفتيش دون هدف وإعاقة حرية المواطنين وخنق الرأى الحر والفكر والكتابة والعمل المسرحى وضرب التظاهرات ثم التلفيق فى النهاية للزج بالوطنيين فى السجون كل هذه الأعمال هى أعمال تصفوية لا أتصور أن يكون «جهاز الأمن السياسى» قد أنشىء من أجلها .

كما أن عدم توافر «التنظيم الرقابى المركزى» الذى يشرف على «أعمال الأمن السياسى» ،كان فى تصورى سبباً لهذا الخلل الذى ألمَّ بالجهاز ، ذلك أن واقع الحال يشير إلى أن الأجهزة المعنية بالأمن السياسى فى فترة ما قبل ، وخلال الحرب العالمية الأولى ، قد تعددت ، وبالتالى تعددت تبعيتها . فالمكتب السياسى كان ذا تبعية مزدوجة ، إحداهما لبوليس مدينة القاهرة بحسبان أفراده ، يشغلون وظائف تدخل فى التنظيم الوظيفى لجهاز الأمن بالمدينة[١] . أما التبعية الأخرى فكانت «لقلم الضبط فرع ب» التابع لقسم الضبط .

أما مكتب مدير مخابرات السودان ومكتب وكيل السودان فكانا يتبعان الحاكم العام للسودان .

وأخيراً كان هناك «هيئة مخابرات القيادة العامة» التابعة للجيش البريطانى التى هيمنت على جميع أعمال الأمن العام بنوعيها بعد قيام الحرب .

وفى ظل ظروف العمل المتشعبة ، كان كل جهاز يؤدى أعماله على حدة ، صحيح أن «المكتب السياسى المحلى» كان يخضع لإشراف «هيئة مخابرات القيادة العامة» خلال الحرب ، لكن توزيع مجهودات هذه الهيئة فى أكثر من مجال أدى لتسيب الجهاز المحلى وانعدام الرقابة عليه .

---

(١) كان جورج فيليبيدس يعمل مأموراً للضبط بمحافظة القاهرة ، ومحمود محمد يعمل مساعداً لمأمور الضبط ومساعد الحكمدار ، وفرنشسكو لوسكيافو يعمل معاوناً للبوليس السرى فى المدينة ، وكلها وظائف تتبع بوليس المدينة ، علاوة على عملهم فى المكتب السياسى .

وقد اعترف «الفيلد مارشال اللنبى» فى تقرير له فى ١٩٢٠/٢/٢٦ بأن «جهاز الأمن السياسى» فى مصر كان لا يخضع لأى تنظيم رقابى مركزى فيما بين ١٩١٤ - ١٩١٩[1] .

ومع فضيحة البوليس السياسى ، فإن ظروف العمل خلال الحرب العالمية الأولى تسمح بإجراء تغيير جذرى فى جهاز الأمن السياسى الذى تفكك ، لهذا فإن التغيير الذى أصاب الجهاز لم يكن تغييرا فى تنظيمه ، بل كان مجرد تغيير فى أشخاصه .

فقد وقع الاختيار على «المستر جوزيف وليم ماكفرسون» الأستاذ بمدرسة الزراعة العليا فى مصر والإنجليزى الجنسية ليكمل مهمة « فيليبيدس» خلال الفترة الباقية من الحرب وكان «ماكفرسون» قد آثر أن يترك الخدمة فى مدرسة الزراعة مؤقتاً ليعمل فى خدمة القوات البريطانية مع ستة وستون إنجليزياً من العاملين فى الداخلية[2] .

(1) F.o 407/186, No. 120. Field marshal Allenby to lord Curzon, Cairo Feb. 26 ,1920
(2) G.Elgood, Egypt and the Army, Oxford humphry, milford 1924, P. 63.

دار المحفوظات العمومية - ملف خدمة جوزيف ويليام مكفرسون / مسلسل ٣٠١٤٤ - محفظة ١٧١٩ - حرف ٢- دولاب ٣ عين فى ١٩١٥/١/٢١ برتبة ملازم ثان فى فرق الجمالة المصرية Camel Transport Corps حتى ١٩١٧/٥/١١ ، ثم أُعيد للداخلية ليعمل فى «محلة المعتقلين» مساعداً للقائمقام باكستون مدير المعتقل فى ١٩١٧/٥/٢٢ . فى أواخر ١٩١٧ نقل إلى بوليس مدينة القاهرة ليعمل مأموراً للضبط بدلاً من «جورج بك فيليبيدس» الذى كان يقضى مدة العقوبة التى حكم بها عليه من محكمة الجنايات فى القضية ٢٠ سايرة جنايات الموسكى سنة ١٩١٦ ، ولد مكفرسون فى سومرست Somerset بانجلترا فى عام ١٨٦٦ وتخرج من أوكسفورد ، وقد عاش مكفرسون Joseph William Mcpherson فى مصر من نوفمبر ١٩٠١ حتى وفاته فى ٢٢ يناير ١٩٤٦ وقد قضى الفترة حتى نهاية عام ١٩١٤ مدرساً بوزارة المعارف (المدرسة الخديوية) ، ثم التحق فى ١٩١٤ كضابط فى الصليب الأحمر فى حملة غاليبولى Gallipoli ثم التحق برتبة ملازم فى فرق الجمالة المصرية فى ١٩١٥ حيث عمل فى سيناء وشارك فى معركتى رومانى وغزة وفى يناير ١٩١٨ عين مأموراً للضبط كما سبق الإشارة ، حتى تقاعد فى عام ١٩٢٤ . شهد أحداث ثورة ١٩١٩ وشارك فى عمليات قمعها على مدى الفترة ١٩٢٤ - ١٩٤١ ، قضى مكفرسون حياته فى القاهرة متنقلاً بين أزقتها وحواريها وموالدها يسجل احتفالاتها الشعبية حتى أخرج كتابه الفريد The Moulids of Egypt فى عام ١٩٤١ الذى قمت بترجمته والتعليق عليه ونشره فى عام ١٩٩٨ ، وعلى مدى الفترة ١٩٠١ - ١٩٤٦ أرسل مكفرسون إلى ذويه فى انجلترا سلسلة من الخطابات بلغت عند وفاته ٢٦ مجلداً ضمت هذه الخطابات وصفاً دقيقاً لحياته فى مصر والأحداث السياسية والاجتماعية فيها على مدى ما يقرب من نصف قرن ، فى عام ١٩٨٣ أصدر حفيده جون مكفرسون John Mcpherson بالاشتراك مع بارى كارمان Barry Carman كتاباً مستمدة مادته من خطابات مكفرسون بعنوان Bimba-shi Mcpherson . ثم عدل اسم الكتاب بعد ذلك إلى The Man Who loved Egypt ونشرته هيئة الإذاعة البريطانية British Broad Casting Corporation .

وهكذا استمر نظام الأمن السياسى فى مصر طوال فترة الحرب كجهاز تابع لهيئة مخابرات القيادة العامة على نفس النسق الذى كان عليه عندما أُدخِلَ «فيليبيدس» السجن وطُرِد أعوانه من الخدمة .

والواقع أن اختيار «إنجليزى» ليرأس «المكتب السياسى» فى مصر ، له فى اعتقادى مدلول هام ، ذلك أن البريطانيين وقد لمسوا الخطأ الذى تردوا فيه بإسناد هذا المنصب الهام ليونانى متمصر يعاونه مصريين وإيطاليين فى ذلك الوقت الذى ذخر بالأحداث والمتغيرات الدولية الهامة ، والحرب العالمية الأولى ، وأوا إعادة النظر فى كيان الجهاز ، وتنظيمه بأسلوب يجعل منه جهازاً بريطانياً صرفاً ، وهو رأى ستحاول الصفحات التالية أن تبين مدى صوابه أو خطأه .

وبينما كانت السلطة البريطانية فى مصر تستعد لإجراء التغيير الملائم لجهاز الأمن السياسى ، إذا بأحداث ثورة سنة ١٩١٩ تفاجئها من حيث لا تحتسب . فقد هبت الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، واجتاحت بلاد القطر دون أن تكون أجهزة الأمن السياسى قد انتبهت إلى هذا الحدث .

ولا يوجد فى التقاير البريطانية أو المصرية على الإطلاق ما يشير إلى العلم المسبق بهذه الأحداث أو التنبؤ بما ستكون عليه نتائج اعتقال «الزعيم سعد زغلول ورفاقه» .

لقد كانت الثورة ـ بحق ـ دليلاً صارخاً على فشل «نظام الأمن السياسى» فى مصر وتقييماً سليماً لعمله ، كما أنها أصابت سلطات الاحتلال بحسبانها السلطات المهيمنة على أعمال الأمن السياسى فى مصر بالشلل التام الذى أعجزها عن الحركة طوال شهر مارس والنصف الأول من شهر أبريل سنة ١٩١٩ .

ولم يكن أمام السلطات البريطانية ـ وقد فاجأتها الثورة ـ إلا أن تعتمد على النظام المتوافر لديها ، واضعة فى الاعتبار الدرس الذى وعته من تجربة «فيليبيدس» ، وهو أن لا تترك أمور الأمن السياسى فى مصر فى أيد غير بريطانية .

ولم يكن فى يد البريطانيين فى ذلك الوقت سوى الإعتماد على «نظام المفتشين» السابق شرحه فى الكتاب الثانى ـ الفصل الثانى ليكون هو الجهاز الذى يتولى أمور الأمن

السياسى فى مصر خاصة وقد تميزت أعمال الأمن السياسى فى فترة الثورة بالشمول ، فلم تعد قاصرة على المدن فقط كما كان العهد بالسابق ، بل امتدت الثورة وبالتالى العمل السياسى الثورى ليشملا القطر بأكمله ، الأمر الذى استلزم مد نشاط الأمن السياسى إلى ما وراء المدينة لمواجهة هذا التطور .

ولما كان «نظام المفتشين» يعتمد أساساً على مجموعات من البريطانيين فقط ، فقد كان هذا النظام بحالته هذه يغطى جوانب القصور التى كشفت عنها تجربة جهاز الأمن السياسى السابق .

وإلى جانب نظام المفتشين البريطانيين ، أوجدت السلطة البريطانية نظاماً جديداً أُسمى بنظام الضباط السياسيين "Political officers"

وعلى ذلك فقد أصبح جهاز الأمن السياسى بعد هدوء الثورة فى مصر ينقسم إلى عنصرين ، هما «نظام المفتشين البريطانيين» و «نظام الضباط السياسيين» . أما القاهرة فقد تولى «ماكفرسون» ومكتبه السياسى مسؤوليات الأمن السياسى فيها .

كانت مديريات القطر وفقاً «لنظام الإدارة المركزية فى البوليس» الذى خضع جهازى البوليس والإدارة بمقتضاه لنظام إشرافى مزدوج (إدارى وعسكرى) - قد قُسِّمت لأغراض التفتيش البريطانى على أعمال الأمن إلى سبعة مناطق تولى كل منطقة منها مفتش بريطانى وفى وقت الثورة كان هؤلاء المفتشين موزعين على مناطق القطر السبعة كالآتى :-

* جناب المستر هيزل [(١)] ويختص بالتفتيش على مديريتى الشرقية والدقهلية ومحافظة دمياط .

(١) قتل المفتش البرت ويليام هيزل أثناء الثورة فى الوجه القبلى حيث كان يعمل مع الحملة الإنجليزية لقمع الاضطرابات هناك ، وتقرر منح ورثته « الست ماريون صوفيا هيزل - والآنسة جوان روزمارى معاشاً استثنائياً قدره ٢٥ جنيه شهريا - وهو من مواليد ١٨٧٦/١٢/٢٧ بانجلترا ، وكان موظفاً بنظارة المعارف العمومية المصرية عندما نقل إلى نظارة الداخلية ليعمل بوظيفة مساعد مفتش فى ١٩٠١/٧/٣ وانتهت خدمته بنقله فى ١٩١٩/٣/٢٥ - راجع ملف خدمته بدار المحفوظات عدد ١٩١ - مسلسل ٥١٦٦ دولاب ٢٤٥ - رف ٣ - محفظة ٤٨٧٠ - ونظارة الداخلية الأمر العمومى ٣٢٣ فى ١٩٠١/٧/٣ - و ٧٦ فى ٢٥ / ١٩٠٥/١ - ١٣٩ فى ١٩١٠/٣/١٠ .

* جناب المستر «كوب بك» ويختص بالتفتيش على مديريتى الجيزة وبنى سويف .
* جناب المستر «مكنوجتن» ويختص بالتفتيش على مديريتى أسيوط وجرجا .
* جناب المستر «ولسلى» ويختص بالتفتيش على مديريتى المنوفية والقليوبية .
* جناب المستر «جريفس» ويختص بالتفتيش على مديريتى الفيوم والمنيا .
* جناب المستر «أولفرت» ويختص بالتفتيش على مديرية البحيرة .
* جناب المستر «دافيدسون» ويختص بالتفتيش على مديريتى قنا وأسوان [١] .

وقد تولى هؤلاء المفتشون أعمال الأمن السياسى خلال فترة الثورة وفى أعقابها . فلما انتهت أحداثها تولوا إجراء التحقيقات الإبتدائية والتحريات السياسية ضد المتهمين بالثورة ، كما تولوا تقديم هؤلاء المتهمين إلى المحاكم العسكرية البريطانية التى انعقدت فى ذلك الوقت لمحاكمة المتهمين ، وتكشف أوراق محاكمة الملازم عبده أفندى إبراهيم «ملاحظ بوليس ديروط» وقت الثورة ، عن «أسلوب العمل السياسى» لهؤلاء المفتشين بعد الثورة فقد تبين أن «ماكنوجتن» المفتش البريطانى لمديريتى «أسيوط وجرجا» كان يقوم بعمل التحقيقات الإدارية ويستعمل ما لا يوصف من الشدة ضد كثيرين من الشهود والمتهمين بقصد الوصول إلى الحقيقة .

ولقد بلغت شدة «ماكنوجتن» فى إجراءاته حداً تبيَّن معه «للمجلس العسكرى» المنعقد فى «أسيوط» فى يونية سنة ١٩١٩ أنه لم يوفق فى تحقيقة إلى إلزام الشهود بقول الحق بل كان يضطرهم إلى عكس ما يريد ـ إلى الكذب والإفتراء ليتخلصوا من سلطته ـ وكانت نتيجة ذلك اعادة التحقيق بمعرفة «المجلس العسكرى» بعد إطلاق حرية الشهود ، فعدلوا عن شهاداتهم وقرر المجلس العسكرى المنعقد فى أسيوط لمحاكمة المتهمين فى حوادث الثورة براءة كثير منهم [٢] .

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٦١٢ فى ١٩١٣/١١/٤ .

(٢) دار المحفوظات العمومية = ملف خدمة البكباشى أبو المجد محمد الناظر ، رقم مسلسل ٥١٢٨٢ ـ محفظة ٥٤٥٢ ـ رف ٢ ، دولاب ١٨٩ .

أما «الضباط السياسيون» فقد كانوا مجموعة من المتطوعين ، انتقوا من بين البريطانيين المدنيين غير الموظفين فى الحكومة المصرية ، أو من الموظفين البريطانيين فيها ،والذين كان يمكن لسبب أو لآخر إخلائهم من وظائفهم دون مساس بالعمل الموكل إليهم .

وكان واجب هؤلاء «الضباط السياسيين» الذين كانوا يعرفون البلاد واللغة العربية معرفة جيدة ، هو مساعدة القواد البريطانيين الذين يرأسون القوات البريطانية فى المديريات المختلفة ، وحيث ألحق هؤلاء «الضباط السياسيون» بهذه الوحدات وعلى وجه التحديد كان عمل هؤلاء الضباط هو القيام بدور ضباط الاتصال Liaison Officers بين القواد البريطانيين والسلطات المدنية ، كما أنهم كانوا يقومون بإجراء التحريات السياسية اللازمة وتقديم المعلومات والمقترحات للسلطات البريطانية[١] .

وقد شغل البريجادير جنرال «سير جلبرت كلايتون» منصب «كبير الضباط السياسيين» Chief political officer قبل تعينه مستشاراً للداخلية فى سنة ١٩١٩[٢] .

ويتضح من التقارير التى كان يبعث بها هؤلاء « الضباط » أنهم كانوا يتنقلون بين بلدان القطر لملاحظة تطور الأحداث ، ومسلك الموظفين المصريين ، وخاصة رجال البوليس والجيش منها ، وإعطاء التنبؤات عن الأحداث المقبلة[٣] .

كما كان هؤلاء الضباط يعطون التفصيلات عن الحوادث التى وقعت خلال الثورة فى مديريات القطر ، والتى كان المفتشون البريطانيون يعتمدونها فى إجرائهم للتحقيقات الإبتدائية عن هذه الحوادث[٤] .

ويبدو أن «الضباط السياسيين» كانوا يعتمدون فى أعمالهم على الأجانب المقيمين فى مصر من اليونانيين والإيطاليين كمعاونين لهم أو كمصادر للمعلومات مما يُفهم منه أن

---

(1) F.O 407-184, No. 373,General sir E.Allenby to Earl Curzon, Cairo, May, 24 , 1919.

(2) F.O 407- 185, No. 313, General sir E.Allenby to Earl Curzon, Cairo, June 22, 1919

(3) F.O 407-184 Enclosure in No. 373, Expressions of opinion on political conditions in provinces extracted mainly .

(4) F.O 407- 184 No.199, General sir E.Allenby to Earl Curzon, Cairo april 19, 1919.

المصريين كانوا بعيدين كل البعد عن المشاركة بنصيب في أعمال الأمن السياسى ، وهو تحوُّط من جانب السلطة البريطانية زادته أحداث الثورة رسوخا[١] .

كانت هذه التنظيمات مجرد إجراءات مؤقتة أملتها ضرورات «أحداث الثورة» ، ومحاولة السلطة البريطانية أن تواجه الموقف .

ويلاحظ أن هذه الإجراءات لم تكن كافية بالمقابلة للتطورات التى ألمت بالحركة الوطنية بعد انتهاء حوادث الثورة .

فقد بدأت منذ سبتمبر سنة ١٩١٩ حوادث عنف جعلت من إعادة تنظيم «جهاز الأمن السياسى» أمراً حتمياً إذ تعرض «محمد سعيد باشا» رئيس الوزراء لمحاولة للإعتداء على حياته فى ١٩١٩/٩/٢ ، باستخدام «القنابل» فى جهة «جناكليس» برمل الإسكندرية[٢] ، واعتدى مجهولون على الكابتن «صامويل» من الجيش البريطانى بالقاهرة مساء ١٩١٩/١١/٢٢ فى حى شبرا فقتلوه . ثم شرع مجهولون فى قتل الضابطين «درنك ووتر» و «جون توتسند» فى ١٩١٩/١٢/٢ ، وشُرِعَ فى قتل «يوسف وهبه باشا» رئيس الوزراء فى ١٩١٩/١٢/١٥[٣] .

وكانت هذه الحوادث تعنى أن «العمل السرى المنظم» قد عاد إلى مصر ، بصورة تستلزم إيجاد «جهاز سياسى للأمن» قادر على مواجهة هذه الحوادث الجديدة .

---

(١) مجلة كل شئ ـ عدد ٢١ يوليو سنة ١٩٢٩ ص ١٧ ـ مقال بعنوان «أحرج ساعة فى حياتى الصحفية» ـ للاستاذ / جورج طنوس ـ وفيه يتحدث عن ضابط سياسى يدعى «لويس حكيميان» كان يعمل ضابطاً سياسياً بالجيزة ـ ويتضح من لقبه أنه أرمنى أو يونانى ـ وأشك فى أن يكون «حكيميان» هذا ضابطاً سياسياً بالمعنى الذى أشارت إليه الوثائق البريطانية ـ ويحتمل أن يكون المذكور أحد مصادر المعلومات أو أحد المعاونين للسلطة البريطانية أو للضباط السياسيين الذين أكدت الوثائق البريطانية أنهم كانوا من البريطانيين غير الموظفين فى الحكومة المصرية أو الموظفين فيها ويمكن إخلاؤهم من وظائفهم .

(٢) الوقائع المصرية = ١٩٢٠/٢/٥ .

(٣) المتحف القضائى = ملف القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢١ .

كان شكل جهاز الأمن السياسى فى نهايات سنة ١٩١٩ ، وبعد خبرات ودروس استوعبها البريطانيون ، على النسق التالى :

أ- قسم وقتى يتبع إدارة الأمن العام وينحصر واجبه فى تنسيق عمل السلطات المحلية المكلفة بجمع المعلومات السياسية والتعامل مع الحوادث والأنشطة ذات «الطبيعية المخربة» . Subversive nature وقد مُيِّز هذا العمل بأن العاملين به مجموعة من « الضباط البريطانيين» فقط ولا يضم فى تشكيله أى أجناس أخرى حرصاً على الطبيعة السرية Confidential nature لعمله وقد تخصص هذا القسم فى التخطيط لعمليات «الأمن السياسى المضاد» التى لا يجوز للمصريين الإطلاع عليها نظراً لعلاقتها بالتخابر بين هذا القسم والمعتمدية البريطانية ، وكإجراء وقائى خشية إفشاء أسرار هذا العمل[١]- وسمى «بالقسم المخصوص» .

ب- قسم يتولى أعمال الأمن السياسى على المستوى المحلى سمى «القسم السرى الخصوصى ببوليس مصر» تولى رئاسته «اليوزباشى المحلى سليم زكى افندى ، تحت اشراف البكباشى المحلى «جوزيف ماكفرسون» مأمور ضبط محافظة القاهرة [٢] . ولما

(1) F.O 407 / 186 No. 120, Field Marshal Allenby to lord Curzon- cairo feb., 26 / 1920 .

F.O 407 / 188 No. 26, Annual Report (50 public security)

(٢) وزارة الداخلية = الأمر العمومى ٥٠ فى ١٩٢٠/١/٢٩ - وقد كان سليم زكى تلميذاً بالمدرسة الحربية سنة ١٩٠٩ - ثم تركها والتحق بمدرسة البوليس حيث تخرج منها فى ١٩١٣/٧/١ برتبة ملازم ثان وألحق ببوليس القنال - وفى ١٩١٥/١/١٥ وقع أسيراً فى يد الجيش التركى بينما كان فى داورية بالبر الشرقى بقناة السويس - ومنح فى ١٩١٧/٦/١ رتبة الملازم أول أثناء وجوده فى الأسر - وتقرر أن يرسل له ٥ جنيه شهرياً خلال وجوده أسيرا بواسطة معتمد دولة هولاندا - وفى ١٩١٨/١١/٢٧ عاد من الأسر ونقل فى ١٩١٨/١٢/١ إلى بوليس القاهرة - وفى ١٩٢٠/١/٢٩ كان رئيساً للقسم السرى الخصوص ببوليس مصر (القاهرة) . وفى ١٩٢٠/٤/١٥ منح رتبة اليوزباشى - وفى ١٩٢٥/٦/١ كان مفتشاً لفرقة البوليس السرى ببوليس القاهرة ومنح رتبة الصاغ - ثم رتبة البكباشى فى ١٩٢٩/٦/١٦ - والقائمقام فى ١٩٣١/٨/١٥ - والميرالاى فى ١٩٣٩/٣/١ - ثم أصبح وكيلاً لحكمدار بوليس مصر فى ١٩٤٠/٢/١ - ومفتشاً عاماً لبوليس الوجه البحرى ووكيلاً لحكمدار مصر فى ١٩٤٥/٧/٥ - ثم كان أول مصرى يمنح رتبة اللواء بعد احتلال انجلترا لمصر فى ١٩٤٥/٨/١ - ثم أصبح فى ١٩٤٦/٦/١٢ أول حكمدار مصرى لبوليس القاهرة منذ الاحتلال ، وفى ١٩٤٨/٢/٤ لقى مصرعه أثر انفجار قنبلة يدوية ألقيت عليه أثناء مكافحة حوادث المظاهرات والشغب بجهة قصر العينى - راجع دار المحفوظات - ملف خدمة سليم زكى باشا = محفظة ٥٨٩٨- مسلسل ٥٩٠٣٧ - مخزن ٣٧ - رف أوراق ٢٧٦ .

كانت «إدارة الضبط ببوليس القاهرة» وهى إحدى إدارات بوليس هذه المدينة المماثلة «لإدارة الضبط» بإدارة عموم الأمن العام ـ على المستوى المحلى . لما كانت هذه الإدارة قد قُسِّمت إلى إدارة الضبط فرع «أ» وتختص بمكافحة الجرائم الجنائية ، وإدارة الضبط فرع «ب» وتختص بالجرائم السياسية ، فقد جرى العرف على تسمية «القسم السرى الخصوصى» ببوليس مصر باسم «قلم الضبط فرع ب» ، وتحمل التسميتان[1] معنى واحداً . وقد ضم هذا القسم الذى أصبحت له فيما بعد شهرة كبيرة بفضل مجهودات «سليم زكى» فى العمل السياسى ، مجموعة من العسكريين والمدنيين كالصاغ «محمد نديم» والمدنيون عطية شلبى وحسين عاكف وحسين صادق وسليمان كامل[2] .

تضمن هذا التنظيم الجديد الأخذ بالنظام المركزى ويمثله «القسم المخصوصى» الذى يتبع إدارة الأمن العام والذى يتكون من بريطانيين فقط ، والنظام اللامركزى ويمثله هنا «القسم السرى الخصوصى ببوليس مصر» ويعنى هذا أن القسم الأخير هو الذى يزود القسم الأول بالمعلومات والتحريات ، بينما يتولى «القسم المخصوص» تحليل هذه المعلومات وتصنيفها وإعطاء التنبؤات بالأحداث ثم يرسل هذه المعلومات بعد تقييمه لها إلى المعتمد البريطانى الذى يتولى بدوره إرسالها إلى الخارجية البريطانية[3] .

وكان هذا التنظيم بشقيه المركزى واللا مركزى (القسم المخصوصى) و (القسم السرى الخصوصى ببوليس مصر) يمثلان «جهاز الأمن السياسى فى الداخل» إذ كان هناك جهاز آخر يعمل كوكالة رصد للأخطار التى تأتى من خارج البلاد يتبع القيادة البريطانية ويسمى «مكتب مخابرات شرق البحر المتوسط الخاص Eastern Mediterranean Special Intell-igence- Bureau[4]

(١) المتحف القضائى = ملفات القضية ١١٠ ج السيدة سنة ١٩٢٤ .

(٢) مجلة المصور = ١٩٥١/٥/٤ « البوليس السياسى بين يدى القضاء والبرلمان » .

(3) F.O 407/ 186, No.120, Field Marshal .Allenby to Lord Curzon, Cairo, Feb., 26,1920

(4) Ibid., No. 120 Field Marshal Allenby to Lord Curzon, Cairo Feb. 26- 1920 .

وعلى هدى هذا التقسيم سار «العمل السياسى المضاد» طوال الفترة منذ نهاية سنة ١٩١٩ وحتى يوليو سنة ١٩٢٢ .

وفى ضوء الأحداث التى كانت تجرى فى البلاد فى ذلك الوقت ، وما صاحبها من ظهور اتجاهات وأفكار اجتماعية جديدة على البلاد ، كأن مفهوم الأمن السياسى فى البوليس قد تبلور فى « مسئولية الجهاز عن نظام الهيئة الاجتماعية ومنع الجرائم السياسية وتسمم الأفكار بالمبادىء المؤدية إلى قلب نظام الهيئة الإجتماعية التى ينفثها دعاة الهمجية والمهاجرون إلى القطر المصرى ومن يلحق بهم من مرتكبى الجرائم اللاجئين إليه لتكرار إرتكاب جرائمهم ، وغيرهم من المصريين الذين تسممت أفكارهم بتلك المبادئ»[١] .

ويتضح من هذا التعريف أن «جهاز الأمن السياسى» فى مصر قد شُغِلَ منذ نهاية سنة ١٩١٩ بمواجهة موضوعين :-

أ - الجرائم السياسية .

ب - الحركات الهدامة .

وكانت درجة تأثير الجهاز بهاتين المسألتين خطيرة لدرجة صبغت مفهوم الأمن السياسى فى ذلك الوقت بهذين اللونين اللذين يتضحان فى التعريف الذى سقناه من واقع المؤلفات الرسمية فى ذلك العصر .

فأما أول هذين الموضوعين ، فكان جمع التحريات للتأكد عما إذا كان وراء عمليات الاغتيال والهجوم بالقنابل - تنظيم سرى "Organized Conspiracy"

ولأهمية هذا الأمر ، فقد تولى «الفيلد مارشال اللورد اللنبى» توجيه القسم المخصوص بإدارة الأمن العام المصرية نحو عمليات التحرى والبحث ، التى قادت فى يونيو سنة ١٩٢٠ إلى إثبات وجود مؤامرة يقودها «عبد الرحمن فهمى» سكرتير اللجنة

---

(١) أحمد فؤاد عبد المجيد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٢١١ و ٢١٢ .

المحلية «للوفد» فى القاهرة، وأنه يرأس جمعية سرية تسمى «جمعية الإنتقام Vengeance society تعد مسئوولة عن كل هذه الحوادث، وأن «سعد زغلول» ولجنة الوفد المحلية لا تؤيد أعمال «عبد الرحمن فهمى» [١]، وكان العثور على وثائق ذات طبيعة إدانية docu-ments of highly incriminating nature لدى تفتيش منزل «محمد لطفى المسلمى» فى القاهرة فى شهر مايو سنة ١٩٢٠ قد كشف عن أبعاد مؤامرة تستهدف قلب نظام الحكم عن طريق توزيع منشورات تحث على قتل السلطان ووزرائه وآخرين، وتوزيع الأسلحة النارية فى أنحاء البلاد واغتيال الوزراء بإلقاء القنابل عليهم [٢].

---

(1) F.O 407/186 No. 336 Field Marshal Allenby to Earl Curzon, Cairo, June 27 -1920

وقد تخرج عبد الرحمن فهمى من المدرسة الحربية سنة ١٨٨٨ وعين برتبة ملازم ثان فى الجيش المصرى - وشارك فى الحملة المصرية لإعادة فتح السودان - ثم عمل فى المعية الخديوية لعباس الثانى - وفى سنة ١٨٩٦ عين ياوراً (مرافق عسكرى) لوزير الحربية مصطفى باشا فهمى - وفى عام ١٩٠١ نقل إلى البوليس - ثم ارتقى إلى مناصب الإدارة فعمل كمأمور لمركز سمالوط ثم وكيلاً لمديرية الدقهلية - وفى سنة ١٩٠٦ عين مديراً لبنى سويف - وفى سنة ١٩٠٨ نقل إلى وكالة الأوقاف - وفى سنة ١٩١٣ أحيل إلى المعاش.

عبد العظيم محمد رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦» ص ١٥٩ وما بعدها.

(2) F.O 407/190 No. 20, Annual Report on Egypt and the Soudan for 1920 Enclosure I in No. 26, "The Abdul Rohman Fehmy Conspiracy trial".

وكنتيجة لهذه التحريات فقد قبض على عبد الرحمن فهمى فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ وستة وعشرون آخرين معظمهم من الطلبة - كما لم يسلم عملاء « القسم السرى الخصوصى» من التحرى والبحث - ففى هجوم خاطف شنه «القسم السرى الخصوصى ببوليس مصر» على منزل أحد عملائه المدعو « عبد العزيز راشد » ، تم ضبط عدد من القنابل والكيماويات والمسدسات و ١١٢ منشوراً ثورياً وبعض الوثائق، وكدأب جهاز الأمن السياسى فى مثل هذه الأحوال، اتجهت أنظاره للرابط بين هذا الحادث وبين عبد الرحمن فهمى وجمعية الإنتقام غير أن التحقيق أثبت فى النهاية أن ما ضبط فى حوزة عبد العزيز راشد ، كان قد أعده ليقدمه للبوليس الذى يعمل معه كأدلة إثبات ضد من يشاء «البوليس السرى» تلفيق قضية له.

-F.O 407 - 188 No. 20, Field Marshal viscount Allenby to Earl Curzon Cairo, Jan12, 1921.

-F.O 407- 188 No.39, Field Marshal Allenby to Earl Curzon Cairo, Jan. 21, 1921.

«عبد العظيم محمد رمضان» تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ص ١٨٦ وما بعدها.

أما الموضوع الثانى فكان تسرب الأفكار الهدامة والنشاط الوارد من الخارج فى نهايات سنة ١٩١٩ فى محاولة لغزو البلاد بهذه الأفكار الجديدة ، واستخدام أساليب دعائية للترويج للشيوعية والأفكار والنظم الناجمة عن ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ فى روسيا .

وتثبت المنشورات والوثائق الرسمية الصادرة فى ذلك الوقت أن «جهاز الأمن السياسى» كان متنبهاً لرصد هذه التحريات المستوردة ، وكان يصدر تبعاً لذلك التعليمات التى توضح مصدر هذه التحركات ومدى تغلغلها فى البلاد ، والأشخاص الذين تستهدفهم هذه الحركات بدعايتها ، والتعريف بالشيوعية وأهدافها ، وخطرها على المجتمع , والواجبات التى يتعين على رجال البوليس اتخاذها إزاء هذه التحركات . كما صدرت فى نفس الوقت تعليمات تقضى بضرورة إلمام «ضباط الأمن السياسى» بمواضيع «النظامات الاجتماعية ـ المبادىء الديموقراطية والإشتراكية والشيوعية ـ ونقابات العمال والفلاحين ـ الإعتصابات وأسبابها ووسائل منعها ومكافحتها ـ وسائل نشر الدعوة ـ الأحزاب السياسية ـ الجرائم السياسية ـ والوسائل المؤدية إلى معرفة المبادىء الضارة والوقوف على حركات ذويها ـ طرق إثباتها والقضاء عليها فى مهدها .

ولفتت هذه التعليمات انتباه ضباط الأمن السياسى إلى «الدعاة» وغيرهم من «العمال» ، والصحف الأجنبية الممنوع تداولها أو دخولها أو طبعها بالبلاد لنشرها المبادىء المؤدية إلى قلب نظام الهيئة الإجتماعية ، كذلك مراقبة المطابع التى تنشر «المبادىء التى تؤدى إلى تسميم الأفكار وقلب نظام الهيئة الإجتماعية»[١] .

---

(١) المباحث الجنائية لرجال الأمن العام والبوليس = «الباب السادس ـ الفصل الثالث» «الإشتراكيون والشيوعيون» = «أظهرت الحوادث أن كثيراً من الأجانب نزحوا إلى هذه الديار لبث الدعوة الشيوعية وقد توصلوا إلى التضليل بكثير من العمال المصريين وغيرهم بإيهامهم أنهم إنما هم طلاب استقلال ودعاة حرية ثقة منهم بأن ذلك ما تصبوا إليه نفوس الجميع ويظهر أن دعاة الشيوعية ما ضون فى دعوتهم فيجدر برجال البوليس أن يكونوا على أتم يقظة للقضاء على هذا المذهب الخطير . والشيوعية فى ذاتها منافية للنظام الإجتماعى ، ومن شأنها عدم احترام الملكية الخاصة والعمل على انتزاعها من أصحابها عنوة وفى ذلك انهيار للنظام الطبيعى وقضاء على حريتى العمل والكسب وتهديد للملكية الخاصة ـ فواجب رجال البوليس أن يكونوا واقفين تمام الوقوف لكل من يندس من أولئك الدعاة وغيرهم من العمال وأمثالهم متربصين لحركتهم وكل ما يبدر منهم» .

بدأ رصد «الحركة البلشفية» فى مصر منذ أغسطس سنة ١٩١٩ بواسطة الجهاز المحلى للأمن السياسى «القسم السرى الخصوصى ببوليس مصر» و «المخابرات الحربية البريطانية» الخاصة بشرق البحر المتوسط عندما اتحدت تقاريرهما بشأن قيام إيطالى يدعى «جيوزيبى بيزوتو» Guiseppe Pizzuto ويعمل طابعاً Thpo Grapher بنشاط بلشفى فى البلاد .

كان «بيزوتو» قد وُلِدَ فى القاهرة ، وخلال الحرب استُدعِى للخدمة فى الصفوف الإيطالية ، ثم أُسر فى «المجر» حيث تلقى أصول الأفكار البلشفية هناك على يد «بيلاكوهن Bela Kuhn ، ثم عاد إلى مصر فى غضون الأشهر الأولى من سنة ١٩١٩ وقد ظهرت عليه علامات الثراء ، واقتنى منزلاً فى القاهرة واتخذ لنفسه مكتباً أسماه «بورصة العمل» Bourse de travail وشرع فى نشر دعايته فى القاهرة معتمداً على موارد مالية أتى بها من الخارج ومساعدات صديق مصرى يدعى «كامل حسين» يعمل محامياً . وركز «بيزوتو» جهوده البلشفية بين عمال «السكك الحديدية» لحضهم على الإضراب عن العمل ، ضمن خطة تستهدف إحداث إضراب عام فى البلاد مع تخريب الآلات والمصانع ، مقابل توزيع المساعدات المالية على العمال المصريين ، وكان هدفه من وراء ذلك تحقيق زيادة أجور العمال المصريين والأجانب ، وقد كشفت تحريات «القسم السرى» حول هذه المسألة على وجه التحديد ، أن تحقيق زيادة الأجور لم تكن هدفاً أساسياً لدى بيزوتو ، بل كان من وجهة نظره «يشكل أحسن جانب من الدعاية البلشفية» . وكان مخططه يقضى بعد تحقيق هذه الخطوة ، بإرسال وكلاء له فى «الريف» لضم الفلاحين المصريين إلى الحركة .

ولم يكن «بيزوتو» يدرى أنه تحت المراقبة السرية ، وأن جهاز الأمن السياسى ، وقد استشعر خطورته ووفرة المال لديه وصلاته بالعمال المصريين ، قد اتخذ الإجراءات لإبعاده عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلى مصر نهائياً[1] .

---

(1) F.0 407/185, Enclosure by Major Courteny, Director of Millitary intelligence "Strictly Confidential" - the chancery - the residency, sep. 16/1919.

غير أن طرد بيزوتو من البلاد لم يكن نهاية المطاف مع الحركة البلشفية فى مصر ، ففى ١٩٢١/٦/٢٢ رصد «القسم المخصوص» بإدارة الأمن العام ـ من واقع تقرير وارد إليه من «القسم السرى الخصوصى» ـ تحركات جديدة فى الإسكندرية .

وقد أسفرت التحريات عن أنه قد تم إنشاء مكتب بمعرفة الدولية الثالثة Third International كما تبين أن هذا المكتب يقع فى ناد يتكون من بضعة أشخاص من ذوى الأفكار التقدمية فى الحياة والمشاكل الإجتماعية . وقد أسمى هذا المكتب «مجموعة الدراسات الإجتماعية» Groupe d,etudes sociales ، وأنه يمارس نشاطه منذ سنة ١٩٢٠ واتضح أن هذه المجموعة قد اعتادت أن تعقد اجتماعات لمناقشة المسائل الإجتماعية وأنها وزَّعت «نشرة» بين أعضائها والمتعاطفين معها ، غير أنه حتى ذلك الوقت كان أعضاء المكتب يتألفون أساساً من الأجانب بصفة عامة ، ومن اليونانيين بصفة خاصة .

غير أن ما أزعج«القسم السرى الخصوصى» لدى متابعة نشاط مكتب «مجموعة الدراسات الاجتماعية» ، هو أنه تحول سنة ١٩٢١ إلى وكالة رسمية للدولية الثالثة والتى ركزت جهودها لنشر الأفكار البلشفية داخل وخارج نطاق أعضائها وذلك عن طريق توزيع كتب «الدولية الثالثة»(1) ، كما عيَّنت لها وكيلاً فى القاهرة لينشر الأفكار الشيوعية بين أهالى المدينة .

---

(1) F.0. 407/190, Enclosure in No. 27, Report on general situation in Egypt for period from june 30, to july 6, 1921 inclusive- strictly confidential “Public security dept”. Bolshevic activites in Egypt”

وكانت هذه الكتب لبوريس سوفارين Boris Sovarine ـ وكتاب «الثالث Le Troisieme والرعب والشيوعية Terrorisme et communisme لتروتسكى Trotsky وتروتسكى هو ليون تروتسكى المولود باسم ليث دافيدوفيتش برونستاين lev davidvich Bronstein فى ١٨٧٩/١١/٧ . كان الثانى فى القيادة بعد (لينين) Lenin يُنَظِّر رئيس للثورة الروسية ، نظم الجيش الأحمر وخدم كقوميسار سوفييتى للشؤون الخارجية والحرب تحت قيادة لينين ، طوَّر تروتسكى فكرة (الثورة الدائمة) -per manent revolution وعارض قيام البيروقراطية الدكتاتورية ، نفاه ستالين Stalin فى ١٩٢٩ حيث عاش فى تركيا (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) ، فرنسا (١٩٣٣ ـ ١٩٣٥) ، النرويج (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦) والمكسيك (١٩٣٦ ـ ١٩٤٠) . لم تتوقف نشاطات تروتسكى السياسية فى المنفى ضد ستالين . فى محاكمات التآمر فى روسيا (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨) أُدين غيابياً بالتآمر ضد النظام السوفييتى ، قتله عميل ستالينى ببلطة فى منزله بإحدى ضواحى مكسيكو سيتى Mexico city فى عام ١٩٤٠ نشرت جامعة هارفارد Harvard University مراسلاته أثناء سنوات المنفى (١٩٢٩ ـ ١٩٤٠)

-Lexicon Univesal Encyclopedia - Vol 19-pp.. 310-311.

وقد اتضح أن «جوزيف روزنتال Joseph Rosental سكرتير جمعية الإتحاد العام للعمل Confederati on general du Travail على علاقة وثيقة « بمجموعة الدراسات الإجتماعية» التى أصبحت وكالة «للدولية الثالثة» حيث ضُبِطَ خطاب مرسل منه إلى رئيسها يدعوه فيه إلى إرسال مندوب لحضور اجتماع الإتحاد العام للعمل .

ولم يكن «جوزيف روزنتال» معروفاً للبوليس منذ عشرين عام فقط كرجل يحمل أفكار تقدمية ، لكنه كان معروفاً أيضاً كعميل ومراسل «للدولية الثالثة» كما كان معروفاً عنه أنه على علاقة وثيقة «بلتفينوف» ، الذى قيل عنه إنه الممثل البلشلفى «للدولية الثالثة» فى مدن «ريفال» و «فيينا» و «نيويورك» ، وعلى صلة بالعناصر البلشفية فى فلسطين ، وكانت جهود «روزنتال» فى مجال توحيد العمال المصريين ، ذات طبيعة شيوعية .

وقد أضاف تقرير «للبوليس الفلسطينى» فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ عن وجود فرع لتنظيم شيوعى خطر فى القاهرة تربطه علاقة وثيقة بالحركة اليهودية القومية Jewish National Movement المسماه «مافليجا باوليم سوشياليم» Mafliga paolim socialim والتى ربطت نفسها «بالدولية الثالثة» التى لم تعطها تشجيعاً فى ذلك الوقت .

وقد كشفت تحريات «القسم السرى الخصوصى» بعد وصول هذه المعلومات من «بوليس فلسطين» عن أن مجموعة البلشفيك «اليهود» كانوا يحاولون فى أبريل سنة ١٩٢١ تجنيد عملاء مصريين لعمل الدعاية الشيوعية بين «العرب» ، لكن جهود هذه «الجماعة» باءت بالفشل بسبب اختلاف اللغة .

وفى ٢١ مايو سنة ١٩٢١ كشفت تحريات «القسم السرى الخصوصى» ببوليس مصر عن وصول شخص يدعى «صالح بك» قيل عنه أنه على علاقة وثيقة بالشيوعيين فى «موسكو» و «جنيف» ، وأنه قد كُلِّف بتنظيم «حركة ثورية» ذات شخصية وطنية دينية فى «شمال أفريقيا» وقد سلطت تحريات «القسم السرى» عن الحركة الشيوعية فى مصر الأضواء على أسماء الرواد فى هذه الحركة ، مثل «زكى سيد الشرقاوى» ، و«على زكى بوته» ، كما أعطى هذا القسم تفسيراً للتحريات الشيوعية فى مصر بقوله إن «التنظيم البلشفى» فى أوروبا قد وجَّه أنظاره نحو «مصر» بعد أن يأس من إيجاد أرضية له فى

الأراضى التى تسيطر عليها الحكومة «الكمالية» فى أنقرة التى كانت تعتبر مركزاً متوسطاً للحركة الحمراء فى الشرق ، وأن «التنظيم البلشفى» كان يرى فى مصر أنها أنسب مكان لخلق جيش أحمر من العمال .

وفى شأن تقييم النجاح الذى قد تحوزه الحركة الشيوعية فى مصر بالمقابلة للجهود التى تبذلها - كان رأى « القسم السرى الخصوصى » أن الأفكار البلشفية التى تروج لها جماعة الدراسات الإجتماعية لا تحظى إلا بتأييد العمال الأوروبيين ، وبصفة خاصة اليونانيين منهم ، لكنها لا تبدو مقبولة أو مفهومة لدى الطبقة العاملة المصرية وأنه مع استجابة هؤلاء العمال لدعاية هذه الجماعة ، فإن المفهوم الذى استجابوا بمقتضاه لهذه الدعاية كان فيما يتعلق بوعدها إياهم بالخير على حساب الأغنياء ، دون أن يعنى هذا فهمهم (أى العمال) لما يمكن أن يسمى «الحركة البلشفية المنظمة» .

وفى شأن الربط بين الحركة الشيوعية فى مصر والحركة الوطنية القائمة فى ذلك الوقت ، فقد جاء بتقرير القسم السرى الخصوصى عنها ، أن « سعد زغلول» يعطف على البلشفيك ويعتبرهم مخلصين وشجعان وطنيين ويرجون الخير للشعوب المقهورة .

ولم يفت القسم السرى الخصوصى أن يتناول موقف «المثقفين المصريين» من الأفكار البلشفية التى تعنى «طغيان البروليتاريا» ، فقال إنه موقف يتسم «بالشعور بالإحتقار» الذى يكنه هؤلاء لغير المثقفين من أهل المدينة . كما أن التركيب الطبقى الإجتماعى كاف فى حد ذاته «لإنذار الأغنياء من الأسباب التى تجعل البلشفية جذابة غامضة للفقراء[1]» .

وإذا كان «جهاز الأمن السياسى» فى مصر قد تنبَّه إلى الحركة البلشفية منذ بدايات ورصد نشاطها فى البلاد ، فإن قيام الأجانب على رأس هذه الحركة ، مع تحصنهم بالإمتيازات الأجنبية حال دون الحكومة ودون اتخاذ إجراء مضاد إزائها . وكان هذا فى حد ذاته سبباً كافياً لأن يزداد نشاط هذه الحركة دون أن يتعرض لها جهاز الأمن السياسى بسوء . فبرغم كل ما سبق سرده فإن دور جهاز الأمن فى مواجهة الحركة الشيوعية حتى

---

(1) F.o 407/190, Enclosure in No. 27.

نهاية الفترة موضوع البحث سنة ١٩٢٢ لم يزد عن استدعاء «جوزيف روزنتال» فى ١٩٢٢/١٢/٨ وتبليغه بقرار الحكومة بحظر نشر الدعوة الشيوعية فى القطر المصرى[1] .

شهدت سنة ١٩٢٢ تصاعد حدة حوادث الإغتيال السياسى بصورة لم تعهدها البلاد من قبل منذ أن عرفت هذا النوع من حوادث العنف فى سنة ١٩١٠ ، ففى تلك السنة لم تحدث سوى حادثة اغتيال واحدة (بطرس غالى) ، قامت بعدها أعمال الإغتيال السياسى حتى سنة ١٩١٥ عندما وقعت حادثتى شروع فى قتل السلطان حسين كامل ، ثم هدأت الأمور حتى قامت ثورة سنة ١٩١٩ ولم تبدأ عمليات الإغتيال فى تلك السنة إلا فى سبتمبر عندما شرع فى اغتيال « محمد سعيد باشا» رئيس الوزراء ، فإذا أحصينا حوادث الإغتيال فى تلك السنة نجد أنها لا تزيد عن أربعة بما فيها تلك الحادثة ، ثم بلغت هذه الحوادث فى سنة ١٩٢٠ ستاً ، تناقُصت فى سنة ١٩٢١ إلى حادثتين فقط ، أما فى سنة ١٩٢٢ فقد بلغت هذه الحوادث ثلاثة عشر حادثاً ، وهو رقم كبير بالمقارنة بالسنوات السابقة[2] .

---

(١) د . عبد العظيم محمد رمضان = تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى ١٩٣٦ ص ٥٣٣

(٢) المتحف القضائى = أوراق القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر - وقد كانت هذه الحوادث كالآتى :

١ - التآمر على اغتيال عبد الخالق ثورت باشا فى أواخر يناير سنة ١٩٢٢
٢ - قتل الصول الهندى ستيل فى ١٩٢٢/١/٢٥
٣ - الشروع فى قتل العسكرى كرينشو فى ١٩٢٢/٢/١٤
٤ - الشروع فى قتل هوبكنس فى ١٩٢٢/٢/١٥ .
٥ - الشروع فى قتل أدموند ببتش فى ١٩٢٢/٢/١٨ .
٦ - قتل المستر الدون براون فى ١٩٢٢/٢/١٨ .
٧ - الشروع فى قتل مستر ماكنتوش فى ١٩٢٢/٣/١١ .
٨ - الشروع فى قتل « بيكر » و « تونسند » فى ١٩٢٢/٤/١٦ .
٩ - قتل البكباشى «كيف» فى ١٩٢٢/٥/٢٤ .
١٠ - الشروع فى قتل الكولونيل بيجوت فى ١٩٢٢/٧/١٥ .
١١ - قتل محمد معوض على والشروع فى قتل مستر براون وكريمته ومربيته فى ١٩٢٢/٨/٣
١٢ - قتل حسن باشا عبد الرازق واسماعيل زهدى بك فى ١٩٢٢/١١/١١ .
١٣ - قتل المستر رديسون فى ١٩٢٢/١٢/٢٧ .

ولقد أفزغت هذه الحوادث السلطات البريطانية لدرجة لم يسبق لها مثيل وتمثل هذا الفزع فى التقرير الذى رفعه «الفيلد مارشال اللنبى» إلى «إيرل بلفور» فى ١٩٢٢/٨/٢٤ والذى تعرَّض فيه إلى نظام الأمن السياسى فى مصر منذ سنة ١٩١٧ وحتى سنة ١٩٢٢ مبيِّناً أوجه القصور ووسائل الإصلاح وصولاً إلى قطع دابر الجرائم التى أقضت مضاجع السلطة البريطانية وهزت كيانها وهيبتها التى طالما اعتدت بها منذ مأساة «دنشواى» سنة ١٩٠٦ ، حيث مثَّل العسف البريطانى بالمواطنين المصريين أشنع تمثيل(١) .

نعى «اللنبى» على «توماس وينتوورث رسل باشا» حكمدار بوليس القاهرة مسلكه فى سنة ١٩١٧ عندما تخلص من العناصر غير الأمنية فى البوليس المصرى والتى أساءت إلى سمعة الجهاز(٢) ، واصفاً هذا العمل من جانب «رسل» بالرعونة ، ذلك أن «رسل» - من وجهة نظر «اللنبى» - فى سبيل تطهير جهاز البوليس فى المدينة ، تخلص من هذه العناصر التى كانت رغم قذراتها ، تتميز بالخبرة الطويلة فى جرائم المدينة والصلاحية التامة للتحرى فى الجرائم السياسية التى اجتاحت البلاد من سنة ١٩١٩ حتى ١٩٢٢ . وأخذ «اللنبى» على «رسل» إحلال هؤلاء الضباط بآخرين يمتازون بالإحترام وحسن السمعة ، لكن الكفاءة والعلم «بالعالم الخفى المصرى» التى كانت الحاجة إليه ماسة فى ذلك الوقت كانت تنقصهم .

وأظهر «اللنبى» فى تقريره ضيقه وتألمه الشديد من تعرض «النيابة العامة» لتحريات «جهاز الأمن السياسى» ذلك التعرض الذى ينتهى بتحريات الجهاز إلى الفشل ذلك أن «جهاز البوليس» لابد له من الحصول على «إذن» من النيابة قبل إجراء «التفتيش» أو «القبض للإشتباه» ، وأن ضرورة الحصول على هذا الإذن «عقبة خطيرة» فى التحريات فى الجرائم السياسية والهجوم الخاطف على «التنظيمات المتآمرة» التى تكون محلاً

(1) F.O. 407/194 No. 37, Field Marshal Viscount Allenhy to The Earl of Balfour Ramleh July 24, 1922

(٢) كان اللنبى يقصد حادثة فضيحة البوليس السياسى سنة ١٩١٧ والتى انتهت بسجن «جورج بيك فيلبيدس» مدير المكتب السياسى خمسة سنوات مع الأشغال الشاقة فى القضية ٢٠ سايرة جنايات الموسكى سنة ١٩١٦ - وطرد مساعده محمود محمد من خدمة البوليس ولوسكيافو فرانشسكو أيضاً .

للتحرى ، وفضلاً عن ذلك ، فعند وصول البوليس فى تحرياته إلى مرحلة تستوجب اتخاذ إجراءات إيجابية ، فإن القانون يُلزمه بعرض تحرياته على النيابة وعند الأخيرة فقط تكون التحريات والمعلومات عُرضة للضياع أو الإنكشاف .

وذكر «اللنبى» أنه فى سبيل التخلص من عائق «السلطان القانونى للنيابة» الذى أفسد عمل البوليس السياسى ؛ كان يأمر فى أحوال كثيرة بإحالة «التحريات» فى «الجرائم السياسية» إلى «السلطات العسكرية البريطانية» لكن المشكلة فى الحل الذى وضعه منذ سنة ١٩٢٢ ، هو أن هذه السلطات كثيراً ما كانت تفتقر إلى الخبرة المحلية والفنية .

كانت كل دعاوى «اللنبى» فى تقريره إلى الخارجية البريطانية ، تمهيداً لإحداث التغيير الذى يطلق يد «جهاز الأمن السياسى» فى مصر فى ردع الحركة السرية الوطنية .

كان التغيير هذه المرة ، هو إنشاء «مكتب جنائى سياسى Political Criminal Bureau يتمتع بسلطات عرفية للتحريات ولا يخضع فى تحرياته أو أعماله إلى النيابة العامة(١) .

كان تاريخ إنشاء هذا «المكتب» هو ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٢ ، ومنذ ذلك التاريخ تولى المكتب الجنائى السياسى أعمال التحريات فى القضايا السياسية متمتعاً بسلطات وصلاحيات تشمل جميع أنحاء القطر .

وقد تميزت سلطات موظفى هذا الجهاز بتجاوزها النطاق المكانى لوظائفهم ، فكان القائمقام « الكسندر جوردن إنجرام » أحد أعضاء هذا المكتب ومساعد حكمدار بوليس القاهرة فى ١٩٢٢/٧/٢٩ . وعندما نُقِلَ إلى مدينة الإسكندرية ليعمل حكمداراً للبوليس بها وفى ١٩٢٥/٤/٥ استمر فى منصبه كعضو فى هذا المكتب(٢) .

وبذلك زادت «أجهزة الأمن السياسى» بمصر واحداً فأصبح شكل الجهاز فى سنة ١٩٢٢ كالآتى :-

---

(1) F.O. 407/194 No. 62, field Marshal Viscount Allenhy to the Earl of Balfour Ramleh July 24, 1922

(٢) وزارة الداخلية = الأمر العمومى ١٤٠ فى ١٩٢٥/٤/٥ .

أ ـ القسم المخصوص :

وهو جهاز مركزى للأمن السياسى يتبع إدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية ويديره بريطانيون فقط[١] .

ب ـ القلم المخصوص :

وهو جهاز محلى يتبع إدارة الضبط فرع «ب» ببوليس مدينة القاهرة . وهو نفس الجهاز الذى كان يسمى فى نهاية سنة ١٩١٩ « القسم السرى الخصوصى ببوليس مصر» .

جـ - المكتب الجنائى السياسى :

وهى الهيئة الجديدة التى ابتدعها «اللنبى» فى يوليو سنة ١٩٢٢ ، وتتكون من مجموعة من الضباط الأجانب والمصريين وتقوم بأعمال التحريات السياسية دون التزام بقواعد القانون أو الخضوع لتعليمات أو قرارات النيابة العامة واختصاصها شامل لجميع جهات القطر . وتصب هذه اللجنة نتائج أعمالها بالإشتراك مع « القلم المخصوص» المحلى ، فى «القسم المخصوص» التابع لإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية[٢] .

ويلاحظ فى التقسيم الذى أصاب جهاز الأمن السياسى سنة ١٩٢٢ أن مستويات العمل فيه بلغت ثلاثاً ، بعد أن كانت مستويين فيما قبل سنة ١٩٢٢ (المستوى المحلى ـ المستوى المركزى) فكان فى التنظيم الجديد ، المستوى المحلى وأعنى به «القلم المخصوص» وهو جهاز الأمن السياسى بمدينة القاهرة الذى يتبع «إدارة الضبط» فرع «ب» وهى إحدى إدارات جهاز البوليس بالمدينة ، ويتربع على قمة «إدارة الضبط» إنجليزى يسمى «مأمور الضبط» ، أما المستوى الثانى فكان «المكتب الجنائى السياسى» الذى كان يسمى فى ذلك الوقت «لجنة الجرائم السياسية» ، وهو جهاز لا يتبع جهاز الأمن المحلى بالمدينة ويتكون من أعضاء قد يتبعون وظيفياً «بوليس المدينة» ولكنهم

---

(١)وقد عُيِّن «المستر بينيت» البريطانى الجنسية رئيساً للقسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام فى ٤ يونيو سنة ١٩٢٢ ـ راجع وزارة الداخلية = الأمر العمومى رقم ١٩٩ فى ١٩٢٢/٦/٤ .

(٢) المتحف القضائى = أوراق القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر .

بصفتهم أعضاء فى هذا الجهاز لا يخضعون له ويتلقون تعليماتهم من «رئيس المكتب» الذى كان فى نفس الوقت هو حكمدار بوليس المدينة «الإنجليزى» .

وكان المستوى الثالث هو «القسم المخصوص» بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية وهو ذلك القسم الذى يقتصر العمل فيه على انجليز فقط ويتولى تجميع معلومات وتحريات الجهازين الأخيرين وتحليلها ورسم السياسة العامة للأمن السياسى فى البلاد ، وكان يرأسه «انجليزى» علاوة على أعضائه الإنجليز .

وهكذا كان «نظام الأمن السياسى» فى مصر فى نهاية فترة البحث عبارة عن حلقات متصلة ببعضها البعض يشرف عليها الإنجليز إشرافاً رآسياً ويشاركون فى أعمال الأجهزة التى يتكون منها النظام .

ونظراً لأن «لجنة الجرائم السياسية» هى التى هيمنت فعلاً على أعمال الأمن السياسى ابتداء من سنة ١٩٢٢ ، فإن الحديث عنها يعنى الحديث عن الأمن السياسى فى مصر بصفة عامة .

تشكلت هذه اللجنة فى سنة ١٩٢٢ من اللواء «توماس وينتوورث رسل» باشا حكمدار بوليس مصر ، والقائمقام «ف . د . بيكر بك» مأمور ضبط القاهرة ،والقائمقام «الكنسدر جوردون إنجرام» مساعد حكمدار بوليس مصر ، والبكباشى« ج نالدرت جيز» مفتش الضبط فرع «أ» أوروبى ببوليس مصر ، واليوزباشى «ت . أ . مارك» وكيل المفتش ببوليس مصر ، واليوزباشى «سليم زكى» رئيس القلم الخصوصى ببوليس مصر ، والملازم أول «أحمد حمدى» والملازم ثان «أحمد طلعت» الملحقين بإدارة الضبط فرع «ب» ببوليس القاهرة .

وضمت اللجنة علاوة على المذكورين مجموعة من المدنيين الذين يؤدون الأعمال بصفة «مخبرين» كحسين صالح وحسين عاكف ، كما انضم إليهم مجموعة

أخرى من «المرشدين» الذين يتقاضون رواتب أو مكافآت نظير إرشادهم الجهاز عن الأعمال السرية مثل «محمد أمين أحمد ونجيب الهلباوى وإبراهيم أنيس» [١] .

واستكمالاً لوحدة العمل والسيطرة على أعمال الأمن السياسى ، فقد تعاون مع هذه اللجنة ، وأكمل عملها ، حلقتان فرعيتان ، كانت أولاهما تبعية جزء من أحد سجون مدينة القاهرة لها تبعية مباشرة ـ خلافاً للمألوف فى خضوع السجون بصفة عامة لتفتيش «النيابة العامة» ـ باسم «السجن الأوروبى European Lock-up ويشرف علية ضابطين بريطانيين هما الملازم أول «هولم» P.C.Holme وكيل المفتش ببوليس القاهرة ، والملازم أول نوبل J.F.Noble وكيل المفتش ببوليس القاهرة ، ويعاونهما مدنى بريطانى يدعى «كوبر» .

أما الحلقة الثانية من هذا التنظيم فكانت «المستر هيوز» مفتش النيابات ، وهو البريطانى الذى كان يمثل حلقة الوصل بين أعمال لجنة الجرائم السياسية والجهات القضائية .

وبهذا النظام المتكامل توفر لجهاز الأمن السياسى فى مرحلته الأخيرة قدر كبير من حرية الحركة والتصرف والتحقيق والإستجواب والإحتجاز وصولاً لتحقيق أهدافه السياسية فى مصر[٢] .

ومع بداية تنظيم جهاز الأمن السياسى فى مصر بهذه الصورة فإن نتائج «عملياته المضادة» لم تتضح إلا بعد مقتل «السير لى ستاك باشا» سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فى ١٩٢٤/١١/١٩ ذلك أنه رغم هذا التنظيم المتكامل ، فإن «الجهاز لم

---

(١) المتحف القضائى = القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر ـ وأوراق وملفات القضية ١١٠ ج السيدة سنة ١٩٢٤ ـ وقد انقسمت إدارة الضبط فى بوليس مدينة القاهرة إلى قسمين (الضبط فرع «أ» وهو الفرع المختص بالجرائم العادية وينبثق عن هذا القسم شعبة لجرائم الأوروبيين ـ وشعبة لجرائم الوطنيين) و (الضبط فرع «ب» وهو الفرع المختص بالجرائم السياسية والذى ينبثق عنه القلم المخصوص ببوليس مصر) وكان يرأس إدارة الضبط فى بوليس المدينة القائمقام «فرنسيس دوجلاس بيكر بك» سنة ١٩٢٢ ويسمى مأمور الضبط ـ وهى الوظيفة التى تسلمها من «ماكفرسون» ـ والتى كان يشغلها جورج فيليبيدس من سنة ١٩١٠ حتى سنة ١٩١٧ .

(٢) المتحف القضائى = القضيتان ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر و ١١٠ ج السيدة سنة ١٩٢٤ ـ ووزارة الداخلية = الأوامر العمومية ٥٠ فى ١٩٢٠/١/٢٩ و ١٣٠ فى ١١ مارس سنة ١٩٢٠ و ١٤٠ فى ١٩٢٥/٤/١٥ .

يتيسر له أن يضبط واحدة من الحوادث العديدة التى وقعت فى سنة ١٩٢٢ . بل إن رأس جهاز الأمن العام «بفرعيه الجنائى والسياسى» تعرض لمحاولة اغتيال فى ١٩٢٢/١/٥ بإطلاق الرصاص عليه ولم يضبط الفاعل[١] . كما أن مجهودات جهاز الأمن السياسى فى حادث الشروع فى قتل المستر «ج . و . براون» وابنته ومربيتها يوم ١٩٢٢/٨/١٢ أوقعت المعتمد البريطانى «اللنبى» فى ورطة خطيرة ، ذلك أنه وفقاً للمعلومات التى زوده بها الجهاز الجديد أبلغ «اللنبى» وزارة الخارجية البريطانية نبأ القبض على أربعة من الخمسة الذين هاجموا «براون وعائلته» وأن ثلاثة منهم ينتمون إلى عصابة ريفية للقتل ، استؤجر أفرادها لارتكاب هذه الجريمة ، وأن خامساً هو المحرض ، وأن أدلة هذه القضية جيدة ولكنها ليست كافية لمثول المتهمين أمام القضاء ، وأن الدافع للجريمة «حقد شخصى» .

وقد كشفت المحاكمة التى أجريت للمتهمين فى نفس السنة ونتائج القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر ـ مخالفة ما أبلغ به « اللنبى» وزارة الخارجية البريطانية للحقيقة تماماً .

ففى شأن المحاكمة التى أجريت فى أغسطس سنة ١٩٢٢ تبين عدم كفاية الأدلة . أما فى سنة ١٩٢٦ وبعد ما تكشفت جوانب حوادث الإغتيال السياسى كلها منذ سنة ١٩٢١ ، فقد تبين أن الجناة كانوا أناساً آخرين غير الذين اتهمهم جهاز الأمن السياسى فى ١٩٢٢[٢] .

---

(١) عُيِّن محمد بدر الدين بك ناظراً لإدارة الضبط وفق التعديل الذى أصابها فى سنة ١٩١٣ ـ وبمقتضى هذا كان قلمى الضبط أ ـ ب يتبعانه . ولميوله الإنجليزية أطلق عليه الرصاص فى ١٩٢٢/١/٥ ولكن إصابته لم تكن مميتة ، وفى ١٩٢٢/٥/٢٥ عين مديراً لإدارة عموم الأمن العام ، إلا أنه أحيل إلى المعاش فى ١٩٢٣/١/١١ ـ راجع نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ٦٥ فى ١٩١٣/١/١٣ ـ ١٩٧ فى ١٩٢٢/٩/٤ ـ ٤٨ فى ١٩٢٣/١/٢٥ .

(2) F.O 407- 194, No. 66, Field Marshal Allenby to the marques Curzon of Kedleston Ramlen, august 29, 1922 .

-F.O 407- 194 No. 78, Field Marshal Allenby to the marques Curzon of Kedleston

وملف القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر ويتبين من أوراق هذه القضية أن المتهم محمد فهمى على وآخرين قد «شرع عمداً فى قتل المستر ج . ب . براون وابنه ومربيته بطريق إطلاق أعيرة نارية عليهم يوم ١٩٢٢/٨/١٢ بحديقة الأورمان بالجيزة ، فأصاب المستر براون فى ذراعة الأيسر وابنه فى ذراعه الأيمن ومربية ابنه فى كتفها الأيمن وذلك مع سبق الاصرار .

وإذا كانت هذه هى نتائج أعمال «المكتب الجنائى السياسى» الجديد فى ١٩٢٢ ، فإنه فى ١٩٢٣ لم يكن أسعد حظاً ، فلم يتسن له الكشف عن سر قضية من هذه القضايا السابق الإشارة إليها .

حتى وقعت حادثة اغتيال «السردار» ـ وبدأ «الجهاز الجديد يستخدم أسلوباً جديداً فى العمل» .

اعتمد «جهاز الأمن السياسى» فى المرحلة الجديدة على الأسلوب الآتى ، وصولاً إلى هدفه الأساسى وهو ضرب الجريمة السياسية فى البلاد وإيقاف تيارها المستمر : ـ

أ ـ استخدام «نظام تجنيد المرشدين» وزرعهم داخل مواقع البحث والتحرى وصولاً إلى المعلومات المؤدية لحقائق الحوادث .

ب ـ اختلاف المعلومات الكاذبة ودسها لدى جماعات العمل الوطنى ومراقبة رد فعلها ، لقنص أصحابها ردود الفعل باعتبارهم هم مرتكبى هذه الحوادث .

ج ـ استخدام الضغط النفسى للتأثير على معنويات من تم اقتناصهم للحصول منهم على الاعترافات .

د ـ تغطية الثغرات فى القضايا عن طريق التلفيق .

وإذا عقدنا مقارنة بين هذا «الأسلوب» وأسلوب «فيليبيدس» خلال رئاسته لجهاز الأمن السياسى ، نلاحظ أن «فيليبيدس» استخدم «التلفيق» أساساً للقضايا ، بمعنى أنه لم يكن هناك قضايا مؤامرات ليستخدم فيها أسلوب «التلفيق» .

ثم أنه استخدم «نظام» تجنيد المرشدين ، وزرعهم فى مواقع البحث ، وما يتبع ذلك من اكتساب الثقة ، مع اختلافات طفيفة فى التطبيق فى كل من الحالتين موضوع المقارنة ستوضحها الصفحات التالية .

أما «الضغط النفسى» فقد استخدمه «فيليبيدس» فى مرحلة «تجنيد المرشدين» خلافاً لما اتبعه «المكتب الجنائى السياسى» فى هذا الشأن عندما استخدم هذا الأسلوب مع «المتهمين» .

استعان «جهاز الأمن السياسى» فى أسلوب تجنيد المرشدين فى هذه المرحلة ـ بنوع يغلب عليه «الإحتراف» ـ مستبعداً «المرشدين» الواقعين تحت تأثير ضغط أو تهديد .

فقد كان مرشدو قضية «السردار» ، هى القضية التى جرت فى ثناياها جميع قضايا العمل الوطنى السرى منذ سنة ١٩٢١ ، من نوعيات مختلفة عن تلك النوعيات التى استخدمها «جورج فيليبيدس» سنة ١٩١٢ .

كان «محمد نجيب الهلباوى» هو مرشد البوليس فى هذه القضية ، وهو شاب مصرى سبق له ممارسة العمل السياسى الثورى وسبق اتهامه فى سنة ١٩١٥ بمحاولة اغتيال «السلطان حسين» ، وحكم بإعدامه ، ثم خُفِّفَ الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وأُفرج عنه فى فبراير سنة ١٩٢٤ .

بدأ اتصال «المكتب الجنائى السياسى» «بالهلباوى» قبل حادث السردار ، وأثناء وجوده فى الليمان ، بهدف استخدام خبراته فى مجالات العمل الثورى للتعرف على التنظيمات والأفراد الذين ارتكبوا حوادث الإغتيال سنة ١٩٢٢ ، فقد زاره القائمقام «الكسندر جوردون إنجرام» مساعد حكمدار بوليس القاهرة بصفته عضواً فى المكتب الجنائى السياسى ، حيث كان منشغلاً بالتحريات فى موجة الجرائم السياسية فى «ليمان طرة» ـ وشرع فى حثه للعمل فى «المكتب» للكشف عن غوامض الحوادث السياسية فى مقابل الإفراج عنه ومنحه مكافأة إذا أدت معلوماته إلى الوصول إلى الجناة .

وفى فبراير سنة ١٩٢٤ أُفرج عن الهلباوى وكانت وعود «إنجرام» قد أتت ثمارها ، فأتى متطوعاً إليه وعرض خدماته ، وفى أكتوبر من نفس العام بدأت اتصالات «اليوزباشى سليم زكى» بالهلباوى ، وسرعان ما تم الإتفاق بين «المكتب» و «الهلباوى» على أن يشرع الأخير فى التحرى عن الحوادث التى ارُتكِبَت فى السنوات السابقة فى مقابل أن يُمنح ٣٠ جنيه شهرياً مع وعد بتدبير وظيفة له فى الحكومة كى لا يكون محل شك عند من تستلزم تحرياته أن يتصل بهم(١) .

---

(١) القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ = استجواب القائمقام الكسندر جودون إنجرام حكمدار بوليس الإسكندرية ـ واستجواب محمد نجيب الهلباوى .

وما أن أُطلق الرصاص على «السردار» فى الساعة ٣٠ر١ م ١٩٢٤/١١/١٩ حتى كان «اليوزباشى سليم زكى» «رئيس القلم المخصوص بإدارة الضبط فرع ب» يتصل «بالهلباوى» فى الساعة ٥ م من نفس اليوم ويخبره بمقتل السردار ويأخذ رأيه فى كيفية سير التحريات للقبض على الجناة .

ويتضح مدى حيرة «جهاز الأمن السياسى» فى تلك الفترة فى استسلامه تماماً لكل ما يراه هذا «المرشد» ، فقد اتجهت أنظار «الهلباوى» فى بادىء الأمر إلى «السودانيين» من أعضاء «جمعية اللواء الأبيض» فى أن يكونوا هم مرتكبى الحادث ، فإذا بحكمدار بوليس القاهرة يلفت انتباه «وزير الداخلية» بصفة خاصة إلى البحث وراء جمعية اللواء الأبيض والحزب الأزهرى فى السودان ، إذ يرجح أن تكون لهم يد فى هذه الحادثة .

وفى نفس الوقت شرع «الهلباوى» فى مساء يوم الحادث فى تحرياته حول المشهور عنهم الاشتراك فى الحياة السياسية فى البلاد بأدوار إيجابية والذين سبق اعتقالهم لهذه الأسباب ، فقام بزيارة لمكتب «شفيق منصور المحامى» حيث لاحظ اتصالات مريبة تجرى بين «شفيق منصور» و «محمود إسماعيل» و «عبد الحميد عنايت» فسارع بإبلاغ «سليم زكى» ، بعد أن ربط له بين الأحاديث التى سمعها بين هؤلاء الأشخاص والحادث الذى يتحرى فيه . وانتهى رأى «المرشد» «نجيب الهلباوى» وضابط المكتب السياسى «سليم زكى» إلى احتمال أن يكون «شفيق منصور» و «محمود اسماعيل» و «عبد الحميد عنايت» و «عبد الفتاح عنايت» لهم صلة بالحادث .

ويلاحظ أن «البوليس السياسى» عندما استخدم «الهلباوى» راعى فيه «كمرشد» قدرته على اكتساب ثقة من يتصل بهم من المشتبه فى أمرهم ولم يكن من السهل أن يشك القائمين بأعمال الإغتيال السياسى فى «رجل» قضى فى «الليمان» عشرة سنوات لجريمة اغتيال سياسى . كما أن هؤلاء لم يكونوا خافين على رجل «كالهلباوى» الذى تمرس بهذه الأعمال ، وكانت له بهم سابقة صلة . لهذا فإنه سلك طريقه إليهم مباشرة وفى نفس الوقت لم يشك المشتبه فى أمرهم من طرقه بابهم .

وكان هناك نوع ثان من «المرشدين» يستعمله «البوليس السياسى» خلال وبعد عمليات الإغتيال ، بقصد مراقبة المشتبه فى أمرهم ، لعل المراقبة توصل إلى نتيجة إيجابية ، وأعنى بهم المرشدين المحترفين الذين يتقاضون مكافآت عن المراقبة والتحري فى أعمال محددة يعيِّنها لهم البوليس ، كأن يطلقهم خلف شخصية ما لمراقبتها وموافاة «الجهاز» بتفاصيل تحرياتها دون أن يكون على مستوى «البحث الشامل» فى قضية ما أو مجموعة من القضايا ، أو العمل السرى عامة كحالة «نجيب الهلباوى» الذى استُخدِمَ بقصد الإرشاد عن «العمل السرى» فى الفترة من سنة ١٩٢٢ وما بعدها بصفة عامة .

وكان مَثَلنا من هذا النوع الثانى من المرشدين هو «محمد أمين أحمد» ويعمل «مزارعاً» ويقيم بدرب الجنينة رقم ١٥ بالناصرية ، وممن يتعيشون من مهنة «احتراف الإرشاد للبوليس» ، ويتقاضى فى مقابل ذلك أجوراً عن العمليات الناجحة التى يمكِّن «البوليس السياسى» منها .

كان «محمد أمين أحمد» هذا قد نجح فى إرشاد جهاز «الأمن السياسى» سنة ١٩٢١ عن «عبد العزيز راشد وأخيه محمود راشد» اللذان ضُبِطَا وبحوزتهما أسلحة وقنابل ومنشورات ، وقد انتهى تحقيق هذه القضية بسجن عبد العزيز راشد بعد اعترافه بملكيته للمضبوطات ، غير أن «البوليس السياسى» طرد «محمد أمين» بعد هذا من العمل فى البوليس لفشل القضية(١) ، حيث لم ينجح «أمين» فى الوصول إلى كافة خبايا الموضوع لكنه عمل فى الجهاز بعد ذلك .

كان «جهاز الأمن السياسى» قد دس «محمد أمين» على مكتب «شفيق منصور» المحامى منذ سنة ١٩٢٢ كنوع من أنواع الإشتباه فى «شفيق» باعتباره أحد النشطين فى مجال العمل السياسى وسابقة اعتقاله ونفيه إلى مالطة(٢) .

---

(١) راجع القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ ، أقوال اليوزباشى سليم زكى رئيس القسم السياسى بمحافظة مصر - ص ٢٠٨ وما بعدها .

(٢) المتحف القضائى (تاريخ الجمعيات السرية بمصر - مذكرة بخط شفيق منصور المحامى - المتهم فى القضية ١١٠ج السيدة سنة ١٩٢٤ « مصرع السردار » .

وقد تسمى «محمد أمين أحمد» خلال عمله بمكتب «شفيق منصور» باسم «فكرى» ، وشرع فى أعمال المراقبة للمكتب والمترددين عليه وإرسال تقاريره إلى «سليم زكى» عن طريق المخبرين الرسميين «حسين عاكف» و «حسين صالح» .

ولا يشترط فى «مرشد» من هذا النوع أن يقود عمله إلى نتائج متكاملة ، إذ يكفى كما سبق القول أن يوصل معلومات محددة يحتاجها جهاز الأمن السياسى ليستكمل بها بعض نقاط خفية فى تحرياته(١) . فدور «محمد أمين أحمد» فى مراقبة مكتب «شفيق منصور المحامى» كان مجرد التعرف على صلة «محمد فهمى على» و «إبراهيم موسى» بحوادث سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٣ وقضية السردار ، حيث كان «إبراهيم موسى» قد تسمى باسم «ميلاد» فلما نجح «محمد أمين أحمد» فى الكشف عن شخصية «ميلاد» الحقيقية انتهت مهمته ، وكُلِّف « الهلباوى» بمتابعة التحريات(٢) .

وفى شأن أسلوب اختلاف المعلومات الكاذبة ودسها ومراقبة رد الفعل ، فقد كان مطلب «المكتب الجنائى السياسى» من الهلباوى فى إحدى مراحل التحرى هو تحديد دور « محمد فهمى على وابراهيم موسى» ، فانتحل « الهلباوى» خطاباً مزوراً من إحدى الشعب المشتركة فى عمليات الإغتيال السياسى والتى يعلم عنها الكثير بحكم خبراته فى هذا المجال ، نسب فيه إلى هذه الشعبة انتدابها «محمد فهمى على وإبراهيم موسى» للاشتراك فى إحدى عمليات الإغتيال ، ثم عرض الخطاب المزور على «عبد الحميد عنايت» أحد المشتبه فيهم بعد أن أعد له مكان يستطيع «المكتب الجنائى السياسى» عن طريق رجاله أن يستمع من خلاله إلى ما يدور بينهما من حديث ، واستدعى «الهلباوى» اليوزباشى «أحمد حمدى» من «المكتب الجنائى السياسى» وأخفاه فى غرفة مجاورة ليستمع إلى الحوار الذى يدور بينهما ، وبذلك تمكن المكتب من الإفادة من المعلومات التى سمعها أكبر إفادة .

(١) القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر ـ أقوال محمد أمين أحمد .

(٢) القضية ١١٠ ج السيدة زينب سنة ١٩٢٤ .

كما أوحى «المكتب» إلى «نجيب الهلباوى» أن يوهم المتهمين بأن أمرهم قد انكشف ، محبذاً لهم فكرة الهرب من البلاد بأسلحتهم ، وما أن فعلوا حتى كان البوليس بانتظارهم ليضبطهم .

وفى نفس الوقت كان «الهلباوى» يراقب رد فعل الأنباء الكاذبة التى يشيعها «المكتب الجنائى السياسى» من خلال عميله «الهلباوى» عن القبض على متهم أو آخر ، وعن اعتراف متهم ، حتى إذا «نضجت العملية» وفقاً لما خططه «المكتب الجنائى السياسى» قام أخيراً بالقبض على كل المشتبه فى أمرهم بعد أن استوثق من دور كل منهم ، وأودعهم السجن الأوروبى ، وأذاع فى ١٩٢٤/١١/٢٧ أن «مقتل السردار» كان نتيجة خطة وضعت من جمعية كان من بين أعضائها المتهم «شفيق منصور» وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية للطلبة وبعض الموظفين وأعضاء مجلس النواب[1] .

ثم يأتى بعد ذلك دور «الضغط النفسى» على المتهمين بهدف التأثير على معنوياتهم للحصول على اعترافاتهم . وقد استخدم «المكتب الجنائى السياسى» فى قضية مقتل السردار تبعية السجن الأوروبى له وحقه فى زيارة المتهمين دون مراقبة النيابة ، وإخراج المتهمين من السجن إلى «المكتب الجنائى السياسى» ومحاصرتهم بالأسئلة والمواجهة حتى ساعات متأخرة من الليل ، ثم إعادتهم إلى السجن وهكذا ـ يوماً بعد يوم وفى ظل هذه الظروف المواتية يتحدث ضباط السجن ـ الأوروبيون وضباط المكتب الجنائى السياسى إلى المتهمين عن «الشنق والجلد والتعذيب» والإدعاء بأن أحد المتهمين «سيشنق» الخ ، حتى ينهار أحدهم ويطلب مقابلة «أحد الضباط الأوروبيين» ليعترف له .

والحق أن هذه «الوسيلة» التى اتبعها «المكتب» فى قضية مصرع السردار ، وزيادة الضغط النفسى وبوحشية على المتهمين أدت فى النهاية إلى انهيار «شفيق منصور المحامى» واحد المتهمين فى القضية وتقديمه اعترافاً تفصيلياً ليس بدوره فى حادث مقتل السردار فقط وإنما عن جميع الجرائم السياسية التى حدثت منذ سنة ١٩١٩ وحتى سنة ١٩٢٤ مما أدى إلى تكشف خبايا العمل السرى فى مصر منذ نهاية سنة ١٩١٩ حتى تاريخ اعترافه ، والتعرف بالتالى على جميع الفاعلين لهذه الحوادث . ثم اعتراف هؤلاء

---

(١) القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ أقوال اليوزباشى سليم زكى ـ جلسة ١١ ابريل سنة ١٩٢٦ .

الفاعلين بعد ذلك نتيجة لحث «شفيق منصور» لهم خلال وجودهم معاً بالسجن على «الإعتراف» بحسبانه منجاة لهم من العقاب ، حيث كان ضباط «المكتب» قد وعدوه «بالعفو» فيما لو اعترف .

وأخيراً يأتى أسلوب «التلفيق» وقد استخدم هذا الأسلوب فى قضية مصرع السردار لتغطية بعض نقاط الضعف فى أدلة الإثبات بالنسبة لبعض المتهمين .

فقد كانت أدلة الإثبات بالنسبة للمتهم «محمود إسماعيل» ضعيفة ، إذ لم يكن هناك «شهود» فيما نسب إليه «فاستخدم المكتب السياسى» المتهم «محمود فهمى على» فى إثبات التهمة عليه[1] .

(١) القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر = « لما قبضوا علىَّ فى ١٩٢٥/١/٣٠ جابونى من بلد اسمها «الكردى » وودونى السجن ، فجانى « انجرام » بك وورانى أنى رايح اتشنق إن أنا ما قلتش على الشئ اللى عملته فقلت له أنا لا أعرف شئ ، فجانى تانى يوم بالكيفية الأولانية ......« انجرام بك» كان يجينى السجن دائماً وصار يستعمل التهديد معى ويقول لى انت رايح تتشنق وبعدين يجيبنى «سليم زكى» ويقول أحسن تعترف وكان يقول لى على أسماء أعترف عليهم ـ وكنت أنا عامل معارضة فى الحبس ، فبعثت «لإنجرام بك» أقولله «أنا رايح أقول الكلام ده لأنهم كانوا يقولولى إن محمود اسماعيل ماعليهش شهود وعاوزينك شاهد عليه ـ وكانوا يقولولى إنى اقول كده على شان أطلع من التهمة فرحت جلسة المعارضة وقلت الكلام اللى حفظوه لى لقاضى المعارضة ، ولما رجعت السجن قلتلهم أنا قلت الكلام اللى قلتم عليه لى طلعونى بقه ـ فقال لى «سليم زكى» إنت قلت وسنؤاخذك بكلامك إذا كنت ما تصرش عليه ، فشفت إنهم ضحكوا على ، فأنكرت وبعدين جونى وقالولى مادام إنت ماطاوعتناش فإنت متهم فى قضية أخرى وكانوا قالولى إنى أقول على ناس كثير من ضمنهم اسم نفرين واحد إسمه «النقراشى» وواحد إسمه « ماهر » ، فهم طلعونى من قضية السردار لإنى طاوعتهم ولكن لما وجدتهم ماطلعونيش وضحكوا على فى القضية الثانية قمت أنكرت ، وهم كانوا قالو لى على اسم «النقراشى» وإسم «ماهر » بعد ما قلت أقوالى فى قضية السردار اللى قلت فيها الحقيقة ... ولما كان «محمود اسماعيل» بييجى فى النيابة كانوا يقعدونى ورا الباب ويخلوا المتهم يفوت من قدامى فاشوفه وكنت اسمع كلامه فى المحل اللى يقعدونى فيه فلما طلبونى وعرضوا على «محمود اسماعيل» قلت عليه لأن « اليوزباشى سليم زكى» قاللى إنه ماعليهوش شهود» .

ومما يذكر أن هذا المتهم « محمود فهمى على» قد أُعدِمَ لاتهامه بارتكاب حوادث الإغتيال السياسى فى سنة ١٩٢٢ .

وبيدو أن «المكتب الجنائى السياسى» فى تلك الفترة كان يحتفظ بكميات مختلفة من الأسلحة والقنابل ليستخدمها فى أغراض التلفيق ودسها للمتهمين للإيقاع بهم ، فقد عرض «الهلباوى» على «عبد الحميد عنايت» المتهم فى قضية «السردار» أربعة قنابل ليوهمه بأنه ضالع فى أعمال الإغتيال السياسى وقد اعترف الهلباوى صراحة فى المحكمة بأنه تسلم هذه القنابل من« اليوزباشى سليم زكى» ثم ردهم للبوليس بعد ذلك ـ راجع القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر ـ أقوال نجيب الهلباوى ص ٦٦ .

ولقد كان «جهاز الأمن السياسى» فى تلك المرحلة يقدر أعمال «المرشدين» الذين يقودونه إلى حقائق حوادث الإغتيال السياسى تقديراً عجيباً .

فبالنسبة «لنجيب الهلباوى» الذى أدى «لجهاز الأمن السياسى» خدمات جليلة كان من نتائجها الكشف عن قتلة «السردار» سنة ١٩٢٤ ، كما كشفت عن جميع الفاعلين فى حوادث الإغتيال السياسى من سنة ١٩١٩ وحتى سنة ١٩٢٣ وتقديمهم جميعاً للمحاكمة والحكم على أغلبهم بالإعدام ، وعلى سبيل رد الجميل لهذا «المرشد» وحثه على الإستمرار فى دوره القيِّم ؛ قام «اليوزباشى سليم أفندى زكى» بتزويجه من إحدى قريباته وعقد قرانه عليها فى منزله ، وكانت والدة زوجة «سليم زكى» واسطة فى إتمام زواج «الهلباوى» . ولعل هذا النوع من التقدير «تزويج مرشد البوليس بإحدى قريبات رجال الأمن السياسى» يبين مدى اهتمام أجهزة الأمن السياسى بهذا النوع من المرشدين ، ومحاولات إرضائهم للحصول على المعلومات التى تمكنهم من اقتناص فرائسهم[(١)] .

وإذا كان «الهلباوى» كمرشد للبوليس ، قد حظى براتب شهرى يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ جنيهاً ، ومكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه نظير كشفه قضية مقتل السردار وقضايا الإغتيال السياسى السابقة عليها ، فإن حظ «مرشدى البوليس» لم يكن فى كل الأحوال على هذا النحو ، فقد كان البعض يتقاضى أجراً شهرياً عند إبلاغه عن «الأحوال السياسية» بمعنى تقديم تقارير هامة ، وينقطع هذا الراتب إذا انقطع «المرشد» عن الإبلاغ .

ولربط «المرشد» بجهاز الأمن ، كان هذا «المرشد» لا يعطى راتباً إلا إذا استمر فى تزويد «الجهاز» بالمعلومات ، فإذا اقتصرت معلوماته على بلاغ واحد لا يعطى أى مرتبات ، وعلى هذا فإن «المرشد» كان مضطراً إلى الاستمرار فى تقديم المعلومات ليتمتع بالراتب الشهرى دون انقطاع .

---

(١) القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر « أقوال اليوزباشى سليم أفندى زكى» ص ٢٠٨ .

كان هذا ، هو «نظام الأمن السياسى وأساليبه» فى مصر حتى سنة ١٩٢٢ ـ وهما نظام وأسالب صدرا عن مفهوم للأمن السياسى ، على أنه أمن سلطات الإحتلال وذوى المصالح المرتبطة به فقط دون أى التفات لأمن البلاد .

لهذا فلم يكن غريباً أن تُسند مقاليد البلاد فى هذا الجهاز إلى بريطانيين وأوروبيين حفاظاً على سرية أعماله ، من أن تنتقل إلى الوطنيين عن طريق العاملين من المصريين فيه ، وعلى هذا المنوال سار الجهاز فى كافة المراحل التى تعرضت لها هذه الدراسة .

غير أن إدارة البريطانيين والأوروبيين لأعمال جهاز الأمن السياسى أثبتت فشلها فى أحوال كثيرة ، وليس أكثر من قيام ثورة سنة ١٩١٩ دون توقعها دليلاً على هذا الفشل الزريع .

غير أن البريطانيين ـ مع هذا ـ وعندما وجدوا أن الإستعانة بالمصريين فى إدارة أعمال هذا الجهاز ضرورة تحتمها إعتبارات الأمن البريطانى استعانوا بهم . مع وضع الجهاز تحت إشراف مستويات بريطانية متعددة .

ولا يختلف إثنان فى أن «جهاز الأمن السياسى فى مصر» قد بدأ بداية لا أخلاقية ، استمرت بعد ذلك على مدى الفترة موضوع البحث . فكان هناك الدس والتجسس والتلفيق والكذب ، وإذا كانت أساليب العمل السياسى المضاد تستوجب التجسس وتبرره ، فإن التلفيق والكذب والتزوير لا تبررهم أى أهداف ، اللهم إلا إذا كان الهدف هو تصفية العمل الوطنى بأى ثمن وهو ما وضعه جهاز الأمن السياسى فى مختلف مراحل حياته غاية يبتغيها .

الفصل الثالث

البوليس المصرى والحركة الوطنية

- الإمتيازات الأجنبية وأثرها فى خلق الصراع المصرى - الأوروبى .
- البوليس المصرى والثورة العرابية .
- فى أعقاب الثورة العرابية .
- البوليس المصرى والحزب الوطنى .
- البوليس المصرى والحرب العالمية الأولى .
- البوليس المصرى وثورة سنة ١٩١٩

الإمتيازات الأجنبية وأثرها فى خلق الصراع المصرى ـ الأوروبى :

كان الوجود الأجنبى فى مصر الحديثة وفشل نظام الحكم سياسياً واقتصادياً ، حجر الزاوية فى النضال الوطنى منذ بداية ظهور الرأى العام واليقظة فى أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين .

فقد مثَّل هذا الوجود الثقيل رمز التسلط والقهر والتدخل الأجنبى وكبت الروح الوطنية ، وتبلور أخيراً فيما أسمى «بمصر للمصريين» وهو تعبير يمثل بصدق المشاعر الوطنية تجاه الأجانب فى مصر . وانحصار المقاومة الوطنية فى التخلص من هذا الوجود بكل أشكاله ، سواء أكان هذا الوجود شخصياً أو مالياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً .

ولقد كانت هذه المشاعر الوطنية تجاه الأجانب راجعة إلى عوامل مهما قيل فيها ، فهى أولاً وأخيراً تتبلور فى التغلغل الأجنبى فى البلاد ، ومحاولة السيطرة على مقدراتها ، ثم الإحتماء فى الإمتيازات الأجنبية ، وأخيراً احتلال البلاد وفرض الوجود الأجنبى بقوة السلاح وإذلال الوطنيين .

وعلى ذلك ، فليس من المبالغة فى شىء ، ما استقر فى أذهان المصريين منذ بدء تنبههم إلى خطورة وجود الأجانب فى مصر ، من ضرورة التخلص منهم وطردهم من البلاد وتخليصها منهم لتصبح «مصر للمصريين» حقيقة واقعة .

كما أنه لم يكن مستغرباً والأمر كذلك أن يتراكم الشعور المعادى لهؤلاء الأجانب كنتيجة لتصرفاتهم فى البلاد ، وازدياد هذا الشعور بتطور الأحداث وتكشف نيَّات الأجانب تجاه البلاد .

بدأ تردد الأوروبيين على القطر المصرى فى عهد «ملوك الجراكسة» الذين أباحوا لهم التعامل مع المسلمين ، وسمحوا لهم بإقامة ممثلين عنهم (قناصل) للنظر فى مصالحهم وكان معظم هؤلاء الوافدين من أهالى «البندقية» و «بيزا» و «فلورنسا» .

وفى العلاقات التى كانت تنشأ بين هؤلاء الأجانب والمصريين من أهالى البلاد كانت «السلطة المحلية» هى صاحبة الإختصاص الأصيل ، بحيث كانت تعاملهم وفق قوانين البلاد التى كانت إذ ذاك الشريعة الإسلامية .

فلما دخلت «مصر» تحت الحكم العثمانى فى سنة ١٥١٧ م ، كان من الطبيعى أن تُطبق فى البلاد تلك المعاهدات التى أبرمتها «الدولة العثمانية» مع الدول الأخرى فى شأن إمتيازات الأجانب .

ولقد وافق عهد «محمد على» ، توافد الأجانب بكثرة إلى البلاد كنتيجة لتطلع «الوالى» إلى الإستفادة من علومهم وصنائعهم واختراعاتهم ، والإستعانة بهم فى إدخال ما سبقت به «أوروبا» مصر فى علوم الهندسة والطب والتنظيم العسكرى .

وقد قضت نصوص المعاهدات الخاصة بالإمتيازات الأجنبية صراحة ، بمحاكمة «الأجانب» فيما يقع منهم من جرائم فى الأراضى العثمانية أمام «المحاكم العثمانية» سواء أكانوا «مُدَّعين» أو «مُدَّعَى عليهم» ولم يكن هناك من شرط فى هذا الأمر سوى «حضور القنصل أو الترجمان» وقت المحاكمة(١) .

وتؤكد «حوادث الضبطية» فى سنة ١٢٤٩ هـ = ١٨٣٣ م أن هذه النصوص كانت تُحترم ، وأن «البيك الضابط» أى «مأمور الضبطية» كان يملك أن يستدعى «الأجنبى المتهم» إلى «الديوان الخديوى» بالقلعة لاستجوابه فى حضور «الكنشيلار» أى «القنصل» التابع له هذا المتهم ، ويكلِّف الأخير بدفع الديون المدعى عليه بها ، أو يكلف القنصل «بتأديبه»(٢) .

وبهزيمة «محمد على» فى سنة ١٨٤١ ، وبعد فرض «أوروبا» نفسها على طرفى النزاع «محمد على ـ السلطان العثمانى» وإبرام «معاهدة لندن» فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ ، وصدور الخط الشريف فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، وفرمان تولية « محمد على» فى أول يونيو سنة ١٨٤١ ، دخلت قضية «الإمتيازات الأجنبية» فى مصر مرحلة جديدة ، فقد تمكنت «انجلترا» من تطبيق نصوص معاهدة «بلطة ليمان» فى «مصر» ، تلك المعاهدة التى أبرمتها «انجلترا» مع «السلطان العثمانى» والتى قضت بالسماح «للتجار الإنجليز» بالإتصال

---

(١) عمر لطفى = الإمتيازات الأجنبية ـ مطبعة الشعب سنة ١٣٢٢هـ - ص ١٩ وما بعدها .

(٢) الوقائع المصرية سنة ١٢٤٩هـ «حوادث الضبطية» .

مباشرة برعايا «الدولة العثمانية» بما فيها «مصر» والتى كان «محمد على» طوال فترة تألقه يقاوم تطبيقها .

ومع انهيار «نظام الإحتكار» سنة ١٨٤١ بعد رضوخ «محمد على» لشروط الدول الموقعة على التسوية ، بدأ التجار الأجانب يتغلغلون فى مصر ويجدون المجال واسعاً لعملياتهم التجارية نتيجة لافتقار المصريين آنذاك إلى رأس المال .

وكان دور الحكومات الأجنبية حتى ذلك الوقت ، قاصراً فى البداية على التدخل لصالح رعاياها وتسهيل مصالحهم ورعايتهم ، وشيئاً فشيئاً بدأ رأس المال الأجنبى يفرض نفوذه ، وبمرور الوقت بدأ الضغط السياسى يزداد على الحكومة المصرية ، وبالتالى على الشعب المصرى ، فكان النهب والمراباة ، ثم التدخل الفعلى فى مالية البلاد وإدارتها[١] .

وقد بدأت العلاقات بين الشعب المصرى من جانب والجاليات الأوروبية من جانب آخر تأخذ طابعاً عدائياً مع وصول «سعيد» إلى الحكم وازدياد أعداد الأجانب فى مصر وتغلغلهم فى أعماق الريف المصرى واحتكاكهم بالشعب وجهات الإدارة فى معاملات يومية ، كان من الضرورى أن تفرز نتائج لها أثرها .

فمن الثابت أن الجاليات الأوروبية فى مصر كانت من أسوأ العناصر الأوروبية ، فقد كانت تضم جماعات من المغامرين من حثالة الأمم الواقعة على شاطىء «المتوسط» ، كالمرابين الطليان والأروام والمالطيين ، الذين يشتغلون بالرهونات وإدارة محال القمار وأماكن الدعارة والكسب الرخيص . وكانوا فى أعمالهم هذه يستندون إلى قناصلهم الذين كانوا على استعداد دائماً لمناصرة بنى جلدتهم سواء لاقتناص ثروات البلاد وأملاك الفلاحين الغارقين فى الديون ، أو لمنع الحكومة المصرية من تطبيق قوانينها على المخالفات التى تقع من هؤلاء الأجانب ضد القوانين المصرية[٢] .

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى = مصر والمسألة المصرية ص ١٥ و ١٦ .

(٢) صلاح عيسى = الثورة العرابية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٢ ص ١٧٥ ـ ١٧٩ .

ومع تقدم الوقت ـ أصبح الأجانب فى «مصر» مؤسسة سياسية خطيرة الشأن ، شكّلت قوة . وكان لهذه الظاهرة أسبابها فى سلوك الأجانب مع المصريين .

وتمثل سنة ١٨٥٧ م نقطة تحول خطيرة فى العلاقات «الوطنية ـ الأوروبية» ، حيث أصبح الأوروبيون فى البلاد منذ تلك السنة متحصنين ضد القوانين الجنائية وغير الجنائية فى مصر وضد لوائح البوليس المصرى بكافة أنواعها ، بمقتضى ما كفلته لهم لائحة «ترتيب وضبط الأهالى الأجنبية» الصادرة فى تلك السنة .

ولقد كانت النتيجة المباشرة لتطبيق هذه اللائحة ، ازدياد استهتار الجاليات الأوروبية بالقوانين المصرية وبجهاز الأمن فى البلاد وتعدد حالات القتل والجرح والضرب التى كان المجنى عليهم فيها أهالى البلاد من المواطنين أو رجال البوليس .

وهكذا كانت العلاقات تسوء يوماً بعد يوم بين الرعايا الأجانب وبين المصريين سواء أكانوا مواطنين عاديين أم رجال بوليس ، حتى جاءت سنوات التدخل المباشر فى الشؤون المصرية .

ولقد كان التدخل الأوروبى فى الشؤون المصرية آتياً من خلال حلقات متصلة ، خفيفة القوام فى البداية ، صلبة العود بعد ذلك ثم خانقة للرقاب فى النهاية . فهذا التدخل كان على شكل مؤثرات أوروبية تتمثل فى الفكر ، ورأس المال ، والجاليات ، والمشروعات التى ما لبثت أن بلغت عنفوانها فى عهد إسماعيل الذى سعى إلى جذب رأس المال الأجنبى بفوائد باهظة نظراً لانعدام رأس المال الوطنى نتيجة لاختفاء طبقة صغار الملاك الذين صادر إسماعيل أملاكهم .

فقد أقحم «إسماعيل» مصر فى مخاطر الإستثمار الإقتصادى دون أن يكون للقائمين على عمليات الإشراف على هذا الإستثمار أى خبرات ، فكان هذا مدخلاً سهلاً للمرابين والمنافقين والمتملقين من الأجانب لأن يستلبوا أموال البلاد حتى دبت فى خزينتها الفوضى ، ثم ما لبث «إسماعيل» أن شرع فى الإستدانة بالشروط التى فرضها عليه أصحاب البيوت المالية الأجنبية[١] .

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية : ص ١٨ وما بعدها .

وما أن أُحكمت حلقات الحصار المالى على مصر ، واندفعت نحو هاوية الإفلاس ، حتى كانت حلقة التدخل الأجنبى التى صاغتها بيوت المال الرأسمالية جوشن Goschen وأوبنهايم Oppenheim و روتشيلد Rotschild واستخدمتها حكومات الدول الكبرى محتجة بذريعة مساندة هذه البيوت وباقى الدائنين فى الحصول على أموالها(١) .

وقد أدى ذلك كله إلى إلقاء «إسماعيل» عبء ديونه على البلاد ، فاضطرت الحكومة إلى تخصيص نصف وارد ميزانيتها لسداد فوائد ديونها ، وغنى عن الذكر أن هذه المبالغ التى خُصصت لسداد الديون إنما كانت تُجبى من عرق الفلاح وكَدِّه لحساب الدائنين الأجانب .

وكلما ازداد الضغط الأوروبى لتحصيل الديون ، كلما ازدادت الضرائب فداحة ، وكلما ازدادت فداحة الضرائب كلما زاد التذمر ، أضف إلى ذلك أساليب اقتضاء هذه الضرائب ، وما صاحب ذلك من وسائل القهر والإرهاق .

وبينما كان ذلك يحدث للمصريين ، كان نفوذ الأجانب يستفحل فى البلاد ، ويستحوذون على مرافقها الإقتصادية ، محتمين بالإمتيازات التى تحصنهم ضد القانون .

واستسلمت الحكومة لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فأقرت بمقتضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تسوية مجحفة بمصر ، كان من بينها وضع السكك الحديدية وميناء الإسكندرية فى يد هيئة تتكون من إنجليزيين وفرنسيين ومصريين ، وفرض رقابة على المالية المصرية يشرف عليها انجليزى يختص «بالدخل» وفرنسى يختص «بالصرف» وكانت هذه الرقابة الثنائية تعنى بداية فترة جديدة فى «مصر» لم يكتفِ فيها الأوروبيون بالامتيازات التى حصلوا عليها فى السابق ، بل وشاركوا منذ ذلك العهد فى حكم البلاد(٢) .

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى : ص ٨٥ وما بعدها .

ومع نمو الروح القومية وغليان النفوس ضد الحكومة ، والأجانب الذين تغلغلوا فى كيان البلاد المالى والسياسى والإقتصادى ، كانت نفوس المصريين جميعاً مهيأة للإستجابة لأى نداء وطنى للقذف بالحكومة المستضعفة وبالأجانب من البلاد ، واستخلاص مصر لبنيها . ولم يكن يختلف فى هذا وطنى واحد سواء أكان مواطناً عادياً أم «رجل بوليس» ، فالمصريون جميعاً سواء لا يفرقهم الجلباب أو الزى العسكرى .

ولقد أوضحت السطور السابقة مدى الضيق الذى كان يحسه المصريون عامة ورجال البوليس بصفة خاصة من الصلف والقحة الأوروبيين ، ومسلك هؤلاء الأخيرين بصفة عامة ، وكيف أنهم كانوا من حثالات الشعوب القابعة على شواطىء المتوسط ، لا يأنفون من ارتكاب أحط الجرائم ، ويتكتلون للدفاع عن بنى جلدتهم إن حقاً أو ظلماً .

ولقد كانت معاناة رجال البوليس المصريين ، وتعرضهم المتوالى لاعتداءات الأوروبيين عليهم وعدم قدرتهم على مواجهة هؤلاء الأوروبيين أو التعرض لهم بشىء بحكم تحصنهم بالإمتيازات التى وفرتها «لائحة سعيد باشا سنة ١٨٥٧» ، والتى تنازلت بها الحكومة المصرية للأجانب فى مصر عن حقها فى تطبيق قوانينها الجنائية عليهم ثم رفض السلطات الأجنبية بعد ذلك التسليم للسلطات المصرية بأبسط الحقوق ، وأعنى به حق التحقيق الإبتدائى Preliminary Enquiry [1] أقول كانت هذه المعاناة تلهب مشاعر

(١) كانت المادة ٤٩ من الباب السادس من لائحة سنة ١٨٥٧ توجب إخطار الضبطية للقنصلية فى حالة ضبط أجنبى متهم بجريمة مع حجزه فى الضبطية مدة التحقيق الإبتدائى أو فى سجن القنصلية إذا طلبت القنصلية ذلك وتكفلت بالمتهم ، وأن يصير التحقيق الإبتدائى بحضور القنصل أو مندوب عنه فى ديوان الضبطية . وبمشاركة المعاون « المحال عليه ضبط وربط الاجانب » فلما حاولت مصر فى سنة ١٨٨١ تطبيق نصوص هذه المادة ورفضت الدول الأجنبية ، وعندما حاول «شريف باشا » أن يستعين بالسيد «إدوارد مالت» قنصل بريطانيا العام فى مصر فى ذلك الوقت مذكراً إياه بموافقة قناصل الدول ومن بينهم «المستر جرين» قنصل بريطانيا وقت صدور لائحة سنة ١٨٥٧ على حق الحكومة فى إجراء التحقيق الإبتدائى ، رد مالت فى ١٨٨١/١٠/١ بأن الحكومة البريطانية كانت قد كلفت قنصلها فى ١٨٥٨/٧/٢١ بالإحتجاج ضد تطبيق هذه اللوائح على رعايا الحكومة البريطانية فى مصر ، وانتهى «مالت» إلى رفض مطلب «شريف باشا» .
راجع ترجمة كتاب شريف باشا إلى سير ادوارد مالت فى ١٨٨١/٩/٢٥

Parliamentary Papers - Egypt No. 3 - 1883.

رجال البوليس يوماً بعد يوم وتجعلهم يودون لو يأتى يوم يستطيعون فيه أن يثأروا لأنفسهم وبلادهم من هذا الدخيل . ولقد حل هذا اليوم بظهور «أحمد عرابى» وقيام الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ .

البوليس المصرى والثورة العرابية :

كان لواقعة «قصر النيل» فى أول فبراير سنة ١٨٨١ أثر بالغ فى أمة تنتظر شروق شمس التحرر من الحكومة المستبدة المستضعفة . ولذلك ما أن حدثت هذه الواقعة حتى أصبح «لعرابى» مكانة كبيرة لا فى الجيش فحسب ، وإنما فى البلاد بأسرها .

وكان العسكريون بصفة عامة «جيشاً وبوليساً» فى تأييدهم المطلق لعرابى لا يعبِّرون عن أفكار وعواطف تخالف الجماهير ، بل إن واقع الأمر أنهم كانوا يمثلون الأمة فى أفكارها ونفسيتها ، ولا غرابة فى ذلك فهم قطاع من قطاعات الأمة ، يمثلونها أصدق تمثيل ، حيث جاءوا من مختلف جهات القطر(١) .

ولقد بدأت مساهمة قوات الأمن فى الثورة العرابية منذ بدايتها بقدوم «أورطة المستحفظين» بالقاهرة إلى «ميدان عابدين» فى التاسع من سبتمبر سنة ١٨٨١ يقودها قائدها «القائمقام إبراهيم بك فوزى» واصطفافها إلى جانب آلاى السوارى وآلاى العباسية وآلاى الطوبجية والآلاى الثانى والثالث والآلاى السودانى(٢) .

وكان هذا يعنى انضمام بعض قوات الأمن من القاهرة إلى حركة عرابى منذ بدايتها .

فلما استقالت الوزارة «البارودية» يوم ١٨٨٢/٥/٢٦ احتجاجا على قبول «الخديو توفيق» مطالب قنصلا «فرنسا وبريطانيا» يوم ١٨٨٢/٥/٢٥(٣) ، كانت برقية التهديد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى = الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ١١٨ .

(٢) سليم خليل النقاش = مصر للمصريين - ج ٤ ص ٩٢ .

(٣) كانت هذه المطالب هى إبعاد عرابى مؤقتاً من مصر مع بقاء رتبه ونياشينه ومرتباته - وإرسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا حلمى إلى داخل مصر مع بقاء رتبهما ونياشينهما ومرتباتهما - واستقالة وزارة محمود سامى البارودى . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

المرسلة «للمعية السنية» بالإسكندرية ، موقَّعة من قادة «الجيش والبوليس» القائمقام «سعد أبو جبل» قائمقام وجاق البوليس ، والقائمقام «على داوود» قائمقام المستحفظين - وهما قوتى الأمن بالإسكندرية ، علاوة على قادة الآلايات الخامس والسادس وآلاى المدفعية ، وقد تضمنت هذه البرقية تهديداً للخديوى بأنه إذا مضت ١٢ ساعة دون عودة «عرابى» إلى منصبه «كناظر للحربية» فإن الموقِّعين على البرقية لن يكونوا مسؤولين عما يحدث(١) .

ويلاحظ أن «حركة قوات الأمن» تجاه الثورة العرابية أخذت ثلاثة أشكال ، كان الشكل الأول منها هو الإستجابة السريعة لأورط المستحفظين للثورة وانضمام قواتها على الفور إلى القوات الثائرة ، ويفسر ذلك الطابع العسكرى الصميم لهذه القوات وتبعيتها للجيش أساساً بصرف النظر عن كونها من «ملحقات الضبطية» وتعمل معها ، والقيادة الوطنية الخالصة للأورطتين وعدم تغلغل أى عناصر أوروبية إلى صفوف هاتين الأورطتين فكان هذا سبباً للتعاطف المباشر مع باقى عناصر الجيش المصرى التى وقفت إلى جانب عرابى .

أما الشكل الثانى فكان انضمام قيادات «وجاق البوليس المصرية» فقط دون باقى بلوكات الوجاق فى البداية إلى الثورة ولعل هذا يفسره أن القيادات المصرية «بالوجاق» كانت أصلاً قيادات عسكرية ، تشاطر باقى العسكريين فى الوحدات الأخرى مشاعرها ، أما بالنسبة لبلوكات الوجاق ، فقد اختلطت عناصرها بجنسيات أوروبية من الأفراد والضباط فكانت السيطرة المصرية المباشرة عليهم ضعيفة إلى حد ما لكنهم ما أن اشتعلت نيران الثورة بعد ضرب الإسكندرية حتى طرحوا هذه القيادات الأوروبية جانباً ، وهجروا مواقع عملهم وانخرطوا فى صفوف الثوار .

بينما كان الشكل الثالث هو رفض «جهاز الأمن» وأعنى به «الضبطيات» المشاركة في الثورة تماماً ـ و تفسير ذلك أن هذا الجهاز كان يتشكل أساساً من عناصر مدنية أوروبية وسورية متمصرة وتركية وشركسية ـ ولا أظن أن أحداً من عناصر كهذه يميل بعواطفه نحو

---

(١)جريدة الوطن ـ عدد ٣ يونيو سنة ١٨٨٢ .

ثورة تهدف إلى استخلاص مصر لبنيها ـ لهذا فإن عناصر هذا الجهاز، لم تشارك في الثورة وإن كانت قيادة الجهاز نفسه، قد شاركت منذ اللحظات الأولى للثورة فيها، وأعنى بذلك «السيد بك قنديل» مأمور ضبطية الإسكندرية، والذى كان لها فى أحداث الثورة دور كبير.

كان هذا هو موقف قوات الأمن من ثورة عرابى.

لقد صُوِّرت حادثة ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ فى المؤلفات التى صدرت عن الثورة العرابية على أنها «مذبحة»، غير أن لنا فى هذا نظر، من زاوية دراسة «تاريخ البوليس المصرى».

كانت الإسكندرية أكثرمن أي بلدة في مصر تعج بالأجانب من اليونانيين والإيطاليين والمالطيين ممن يعملون بالربا والتجارة، وكانت العلاقات بين الأهالى الوطنيين والأجانب تموج بالعداوة والبغضاء كنتيجة لتصرفات الأجانب. علاوة على ما أعقب ذلك من مجىء الأساطيل الأوروبية إلى الإسكندرية، وما تواتر عن احتمال نشوب القتال، وتقديم «بريطانيا وفرنسا» مذكرتهما فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢. كان هذا كله رمزاً لاعتداء الدولتين الأوروبيتين على استقلال مصر. وكان الاعتقاد السائد وهو صحيح ـ أن «فرنسا وانجلترا» إنما تتحدثان نيابة عن الدول الأوروبية جمعاء. فكان طبيعياً والحالة هذه أن يسخط المصريون على الدول الأوروبية وعلى رعاياها فى مصر، إذ ليس من المتصور أن ترى أمة نفسها هدفاً لاعتداء دول أجنبية ويُطلب منها فى نفس الوقت أن تحبو رعايا هذه الدول بالعطف والرعاية.

ولم يكن الأوروبيون بالإسكندرية بأقل حماسة من المصريين نحو دولهم ذلك الوقت. فقد فرحوا بقدوم البوارج الحربية إلى الإسكندرية وأخذوا يستعدون للحرب، وتولى «أمبراوز سينادينو» زعيم طائفة اليونانيين فى المدينة تسليح أفراد طائفته ـ كما غضَّ القنصل البريطانى فى الإسكندرية الطرف عن الأنباء التى وردت إليه عن تسلح المالطيين، وعلم الأهالى بتوارد كميات وافرة من الأسلحة والذخائر على القنصلية البريطانية، فكان كل ذلك نذيراً بوقوع حرب أهلية عند أول بادرة [١].

---

(١) عبد الرحمن الرفعى = الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٣٣٠ وما بعدها ـ ولفريد سكاون بلنت Wilfrid Scawn Blunt التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر « ترجمة عبد اللطيف حمزة» ـ جريدة البلاغ القاهرة د. ت. ص ٢٥٩

وما أن وقع الشجار بين المالطى والمصرى فى الساعة ٢ م ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ حتى تحول هذا الشجار إلى حر ب بين المصريين والأجانب بمختلف طوائفهم ، بدأه المالطيون واليونانيون بإطلاق النيران على الآهلين من الشرفات ، وسقط نتيجة لذلك الكثير من المصريين ، الأمر الذى أثار حفيظة الأخيرين طلباً للانتقام ، ودارت المعارك الدامية التى أسفرت عن سقوط القتلى من الجانبين(١) .

وقد حُمِّلَت قوات «المستحفظين والبوليس الوطنية» مسؤولية هذه «المذبحة» ، حيث أن حسن بك صادق وكيل ضبطية الإسكندرية نسب إليهم هذه المسؤولية فى تقريره الذى قدمه الى لجنة التحقيق فى حوادث الثورة(٢) وقد كوفىء «حسن صادق» هذا فى سنة ١٨٨٣بتعينة «محافظاً لسنار» (٣) .

أما الحقيقة التى أخفاها «حسن صادق» ، فتتلخص فى أنه بعد مشاجرة المالطى والوطنى أطلق الأجانب طلقات نارية ، فامتد هياج الأهالى من «حى اللبان» إلى «شارع السبع بنات» و «الهماميل» ، وعند حضور أورطة المستحفظين إلى مكان الشغب تصادف إحضار أحد جنود المستحفظين جريحاً وما لبث أن فاضت روحه أمام زملائه . فتهيجت نفوس القوة وثاروا يلعنون الأجانب ويهيجون الأهالى واشتركوا مع الثوار(٤) .

وقد انتهت التحقيقات بإحالة القائمقام «سعد أبو جبل» قائد البوليس ، والقائمقام «على داوود » قائمقام المستحفظين والبكباشى «أحمد حقى» إلى المحكمة العسكرية المخصوصة بالإسكندرية لمحاكمتهم وإصدار الحكم عليهم تطبيقاً للبند ١٠٢ و ١٧٠ من القانون الجنائى العثمانى .

---

(١) قدر سليم خليل النقاش عدد القتلى بثلاثمائة من الجانبين ـ ج ٥ ص ٥ ـ بينما قدرهم المسيو «جون نينيه» صديق عرابى بستة وسبعين قتيلا أوروبياً ومائة وأربعون قتيلاً مصرياً ـ راجع «ولفريد سكاون بلنت » التاريخ السرى ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٣١١ .

(٢) دار الوثائق القومية = وثائق الثورة العرابية ـ محفظة ٩ ـ « شهادة وتقرير حسن بك صادق وكيل ضبطية الإسكندرية عن حوادث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ .

(3) Parliamentary Papers, Egypt No.3, = Report about Hassan bey Sadek .

(٤) دار الوثائق القومية = وثائق الثورة العرابية ـ محفظة ١١ «نتيجة ما تراءى لقومسيون تحقيق الجنايات بالإسكندرية فى القضية المقامة على ضباط وعساكر المستحفظين والمراسلة والطلمبات (أى المطافى) والبوليس المتهمين بالإشتراك فى حادث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ .

كذلك أرسل عساكر المستحفظين «أبو الحسن الصياد ـ وإبراهيم محمد ـ وابراهيم حسين ـ وعبد العال محمد ـ ومحمد خليفة ـ وأحمد فهمى» إلى ذات المحكمة لتطبيق المادة ١٧٥ من القانون الجنائى العثمانى .

أما البكباشى «محمود حمدى» قائد الطلمبات ، والملازم ابراهيم عطية قائد قوة المستحفظين بالضبطية ، والملازم «على موسى» قائد قوة مراسلات الضبطية ، والصف ضباط والجنود «موسى السيد ـ وحجاج يوسف ـ وشلبى بحيرى ـ وحزين فرغلى ـ وحسين خليل ـ وعلى سالم ـ ومحمود الجمال ـ ومحمد بدر ـ وعبد الجليل سليمان ـ وراشد سليمان ـ ومحمد زيدان ـ ومحمد الأسود ـ وهرمينة يوسف ـ وعلى شعلان» ، وجميعهم من قوة المستحفظين ، فقد أُرسِلَوا إلى المحكمة العسكرية لمحاكمتهم جميعاً وفقاً للمواد ٤٥ و ١٧٥ من القانون الجنائى العثمانى .

وقد كانت التهم الموجهة إلى هؤلاء المتهمين جميعاً هى «ثبوت وجودهم بالضبطية والقرة قولات وقت حصول الأحداث» وقد استندت المحكمة فى إدانتهم إلى أن وجودهم فى هذه الأماكن هو «دليل قاطع على اشتراكهم فى الأحداث»[1] .

وقد كان «بلال يوسف» هو أول من قدم روحه فداء لبلاده نتيجة اشتراكه فى الثورة العرابية ، فقد قدمت جريدة الوقائع المصرية خبر إعدام هذا الجندى من قوة المستحفظين بقولها «من محافظة الإسكندرية فى الساعة السادسة أفرنكى صباحاً من يوم ١٢ جمادى

---

(١) دار الوثائق القومية = وثائق الثورة العرابية ، محفظة ٨ ، محاضر استجواب المتهمين ـ ومن الطريف أن قوميسيون التحقيق المشكل لبحث قضية أحد رجال المستحفظين «بلال يوسف» ـ والتى اتهم فيها بقتل أحد الأوروبيين يوم ١٨٨٢/٦/١١ ـ سجل على نفسه أنه «باستجواب من تيسر الحصول عليهم من عساكر وأونباشية البلوك المذكور ما كان أحد منهم يجيب بغير إنكار حدوث أدنى شىء مخالف مع التجاهل ، فالذى تحقق من محادثة أحوالهم أن ذلك ناشىء من «إرتباط قوى» لكن لما تصادف حضور شخص من عساكر المستحفظين الذين كنا طلبناهم من الأقاليم بهذا الصدد يسمى «محمد الأسود » وكيل أونباشه ، فخشية من أن يحولوا أفكاره عن الإخبار بالحق ويفرق هو أيضاً على الإنكار ، فمن قبل اجتماعه بهم تحادثنا معه وأفهمناه أن رفقائه «أخبروا بصريح الكيفية» وأنه إن كتم ما حصل يشدد جزاؤه . . . . فأقر» .

الثانى سنة ١٣٠٠ = ١٩ أبريل سنة ١٨٨٣ أعدم «بلال يوسف» أحد عساكر مستحفظى اسكندرية لاجترائه فى يوم ١١ يونية سنة ١٨٨٢ وهو «خفير» بجهة الضبطية على قتل أحد الروميين وذلك كما صدر به الأمر العالى المؤرخ ٩ من هذا الشهر وخلاصة المحكمة العسكرية الصادرين للمحافظة فى هذا الشأن ولم يقع أدنى شىء يوجب تشويش الأفكار[1] .

أما باقى المتهمين من رجال المستحفظين والبوليس ، فقد انتهت محاكمتهم فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ بإدانة ٤٣ رجلاً منهم ما بين بكباشى وجندى ، نُسِبَ إليهم جميعاً «الهياج وجرح الأجانب فى الضبطية وصلب الملتجئين إليها والاشتراك مع أوباش الأهلين فى قتل الأجانب أيضاً أمامها مع كونهم هم المنوطين بحفظ الأمن كل منهم على حسب ما اقترفه من الجناية فى يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ .

وكانت الأحكام الصادرة على المتهمين هى إعدام ثلاثة عشرة من الضباط والجنود ، وتجريد وسجن البعض كالآتى :-

ملازم إبراهيم عطية	حكمدار قرة قول الضبطية	إعدام
ملازم على موسى	ملازم مراسلات الضبطية	إعدام
جندى محمد ابراهيم	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
باشجاويش محمد سالك	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
أونباشى على سالم	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
أونباشى موسى السيد	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
أونباش حجاج يوسف	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
جندى يوسف يونس	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع

(١) الوقائع المصرية = ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٣ .

جندى محمد البشبيشى	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
جندى محمد دياب	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
جندى محمد حمد	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
جندى محمد الأسود	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
جندى حزين فرغلى	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
جندى شلبى بحيرى	من قوة المستحفظين	الليمان مدى الحياة فى مصوع
بكباشى محمود حمدى	قائد الإطفاء	التجريد من الرتب والنياشين وإلحاقه بالأشغال الشاقة ببربرة مقيداً بالحديد خمس سنوات
جندى حسن بدرى	من قوة المستحفظين	الأشغال الشاقة فى بربرة لمدة خمسة عشرة سنة .
جندى عبد الجليل سليمان	من قوة المستحفظين	الأشغال الشاقة فى بربرة لمدة خمس سنوات .
جندى راشد سليمان	من قوة المستحفظين	الأشغال الشاقة فى بربرة لمدة خمس سنوات .
جندى محمد زيدان	من قوة المستحفظين	الأشغال الشاقة فى بربرة لمدة خمس سنوات .
جندى هرمينة يوسف	من قوة المستحفظين	الأشغال الشاقة فى بربرة لمدة خمس سنوات .
جندى محمد الجمال	من قوة المستحفظين	الأشغال الشاقة فى بربرة لمدة خمس سنوات .
جندى محمد شعلة	من قوة المستحفظين	هارب

جندى أحمد سالم	من قوة المستحفظين	هارب
جندى عبد العليم السيد	من قوة المستحفظين	هارب
جندى محمد على	من قوة المستحفظين	هارب
جندى على شاهين	من قوة المستحفظين	هارب
جندى عثمان على	من قوة المستحفظين	هارب
جندى عبد النبى أبو جريدة	من قوة المستحفظين	هارب
جندى أحمد محمد فراج	من قوة المستحفظين	هارب
جندى محمد أحمد	من قوة المستحفظين	هارب
جندى مهداوى الفقى	من قوة المستحفظين	هارب
جندى شلبى الناطور	من قوة المستحفظين	هارب
جندى محمد نجيب	من قوة المستحفظين	هارب
جندى مرسى أبو خضرة	من قوة المستحفظين	هارب
جندى حسين على	من قوة المستحفظين	هارب
جندى أحمد فريد	من قوة المستحفظين	هارب
جندى شافعى محمد	من قوة المستحفظين	هارب
جندى محمد حسن	من قوة المستحفظين	هارب
جندى محمد أبو طالب	من قوة المستحفظين	هارب

أما من برّأت المحكمة ساحتهم فكانوا ثلاثة فقط[١] .

(١) الوقائع المصرية = ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ـ وكان الثلاثة عشر شخصاً الأولون قد قُضِىَ بإعدامهم إلا أن الحكم استُبدِلَ بالنسبة لأحد عشر منهم إلى الليمان مدى الحياة فى مصوع .

وقد قدمت جريدة الوقائع المصرية فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، وصفاً مثيراً لتنفيذ حكم الإعدام فى «ضابطى أورطة المستحفظين» فقالت :-

«من محافظة الإسكندرية فى الساعة ٥,٥٠ نُفِّذَ حكم الإعدام الصادر من المحكمة العسكرية على «على موسى» الذى كان ملازم مراسلات فى ضبطية الإسكندرية وعلى «إبراهيم عطية» الذى كان حكمدار قره قولها جزاء لما ارتكباه فى حادثة ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، وقد كان تنفيذ الحكم عليهما أمام الضبطية ، فرُفِعَ لهما مشنقتان متقابلتان على مشهد جمع كبير من الناس كان غالبهم من الاوروبيين ، وخوطبا وهما تحت المشنقتين بأن هذا جزاء ما اقترفتماه من الفظائع فى يوم تلك الواقعة ، وبعد أن شربا الماء ونطقا بالشهادتين ؛ قضى فيهما الأمر فقضيا نحبهما»[١] .

ويبدو من أسلوب تنفيذ الإعدام فى ضباط المستحفظين « أمام الضبطية» ، أن الهدف هو التنكيل بالثائرين والتشفى منهم ، وإثارة الرعب فى من يفكر مرة أخرى فى الثورة . كما يبدو أن هدف التنكيل فى الشعب المصرى كان سياسة الإنجليز على مدى فترة الإحتلال ، فقد تكرر هذا المشهد بعد ثلاثة وعشرون عاماً ، عندما عُلِّق فلاحو «دنشواى» على أعواد المشانق أمام ذويهم وفى قريتهم فى سنة ١٩٠٦ .

وهكذا شُنِقَ الضباط أمام أعين إخوتهم وأمام مقرهم الرئيس ، على مرأى من جمهور كان «غالبهم من الأوروبيين الذين أصبحوا سادة الموقف بعد احتلال بريطانيا لمصر .

غير أن مشاركة قوات الأمن فى الثورة العرابية لم تكن قاصرة على مدينة الإسكندرية ، فقد تزعم «جنود الإطفاء» فى«دمياط» ثورة المدينة ، فهاجموا أثناء الثورة «القنصلية البريطانية» فى المدينة ، وأنزلوا «السارية» التى كان يُرفع عليها علم«قنسلاتو

---

(١) الوقائع المصرية = ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ .

الانكليز» ، ونهبوا محل جناب «الويس قنصل» أى نائب القنصل وقد حكمت المحكمة العسكرية على المتهمين بالأشغال الشاقة فى سواكن[١] .

وكانت قوات «المستحفظين والبوليس» الوطنية قد هجرت البلاد التى تمكن البريطانيون من احتلالها وانضمت إلى «القوات العرابية» ، وكان القائمقام «سعد أبو جبل» قائد بوليس الإسكندرية قد عيَّن أحد رجال «وجاق البوليس» ويُدعى «ندا خطاب» ليتنسم أخبار وتحركات القوات البريطانية فى الإسكندرية ويبلغها لجيش «عرابى» فتنكر هذا فى «ملابس مدنية» غير أن المنحازين إلى «الخديو» من الخونة ، قبضوا عليه وسيق إلى المحكمة العسكرية التى اعتبرته «جاسوساً متنكراً» وقضت عليه بالإعدام[٢] .

كان هذا هو دور « رجال المستحفظين والبوليس فى الثورة العرابية» وكانت هذه ضريبة الدم لسنة ١٨٨٢ التى دفعوها حفاظاً على شرف الوطن ، وقضوا شهداء الوطنية فى ركبها الذى سجله التاريخ على مدى تاريخ مصر . وإذا كانت المؤلفات عن الحركة الوطنية قد أغفلت ذكر هؤلاء الشهداء ، فلعل هذا البحث قد استطاع أن يكشف لأول مرة عن شهداء جدد فى مرحلة من مراحل الصراع بين الحق والباطل[٣] .

فى أعقاب الثورة العرابية :

أخضع «توفيق» وجيش الاحتلال «مصر» للقوة الغاشمة ، وفرض البريطانيون على «مصر» وشعبها سطوة الاحتلال ، وأصبحت الكلمة « للخديو» و الجيش الذى أعاد إليه سلطانه ، وأناخ الظلم بكلكله على البلاد ، وراحت مصر ترزح فى أغلال الإستعمار .

---

(١) الوقائع المصرية = ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٣ ـ وكان المتهمون هم :ـ
الأونباشى عبد العال الألفى ـ الأونباشى حسين نعمة الله ـ الجنود إبراهيم الحبشى ـ سليمان على داوود ـ محمد علم الدين ـ على محمد أحمد ـ السيد يوسف «وجميعهم من قوة إطفاء المدينة» .

(٢) سليم خليل النقاش = مصر للمصريين = ج ٦ ص ١٤ .

(٣) وقد اهديت هذا العمل لأرواح هؤلاء الشهداء تخليداً لذكراهم من ناحية ومن ناحية ، لكى أُعرِّف المهتمين بتاريخ مصر الحديث بأول شهداء للشرطة المصرية .

وفى ظل هذه الظروف «قنن» البريطانيون نظم تعامل «البوليس» مع «الأجانب»، فحرموا على الأولين اتخاذ أى إجراءات ضد الأجانب الذين يرتكبون ما يخالف القوانين المصرية، وفرضوا على سلطة «البوليس» إخطار «القنسلاتو» فقط عن الحوادث التى يرتكبها الأجانب ، بل إن أحوال «التلبس» حُظِرَ على «البوليس» أن يتخذ أى إجراء فيها إلا «إذا لم تمانع بضبطه القنصلية . . . . بادر الضابط المذكور لإجراء ذلك حالاً وجعله «أى المتهم الأجنبى» تحت تصرف القنصلية بدون أقل تأخير»[١] .

غير أن روح النقمة على الأجنبى كانت لاتزال قائمة فى نفوس الشعب عامة ورجال «البوليس» بصفة خاصة، ولعل أثر هذا يبدو أكثر وضوحاً لدى الأخيرين بحكم طبيعة عملهم التى تستلزم تعرضهم للاحتكاك مع الأهالى والأجانب على السواء .

ويبدو أن حوادث التعدى على الأجانب قد تعددت من قبل رجال البوليس حيث أصبحت تشكل ظاهرة تحتاج للتدخل على مستوى قيادة البوليس، فقد أصدر «مفتش عموم البوليس البريطانى تعميماً فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٦، حذر فيه «رجال البوليس المصرى» من التعرض للأجانب، وأوضح فيه أسلوب التعامل معهم، والإحترام الذى يجب أن يبدوه نحوهم[٢] .

---

(١) قانون ولوائح البوليس المصرى = قواعد عمومية بشأن إجراءات البوليس نحو الأجانب ص ٢٧٧ .

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة ٢٧ داخلية أفرنكى، الأمر العمومى ٣٣٠ فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٦ باللغتين الإنجليزية والعربية :-

«قد رأى سعادة قومندان العموم أنه مقتضى استلفات ضباط البوليس إلى القوانين والنظامات المختصة بالرعايا الأجنبية وفى كيفية العمل عندما يوجد مسائل مختصة بهم فإذا لزم الأمر لضبط رعايا الدول الأجنبية فيلزم إخطار قناصلهم حالاً بدون تأخير وبقطع النظر عن المدة التى يسمح بها القانون لذلك وعندما يقتضى الأمر بتوقيف أحد الأشخاص المعتبرين فيلزم أن يكون ذلك مع كامل الإحترام الممكن وقد حصل كدر لسعادة قومندان العموم لعدم ملاحظة هذا الأمر عند ضبط المسيو «نسترو فيتش» أحد رعايا دولة الروسية، والمعاون «حسين أفندى محمد» من بوليس مصر الذى كان منوطاً به هذا الأمر صار نشر مجازاته بالتوبيخ الشديد بنص هذا الأمر لقلة الإحترام الذى حصل منه .

وكان هذا التوجيه العام قدصدر بمناسبة تعدى أحد ضباط البوليس في مدينة القاهرة على أحد رعايا «دولة الروسيا» ويدعى «المسيو نستروفيتش» .

ومن الطريف أن «المسيو نستروفيتش» هذا ، الذى «وبّخ الضابط المصرى» لقلة الإحترام الذى حصل منه له ، كان «لصاً» يسرق أحد محال «الصاغة» بدائرة قسم الموسكى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ، وعندما حاول هذا الضابط الإمساك به تعدى عليه بمطواة أحدثت به جرحاً بوجهه فقام الضابط بضربه[١] .

وقد تعددت حوادث مشاكسة رجال البوليس المصريين للأجانب بطريقة يبدو منها أن الدافع لهذه الحوادث كان الشعور بالإنتماء للوطن والحقد على الأجانب ، ويتضح هذا فى دفاع هؤلاء الرجال عن أنفسهم أمام المحاكم العسكرية التى كانت تشكل من أجانب لفحص هذه الحوادث ومحاكمة رجال البوليس عنها ، كما أن صدور هذه التصرفات عن رجال البوليس فى وقت لم تكن قد ظهرت فيه بعد قيادة تتولى العمل الوطنى فى مصر يبين بجلاء مدى تأثر هؤلاء الرجال بالروح الوطنية واتقاد جذوتها لديهم ، وهو شعور لم يغادر أى مصرى على مدى سنوات كفاح هذا الشعب ضد الأجنبى[٢] .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٢٧ داخلية أفرنكى «مذكرة مقدمة من تفتيش عموم البوليس إلى قنصل «الروسيا » عن حادث التعدى على «المسيو نيكولاى نستروفيتش» يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٦

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة ٥٩ الأمر العمومى ٩٥٧ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وهذه الوثيقة تتعلق بإجراءات تشكيل محاكمة عسكرية بالإسكندرية برئاسة «جناب البكباشى نيقولا مارك» المفتش - «وأنطونيو استنجل» معاون ثان قسم اللبان - وحسين أفندى سامى معاون قسم مينا البصل مثّل الإدعاء فيها «جيمس كروفورد » معاون قسم الجمرك - لمحاكمة الأونباشى «دعاس رزق» من بوليس الإسكندرية بتهمة السلوك المغاير للترتيب الحسن والنظام العسكرى .
وكانت تفاصيل الإتهام الموجه ضده «أنه فى الإسكندرية فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٨ حالة ما كان فى الخدمة فى محطة السكة الحديد أهان ملكياً (مدنياً)«قنصل جنرال دولة البرتغال الكونت دى زغيب» بقوله له عندما طلب إليه «القنصل» أن يسمح لعربة بالحضور إلى جانب الرصيف لركوبه مع تفهيمه أنه هو قنصل جنرال «وأنا مالى انشالله تكون قنصل جنرال دولة الإنجليز حتى» - ثانياً : الفعل المغاير للترتيب الحسن والنظام العسكرى وذلك فى المحل والتاريخ المذكورين فى الشكوى الأولى أمسك قنصل جنرال دولة البرتغال من ملابسه وألقاه على الأرض وضربه بحذائه . =

البوليس المصرى والحزب الوطنى :

عندما وقعت حادثة «دنشواى» سنة ١٩٠٦ كان «كرومر» لايزال على عدائه مع «الخديو عباس» ، بسبب تعاون الأخير مع «مصطفى كامل» ومحاولته تطويع الحركة الوطنية التى كانت قد بلغت فى ذلك الوقت قدراً كبيراً من التطور لخدمة أغراضه البعيدة كل البعد عن خدمة الوطن ،كالضغط على بريطانيا لعزل «كرومر» على سبيل المثال[1] .

وفى نفس الوقت كان «كرومر» عنيفاً فى علاقته «بعباس» وخاصة فى أيامه الأخيرة بمصر . وقد تمثل هذا العنف فى محاولات «كرومر» الإيقاع بغريمه والزج به فى الحركة الوطنية المصرية لعله يفلح فى التخلص منه ، بعد أن يثبت تورطه فى الأعمال المناوئة لبريطانيا فى مصر .

ولقد كانت «دنشواى» هى إحدى الحالات التى حاول «كرومر» أن يستغلها للزج «بعباس» ، فقد حاول «كرومر» أن يصور الحادث على أنه عمل سياسى من تدبير «الخديو» ، وأن أعوانه قد قاموا بتدبيره لمصلحته .

ولم يجد البريطانيون خيراً من «ضابط نقطة الشهداء» التى كانت قرية «دنشواى» تتبعها إدارياً ، ليكون الضحية التى يمكن الإيقاع «بالخديو عباس» عن طريقها .

كان «الملازم أول مراد محرم» «ضابط نقطة الشهداء» غائباً عن نقطته وقت الواقعة ، فلم يستطع أن يستقبل أفراد «الأورطة» البريطانية وقت وصولها إلى «دنشواى» .

= وفى دفاع الأونباشى المصرى عن نفسه قال «فى الساعة ٧,٤٥ صباحاً كنت فى الخدمة فى محطة سكة حديد اسكندرية وسمعت خواجة ينادى عربية ، فتركت كافة العربات الصف لتذهب إليه وبما أن أوامرى أن لا أترك العربيات تذهب إلى الرصيف فأمرتها كلها بالرجوع إلى محلاتها ، فالخواجة نادى ثانية وأراد عربجى أن يخرج من الصف فأمرته بالرجوع إلى محله وقلت له إن الخواجة يقدر أن يأتى عندك ثم أن الخواجة أتى إلىَّ ومسكنى من وراء فالتفت وسألته لماذا مسكنى فضربنى فى صدرى وقال لى «يا بن الكلب» ـ « فبادرت بضربه بالحذاء لأنه خواجة ولعن أبويا» .

وكان يمكن للأمر أن ينتهى عادياً حتى هذه المرحلة ، لكن الإنجليز أجروا تحرياتهم وراء هذا الضابط فتبيَّن لهم أنه إبن شقيقة «حسين باشا محرم» سر ياور (أى رئيس الحاشية العسكرية) للخديو عباس وسرعان ما تحول غياب الضابط إلى مؤامرة مدبرة ، وأن غيابه كان مقصوداً كى لا يحول وجوده بين أهالى «دنشواى» وبين ارتكاب جنايتهم المدعى بها ، بمعنى أن الضابط «مراد محرم» وهو ابن شقيقة «حسين باشا محرم» سر ياور الخديو ، وقد تغيب عن عمله ، فإن هذا مدعاة لسوء الظن به ، وسوء الظن هذا يصل إلى خاله ومن خاله إلى سيده «الخديو» [١] .

بيد أن المحاولة لم تنجح ، واكتُفِىَ بمحاكمة هذا الضابط فى ١٩٠٦/٧/٢ بتهمتى «مخالفة الأوامر» و «الإهمال الجسيم فى الخدمة» ، وحُكِمَ عليه بالرفت من خدمة الحكومة[٢] .

واستمرت الحركة الوطنية فى التصاعد يتزعمها الحزب الوطنى ، متطورة من كتابات فى جرائد الحزب إلى مظاهرات طلابية وشعبية اجتاحت البلاد احتجاجاً على الوجود البريطانى أو للمطالبة بمجلس نيابى ودستور للبلاد .

وكما انفعل الشعب عامة بالثورة العرابية سنة ١٨٨٢ ، فقد كان تيار الحزب الوطنى جارفاً فى سنة ١٩٠٧ ولعل أهم ظاهرة ميَّزت نوعيات المشتركين فى الحزب وحركاته الوطنية سنة ١٩٠٧ ، هى انضمام الطبقات المثقفة من طلبة المدارس والموظفين .

ويتمثل انفعال «رجال البوليس المصرى» بالحركة الوطنية فى تلك الفترة ، فيما أتاه الصاغ المحلى محمود محمد أحد مأمورى الأقسام بمدينة القاهرة فى شهر مايو سنة ١٩٠٧ . إذ بينما كان يراقب مظاهرة لطلاب المدارس قادها المتشيعون للحزب الوطنى ، لاحظ عدداً من الأوروبيين ينتحون جانب أحد الحانات ويسخرون من المظاهرة وأهدافها .

---

(١) مصطفى النحاس جبر = سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ ص ٢٤ وما بعدها .

(١) دار الوثائق القومية = مذكرات ابراهيم الهلباوى بك المحامى ص ٧٧ .

ولقد أبدى هذا الضابط حماسه وانفعاله بالحركة الوطنية فى ذلك الوقت لكن بأسلوب خاص ، إذ أنه بدلاً من أن ينضم إلى المتظاهرين ويهتف بحياة مصطفى كامل والحزب الوطنى ، قبض على «الأوروبيين» رغم مخالفة ذلك لتعليمات سلطات الإحتلال واقتادهم إلى قسم البوليس وهناك أوسعهم هو ورجاله ضرباً .

وقد حوكم هذا الضابط فى ١٩٠٧/٥/٢٥ بتهم «تحريضه رجال البوليس على ضرب بعض أوروبيين» و «السماح لرجال البوليس بمعاملة بعض أوروبيين معاملة سيئة» و «التعدى بالضرب على أشخاص أوروبيين داخل القرة قول» ـ وكانت العقوبة التى وقعت عليه هى «التنزيل إلى رتبة أدنى من رتبته»[١] .

وإذا كان هذا الضابط قد أدى انفعاله بالحركة الوطنية بهذا الأسلوب ، فقد شارك آخرون فى الحزب الوطنى ، بل وكانوا من العمد الأساسية فيه .

فقد أرسل «رونالد جراهام» مستشار الداخلية إلى «سير إدوارد جراى» وزير الخارجية البريطانية تقريراً فى سبتمبر سنة ١٩٠٧ عن اجتماع للحزب الوطنى عقد فى «فندق الكونتنينتال» فى ١٩٠٧/٩/١٤ تحت رئاسة «محمد بك فريد» ممثلاً لمصطفى كامل باشا وكان المتحدث الرئيس فيه «على بك فهمى كامل» حيث تحدث عن الإستقلال ثم «صوّت» الحاضرون للمطالبة باستقلال مصر ، وأرسلوا برقية إلى السير «هنرى كاميل باترمان» ، وأوضح «جراهام» فى تقريره أن عدد الحاضرين كان حوالى ٩٠٠ شخص وأنه كان من بين هؤلاء عبد الحميد باشا صادق «رئيس المجلس التشريعى» والقائمقام «خليل بك حمدى» قومندان مدرسة البوليس[٢] .

ركز البريطانيون أنظارهم على «القائمقام» خليل حمدي ، وعدُّوا وجوده في منصبه ، كقومندان لمدرسة البو ليس ، مصدر خطورة ، إذ يحتمل أن يبث أفكار الحزب الوطنى فى

---

(٢) نظارة الداخلية = الأمر العمومى رقم١٥٤١ فى ١٩٠٦/٧/١٧ .

(١)دار الوثائق المصرية = محفظة ٨٣ داخلية عربى «أوراق مجلس تأديب الصاغ المحلى محمود محمد فى ٢٥ مايو سنة ١٩٠٧» .

عقول «تلاميذ المدرسة» ، فلم ينقلوه إلى وظيفة أخرى أو يفصلوه من الخدمة فقط ؛ وإنما ألغوا وظيفته تماماً بأمر عمومى صادر فى ١٩٠٩/١/٢١ مكتفين بمنصب مدير المدرسة[١] .

غير أن تأثيرات الحزب الوطنى ـ برغم كل إجراءات القمع التى اتخذتها السلطات فى ذلك الوقت كانت قد أتت ثمارها فى كافة طوائف الشعب المصرى .

وكانت السلطات البريطانية فى محاولتها خنق الحزب الوطنى قد أوحت إلى الحكومة المصرية بإحياء قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ بهدف تعطيل الحركة الصحفية النشطة للحزب والصحافة المتعاونة معه فى ذلك الوقت ، فصدر فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ قرار مجلس النظار بإعادة العمل بهذا القانون ، وبررت الحكومة هذا العمل بأنه إنما تم بناء على طلب «الجمعية العمومية» فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ومجلس شورى القوانين فى ١٩٠٤/٦/٣٠[٢] .

وشرعت الحكومة منذ ذلك التاريخ فى تقليم أظافر الحزب الوطنى والمتعاونين معه مستخدمة هذا القانون . وسنحت لها الفرصة فى مقالة كان «عبد العزيز جاويش» قد نشرها

---

(2) F.O 371 political- 32498 Confidential- Mr Graham to sir E. Grey- Sep . 1907 .

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٢٨ فى ١٩٠٩/١/٢١ «نظراً لإلغاء وظيفة (قومندان) مدرسة البوليس فى ميزانية سنة ١٩٠٩ فيشطب إسم الميرلاى خليل حمدى بك قومندان المدرسة المذكورة من قوة البوليس اعتباراً من ١٩٠٩/١/١» . وما أن قامت الحرب العالمية الأولى حتى أُبعِدَ خليل حمدى إلى مالطة مع ثلاثين آخرين ولم يفرج عنه إلا فى أكتوبر سنة ١٩١٩ (أى بعد ثورة ١٩١٩) ـ وقد كان هؤلاء المعتقلين هم : محمد إبراهيم أفندى ـ الدكتور شفيق منصور وهو الذى أعدم بعد ذلك لاتهامه بتدبير مصرع السردار سنة ١٩٢٤ ـ عبد الغفار متولى ـ حسن نور الدين ـ سلامة محمد الخولى ـ محمد صبرى منصور ـ محمود إبراهيم الدسوقى ـ الشيخ ثابت الجرجاوى ـ الشيخ عبد الحميد النحاس ـ الشيخ عبد العزيز النحاس ـ محمد راضى ـ الأمير العطار ـ محمد عوض جبريل ـ محمد عوض محمد ـ أحمد حمودة ـ الأميرالاى خليل حمدى بك ـ حامد محمد المليجى ـ محمد مصطفى المهدى ـ على فهمى خليل ـ عبد الرحيم صبحى ـ الشيخ عبد الحميد حمدى ـ حامد العلايلى بك ـ البكباشى حسن شفيق ـ عبد الرحمن الصباحى ـ محمد أمين حلمى ـ محمد نافع ـ الشيخ عبد المعطى الحجاجى ـ عبد الحميد أبو السعود ـ الأميرالاى أحمد بكرى بك ـ محمد بكرى بك ـ عطا حسنى بك .

عن ذكرى دنشواى طعن فيها على «بطرس غالى» رئيس المحكمة المخصوصة التى حاكمت أهالى هذه القرية ، واتهمه فيها بأنه «انتزع أرواحاً بريئة بقضائه يقدمها قرباناً لكرومر» فأقامت الحكومة الدعوى العمومية على «جاويش» أمام محكمة عابدين الجزئية برئاسة القاضى محمود على سرور حيث قضى فى الدعوى بغرامة مالية وعندما أعيدت محاكمته استثنائياً بمعرفة محكمة مشكلة من ثلاثة أعضاء (كان من بينهم إثنان من الأجانب) قضت المحكمة بحبسه ثلاثة أشهر .

اندلعت المظاهرات فى «القاهرة» ضد هذا الحكم الجائر ، وعبَّأ الوطنيون أنفسهم «لمظاهرة» يعبرون فيها عن قضيتهم الوطنية ، لكن «محمد سعيد باشا» ناظر الداخلية ، حاول عن طريق «محمود حسيب» المراقب المالى للحزب الوطنى منع هذه المظاهرة لعلمه بنيَّة الحكومة البطش بالمتظاهرين ، وفصل كل طالب أو مستخدم يُضبَط فيها . وكانت استعدادات الحكومة لهذه المظاهرة قد وُصِفَت بأنها «خطيرة» ، وقد استطاع «حسيب» أن يقنع قادة الحزب بالعدول عن المظاهرة ، لكن الوطنيين من الأهالى تجمعوا فى المكان المحدد لبدء المظاهرة ، وكوَّنوا مسيرة شعبية تلقائية أحاط بها «رجال البوليس» الذين أعدتهم الحكومة للبطش بالمتظاهرين .

وأثناء اكتتاب المتظاهرين بنقودهم لعمل «وسام للشيخ جاويش» ، إذا بهم يفاجئون «برجال البوليس المصرى» الذين أعدتهم الحكومة لقتالهم يتقدمون للإسهام فى الإكتتاب فى هذا «الوسام» وتحول الموقف إلى عاصفة ملتهبة من الوطنية ، وأتقد المجتمعون حماسة وكاد أن يفلت زمام الأمر . لولا أن «محمود حسيب» استطاع أن يسيطر على الموقف حتى لا يتعرض «المتظاهرون» ورجال البوليس لتنكيل قوات الإحتلال بهم معاً[١] .

وهكذا كان تأثر «رجال البوليس المصرى » بالحركة الوطنية فى تلك الفترة جياشاً ولم يكونوا سوط عذاب أو أداة فى يد المحتل يلهب بها ظهور الأهالى - فقد كانوا والأهالى الذين هم منهم روحاً واحدة تنفعل بالأحداث ويشاركون فيها قدر استطاعتهم

(٢) الوقائع المصرية = ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩ - نص قرار مجلس النظار فى هذا الصدد .

رغم تعرضهم للبطش والتنكيل والحرمان من لقمة االعيش وأسباب الرزق برغم ظروف العمل الوظيفى والعمل الذى كانوا يكلَّفون به بحكم دور الجهاز الذى يعملون فيه ، أضف إلى ذلك السيطرة البريطانية الكاملة القابعة على قمة الجهاز من أجل تحقيق الهدف الإحتلالى وهو كبت الحركات الوطنية وتحقيق أمن واستقرار هذا الإحتلال .

البوليس المصرى والحرب العالمية الأولى :

تسببت اتجاهات كل من «مصطفى كامل» من ناحية ، ورافعى لواء « القومية المصرية» من المختلفين معه من ناحية أخرى (وأعنى بهم حزب الأمة الذى أنشأه حسن باشا عبد الرازق) فى اعتناق المصريين لأكثر من «أيديولوجية» واحدة ، وبمعنى أصح فإن الشعب المصرى وقع نتيجة لاختلاف اتجاهات قادة الحركة الوطنية فى الفترة التى أعقبت الإحتلال ، وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى ـ تحت تأثير أيديولوچيتين متصارعتين .

فقد نبعت سياسة «مصطفى كامل» ، من منطلق سيادة الدولة العثمانية على مصر ، وأن إظهار بطلان الإحتلال البريطانى وقلع جذوره من مصر لا يتأتى إلا بالتشبث بعلاقة التبعية للدولة العثمانية ، والتمسك بأهداب الجامعة الإسلامية تحت لواء السلطان العثمانى .

وكان هذا الفكر لدى مصطفى كامل يتفق مع استراتيجيته السياسية التى تتلخص فى الاعتماد على المطالبة بالجلاء ، وعلى ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الإحترام ، دون الإخلال بامتيازات مصر السياسية التى حصلت عليها .

أما بعض الخاصة من جيل «مصطفى كامل» فقد كان لهم موقف يخالف موقفه تمام الاختلاف ، فقد اتجه هؤلاء نحو «قومية مصر» وإعلان استقلالها عن الدولة العثمانية باعتراف الإنجليز ، وكانوا فى موقفهم هذا يصدرون عن عقيدة «المهادنة والمصالحة» مع الإنجليز ، ومشاركتهم فى الحكم ومعاونتهم على الإصلاح ، مع البُعد كل البُعد عن ربط مصير البلاد بالدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر ، ونبذ الدعوة إلى ذلك ، باعتبار أن تلك الدعوة لاتتفق مع النمو الذاتى المستقل للشعب المصرى .

وتأسيساً على ذلك ، فقد كانت نظرة «هؤلاء» إلى الإحتلال الإنجليزى نظرة مختلفة تماماً عن نظرة الحزب الوطنى له ، فهو فى نظرهم «تمرُّض» وليس «مرض» وأن شفاء الأمة من تخلفها الإقتصادى والإجتماعى والسياسى سيؤدى فى النهاية إلى زوال هذا «العَرضَ»

ومن هذا المنطلق المخالف لوجهة نظر «مصطفى كامل والحزب الوطنى» اختلف تعامل كل من الفئتين مع الإنجليز ، فبينما كان أصحاب فكرة «الإستقلال عن تركيا» لا يجدون غضاضة فى التعامل مع الإنجليز ، كان الحزب الوطنى يحارب الاتفاق أو التعامل معهم ويأبى الاعتراف بهم[١] . وهكذا تجاذب الشعب المصرى هذان الإتجاهان .

والحق أن «الأيديولوجية» الأولى ، كانت صاحبة قصب السبق والتفوق بحكم التاريخ الإسلامى للشعب المصرى وتعلقه بدولة الخلافة[٢] ، كما كان لهذه الحقيقة أثر كبير فى حسابات كل من «الدولة العثمانية» و «بريطانيا» عند قيام الحرب بينهما فى نهاية أكتوبر سنة ١٩١٤ ، فقد كانت القوات التى دفع بها «أحمد جمال باشا» قائد الجيش الرابع التركى ، للهجوم على الضفة الغربية لقناة السويس ، ضد الدفاعات الوسطى بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة الكبرى تكاد لا تصل إلى رُبع عدد القوات البريطانية فى مصر إيماناً منه بأن مساندة المصريين لهجومه ، وقيامهم بثورة شعبية ضد القوات البريطانية فى مصر ، سوف تغنيه عن التفوق العددى . . .

أما البريطانيون فقد احتفظوا بقوات كبيرة فى «القاهرة» لمواجهة ما قد يحدث من ثورات لصالح الهجوم التركى[٣] .

كان أسلوب الدولة العثمانية فى الحرب فيما يتعلق بالميدان الشرقى ينقسم إلى خطة ذات شقين :

---

(١)عصام ضياء الدين = الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ ـ ١٩١٤ مرجع سبق ذكره ـ ص ١٤٨ .

(١) عبد العظيم محمد رمضان = تطور الحركة الوطنية فى مصر سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٣٢ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق = ص ٥٧ .

(٣) مذكرات جمال باشا قائد الجيش الرابع التركى ـ ترجمة على أحمد شكرى سنة ١٩٢٣ ص ٢٢٦

فأما الشق الأول فكان يقضى بزحف الجيش الرابع التركى عبر سيناء حتى الضفة الشرقية لقناة السويس ثم الهجوم على الضفة الغربية ، واحتلال مدينة الإسماعيلية بقوة تبلغ ٢٠٫٠٠٠ مقاتل ، يقطعون خط السكك الحديدية الذى يصل بين القنال والنيل عند القاهرة . وقد نفذ «أحمد جمال باشا» هذا الشق من الخطة بحملته على القناة فى أوائل فبراير سنة ١٩١٥ تلك الحملة التى مُنِيَت بالفشل فيما بعد فى يوليو سنة ١٩١٦ وتحولت إلى «انسحاب» نحو «فلسطين» واندفاع الجيش البريطانى خلفها .

أما الشق الثانى من الخطة التركية فقد كان إثارة المتاعب للقوات البريطانية ، حتى ينشغل الجزء الأعظم منها عن التصدى لحملة «جمال باشا» القادمة من الشرق . وقد تمثلت هذه «العمليات» فى تحريض «الليبيين» الذين يتزعمهم «سيدى أحمد الشريف السنوسى» لشن حملة من جهة الغرب يشارك فيها المتطوعون المصريون ، بقصد الزحف على مصر وتخليصها من الإحتلال البريطانى .

وفى سبيل تنفيذه هذه «العملية» ، أوفد «أنور باشا» وزير الحربية التركى ، أخاه «نورى باشا» ومعه بعض الضباط الأتراك إلى «السنوسى» لهذا الغرض . كما مهد «نورى» لعملية اجتذاب المصريين إليه بإيفاده الضابط العراقى «جعفر العسكرى» الذى تسلل إلى مصر ليقابل بعض المصريين المتعاطفين مع الدولة ويسلمهم رسائل من «أنور» يحثهم فيها على مساعدة «الحملة الغربية» ومدها بالأسلحة والمؤن والرجال ، وقد تكللت مساعى «جعفر العسكرى» بالنجاح وتمهد بذلك السبيل لبدء العمليات من الناحية الغربية .

وقد كان هذا النجاح لمهمة «جعفر العسكرى» دليلاً ساطعاً على انجذاب عواطف المصريين فى ذلك الوقت نحو جانب «الولاء لدولة الخلافة» الذى كان يضم غالبيتهم والخديو وأنصاره ورجال الحزب الوطنى ، ونبذهم للفكر الآخر وهو «التشيع لانجلترا والحلفاء» الذى لم يكن يناصره سوى رجال الحكومة وحزب الأمة وهم قلة .

وقد أحدثت مجهودات الأتراك هذه أثرها فى أواخر سنة ١٩١٥ ، ففى نوفمبر من تلك السنة ، عندما تقدمت طلائع «المجاهدين» الليبيين نحو الحدود المصرية وفقاً للخطة التركية ، انضم إليها ضباط حامية خفر السواحل «بالسلوم» ، وكذلك حدث نفس

الشىء عندما تقدمت هذه الحملة نحو «مرسى مطروح» ، وأصبحت قوة الحملة تتكون من مجاهدين ليبيين وضباط وجنود من الجيش المصرى [١] .

غير أن هذه البداية الناجحة «للعمليات الغربية» ما لبثت أن أصابها الفشل نتيجة لوقوع خلاف بين القيادتين «التركية» و «الليبية»حول الإتجاه الذى ينبغى للحملة أن تسلكه ، فقد رأى «نورى باشا» أن تتقدم الحملة نحو الشرق قاصدة «الإسكندرية» ، أما «الشريف السنوسى» فقد فضل أن تهاجم قواته «الواحات» وتشن «حرب عصابات» على القوات البريطانية . .

وهكذا انقسمت «قوة المجاهدين» الليبيين والأتراك والمصريين إلى قسمين ، أحدهما برئاسة «نورى باشا» الذى منيت قوته بهزيمة ساحقة تجاه الإسكندرية ارتدت فلوله بعدها إلى الغرب حيث وجَّهت نشاطها داخل الأراضى الليبية لمحاربة «الإيطاليين» ، بينما تقدمت «قوات السنوسى» نحو الواحات وشرعت فى الاتصال «بزعماء البدو » فى «الصعيد» لحضهم على الثورة والتعاون معهم بهدف تخليص مصر من الإحتلال البريطانى .

ومن خلال هذا الموقف «المتضارب» يبدو دور «رجال البوليس المصرى» من العمل الوطنى فى هذه الفترة ، وهو دور يُعد بعد الكشف عنه ، جزءً هاماً من تاريخ مصر القومى .

اعتمدت « قوات المجاهدين» فى خطتها لتخليص مصر من الإحتلال البريطانى على أن تكون منافذها من وإلى مصر هى مديريات «الفيوم والبحيرة ومحافظة الإسكندرية» ، لما لهذه الأماكن من اتصال بالحدود الغربية وإمكانية تهريب الأسلحة والمؤن منها . وكان طبيعياً أن يتم التنسيق بين مندوبى هذه القوات (المجاهدين) ، وضباط البوليس وأعيان هذه المناطق لتسهيل المهمة الرئيسة لهذه القوات .

و ٣١١ .

(١) مجلة الأمن العام = «مقالة بعنوان» صفحة غامضة من تاريخ الشرطة فى مصر للمقدم إبراهيم محمد

لكن أهم خطوة نحو تحقيق هذا الهدف ، كانت التثبت من إيمان من يتصل بهم هؤلاء المجاهدين بمبدأ «الولاء لدولة الخلافة» أو بالأقل«عدائهم للاستعمار البريطانى» واستعدادهم لوضع يدهم فى يد أى قوة أخرى تقف ضد هذا الاستعمار .

وبإجراء «مندوبى» المجاهدين لعمليات الإستطلاع المبدئية فى «الفيوم» تبيَّن لهم أن «الملازم مصطفى حمدى» «رئيس نقطة بوليس الروضة» التابعة «لمركز سنورس» ، هو من الشبان الوطنيين الغيورين على بلادهم ، وما أن وفد إليه «المندوب» المكلف بالإتصال بالعناصر الوطنية وهو التاجر السكندرى «أحمد رمضان زيان» وتفاهم معه حول الدور الذى يمكن أن يقوم به فى «حث الأهالى على التطوع فى صفوف المجاهدين وتهريب الأسلحة إليهم» ؛ حتى وجد منه استعداداً طيباً .

وفى الأيام التى تلت هذا الإتصال ، تمكن الملازم مصطفى حمدى من تكوين «جمعية» لجمع التبرعات والأسلحة ، وإرسالها للمجاهدين ، وتسهيل سفر المتطوعين ، شمل نشاطها مديريات «الفيوم وبنى سويف والمنيا» كما كان هذا الضابط يخرج بمفرده «ليلاً» للإلتقاء بزملائه ، ولتأمين خروج القوافل المحملة بالمؤن والأسلحة ومن يرافقها من المتطوعين .

ومع تصاعد «عمليات المجاهدين» فى «الواحات» سنة ١٩١٦ حضر إلى القاهرة ضابط سابق بالجيش التركى ويدعى «محمد زكى شكرى» ، لدعم الإتصال بالعناصر الوطنية فى البلاد والحصول على المعلومات الوثيقة عن حجم القوات البريطانية وتحركاتها والحصول على خرائط عن العمليات الحربية لهم ، واستطاع «شكرى» الإتصال «بمصطفى حمدى» وشرعا فى العمل .

ولم تكن عيون « هيئة مخابرات القيادة العامة البريطانية» غافلة عن تحريات «الضابط التركى» الذى ما أن شعر بذلك حتى عزم على الرحيل إلى «الواحات» ولم يجد خيراً من «الملازم مصطفى حمدى» ليسهل له هذا العمل غير أن «المستر جريفس» مفتش الداخلية لمديريتى الفيوم والمنيا ، والذى كان قد استطاع زرع بعض جواسيس له

فى «جمعية» مصطفى حمدى السرية ، رصد حركات «شكرى» وعرف اتجاهه ، وما أن شرع «مصطفى حمدى» فى تهريب «شكرى» خارج حدود الفيوم ، حتى أقبلت طائرة حربية بريطانية واستكشفت موقعه ، ثم لحقت به قوة بريطانية وألقت القبض عليه بعد أن كان قد تمكن من إحراق المستندات التى معه وفى نفس الوقت هاجمت قوة بريطانية نقطة الروضة التى يرأسها «مصطفى حمدى » وقبضت عليه وعلى زملائه[1] .

ومنذ ١٩١٦/٤/٢٣ تاريخ القبض على «الملازم مصطفى حمدى» ، بذلت السلطات البريطانية أقصى ما لديها من جهد فى إثبات تهمة مساعدة «مصطفى حمدى» للجاسوس التركى دون جدوى ، وأخيراً اهتدت هذه السلطات إلى حيلة بارعة للتخلص منه ، فقُدِّمَ فى ١٩١٦/٨/١٥ إلى «مجلس تأديب» بتهم «حبسه بدون وجه حق مدة تزيد عن الشهرين فى نقطة الروضة المتهمين فى القضية الجنائية نمرة ١٤٥٥ مركز سنورس سنة ١٩١٥» و«تعذيبه المتهمين المذكورين فى التهمة الأولى عذاباً شديداً» و «إثباته فى محضر كذباً أنه أخذ أحد المتهمين وانتقل به إلى محل الواقعة وعاينه بإرشاد المتهم المذكور ، وقد ظهر من التحقيق عدم صحة هذا القول وأن المتهم المذكور لم يبارح نقطة البوليس من وقت حبسه بها إلى يوم إرساله إلى النيابة و «ذكره بمحضره أنه أفرج عن المتهمين بالضمان الشخصى حالة كونه لم يفرج عنهم» و «إستعماله القسوة مع أبو بكر إبراهيم وعبدالمولى إبراهيم فى يوم ١٦ أبريل سنة ١٩١٦ بنقطة الروضة» و «تركه محل عمله بغير إذن وحضوره إلى مدينة الفيوم يوم ١٩١٦/٣/٢٩» .

وكان الحكم الصادر من مجلس التأديب فى هذه التهم هو « الرفت من وظيفته اعتباراً من تاريخ ١٩١٦/٨/١٥» إلا أن السلطة البريطانية قدمته إلى «مجلس مخصوص» فى ١٩١٦/٨/٣٠ فقضى بتأييد حكم مجلس التأديب الصادر برفته من الخدمة واعتبار هذا الرفت من تاريخ القبض عليه فى ١٩١٦/٤/٢٣ مع حرمانه من كافة حقوقه فى المكافآة أو المعاش اللذين يستحقهما بمقتضى القانون[2] .

الفحام ص ٨٢ .

(١)مجلة الأمن العام = مقالة بعنوان «صفحة غامضة من تاريخ الشرطة فى مصر» للمقدم إبراهيم محمد الفحام .

(٢) وزارة الداخلية = الأمر العمومى ٤٧٩ فى ١٩١٦/٩/٢٦ مجلس تأديب الملازم ثان مصطفى محمود

غير أن «مصطفى حمدى» ـ ما أن صدر الحكم بطرده حتى تلقفته أيدى «الميرالاى باكستون» مدير محلة المعتقلين بالجيزة ومساعديه «القائمقام ماكفرسون» و «الملازم أول باورز» وأودعوه المعتقل حتى نهاية سنة ١٩١٧ ساموه خلالها العذاب[1] .

حمدى ملاحظ بوليس نقطة الروضة .

(١) مجلة الأمن العام = مقالة بعنوان « صفحة غامضة من تاريخ الشرطة فى مصر» للمقدم « ابراهيم الفحام» وقد اشتغل مصطفى حمدى بعد طرده من البوليس فى تجارة الحبوب والمحاصيل الزراعية . فلما انتهت الحرب الأولى عاود الإتصال بأصدقائه الذين كانوا فى المنفى الذى أعدته لهم السلطات البريطانية فى مالطة ومعتقل الجيزة وكان من بينهم « محمود اسماعيل» الذى زين له فكرة معاودة العمل السياسى ـ فلم يتردد وكانت ثورة سنة ١٩١٩ قد انتهت وتحولت أفكار الوطنيين إلى ضرورة معاودة العمل ليثبتوا للإنجليز أن الثورة المصرية وإن قُمِعَت على يد الجيوش البريطانية إلا أن شعلتها لا تزال متقدة فتشكلت الجمعيات السرية التى ضمت مجموعات من الشباب المثقف المتحمس ، هدفت أساساً إلى منع تأليف الوزارات المصرية وترك البلاد فى يد الإنجليز كنوع من الرفض القاطع للإحتلال وفى نفس الوقت زعزعة الوجود البريطانى فى مصر وبث الذعر بين جنوده . وكانت وسائل هذه الجمعيات لتحقيق هذين الهدفين إرسال خطابات التهديد للوزراء المصريين ونسفهم بالقنابل واغتيال جنود جيش الإحتلال وقد انضم «مصطفى حمدى» إلى جمعية سرية تتكون من «عبد اللطيف الصوفانى بك» و «أحمد بك ماهر» و «محمود فهمى النقراشى بك» و«محمد بك شرارة» و «عبد الرحم الرافعى بك» للقيام بهذه العمليات ، حيث كان دوره«تحضير القنابل وتدريب الأفراد على استعمالها» ، فتولى تجهيز أنواع محلية من القنابل تتكون من أنبوبة معدنية بنهايات حلزونية ذات غطاء ، وتحتوى على وعاء داخلى به حامض البكريك ، وبداخل شفة أحد النهايتين بالأنبوبة كانت تعلق زجاجة صغيرة تحتوى على حامض النيتريك مغلقة بسدادة من الصوف الزجاجى القابلة للتحرك وعند الاستخدام يتم قلب الأنبوبة إلى أى وضع يخالف الوضع الرأسى فيختلط حامض النيتريك بحامض البكريك ويفجر القنبلة . وقد تولى مصطفى حمدى تدريب «عريان يوسف سعد» لإلقاء إحدى هذه القنابل على «يوسف وهبة باشا» رئيس الوزراء فى ديسمبر سنة ١٩١٩ ، كما تولى تدريب «جماعات التنفيذ» فى عمليات الإعتداء على حياة « محمد سعيد باشا» رئيس الوزراء فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وقتل الضباط «صامويل» فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ بشبرا و «ودرنك ووتر» و «جون تونسند» فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ . وقد تبين فى نهاية سنة ١٩١٩ أن استخدام هذه القنابل فى حوادث الإعتداء على الوزراء يصيب مستعمليها بسبب بدائيتها ، فقررت الجمعية السرية تكليف خبيرها «مصطفى حمدى» بفحص القنابل وتجهيزها بحيث لا تصيب مستخدميها . وفى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ خرج«مصطفى حمدى» من منزله ومعه «أحمد ماهر» واتجها إلى «حلوان» لتجربة إحدى القنابل الجديدة وهناك وبينما كان «مصطفى حمدى» يلقى بإحداها إذا بها تنفجر فى رأسه وتودى بحياته . ومنذ ذلك التاريخ وحتى يوليو سنة ١٩٢٥ لم يعرف أحد عن الأمر شيئاً حتى قُتل السردار فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وأطلق «جهاز الأمن السياسى» =

وكما استطاع «أحمد رمضان زيان» تجنيد «الملازم ثان مصطفى محمود حمدى» لمساعدة المجاهدين واستخدام «الفيوم» طريقاً لمرورهم ؛ فقد استطاع كذلك أن يضم إلى عملياته «الملازم ثان محمد فؤاد عثمان» ضابط نقطة «كوم الحنش» التابعة «لمركز كفر الدوار» بمديرية البحيرة ، فقد تميزت هذه النقطة بأنها تقع عند أقصى الحدود الغربية للمديرية مما جعل منها موقعاً ومنفذاً سهلاً للمتجهين إلى الصحراء والقادمين منها ، وعن طريقها تمكن الضابط التركى «محمد زكى شكرى» التسلل إلى مصر ، كما كانت أيضاً مخرجاً للمتطوعين المصريين الراغبيين فى اللحاق بمعسكر «نورى باشا» فى الصحراء الغربية .

بدأت أعمال «الملازم ثان محمد فؤاد عثمان» فى مجال تهريب المتطوعين والأسلحة ، واستقبال ضباط خفر السواحل الذين كانوا قد انضموا فى نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى المجاهدين الليبيين وتزويدهم بالمعلومات وتسهيل مهامهم ، بدأت أعماله فى وقت يتفق مع الوقت الذى بدأ فيه زميله «مصطفى حمدى» أعماله فى الفيوم سنة١٩١٥ .

وكان الملازم أول «أبو زيد مقلد» أحمد ضباط خفر السواحل الذين هجروا عملهم وانضموا إلى «المجاهدين» قد قدم فى سنة ١٩١٦ إلى الإسكندرية سراً للقيام ببعض الاتصالات اللازمة لعملياتهم ، وبعد انتهاء مهمته اتصل بمندوب المجاهدين « أحمد رمضان زيان» ليسهل له عودته إلى «الغرب» ، فأوصله زيان إلى الملازم أول محمد فؤاد عثمان الذى قام بإيوائه فى خيمة أحد البدو بالمنطقة حتى تسنح له الفرصة فيهرِّبه .

= عميله «محمد نجيب الهلباوى» فى أثر المشتبه فى أمرهم ، فكشف من بين ما كشف عن حادث مقتل « الملازم مصطفى محمود حمدى» .

راجع عبد العظيم محمد رمضان = تطور الحركة الوطنية فى مصر سنة ١٩١٨ - ١٩٣٦ ؛ المتحف القضائى = تقرير الدكتور شفيق منصور عن تاريخ الجمعيات السرية فى مصر .

F.O 407 / 185 No. 321, Field Marshal Allenby to lord curzon, Cairo Nov. 27 , 1919 .

-Sir Thomas Russel Pasha = The Egyptian Service 1902-1946, P.P. 214- 221.

- القضية ١١٠ ج السيدة سنة ١٩٢٤ = أقوال يعقوب صبرى ص ١٠ وما بعدها .

لكنه يبدو أن «نقط البوليس» التى كانت مواقعها قريبة من الحدود كهذه النقطة ، ونقطة الروضة التى كان يرأسها «مصطفى حمدى» يبدو أن هذه النقط كانت تحت المراقبة البريطانية ، هى وضباطها .

إذ أنه كما كان «جريفس» مفتش الداخلية فى الفيوم يراقب الأحوال ، كان «البكباشى الكسندر جوردون إنجرام» مأمور ضبط الإسكندرية يراقب الأحوال المماثلة فى منطقته ، فعلم بأن «مقلد» قد حضر إلى الإسكندرية ثم رحل عنها إلى «البحيرة» ، فتابعه حتى علم أنه قدم إلى نقطة البوليس التى يرأسها «محمد فؤاد عثمان» ، وبعمل التحريات اللازمة تأكد «إنجرام» أن «مقلداً» يقيم فى «خيمة» أحد البدو .

وبينما كان «محمد فؤاد عثمان» يجوب المنطقة كعادته مع أحد جنوده المخلصين ، إذ أبصر «إنجرام» وركبه متجهين نحو خيمة البدوى المنشودة ، ففهم بحاسته الموقف وأدرك المخاطر القادمة ، فأتى من التصرفات ما دعت «إنجرام» إلى أن يتبعه إلى الخيمة التى يختفى بها «مقلد» من بعد ولكنه بما أوتى من دهاء استطاع أن يقود «الركب» إلى أرض موحلة ثم ينحرف عائداً مع زميله الجندى إلى طريق آمن ، ثم كلف الجندى بالتوجه عن طريق آخر إلى خيمة البدوى لتهريب «الضيف المطلوب ضبطه» بينما عاد هو مسرعاً إلى نقطته حيث أثبت قيامه للمرور فى وقت سابق ، ثم أثبت عودته منه . وقبع فى نقطته بينما كان «إنجرام» ورجاله يحاولون انتزاع حوافر جيادهم من المستنقع الذى قادهم إليه «ضابط البوليس الماكر» .

ولم يبرح «إنجرام» المنطقة لتاكيد مرشديه له أن «مقلد» لازال بها ، كما اتفقت تحريات «المخابرات البريطانية» مع تحريات «إنجرام» فى ذلك .

وشرع الجهازان فى العمل . فقدم فى الأيام التالية أحد ضباط المخابرات البريطانيين متخفياً فى زى «عربى» للبحث عن «مقلد» «بكوم الحنش» ، وما أن نمى خبر وصوله إلى «محمد فؤاد عثمان» ، حتى قام بالقبض عليه وأودعه سجن النقطة وأثبت فى وثائقها أنه «صادف أثناء مروره شخصاً أجنبياً أحمر الوجه طويل القامة ، يخشى أن يكون جاسوساً» ثم تلكأ قبل أن يخطر «مركز البوليس» الذى يتبعه بذلك ، كما تعمد «على مظهر» مأمور

المركز وكان من المتعاونين فى ذلك النشاط أن يتباطأ فى إبلاغ «المديرية» ، ولما أصاب «المخابرات البريطانية» القلق على رجلها ، بادرت بالإتصال بمدير البحيرة «محمد محمود باشا» وقتئذ ، فأنبأها بوجود شخص أجنبى محتجز بنقطة «كوم الحنش» ، للإشتباه فى أمره ، فحضر من تعرف عليه وأطلق سراحه ، وقد اتضح فيما بعد أنه ضابط المخابرات البريطانى «كيفن ليفيك» Kevin Levik

وقد استطاع «الملازم ثان محمد فواد عثمان» أن يفند اتهامات مجلس التحقيق الذى شُكِّل له برئاسة «المستر هور نبلور» كبير مفتشى الداخلية ، وذلك بلباقته مبرراً تصرفه «بالغيرة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية» فحكم ببراءته .

غير أن «إنجرام » كان لا يزال على شكه فى مسلك «عثمان» ووجود «مقلد» فى «كوم الحنش» ، فحضر على رأس قوة كبيرة لمحاصرة منطقة خيام البدو ، وكان «عثمان» لا يزال على عادته فى التجول بالمنطقة فلما شاهد القوة قادمة على بُعد أسرع بنقل «مقلد» ومن معه إلى سجن النقطة التى يرأسها ، فلما يأس «إنجرام» من العثور على «مقلد» توجه إلى «النقطة حيث قضى بالإستراحة التى تعلو سجنها ثلاث ليالى ، منتوياً مواصلة البحث فى النهار ، بعد أن أقام حول «القرية» حصاراً قوياً من رجال البوليس ولم يكن يدور فى خلد «إنجرام» على الإطلاق أن «ضالته» تقيم معه فى نفس المبنى .

وأخيراً عاد «إنجرام» إلى الإسكندرية وتمكن «محمد فؤاد عثمان» من تهريب «مقلد» ومن معه إلى «كوم حمادة» حيث أخفاهم عند اليوزباشى محمد فوزى «معاون بوليس المركز» حتى هدأ البحث واستطاع «مقلد» فى النهاية أن يلحق «بالمجاهدين» من زملائه فى الصحراء الغربية .

ولم تهدأ شكوك «إنجرام» فى «عثمان» حتى أسفرت تحرياته فى نهايات سنة ١٩١٦ عن أنه كان مشتركاً فى «مؤامرة» لنسف «كوبرى كفر الزيات» لعرقلة تحرك القوات البريطانية المتجهة إلى الإسكندرية للإشتراك فى معارك الصحراء الغربية ضد «المجاهدين» ، فقبض عليه وقُدِّم للمحاكمة لكنه استطاع الإفلات بعد أن أثبت براءته .

وأخيراً لم تجد السلطات البريطانية وسيلة للتخلص من هذا «الضابط» سوى أن تنقله إلى مديرية الشرقية فى ١٩١٦/١٠/١٩ ، ثم تابعته حتى اعتقلته فى سنة ١٩١٨ فى «ثكنات قصر النيل» ، ثم نقلته إلى «سجن الحضرة » بالإسكندرية ثم استدعاه «جورج موريس بك» مدير عموم الأمن العام ليحصل منه على معلومات تدين الشخصيات المعروفة بميولها الوطنية ، إلا أنه أبى فسيق إلى مجلس عسكرى عُقِدَ بمقر القيادة العليا للقوات البريطانية «بفندق سافوى» بالقاهرة حيث حُكِمَ عليه بالسجن .

أما «الإسكندرية» فقد كانت أخصب مجالاً لنشاط مندوب المجاهدين أحمد رمضان زيان بحكم كونه منها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقربها من الصحراء الغربية ، ولكثرة العائلات التركية والليبية فيها ، فضلاً عن كونها إحدى المراكز الهامة للحزب الوطنى .

فقد استطاع «زيان» أن «يجنِّد» فى الإسكندرية أكثر من ضابط ليكونوا أعواناً له فى عمليات تهريب المؤن والأسلحة والمتطوعين إلى الصحراء الغربية ، فكان «الصاغ عبدالحميد كمال مأمور قسم محرم بك» يعمل على تسهيل اتصال العناصر الوطنية التى اعتقلتها السلطات البريطانية وقت الحرب فى سجن القسم الذى يرأسه بالخارج ، كما تعاون فى أعمال جمع التبرعات وحث الشباب على التطوع ، مع مساعدتهم على السفر إلى الميدان الغربى .

كما كان منزل «الملازم ثان عبد الرحيم سرور الشريف» رئيس نقطة بوليس «الهماميل» التابعة لقسم المنشية بشارع زين العابدين ، طوال فترة الحرب ملتقى للعناصر الوطنية ومخبأ للأسلحة التى كانت تُهرَّب عبر الصحراء .

كان هذا هو دور ضباط البوليس فى «الفيوم والبحيرة والإسكندرية» أما «الواحات» فقد كان دورهم أكثر إيجابية .

فقد جاء بالصفحات السابقة أن الخلاف بين «القيادة التركية» و «القيادة الليبية» كان قد أدى فى سنة ١٩١٥ إلى انقسام العمليات الحربية فى الميدان الغربى إلى قسمين

قسم قاده «نورى باشا» والذى اتجه بقواته نحو الإسكندرية حيث مُنِىَ بالهزيمة ، أما القسم الآخر فكان بقيادة «السنوسى» ، ويتولى أمر العمليات الحربية فيه «اليوزباشى محمد صالح حرب» نائب قائد الحامية المصرية فى «مرس مطروح» الذى كان قد انضم إلى «المجاهدين» فى أواخر نوفمبر سنة ١٩١٥ عندما تقدموا نحو الحدود المصرية ، وكان هذا الفريق قد تقدم نحو الجنوب بقيادة «محمد صالح حرب» واحتل الواحات وراح يشن حرب عصابات على القوات البريطانية ويتصل «بزعماء البدو» فى الصعيد ليحضهم على الثورة .

وما أن وصلت الحملة السنوسية إلى «الواحات»حتى انضم إليها رجال البوليس هناك ، فالتحق بها مأمور مركز الواحات الداخلية و الصاغ عبد الله ابراهيم مأمور مركز الواحات البحرية ، الملازم أول عبد القادر حلمى طراف ملاحظ بوليس مركز الواحات .

كانت القوات البريطانية قد وجهت جهودها شطر الغرب بعد أن هزمت قوات «نورى باشا» المتجهة نحو الإسكندرية ، فاحتلت السلوم فى ١٩١٦/٣/٢٤ ، ثم شرعت فى التوغل داخل الصحراء لمطاردة باقى قوات «السنوسى» المرابطة فى الواحات ، والتى انضمت إليها «قوات البوليس المصرى» فى المنطقة .

غير أن الغارات الجوية التى شنتها القوات البريطانية على هذه القوات وقلة الموارد الغذائية ، والخلافات بين أهالى «الواحات» وهذه القوات وفشل محاولات «اليوزباشى محمد صالح حرب» فى مفاوضاته مع زعماء البدو فى مديريات الصعيد لقبول إيواء بعض المجاهدين والمسلحين لنقل «حرب العصابات» إلى وادى النيل ، كل هذه العوامل تحالفت على «مجاهدى الواحات» ، فاضطروا فى النهاية إلى الجلاء عن «الواحات» ، والتمركز فى واحة «سيوة» حيث استمرت أحوالهم تسوء يوماً بعد يوم .

لكن نجاح القوات البريطانية فى أحكام حصارها للمنطقة اضطر «المجاهدين» إلى التقهقر نحو الأرض الليبية حيث دخلوا بلدة «العقيلة» ومن هناك شرعوا فى شن «حرب العصابات» على المعسكرات الإيطالية ، وبذلك اتفقت أخيراً جهود الفريقين المختلفين «نورى باشا» و «الشريف السنوسى» فى محاربة الإيطاليين .

وفى محاولة لتحسين حال «مجاهدى السنوسى» السيئة ، وحاجتهم الملحة للأسلحة والذخائر والملابس والأغذية ؛ أوفد «اليوزباشى محمد صالح حرب» ، الملازم أول «عبد القادر حلمى طراف» ملاحظ بوليس مركز الواحات السابق ، ومعه بعض الضباط المصريين والهجانة السودانيين لاستقبال قافلة للنجدة عند «العقيلة» ، وهناك كان أحد الزعماء الطرابلسيين المختلفين مع «الشريف السنوسى» قد أعد كميناً «لطراف ورجاله» حيث أطلق الكمين النيران على«طراف وجماعته» فقضى عليهم جميعاً بما فيهم ضابط البوليس المصرى[1] .

وقد انتهى أمر باقى المجاهدين بتشتتهم فى الصحراء بعد أن سافر «السيد أحمد الشريف السنوسى» و «اليوزباشى محمد صالح حرب» إلى تركيا فى غواصة ألمانية فى أغسطس سنة ١٩١٨ وهلكوا (أى باقى المجاهدين) جوعاً وعطشاً .

وقد عثرت على وثيقة تكمل الصورة لمن بقى حياً من هؤلاء المجاهدين نصها :-

وزارة الحقانية ـ الإدارة القضائية للمحاكم الأهلية :-

حضرة صاحب المعالى رئيس الديوان العالى السلطانى ـ رداً لتذكرة معاليكم غير الرسمية المؤرخة ٥ فبراير سنة ١٩١٨ بشأن العريضة المقدمة من أنجال «الصاغ عبدالله إبراهيم أفندى» مأمور الواحات البحرية سابقاً بشأن والدهم المذكور المسجون «بليمان طره»

- القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر .

(١) وزارة الداخلية = الأوامر العمومية ٥٠٦ فى ١٩١٨/١١/٢ ـ وقد ورد فى هذا الأمر ما يفيد شطب اسم هذا الضابط من عداد ضباط البوليس لوفاته على أن يكون هذا الشطب من ١٩١٧/١٢/٢ ، ولعله هو تاريخ هذه الواقعة وقد جمعت هذه المعلومات من مقالة للسيد / العميد ابراهيم محمد الفحام عضو الإدارة العامة للتنظيم والإدارة بوزارة الداخلية ـ فى مجلة الأمن العام العدد رقم ٥٠ بعنوان «صفحات غامضة من تاريخ الشرطة فى مصر» .

وقد استقى سيادته هذه المعلومات التفصيلية لتلك الأحداث عن المذكرات المكتوبة للحاج «أحمد رمضان زيان» ، والمعلومات الشفوية التى ذكرها لسيادته المرحوم الأميرالاى محمد أمين شكرى وكيل حكمدار البحيرة الأسبق قبل وفاته ـ وعن مذكرات مكتوبة للمرحوم الضابط محمد فؤاد عثمان ـ أطلع سيادته عليها الأستاذ / صبرى أبو المجد الصحفى ـ فإلى العميد إبراهيم الفحام يرجع

تفيد الوزارة أنها علمت من المكاتبة التى وردت إليها من سعادة النائب العمومى أن المذكور حُكِمَ عليه من مجلس عسكرى بريطانى «بالعباسية» بالإعدام رمياً بالرصاص ثم عُدِّل الحكم بجعله عشر سنين أشغال شاقة وتصدَّق على هذا الحكم من جناب القائد العام للقوات البريطانية المصرية فى ١٢ يناير سنة ١٩١٧ وذلك لمساعدته جيوش الأعداء وانضمامه إليها ـ وزير الحقانية «توقيع» «٣ مارس سنة ١٩١٨»[١] .

ويتضح من كل ما سبق أن ضباط البوليس المصريين الآتى أسماءهم : الملازم ثان مصطفي محمود حمدى ـ الملازم ثان محمد فؤاد عثمان ـ الصاغ على مظهر ـ اليوزباشى محمد فوزى ـ الصاغ عبد الحميد كمال ـ الملازم ثان عبد الرحيم سرور الشريف ـ الصاغ عبد الله أحمد إبراهيم ـ الملازم أول عبد القادر حلمى طراف ، قد قاموا خلال الحرب العالمية الأولى بمساعدة الدولة العثمانية فى حربها ضد البريطانيين ، بتهريب الأسلحة والرجال للمجاهدين ، والتخابر مع الضباط الأتراك وجمع الأموال ، والإشتراك فى العمليات ضد البريطانيين والإيطاليين .

وفى يقينى أن تلك التصرفات التى قاموا بها نجمت عن إيمان قوى بالحركة الوطنية المصرية وبمصريتهم ، وبأنه إذا كان «قدر» مصر قد جعلها تحت رحمة البريطانيين ، فإن واجبهم نحو «مصر» يقتضيهم أن يتخلوا عن واجبهم الوظيفى ليؤدوا واجبهم الوطنى مهما كان الثمن الذى يدفعونه فى مقابل ذلك سواء أكان السجن أو التشريد أو الاعتقال أو الإستشهاد .

ومن نفس هذا المنطلق كانت أعمال ضباط البوليس المصرى فى ثورة سنة ١٩١٩ التى تتناولها الصفحات التالية .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٤ تقارير داخلية .

البوليس المصرى وثورة سنة ١٩١٩ :

أُخِذَت السلطات البريطانية على غُرة ، عندما قام الشعب المصرى بثورته فى مارس سنة١٩١٩ .ولم يتنبه المسؤولون البريطانيون إلى أن هناك ثورة عامة شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، بجميع فئاتها من فلاحين وعمال ومثقفين إلا بعد فوات الأوان .

ذلك أن التقارير البريطانية التى تبيِّن غفلة المسؤولين عن التنبوء بالحوادث لا تبدأ تواريخها إلا من أبريل سنة ١٩١٩ ، أى بعد مضى شهر على الأحداث أما طوال شهر مارس سنة ١٩١٩ وهو الشهر الذى قامت الثورة فى بدايته ، فقد كانت الأحداث تتتابع دون أن يستطيع البريطانيون أن يلاحقوها .

على أن الذى شد انتباه السلطات البريطانية فى هذه الأحداث وجعلها تنظر للأمور نظرة مختلفة ، هو اشتراك رجال البوليس المصرى ـ وهم قوة مسلحة ـ فى هذه الأحداث .

فجهاز البوليس بصفة عامة هو القوة المسلحة المكلفة بحفظ الأمن والنظام ، ومنع كل عمل من شأنه أن يعكر صفو الطمأنينة والهدوء ، فإذا جاء تعكير الصفو وعدم الطمأنينة من جانب جهاز هذا واجبه ؛ فإن الأمر هنا يتسم بالخطورة الزائدة التى توجب على السلطات إعادة حساباتها .

ولست أدعى هنا أن «البوليس المصرى» تحت السيطرة البريطانية كان محل ثقة الأخيرين ، فالتقارير البريطانية منذ أن وطأ الإحتلال أرض مصر ، تنطق بانعدام الثقة فى أفراده ، وليس أدل على ذلك من أن الأسس التى قام عليها النظام البريطانى لجهاز البوليس ، كانت تصدر انطلاقاً من هذا المفهوم « مفهوم انعدام الثقة والتخوف من الجهاز» ولهذا فإن تطعيم الجهاز بعناصر أوروبية على مستوى القاعدة والقيادات الوسطى والقمة كان هو صمام الأمان فى نظرهم ، على اعتبار أن تغلغل هذه العناصر الأجنبية بين رجال البوليس الوطنيين ستحول دون تماسك الجهاز وستكشف فى الوقت المناسب عن أى «تيارات وطنية» تسرى فيه ، ومن ثم فإن ضرب هذه «التيارات» سيكون سريعاً وقبل فوات الأوان .

ولعل هذا المنطلق البريطانى فى تنظيم جهاز البوليس المصرى يحمل فى حد ذاته الإجابة على السؤال الذى يطرح نفسه عند الحديث عن ثورة ١٩١٩ وهو «ما سبب مفاجأة الإنجليز بالثورة وقصور أجهزتهم عن توقع حدوثها ؟» .

وقبل مناقشة الإجابة عن هذا السؤال أقول إن عمل «جهاز الأمن السياسى» لا يخرج عن «إعطاء التوقعات» من واقع تحليل الأحداث .

ولقد كان فشل «جهاز الأمن السياسى» فى إعطاء «التوقعات» عن الثورة فى الوقت المناسب يرجع إلى «نظام الإزدواج» الذى كان يتكون على أساسه هذا الجهاز . وأعنى بذلك وجود جهاز «للمخابرات العسكرية البريطانية» من ناحية ، جهاز «البوليس السياسى» التابع لإدارة عموم الأمن العام من ناحية أخرى ، وفى شأن الجهاز الأخير فقد كان بدوره منقسماً إلى قسمين ، أحدهما «وطنى» مستبعد تماماً عن «أعمال البحث السياسية» كإجراء أمن بريطانى ، وآخر «بريطانى أوروبى» يتولى هذه الأمور بعد أن يزوده الجهاز المحلى أو الوطنى بالمعلومات ، ومؤدى هذا أن الجهاز الذى كان مسؤولاً عن «تحليل المعلومات وإعطاء التوقعات» كان هو «الجهاز الأوروبى البريطانى» وليس الجهاز الوطنى .

وفى مجال عمل هذا الجهاز فإنه كان يقيِّم الأمور بنظرة «جزئية» أكثر منها «شمولية» فلم يستطع أن يرى أكثر مما تحت قدميه ، دون أن يمد نظره إلى ما هو أبعد من ذلك .

وما سبب ذلك إلاحرصاً من البريطانيين على أمنهم من «الوطنيين» فى البوليس المصرى . فالأمر إذن أساسه الشك وعدم الثقة فى العناصر الوطنية فى الجهاز . واستئثار البريطانيين والأوروبيين تبعاً لذلك بأخطر ما فى أعمال الأمن السياسى وهو «التوقعات» . فكانت النتيجة هى «الفشل الذريع» ، الذى يوجد أكثر من قيام «الثورة» دليلاً عليه .

وإذا كان مبدأ الأمن البريطانى قد نجح فى التطبيق فى مدن القطر كالقاهرة والإسكندرية والقنال من ناحية القوة العسكرية فى «جهاز البوليس» ، وتأمين البريطانيين والأوروبيين منها ، حيث كانت هذه المدن تعج برجال البوليس الأجانب بالإضافة إلى قوات جيش الإحتلال ؛ فإن الثغرة كانت فى «الريف» حيث قوات البوليس المصرى وطنية

بحتة ولا يوجد بين صفوفها أجنبى ، غير أنه يبرر مسلك البريطانيين نحو هذه القوات وعدم اهتمامهم بخطورتها ، سوء تسليح هذه القوات وتبعثرها فى مساحات شاسعة على امتداد القطر .

ولقد كان نظام الأمن البريطانى سليماً من حيث شقيه ، وأعنى بأولهما جانب التنظيم الرقابى للبوليس فى المدن عن طريق القوات الأجنبية فيه وقياداته الأوروبية ، أما ثانيهما فأعنى به تقليل فاعلية جهاز الأمن فى الريف وسوء تسليحه وانتشاره ، غير أن الخطأ الذى تردى فيه البريطانيون كان هو «الغفلة وعدم فهم روح الوطنية المصرية وانتشار روح الثورة» .

وتبدو هذه الغفلة بأوضح صورها ، فى تغلغل الجنود والضباط البريطانيين فى أعماق البلاد دون تحسب لمجريات الأمور ، الأمر الذى أدى إلى وقوع كارثة مقتل ضباطهم فى ١٨ مارس سنة ١٩١٩ فى قطار أسيوط ـ المنيا .

فقد كانت الثورة قد بدأت فى التاسع من مارس سنة ١٩١٩ ، وبدأ واضحاً سرعة انتشارها وشدة عنفها من مسلك الأهالى فى قطع خطوط السكك الحديدية ونزع أعمدة التليفونات والتلغراف ، والإعتداء على الممتلكات الحكومية .

ومع ما فى ذلك من مخاطر على حركة السكك الحديدية والانتقال بها ، فإن قطار المنيا أقبل يتهادى فيما بين «ديروط ودير مواس» مُقِّلاً من بين ركابه القائمقام أ . بوب بك مفتش السجون المصرية والماجور س . جارفى ـ والملازم ر . ت .ب . ويلاى وخمسة آخرين فاكتسحهم الثوار وقتلوهم فيما سمى بعد ذلك بحادثة قطار أسيوط ـ المنيا .

وقد أدين فى هذا الحادث واحد وتسعون مصرياً ، مات منهم واحد وهرب اثنان بينما حوكم ثمانية وثمانون ، أخلى سبيل إثنين وثلاثون منهم أما الستة وخمسون الباقون فقد اتهم خمسة منهم بتهم بسيطة كإخلاء سبيل المسجونين وإخفاء الشهادة ، وحُكِمَ على اثنين بالغرامة وعوقب صبى بالجلد عشر جلدات .

أما «ضباط البوليس فى المنطقة» وهم «اليوزباشى أبو المجد محمد معاون بوليس ديروط والملازم أول مصطفى حلمى ملاحظ بوليس نقطة دير مواس والملازم ثان عبده إبراهيم ملاحظ بوليس مركز ديروط ، فقد حوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية بتاريخ ١٩١٩/٦/١٩ حيث اتُهِمَ الأول بأنه «فى يوم ١٩١٩/٣/١٨ بناحية ديروط بمديرية أسيوط ، مع علمه بوقوع حادثة قتل بعض الضباط البريطانيين بقطار السكة الحديد ، ساعد المتهمين على الإفلات من وجه العدالة سواء بإطلاق سراح بعض الذين قُبِضَ عليهم أو بإخفاء معالم الجريمة وأسباب ثبوتها أو بتقديم معلومات يعلم أنها غير صحيحة . كما اتُهِمَ الضابط الثانى بنفس التهم أما الثالث فقد حوكم «لإهماله فى القيام بواجباته إهمالاً ترتب عليه وقوع الإعتداء على القطار «٧٧» القائم من الأقصر إلى مصر ، وقتل بعض الضباط ورجال الجيش البريطانى» .

وقد حُكِمَ على اليوزباشى «أبو المجد محمد» و «الملازم أول مصطفى حلمى» بالحبس مع الشغل سنتين والطرد من الخدمة ، أما «الملازم ثان عبده إبراهيم» فقدطُرِدَ من الخدمة فقط .

وكان نصيب الواحد وخمسون شخصاً الباقين هو الحكم بالإعدام الذى عُدِّل بالنسبة لسبعة عشر منهم إلى الأشغال الشاقة بينما أُعدِمَ أربعة وثلاثون[1] .

وتسجل الإتهمات الموجهة إلى «ضباط البوليس» فى هذه الواقعة نوع الأعمال التى اتخذوها أسلوباً للعمل الثورى ، وهى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية وظائفهم . فقد ساعدوا

---

(1) F.O 407 / 184 No. 199, General Sir E. Allenby to Earl Curzon (Received april20) (No. 602) Telegraphic Cairo April 19 , 1919 .

- F.O 407/185 Enclosure in No. 33, Schedule of Convictions in Deirut Murder Case .

ـ الأوامر العمومية = ١٥٢ فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ مجلس التأديب المنعقد بالوزارة فى ٧ أغسطس سنة ١٩١٩ طبقاً للمرسوم السلطانى نمرة ٨ الصادر بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩١٩

ـ دار المحفوظات العمومية = ملف خدمة أبو المجد محمد الناظر « مسلسل ٥١٢٨٢ / محفظة ٥٤٥٢ / رف ٢ / دولاب ١٨٩ » .

المتهمين على الإفلات من وجه العدالة . . . العدالة البريطانية ، وأطلقوا سراح المقبوض عليهم منهم ، وأخفوا معالم الجريمة . . . جريمة قتال المحتل بهدف عدم تمكين سلطة الإحتلال من تعقب بنى جلدتهم ، وضللوا هذه السلطة بتقديم معلومات غير صحيحة لها .

كما تسجل ملفات خدمة هؤلاء الضباط اقتناعهم بالثورة وأسبابها والمشاركة فيها ، ولو بالعمل الذى قد يوصف بأنه «سلبى» لكنه فى تصورى عمل «سلبى» قدم نتائج إيجابية فى تلك الظروف ، فقد كان دور هؤلاء الضباط بصفة عامة «الإمتناع عن القيام بواجبات وظائفهم» فالإمتناع حقيقة إجراء سلبى ولكنه كما قلت امتناع يؤدى إلى نتائج إيجابية هى «التمكين للثورة من النجاة من بطش السلطة» وهذا فى حد ذاته يُعد عملاً ثورياً(١) .

وإذا كان ما سبق ، هو الدور السلبى لضباط البوليس فى الثورة ، فإن قمة العمل الإيجابى تبدو فيما قام به البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط يوم ٢٣ / ١٩١٩/٣ ، فقد قام هذا الضابط بتحريض المواطنين على مهاجمة المعسكر البريطانى فى أسيوط ، وأخرج «أسلحة البوليس» من مخازنها التى فى عهدته وسلَّح بها الثوار الذين هاجموا بها هذا المعسكر .

وقد حوكم هذا الضابط أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا فى « أسيوط» حيث قضت بإعدامه رمياً بالرصاص وُنفِّذَ فيه الحكم فى العاشر من يونيو سنة ١٩١٩ أما معاونيه من رجال البوليس ، وكانا الصول قول أغاسى = المساعد « سيد حجاج» والباشجاويش = رقيب أول «محمد عبد العظيم» ، فقد حوكما بتهمة مساعدة الثائرين ، وقُضِىَ بحبس الأول أربعة سنوات ، والثانى ثمان سنوات(٢) .

---

(١) دار المحفوظات العمومية = ملف خدمة أبو المجد محمد الناظر « مسلسل ٥١٢٨٢ / محفظة ٥٤٥٢ / رف ٢ / دولاب ١٨٩ » ورأت السلطة القابضة على ناصية الحال وقتها أنه لابد من محاكمة بعض رجال الإدارة والبوليس وغيرهم من الموظفين للإرهاب والوصول إلى الغاية التى رسمتها وقتها ، فقبضت على كثير من الضباط وغيرهم واعتقلتهم توطئة للتحقيق معهم . . . . . . وقد نسبت إليهم تهمة «الإهمال بمساعدة الجناة على الفرار» ـ والجناة فى نظرهم سكان القطر المصرى من أقصاه إلى أقصاه الذين غضبوا وثاروا» .

(٢) وزارة الداخلية = الأوامر العمومية ٢٨٢ فى ١٩١٩/٧/٨ ـ و٤٠٣ فى ١٩١٩/٩/٢٨ .

وفى «مطاى» التابعة لمديرية «المنيا» ، قام «شاكر عبد اللطيف» معاون الإدارة بالمديرية و « الملازم أول السيد ابراهيم السيد» ملاحظ البوليس فى المدة من ١٥ الى ٢٠ مارس سنة ١٩١٩ « بتحريض السكان على الإعتداء على الجنود البريطانيين وعلى تدمير السكك الحديدية فى منشأة مطاى» وقد قضت المحكمة العسكرية بتاريخ ١٩١٩/٤/٢٦ بسجن أولهما سبع عشرة سنة مع الأشغال الشاقة وبسجن ثانيهما إثنتى عشرة سنة مع الأشغال الشاقة ، كما فُصِلا من وظيفتهما[١] .

وترك «الملازم أول أحمد كامل يوسف» ملاحظ البوليس بمديرية المنيا «مركزه» نهائياً وانضم الى الثوار من يوم ١٩١٩/٣/٢٩ غير أن السلطات البريطانية لم تستطع إثبات تهمة الاشتراك فى الثورة عليه ، فقضى مجلس التأديب المنعقد فى ١٩١٩/٨/٧ «برفته من خدمة الحكومة»[٢] .

وفى «الشرقية» أثار اعتداء الجنود البريطانيين على الأهالى حفيظة «الملازم ثان السيد السيسى» فى ١٧ مارس سنة ١٩١٩ أثناء دخول هؤلاء الجنود بلدتى «ههيا ـ وهربيط» ، فحاول منعهم من التعدى على المواطنين فقُدِّمَ إلى محكمة عسكرية قضت بحبسه ثمانية عشر شهراً فى ١٩١٩/٥/١٩ كما قضى مجلس التأديب فى ١٩١٩/٨/١٧ «برفته من خدمة الحكومة»[٣] .

وفى «صنبو» مركز «ديروط» هاجم الملازم ثان «محمد حسين أحمد السبع» ملاحظ بوليس «النقطة» مع بعض الأهالى «باخرة نيلية» قادمة من «القاهرة» فى ١٩١٩/٣/٢٤ مقلة قوة بريطانية لنجدة القوات البريطانية ، وقُدِّمَ لمحكمة عسكرية بريطانية بتهمة «حرض الأهالى واعتدى معهم بالسلاح على بعض قوات جلالة ملك بريطانيا العظمى الموجودة بالقطر المصرى» وقد حكمت عليه المحكمة العسكرية بأسيوط فى ٢٠ يوليو

(١) وزارة الداخلية = الأوامر العمومية رقم ١٠٤ فى ١٩٢٠/٢/٢٦ .

(٢) وزارة الداخلية = الأوامر العمومية رقم ١٢٧ فى ١٩٢٠/٣/٧ .

(٣) المصدر السابق .

سنة ١٩١٩ بالسجن أربعة سنوات ، ورفته مجلس التأديب فى ١٣ ستمبر من نفس العام من خدمة الحكومة[١] .

أما فى «القاهرة » فقد قام « تلامذة مدرسة البوليس» بالإشتراك مع «تلامذة المدرسة الحربية» بالتظاهر أمام القصر السلطانى مع مجموعة من موظفى الحكومة فى الثانى من أبريل سنة ١٩١٩[٢] كما شارك تلامذة مدرسة البوليس» فى الإضراب العام الذى كان قد تحدد موعده يوم ١٩١٩/١٢/١٧[٣] .

وقد كانت السلطات البريطانية تلاحظ موقف رجال البوليس من الحركة الوطنية بعناية فائقة بدا أثرها واضحاً فى التقارير البريطانية عن ما أسمى فى ذلك الوقت «بالدور الذى لعبه البوليس المصرى» The part played by the Egyptian Police .

فمنذ أبريل ١٩١٩ بدأت السلطات البريطانية تفحص أمر «تأثر رجال البوليس بالحركة الوطنية» وتراجع حساباتها على أساس ذلك الأمر ، ففى تقرير بعث به «اللورد اللنبى» إلى إيرل «كيرزون» فى السادس من أبريل سنة ١٩١٩ أبدى فيه تخوفه من تأثر رجال البوليس والجيش بدعاية الوطنيين والمتطرفين ، فقال : إن مسلك كلاً من الجيش والبوليس قد أعطى حتى الآن سبباً للإطمئنان ، غير أن المتطرفين يوجهون دعاية نشطة بين كل من القوتين ، وهناك سبب للشك فى أن ولائهم سيكون متينا فى مواجهة الضغط الدعائى إذا استمر أكثر من ذلك[٤] .

---

(١) وزارة الداخلية = الأوامر العمومية ٢٥٢ فى ١٩٢٠/٧/٢٣ .

(2) F.O 407 / 184 No. 140, General Allenby to Earl Curzon- Cairo- April 2,1919.

(3)F.o 407/186, Enclosure 4 in No. 5, Dairy of Events -December 7 to 17, Enclosure 1919 .

(4) F.O 407/1184 No. 249 General Sir E.Allenby to Earl Curzon . Cairo, April 6, 1919 "The Conduct both of the Army and the Police has hitherto given cause for satisfaction, but the extremists are actively conducting propaganda among both forces, and there is reason to doubt their loyalty being proof against the strain if it is much longer continued" .

ويبدو أن مخاوف اللنبى من تأثر البوليس بالحركة الوطنية كانت فى محلها ، فقد بعث برسالة أخرى إلى «كيرزون» فى نفس اليوم قال فيها «لقد بُذِلَت محاولات جبارة بواسطة المهيجين المتطرفين لنسف « النظام» فى الجيش والبوليس ، فقد شارك حوالى ٥٠٠٠ شخص فى موكب جنازة وطنى قُتِلَ فى اليوم السابق ، وقد تضمن هذا العدد علماء وطلبة ؛ وضباط جيش مصريون ، وتلامذة مدرستى الحربية والبوليس ، وأعضاء من «خفر السواحل وبوليس القصر»(١) .

وتكمل تقارير الضباط السياسيين Political Officers المنتشرين فى « المديريات» الصورة التى ارتسمت فى ذهن المندوب السامى البريطانى عن مسلك رجال البوليس المصرى ، فقد أكد هؤلاء «الضباط» من خلال مراقبتهم لسلوك رجال البوليس شك اللنبى فى ولائهم إذ يقول تقرير بريطانى عن الفترة من ١٣ إلى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ «إن البوليس الذى لا يُعرف إلى أى جانب ينحاز ، لا يبذل أى مجهودات للقبض على المشتبه فيهم فى «إيتاى البارود» و «كفر الدوار» (٢) .

هكذا كان التأثر بالحركة الوطنية وبالثورة عاماً بين طوائف جهاز البوليس المصرى وأصبحت الحركة الوطنية وتأثيراتها بينهم كابوساً يؤرق السلطات البريطانية .

وفى يقينى أن «الشك» فى ولاء رجال البوليس المصرى من جانب السلطات البريطانية يُعد فى حد ذاته تسجيلاً لمشاركة هذا الجهاز فى الحركة الوطنية وانغماس أفراده فى تيارها .

وكما بدأ رجال البوليس المصرى دورهم فى الحركة الوطنية بحادث ١١ يونية سنة ١٨٨٢ بالإسكندرية ؛ فقد ختموا كفاحهم فى الفترة موضوع البحث بحادث ٢٠ ـ ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ بالإسكندرية أيضاً .

---

(1) F.O 407 / 184, No. 251, an account of the progress of events in cairo and the provinces from april 6 to april 12, 1919 (Cairo april , 6, 1919).

(2) F.O 407/184 - Enclosure in No. 373, Expression of opinion on political Conditions in provinces extracted mainly from the report of British political officer.

فقد نشبت المظاهرات فى تلك الفترة بمدينة الإسكندرية ، واستفحل أمرها ، مما دعى السلطات البريطانية إلى إيفاد قوات من الجيش والبوليس من القاهرة على عجل لإعادة الأمن إلى نصابه .

ولدى وصول قوات البوليس إلى أماكن الشغب كان «الرعايا الأجانب» يتبادلون والأهالى إطلاق النيران وقذف الحجارة . وسرعان ما انضمت «قوات البوليس» إلى جانب الوطنيين وانهالو على «الأجانب» بنيران أسلحتهم مما أسفر عن وقوع ضحايا فى «الأجانب» وما لبث الموقف أن تحول إلى حرب أهلية بين الوطنيين والبوليس من جانب ، وبين «الأجانب» من ناحية أخرى[١] .

وقد قُدِّمَ إلى المحاكم العسكرية البريطانية التى شُكِّلَت لمحاكمة المتهمين فى هذا الحادث ٣٦٠ متهماً بينهم ١٣ من رجال البوليس ، اتُهِمَ عشرة منهم بمهاجمة «كونستابل أوروبى» من البوليس المصرى وحُكِمَ عليهم «بالسجن لمدة عام مع الأشغال الشاقة والطرد من خدمة الحضرة السلطانية» كما اتُهِمَ جندى «بالشروع فى قتل أوروبى» و «دعوة المصريين إلى قتل الأوروبيين المارين فى الطريق» كذلك اتُهِمَ جنديان آخران «بقتل أوروبى وقتل آخر» وقد حُكِمَ على هؤلاء الثلاثة بالإعدام[٢] .

لقد كان ما فات ، صورة لكفاح رجال «البوليس المصرى» فى سبيل الوطن خلال الأحداث التى مرت به . وهى صورة إن عبَّرت ، فإنما تعبر بجلاء عن مدى تأثر هؤلاء الرجال بالحركة الوطنية وأنهم لم يكونوا خلال عملهم الوظيفى بعيدين عن هذه الحركة وتيارها الشعبى الجارف فانغمسوا فيها شأنهم فى ذلك شأن أى قطاع من قطاعات الشعب المختلفة ، ولم يوقفهم عن ذلك ظروف العمل الوظيفى الذى يعيشونه ، والسيطرة البريطانية القاسية ـ وما يتعرضون له خلالها من تشريد ونفى وسجن واستشهاد .

(1) F.O 407 - 190 = Enclosure in No. 17, "Lieutenant General Sir W.N.Congreve to Field Marshal Viscount Allenby "secret" (General H.Q., July 4,1921).

(2) F.O - 407 - 191 No. 16 "Mr Scott to the Marquess of Kedeleston Ramleh, October 1,1921 . (Alexandria Military Court)

الباب السادس

إعداد رجال البوليس

١٨٨٢ ـ ١٩٢٢

الفصل الأول

مصادر القوات فى جهاز البوليس

- الصفوف .
- التطوع .
- الضباط .
- ضباط الجيش فى البوليس .
- الأوروبيون فى البوليس .
- المدنيون فى البوليس .

كانت المشكلة التى و اجهت سلطات الاحتلال غداة انتهاء الثورة العرابية وشروع هذه السلطات فى تنظيم الجيش والبوليس على أسس جديدة ، هى خلو البلاد من أى تنظيمات عسكرية ، أثر إصدار «الخديو توفيق» أمره العالى بإلغاء الجيش المصرى فى ١٩ سبتمير سنة ١٨٨٢م(١) .

فقد ترتب على هذا الإجراء وانعقاد قومسيونات التحقيق والمحاكم العسكرية تصفية القوات العسكرية فى مصر ، إما بنفى وسجن الضباط والجنود الذين شاركوا فى أحداث الثورة ، وإما بتسريح القوات التى لم يثبت مشاركة أفرادها مشاركة فعلية فى مراحل الثورة .

وعلى هذا النحو كان على السلطات البريطانية والسلطات المصرية التابعة لها أن تبدأ فى إنشاء الجيش المصرى وجهاز الأمن معاً وفى وقت واحد ، وكان هذا البدء من فراغ ، إذ أن الصعوبة كانت تكمن فى عدم توافر المصدر الذى يحصل جهاز الأمن منه على الرجال بالنظر لتصفية هذا المصدر ، وأعنى «الجيش» .

كان الهدف إذن هو سرعة الحصول على الأعداد الكافية من «الضباط والجنود» لملأ الفراغ الذى نشأ عن تسريح «القوة العسكرية» فى مصر ، بعد ثبوت انحيازها «جيشاً وبوليساً» إلى جانب «عرابى» .

ولقد كان اتجاه البريطانيين فى حل هذه المشكلة ، هو «الأساس» الذى استمر سارياً فى شأن تزويد جهاز الأمن بالرجال لفترة زمنية طويلة .

وينقسم بحث إجراءات الإحتلال البريطانى لتزويد جهاز الأمن بالرجال إلى قسمين : فأما القسم الأول فهو ما يتصل «بالصفوف» وأعنى بها «الجنود والصف ضباط» ، بينما يبحث القسم الثانى فى الضباط .

وأبدأ بالقسم الأول :

الصفوف :

عندما أُلغِىَ الجيش المصرى فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتبعه إلغاء «قوات المستحفظين والعنصر الوطنى من وجاق البوليس» كانت التقديرات التى وضعها

---

(١) الوقائع المصرية = ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

المتخصصون ، هى الإحتياج إلى أربعة آلاف رجل تقريباً لتشكيل الجيش الجديد ، وفى الحال صدرت الأوامر «للمديرين» بجمع أعداد من الرجال بنسبة سكان عدد أهالى كل مديرية ،دون اتباع قانون خاص للتجنيد أو لائحة . ولم يُشترط فى هؤلاء الأفراد سوى لياقتهم للخدمة العسكرية ، كما أُغفِلَ المسوغ الذى يأخذون به ، فأُخِذوا جبراً دون التفات إلى حقوقهم فى الإعفاء من الخدمة العسكرية وما إلى ذلك من الحقوق[١] .

أما «البوليس» ؛ فقد وجد الإنجليز أنفسهم مضطرين ولو كإجراء مؤقت ، إلى أن يستعينوا فى إنشائه من جديد بقوات قديمة كانت تعمل فيه كقدامى رجال «الباشى بوزوق» الذين كانوا قد توزعوا على «المديريات» فى صحبة «المديرين ونظار الأقسام» ، وبعض قواصة الضبطيات بالمديريات ، وألبان وأتراك جُمِعوا على عجل من الأناضول ، إلى جانب بعض السويسريين والجنسيات الأوروبية الأخرى التى كان أفرادها يعملون «بالبلوك الأوروباوى» بجهاز البوليس السابق على الإحتلال .

وقد اكتمل من كل هذا الخليط عدد من القوات وفق الجدول الآتى :

قنال السويس	٧٠
الإسكندرية	٢٠٦
الوجه البحرى	٢٧٩
مصر المحروسة (القاهرة)	٧١٥
الوجه القبلى	٤٧٠
المجموع	١٧٤٠ فرداً

(٢)

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ١٣ ـ محفوظات مجلس الوزراء « تقرير عمومى عن أعمال القرعة العسكرية مقدم لسعادة ناظر الحربية من المسيو وينجت ادجوتانت جنرال المكلف بإدارة قلمى القرعة والمخابرات» .

(٢) المصدر السابق = محافظ مجلس الوزراء ـ رقم ١ « إجراءات قومسيون انعقد فى نظارة الحربية بمصر فى يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٨ وفى الأيام التالية بناء على أمر الجناب الخديوى المعظم لأجل البحث فى بعض أمور مندرجة فى مذكرة سعادة سردار الجيش المصرى المؤرخة ١٨٨٨/٧/١٥ .

وكان واضحاً منذ البداية ، أن هذا الخليط من الرجال سيكلف الدولة مصاريف باهظة ، بالنظر للمرتبات المرتفعة التى كان يتقاضاها «رجال الباشى بوزوق» و «قواصة الضبطيات» و «الألبان والأتراك والأوروبيين» القادمين حديثاً وهو أمر كان يتعارض مع وجهة النظر البريطانية فى ذلك الوقت ، التى قضت بضرورة استخلاص ما يمكن استخلاصه من ميزانية البلاد «لسداد الديون وفوائدها» التى كان أصحابها الأجانب ومن ورائهم دولهم يتربصون للحصول عليها .

ولم يكن من السهل على الحكومة المصرية أن تتخلص من هذه القوات على الفور بالنظر لمفاجأتها بالثورة المهدية ، وضرورة إرسال قوات مصرية إلى السودان ، بعد استيلاء «المهدى» على مدينة «الأبيض» فكانت حملة «هكس» الفاشلة فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، ثم «مذبحة الطيب» فى فبراير سنة ١٨٨٤ تلك المعركة التى أضاع فيها «فالنتين بيكر باشا» السواد الأعظم من «قوة البوليس المصرى» التى كان قد اصطحبها معه لفتح طريق «بربر ـ سواكن» لتسهيل طريق الانسحاب لحامية «الخرطوم» التى كان « المهدى ودراويشه» قد حاصروها .

وهكذا تجمع أكثر من ظرف واحد ، ليزيد من صعوبة الأمر بالنسبة لتشكيل بوليس مصرى جديد . فقد كان الجيش الناشىء عاجزاً عن تزويد جهاز البوليس بالرجال ، وعندما تيسَّر «لبيكر» جمع قدر منه (أى من البوليس) ، أضاعه فى معركته الخاسرة بجوار «الترنكيتات» .

ثم انضم إلى هذه الظروف الصعبة ظرف جديد ، تمثل هذه المرة فى الحاجة إلى تخفيض المصروفات فى البلاد ومن بينها مصروفات جهاز البوليس ، مما اضطرت معه السلطات فى مصر إلى التخلص من رجال البوليس ذوى المرتبات العالية «بالرفت» ، والإرتكان على الجيش ورجاله الذين لا يتجاوز مرتب الفرد منهم ٢٠ قرشاً فى الشهر ، وذلك بعد أن عمد «توفيق» إلى إلغاء قوانين ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ التى رُفِعَت بمقتضاها مرتبات أفراد الجيش[1] .

---

(١) الوقائع المصرية = ١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

ومع أن الجيش الجديد قد تأثر تأثيراً كثيراً بنقل أعداد منه إلى البوليس ؛ إلا أن النقل تم وفقاً للجدول الآتى : -

سنة ١٨٨٥	٣٥٠ جندى
سنة ١٨٨٦	٩٠٧ جندى
سنة ١٨٨٧	٥٩٣ جندى

وبذلك أصبح مجموع ما تم نقله من أفراد الجيش إلى البوليس خلال هذه السنوات الثلاث ٢٨٥٠ جندياً . إلا أن عملية النقل فى حد ذاتها كانت تمثل عبئاً كبيراً على الجيش الذى كان يمر بفترة حرجة تحتِّم عليه أن يحتفظ بأكبر قدر من الجنود .

وكان هذا الوضع سبباً فى إصدار أول قانون «للقرعة العسكرية» فى مصر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ ، تحددت فيه مدة الخدمة وفقاً لنص المادة الرابعة منه بأربع سنوات فى «الجيش» ، ثم أربع سنوات فى «البوليس» ثم أربع سنوات فى الإحتياطى[1] .

وبذلك تقاسم الجيش والبوليس ، «الشبان المقترعين» ، بحيث اختص كل منهما بنصيب محدد .

غير أن هذا العمل ، لم يكن لينهى مشكلة إمداد البوليس «برجال مدربين» ليسدوا الفراغ فقد كانت الحكمة المتوخاة من سن «قانون القرعة» هو أن يحصل «البوليس» على أفراد يكونوا قد أنهوا فعلاً مدة خدمتهم فى الجيش بحيث لا يحتاج «البوليس» إلى تدريبهم وتحمُّل تكاليف باهظة فى سبيل إعدادهم للعمل كجنود ، بمعنى أنه لم يكن

(١) الوقائع المصرية = ١١ ابريل سنة ١٨٨٥ .

القصد أن يوزَّع «المقترعون» على الجيش والبوليس فى وقت واحد ؛ بل كان مؤدى هذا أن ينتظر «البوليس» حتى ينتهى أفراد الجيش من قضاء مدة خدمتهم فيه ، وهى أربع سنوات ،ليتسلمهم للعمل فى جهاز البوليس لمدة أربع سنوات أخرى .

كانت احتياجات «البوليس» على مدى السنوات ١٨٨٣ ـ ١٨٨٨ كالآتى :

	١٨٨٣	١٨٨٤	١٨٨٥	١٨٨٦	١٨٨٧	١٨٨٨
قنال السويس	١٤٨	٨	١	١٠	٠	٠
مصر المحروسة	٣٦٦	١٠	٦	٢٠	٣٩	٠
الإسكندرية	٢٧١	١٧	٨	٥٤	٦	٠
الوجه القبلى	٨٥٠	٧٠	٨٣	٣٤٢	١٧	٦
الوجه البحرى	٦٥١	٦٩	١٣٥	٢٥٦	٩	١

وترجمة هذه الأرقام تعنى أن الجيش كان عليه أن يمد البوليس بعدد من الجنود قدره ٥٣٣٤ على مدى هذه السنوات ، وكان هذا مستحيلاً على الجيش ، كنتيجة لما تقدم شرحه . ذلك أن هذا « الجيش» الذى شُكِّلَ سنة ١٨٨٣ كان عليه لكى يقدم «للبوليس» جنوداً «من الذين خدموا فى الجيش مدة أربع سنوات» وذلك قبل سنة ١٨٨٧ ، كان عليه أن يحرم نفسه من الجنود العاملين به .

ومحصلة ذلك كله أن الجيش المصرى لم يكن فى استطاعته أن يمد «البوليس» بأى أعداد من الرجال قبل سنة ١٨٨٧[١] كما لم يكن من المتصور أن يبقى البوليس فى انتظار مضى الأربع سنوات المكملة لمدة خدمة الجنود فى الجيش ليحصل على احتياجاته .

(١) دار الوثائق القومية = محفظة مجلس الوزراء رقم ١ «إجراءات قومسيون انعقد فى نظارة الحربية فى يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٨ بناء على أمر الجناب العالى الخديوى لأجل البحث فى بعض أمور مندرجة فى مذكرة سعادة السردار فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٨ .

وكانت هذه هى مشكلة جهاز البوليس ، عندما عُقِدَ مؤتمر ضم قيادات «الجيش والبوليس» من البريطانيين [١] سنة ١٨٨٨ لوضع الحلول لهذه المشكلة ، بعد أن انتهى المؤتمر إلا أن «الجيش لا يمكنه فى الظروف الحالية (سنة ١٨٨٨) تقديم جنود للبوليس ممن أدوا الخدمة العسكرية لمدة أربع سنوات فى الجيش» .

كانت الحلول التى انتهى إليها الخبراء فى ذلك الوقت هى : -

١ - إما أن تزاد قوة الجيش .

٢ - إما أن تنقص قوة البوليس .

٣ - إما أن تنقص مدة الخدمة بالجيش .

٤ - إما أن تزاد مدة الخدمة فى البوليس .

ولما كان من المستحيل زيادة قوة الجيش بسبب الظروف المالية للبلاد ، أو إنقاص مدة الخدمة به ؛ فقد انتهى الأمر بأن تكون مدة الخدمة فى الجيش ست سنوات ، وفى البوليس خمسة يتبعها أربع سنوات خدمة رديف أى احتياط ، وكان رأى الخبراء الذين انتهوا إلى هذا القرار أن تطبيق هذا النظام هو الحل الذى يمكّن «الجيش» من تقديم «ما يلزم من العساكر لبوليس المديريات على وجه التقريب ، وإن يكن فى غير إمكان «الجيش» تقديم ما يلزم لكل من بوليس المديريات والمدن ما لم تطعَّم قوة الجيش بعدد وافر [٢] .

وكحل لمشكلة تزويد المدن «القاهرة - الإسكندرية - قناة السويس» بالقوات ، فقد اقتُرِحَ بين ما اقتُرِحَ فى ذلك الوقت زيادة مرتبات رجال البوليس فى هذه المدن «كترغيب للعساكر للتطوع لخدمة بوليس المدن بعد أن تكون مدة خدمتهم الجبرية فى الجيش وبوليس المديريات قد انتهت» [٣] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفسه - وكان رأى الخبراء الذين اجتمعوا سنة ١٨٨٨ لحل هذه المشكلة رفع راتب القوات فى بوليس المدن كالآتى :

- الجندى ١٥٠ قرش شهرياً ، الأونباشى ١٧٥ قرش شهرياً ، الجاويش ٢٠٠ قرش شهرياً ، الباشجاويش ٢٢٥ قرش شهرياً .

وما أن أقبلت سنة ١٨٨٩ حتى صدر الأمر العالى فى ١٨٨٩/٦/١٢ معدِّلاً المادة الرابعة من قانون القرعة العسكرية الصادر فى مارس سنة ١٨٨٥ لتصبح مدة الخدمة العسكرية خمسة عشرة سنة ، منها ست سنوات فى الجيش ، وخمس فى البوليس ، وأربع فى الرديف[١] .

وقد استمر هذا النظام معمولاً به طوال أحد عشرة سنة حتى هيأت عمليات إعادة فتح السودان سنة ١٨٩٦ لتخفيف الضغط على طلب «المجندين» فخُفِّضَت مدة الخدمة العسكرية فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٠ إلى عشر سنوات فقط منها ٥ سنوات فى الجيش العامل ، وخمس سنوات أخرى فى البوليس أو الرديف[٢] .

ومع أن «قانون القرعة العسكرية» الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ لم يغيِّر فى مدد الخدمة شيئاً عما كان فى سنة ١٩٠٠ ؛ إلا أنه أعفى «من يتطوع للخدمة فى البوليس لمدة عشر سنوات على الأقل من الخدمة العسكرية تماماً»[٣] .

ومع قدوم عام ١٩٠٨ كان نظام التجنيد للبوليس ، قد انتهى تماماً ليدخل الجهاز مرحلة جديدة من مراحل حصوله على الأفراد ، وهى مرحلة «التطوع» ولم يعد يؤدى الخدمة العسكرية الإجبارية فى البوليس إلا أفراد «بلوك الخفر» الذى كان «ستل باشا» قد أنشأه سنة ١٨٩٢ للقيام بأعمال الخدمة والحراسة بمدينتى القاهرة والإسكندرية الذى كان مجموع أفراده ٤٠٠ جندى .

التطوع :

لم يكن من المتيسر للسلطات البريطانية وهى فى مستهل فترة وجودها فى مصر ، ومع الظروف التى وُجِدَت فيها البلاد بعد انتهاء الثورة العرابية ، أن تحصل على الأعداد

---

(١) فيليب يوسف جلاد = قاموس الإدارة والقضاء ـ المجلد الرابع « ق » ـ قرعة عسكرية .

(٢) الوقائع المصرية = ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠

Egypt No. 1, (1901)Reports by his Majesty,s Agent and Consul -General on the finances, Admin , and condition of Egypt And the Soudan in (1900) (Army and police) .

(٣) قانون القرعة العسكرية الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ والتعليمات الصادرة من نظارة الحربية .

اللازمة لجهاز البوليس ، التى قدرها «اللورد دوفرين» فى تقريره الشهير بسبعة آلاف وأربعمائة وتسعون فرداً[1] .

وكان «الجيش» ، وحتى سنة ١٨٨٧ غير قادر على توفير الأعداد اللازمة «للبوليس بالمديريات» إلا بتعديل نظام «القرعة العسكرية» وإطالة مدة الخدمة . كما كان للجيش مقترحاته بشأن رجال البوليس فى المدن ، تنحصر فى «ترغيب العساكر الذين تكون قد انتهت مدة خدمتهم الجبرية فى الجيش والبوليس بالمديريات «للتطوع» لخدمة بوليس المدن عن طريق زيادة الماهية بشىء جزئى»[2] .

كل هذا يهدف تخفيف العبء عن الجيش الذى لم يعد يستطيع أن يزود «البوليس» بأفراد «الخدمة فى بوليس المديريات» إلا بتعديل قوانين «القرعة العسكرية» أما بالنسبة «لبوليس المدن» ، فقد أعلنت السلطات البريطانية فى الجيش صراحة ، عدم إمكانها تدبير أى أفراد له على الإطلاق ، واقترحت هذه السلطات كحل لذلك رفع المرتبات لمن أنهوا الخدمة « الجبرية » كترغيب لهم للحاق ببوليس المدن .

والحق ، فإن «البوليس المصرى» قد عرف «نظام التطوع» ، منذ بداية عهد الإحتلال ، حين أعلن فى نهاية سنة ١٨٨٣ عن «قواعد ترتيب رجال الضبطية الخطرية» ، فقد حاول «كليفورد لويد» أن يطبق «نظام التطوع» فى البوليس ، كبديل عن «نظام التجنيد» ، إلا أن محاولته لم تنجح تماماً ، ولم يُقبِل على هذا النظام إلا قليل .

فقد صدر فى سنة ١٨٨٣ إعلان لقبول «المتطوعين» فى البوليس بالشروط الآتية : -

١ - الماهية التى تعطى إبتداء لكل شخص «خطرى» يلحق بالخدامة ١٢٥ قرش شهرى «خلاف الملبوسات المقررة مما جميعه» .

---

(1) Further Correspondence respecting Reorganization in Egypt (in continuation of Egypt No.2, No.1, The Earl of Dufferin to Earl Gran ville (Received, January 10 ,) .

(٢)دار الوثائق القومية = محفظة ٨٨ جندرمة وبوليس - مذكرة واردة لمجلس النظار من نظارة الحربية فى ١٨٨٩/٣/١٤ .

٢ - «الأشخاص الخطرية» لا يصير إرسالهم للخدامة فى السودان ولا خارجاً عن «القطر المصرى» ، ويعطى لكل منهم «تذكرة» مبين بها ذلك .

٣ - «فى أثناء خدامتهم فى البوليس لا يصير طلبهم للإستخدام فى الجيش» .

٤ - «محاكمة البوليس الخطرى» تكون بمقتضى قوانين البوليس فقط ولا يحاكموا بالقوانين العسكرية» .

٥ - «يسوغ إلى البوليس الخطرى» ترك الخدامة فى أى وقت كان بناء على تصريح من مفتش عموم البوليس ، كما أنه يسوغ لهم ترك الخدامة بدون شرط أن يُعلنوا بذلك من قبل ثلاثة شهور» .

٦ - «يقتضى أن كل شخص خطرى يكون طوله لا أقل من ١ متر و ٦٢٥ مليمتراً أعنى ٥ قدم و ٤ بوصة وصحته جيدة وأطواره حميدة ، وسنه من ١٨ إلى ٣٠ سنة .

٧ - «حضور الأشخاص الراغبين الاستخدام فى هذه الخدامة من جهات الأقاليم يكون إلى مركز المديرية المقيمين فيها أو التابعين إليها أو لمفتشى البوليس فى تلك المديرية ، حتى إذا حصل قبولهم يجرى دفع مصاريف انتقالهم منها إلى المحروسة ، والراغبين لذلك من المحروسة يتوجهوا مباشرة إلى محل تفتيش عموم البوليس .

٨ - «الأشخاص الخطرية» الذين لهم إلمام بالكتابة والقراءة يسهل عليهم الترقى إلى درجة أعلى(١) .

ويستدل من الوثائق أن «المتطوعين» الذين أقبلوا للخدمة «بصفة خطرية» بعد هذا الإعلان كانوا كالآتى : -

قنال السويس «٤» مصر المحروسة «٨١»

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة داخلية بدون رقم من ١٨٨٣/٩/٢٢ إلى ١٨٨٤/١٢/٣١ «إعلان مهم - ترتيب رجال الضبطية الخطرية» - وكلمة «خطرية» تعنى الشخص الذى يقبل على الخدمة فى البوليس باختياره وليس عن طريق القرعة العسكرية .

الإسكندرية «٥٠» الوجه القبلى «٧»

الوجه البحرى «٦»

بمجموع ١٤٨ فرداً (١)

ولما كان العدد يقل كثيراً عن المطلوب ؛ فقد لجأت السلطات إلى نشر إعلان آخر كانت فيه أكثر سخاءاً ، فرفعت الراتب الشهرى للخطرى إلى أكثر من «ثلاثة جنيهات عن مرتب انفار الجندرمة الحالى» كما أعادت التذكير بمزايا الخدمة ، كالإعفاء من الخدمة فى الجيش أثناء الخدمة فى البوليس ، وعدم السفر إلى السودان ، والمحاكمة وفق قوانين البوليس لا الجيش ، والحق ترك الخدمة بعد ثلاثة أشهر من الإعلان بذلك .

وأضاف الإعلان الجديد ميزات أخرى للراغبين فى التطوع فكان «للراغبين» الحق فى الأجازات والمعاش «طبقاً للقوانين المرعية فى الحكومة فى حق الخدمة الملكية (أى المدنية) ، أى أن «المتطوعين» فى البوليس كانوا يتمتعون بحق «المعاملة وفق قوانين الموظفين المدنيين» .

وحُدِّدَت الرواتب فى هذا الإعلان وفقاً للرتب كالآتى :

باش كونستابل	٧٢ جنيه سنوياً = ٦ جنيه شهرياً
كونستابل درجة أولى	٤٢ جنيه سنوياً = ٥٠ و٣ جنيه شهرياً
كونستابل درجة أولى	٣٦ جنيه سنوياً = ٣ جنيه شهرياً
كونستابل درجة ثانية	٣٠ جنيه سنوياً =٥٠ و٢ جنيه شهرياً
سوب كونستابل درجة أولى	١٨ جنيه سنوياً =٥٠ و١ جنيه شهرياً
سوب كونستابل درجة ثانية	١٥ جنيه سنوياً =٢٥ و١ جنيه شهرياً

(٢)

(١) دار الوثائق القومية = محفظة جندرمة وبوليس بدون رقم .

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة جندرمة وبوليس بدون رقم = إعلان عن طلب عساكر خطرية فى =

ورغم سخاء الشروط الواردة بالإعلان ، فإن عدد المتقدمين للخدمة وفقاً لهذه الشروط من «مديرية أسيوط» كانوا ثلاثة فقط[١] ، إذ يبدو أن «كارثة هكس» ومن بعده «بيكر» فى السودان كان لهما أثر سيء فى نفوس المعلن إليهم فأحجموا عن الإلتحاق بالبوليس .

ويلاحظ أن الحكومة قد استشعرت ذلك فأكدت فى إعلاناتها أن المتطوعين «لا يصير إرسالهم إلى السودان أو خارج القطر المصرى» .

وأخيراً ، فإن الحكومة وقد يأست من «ترغيب المصريين» للتطوع فى جهاز البوليس ، فإنها لجأت فى الحصول على متطوعين من «المرتزقة» فأعلنت فى ١٨٨٤/٤/٢٠ عن قبول متطوعين من «الأتراك» للخدمة فى البوليس المصرى « براتب شهرى ٢٠٠ قرش شهرياً بالإضافة إلى جراية مقدارها ثلاثة أرغفة أو ما يعادل قيمتها النقدية وتُعطى لهم الملابس مجاناً» [٢] .

وقد صادف فى ذلك الوقت عودة «الجنرال بيكر باشا» من السودان بعد هزيمة «الطيب» ومعه القوات السودانية التى استطاع أن يخلصها من أيدى «الدراويش» ، وهى حاميات «مصوع وبربر وهرر وزيلع» كما كان «كليفورد لويد» وكيل الداخلية فى سنة ١٨٨٤ قد تمكن من إعادة تجميع قوات« الجندرمة» الناجية من معركة «الطيب» ، والتى أعيدت من «سواكن» ، حيث أخلى سبيل أفرادها فى السويس وذهبوا إلى بلادهم[٣] .

= البوليس المصرى سنة ١٨٨٤ ـ وقد أشار الإعلان فيما يتعلق بالرتب إلى أن «كافة هذه الدرجات يمكن للراغبين الإستحصال عليها بنباهتهم وحسن سلوكهم» ـ كما طلب أيضاً عدد محدد من الراغبين «الذين لهم دراية بالقراءة والكتابة العربية ويمكنهم التكلم باللغة الفرنساوية أو التليانية أو الإنجليزية ويعطى لكل واحد من هؤلاء الأشخاص ٣٠ جنيه سنوياً خلاف ملبوساتهم» .

(١) دار الوثائق القومية = محفظة الجندرمة والبوليس «كشف الأنفار الذين يرغبون الدخول بالبوليس» عن مديرية أسيوط «مرقص عبيد ـ إبراهيم جرجس ـ شنوده حنا» .

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة الجندرمة والبوليس فى ١٨٨٤/٤/٢٩ .

(٣) دار الوثائق القومية = محفظة جندرمة رقم ٥٨٩ ـ الى الاساس ـ مرسلة للعلم ـ بالأمر (اليس ما نسفيلد) سيدى لى الشرف أن أخبرك أن خطابات قد أرسلت اليوم الى المديرين فى المديريات =

وبذلك تكوّن للبوليس المصرى رصيد من الجنود الأتراك ، والسودانيين وقدامى الجنود المصريين ، وقلة المتطوعين ، وبعض الناجين من مذبحة الطيب من الجندرمة إلى جانب «الأوروبيين» الذين كانوا يتقدمون للخدمة بالبوليس المصرى والذين سأتعرض للحديث عنهم فى صفحات مقبلة .

كان فشل نظام «التطوع» يرجع أساساً إلى «قوانين القرعة العسكرية» ذاتها . فقد فات البريطانيون أن «رجالا» كل همهم أن ينهوا خدمتهم العسكرية ، والعودة فوراً إلى بلادهم يمكن أن يتشكل منهم قوة فعالة[١] .

ولهذا السبب ، فإن الإقبال على «التطوع» بعد انتهاء مدة الخدمة الإلزامية وقدرها أحد عشر عاماً كان محدوداً لدرجة هددت كيان الجهاز .

وقد اتضح لى من خلال «الوثائق» كيف أمكن للسلطات البريطانية أن تطبق «نظام التطوع» فى البوليس .

فقد جاء بالفصل الثانى ، من قانون البوليس[٢] الصادر فى عهد «ستل باشا» «مادة ١٩» أنه «عند انقضاء مدة الخدمة العسكرية الأولى (أى الخدمة فى الجيش) أو الثانية (أى الخدمة فى البوليس) ، إذا دعت الضرورة إلى بقاء الصف ضباط والعساكر فى الخدمة ، فيُعطى لهم زيادة فى المرتبات ويُمنحون درجات أعلى كالمقرر فى اللوائح» .

= المختلفة بالوجه القبلى والوجه البحرى ـ تأمرهم بجمع ٥٠٠ رجل من الجندرمة الذى أعيدوا مؤخرا من « سواكن» وسرحوا فى السويس .

القليوبية ٢٨ ـ الشرقية ٦٠ ـ الدقهلية ٧٦ ـ الغربية ٨٨ ـ المنوفية ٦٠ ـ البحيرة ٣٢ ـ الجيزة ٣٠ ـ بنى سويف ١٠ ـ الفيوم ١٠ ـ المنيا وبنى مزار ١٨ ـ أسيوط ٢٤ ـ قنا ١٨ ـ جرجا ٢٦ = ٥٠٠ .

وسيحتاج الى خدمات هؤلاء الرجال فى«أعمال البوليس فى مصر» ـ وسيسلمون بواسطة المديرين إلى المفتشين فى المديريات المعينة (كليفورد لويد) ٨٤/٣/٣١ .

,No. 589, to C.O De pot Forwarded for information by order Ellis Mansfield .

(1) Egypt No.1, (1908) Report by his Majesty,s Agent And Consul-General on the Finances, Administration, and condition of Egypt and the Soudan in 1907.

(٢) قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ ـ الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣١١هـ = ١٨٩٤م .

أما المادة «٢٠» فقد فسرت معنى كلمة «وفاء المدة» بأنها تعنى «جميع عساكر الجيش القديم أى الذين خدموا تحت السلاح قبل ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وجميع العساكر الذى لحقوا بعد ذلك التاريخ وتمموا أحد عشرة سنة فى الجيش والبوليس معاً» .

ثم توضح المادة «٢٢» كيف يتم «التطوع» وفق الأسلوب الإنجليزى ، إذ يقول «العساكر الذين يتممون خدماتهم يعرض عنهم حكمدارو البوليس بالمدن والمديريات لرفتهم وإحالتهم على الرديف فى حال وفاء الخدمة الإلزامية ، إلا إذا رغبوا فى بقائهم بالخدمة بصفة متطوعين (خطرية) ، ففى هذه الحالة تفصل خدماتهم السابقة المدونة فى سجل الخدامات ، بمد خط أفقى تحتها ويتحرر فيه ما يأتى : - «قد تطوع أن يبقى فى خدمة البوليس بعد وفاء مدة الإحدى عشر سنة فى الخدمة»

وتقرِّب الفقرة «ثالثاً» من المادة ٢٢ الحقيقة فتقول «يُرفق مع اليوميات الشهرية المذكورة كشف آخر بعدد العساكر المنظور وفائهم مدة الخدمة فى الشهر التالى موضحاً به العدد المراد بقاؤه منهم فى الخدمة بصفة متطوعين (خطرية) ويعقب ذلك إرسال هؤلاء العساكر إلى «مكتب النقل» بديوان العموم حيث «يختمون» على إقرار نصه «قد تطوعت بعد وفاء مدة خدمتى فى البوليس بالبقاء فى الخدمة ببوليس المدن» .

ويتضح من خلال هذه المواد والفقرات ، أن «الجهل والأمية» والحصول على «أختام» هؤلاء الجنود كان يُسهِّل للسلطات البريطانية الحصول على إقرارت هؤلاء الجنود الذين أمضوا أحد عشرة سنة بعيداً عن أوطانهم «بالتطوع» فى خدمة البوليس .

ويستخلص من واقع الحال أنه لم يكن ينجو بنفسه من «التطوع» إلا من يثبت عدم لياقته طبياً للخدمة فى «البوليس»[١] .

لم يبدأ تطبيق «نظام التطوع» فى البوليس المصرى على أسس سليمة إلا فى أكتوبر سنة ١٩٠٢ ، عندما أُعلِنَ فى الثامن منه عن حاجة نظارة الداخلية إلى «٣٠ شاب من ذوى

(١) دار الوثائق = محفظة جندرمة وبوليس بدون رقم « خطاب من مفتش العموم إلى مفتش المناطق بضرورة إرسال الإقرارات اللازمة للتطوع» بعدد كاف لقلة المتطوعين فى البوليس . ٢٦ مارس سنة ١٨٨٨ .

البنية السليمة لتعليمهم فى مدرسة البوليس ببولاق مدة ستة شهور بقصد تعيينهم فيما بعد أونباشية فى بوليس المدن والبنادر» .

وقد شرح الإعلان مزايا التطوع بأن وعد بصرف « أصناف الملبوسات اللازمة ويستولون على ماهية شهرية قدرها ٢٫٧٥ جنيه ، أما مدة التعليم فيُصرف لهم فيها ما يلزم من التعيينات(الغذاء) والسكن والملبوسات ويستولون على ٥٠٠ مليم شهرياً» .

ولم يشترط الإعلان فى راغبى التطوع سوى «أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة لما يملى عليهم ، وبالأربع قواعد الأصلية للحساب»[١] .

وفى أول يونيو سنة ١٩٠٣ زيد «ترغيب» المتطوعين للحاق بهذا النوع من العمل ، بأن رُفِعَت رتبه التعيين لهؤلاء التلامذة «إلى جاويش» أى «رقيب » بعد بقائهم فى مدرسة البوليس «فرقة الصف ضباط» مدة ستة أشهر مع بقاء الراتب على ما كان عليه أى ٢٧٥ قرشاً فى الشهر[٢] .

وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٤ أعلنت النظارة عن حاجتها «لتلامذة لتعليمهم بمدرسة البوليس ببولاق لمدة ستة أشهر تبتدىء من أول أكتوبر سنة ١٩٠٤ بقصد تعيينهم فيما بعد رجال بوليس «بماهية اثنين جنيه شهرياً» وبنفس الشروط السابقة[٣] .

ويبدو أن إنقاص الراتب لهؤلاء المتطوعين ، قد تسبب فى إحجام المتطوعين عن الإلتحاق ، فأُعلِنَ فى ٣٠ أبريل من نفس العام عن «تعيينهم فيما بعد رجال بوليس بماهية اثنين جنيه شهرياً وممكن زيادتها إلى ثلاثة ، حسب كفاءة الشخص واستعداده فى الأعمال»[٤] .

---

(١) الوقائع المصرية = ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٢ .

(٢) الوقائع المصرية = ١٩٠٤/٦/١

(٣) الوقائع المصرية = ١٩٠٤/٣/٢٦

(٤) الوقائع المصرية = ١٩٠٤/٤/٣٠ .

لكن هذا الإعلان لم يلق استجابة كسابقه بسبب تحديد الرتبة بأنها «رجال بوليس» ، فأُعلِنَ فى نفس العام أن الغرض هو « تعيينهم فيما بعد صف ضباط بوليس بماهية شهرية من ٢٢٥ قرش إلى ٣٠٠ قرش حسب درجة التلميذ فى الإمتحان النهائى عند خروجه من المدرسة»[١] .

وقد عدّلت نظارة الداخلية فى سنة ١٩٠٥ وظيفة المتطوعين لهذا العمل بأن أعلنت فى ١٩٠٥/٦/١٠ عن « تعيينهم صف ضباط أو كونستابلات حسب درجاتهم فى الإمتحان النهائى» ثم أضافت ميزة أخرى فى هذه السنة بأن قررت أن «من يظهر كفاءة وأمانة مدة خدمته لا يُحرم أن يكون ضابطاً»[٢] .

وقد تقرر فى ١٩٠٦ أن «التلاميذ الذين ينجحون فى الإمتحان النهائى يعينون حسب درجاتهم بوظائف كونستابلات بماهية من ٢٧ إلى ٣٠ جنيهاً سنوياً (٢٢٥ إلى ٢٥٠ قرش شهرياً) ، وينتخت البعض منهم للترقية إلى درجات الصف ضباط عند الإلتحاق ومن يُظهر منهم كفاءة وأمانة مدة خدمته لايُحرم أن يرقى إلى رتبة ضابط[٣] .

وقد تطور هذا النظام سنة ١٩٠٧ ليستقر على أن يكون لتخريج «كونستابلات فقط» . وهكذا وُلِدَ «نظام الكونستابلات» الوطنيين ، من نظام وُضِعَ أساساً للحصول على «عساكر وصف ضباط متطوعين» فى البوليس .

قد اقتصر فى هذا الإعلان على أن «التلاميذ الذين ينجحون فى الإمتحان النهائى يعينون حسب درجاتهم بوظائف كونستابلات بماهية ٣٣ جنيهاً سنوياً (٢٧٥ قرشاً شهرياً) للسوارى (أى الخالية) ، ومن ٢٧ إلى ٣٠ جنيهاً للبيادة (أى المشاة) ، (٢٢٥ قرشاً إلى ٢٥٠ قرشاً شهرياً) وذلك على حسب ترتيبهم فى الإمتحان النهائى للمدرسة ، وعند إلتحاقهم بوظائفهم بالمحافظات أو المديريات يصير ترقيتهم على حسب ترتيبهم فى الإمتحان النهائى فى المدن . والتلاميذ الذين يحصلون على درجة عالية فى الإمتحان

(١) الوقائع المصرية = ١٩٠٤/٥/٧ .

(٢) الوقائع المصرية = ١٩٠٦/٦/١١ .

(٣) الوقائع المصرية = ١٩٠٦/٦/١١ .

النهائى ويؤدون وظائفهم بغاية الأمانة والنباهة لا يحرمون من الترقى إلى رتبة عالية ، ومن يُظهر منهم كفاءة وأمانة فى مدة خدمته لا يُحرم أن يرقى إلى رتبة ضابط[1] .

ومع هذا فإن هذه التجربة لم تنجح لسببين أتصل أولهما بعدد المتقدمين للتطوع . أما السبب الثانى فكان مسلك هؤلاء «الكونستابلات» خلال العمل .

ففيما يتعلق بالسبب الأول أثبتت الإحصائيات التى أُجريت عن عدد المتقدمين لهذا النظام فى سنة ١٩٠٦ كان ٤٥٠ متطوعاً نجح منهم فى الكشف الطبى ٣٧٠ فرداً وقُبِلَ بمدرسة البوليس منهم ٣٠٠ .

أما فى سنة ١٩٠٧ فإن الجدول الآتى يبين عدد المتقدمين فى كل مديرية ومحافظة بالقطر :

محافظة أو مديرية	عدد الطلبات التى تقدّمت	العدد الذى قُبل بالمحافظة أو المديرية	العدد الذى قُبل بالمدرسة
المنوفية	١٦٢	١٠٢	٤٢
مصر	١٠٢	٥١	٣٥
البحيرة	١٣٣	٧٢	٣١
الغربية	١٠٥	٧٢	٣٠
الدقهلية	١١٥	٤٨	٢٥
أسيوط	٣٣	٢٦	٢٤
القليوبية	١٥٠	٦٧	٢٤
المنيا	٧٢	٣٥	١٩
الشرقية	١٠٩	٤١	١٦
بنى سويف	٤٩	٢٤	١١

(١) الوقائع المصرية = ١٩٠٧/٦/١ .

الجيزة	٤١	٢٣	٩
اسكندرية	٣٤	٣٠	٨
الفيوم	٣٤	٣٠	٨
قنا	٩٤	٣٥	٨
جرجا	١٨	١٥	٧
السويس	١	١	١
أسوان	١١	٨	١
الإسماعيلية	٣	٢	١
بورسعيد	٣	٢	١

كان مجموع المتقدمين وفقاً لهذه الاحصائية هو ١٢٧٦ فرداً ، وهو عدد قليل بالمقارنة «بالترغيب» الشديد الذى كانت تبديه الحكومة لهؤلاء المتطوعين(١) .

وفيما يتعلق بالسبب الثانى لفشل تجربة «المتطوعين» ، فقد أوضحته مناقشات مجلس شورى القوانين فى ٧ مارس سنة ١٩١١ إذ قال مندوب الحكومة : «أما قسم الكونستابلات فقد أُدخل عليه تعديل كبير من مقتضاه الإستغناء عن تعيين الشبان الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية فى سلك البوليس ، لأن التجارب دلت أن سلوكهم بعد خروجهم من المدرسة لم يكن مرضياً فى الغالب ، فضلاً عن أنه كان ينقصهم ما يلزم من الهيبة والإحترام الواجب توافرهما فى رجل البوليس»(٢) .

---

(1) Egypt No. 1, (1908) Report by His majesty's agent and consul general on the finances, Admin., and condition of Egypt and the Soudan in 1907 .

والأوامر العمومية رقم ٨٤٦ فى ١٩٠٧/١٠/١٩ عدد الطلبات التى تقدمت للدخول بمدرسة البوليس بصفة تلامذة بقسم الكونستابلات .

(٢) الوقائع المصرية = ١٥ أبريل سنة ١٩١١ «مذكرة بما تم فى اقتراحات مجلس شورى القوانين بخصوص مدرسة البوليس» .

وبقدّوم عام ١٩٠٨ ألغى هذا النظام اكتفاء بإدخال «نظام التطوع» فى البوليس بعد انتهاء مدة الخدمة الإلزامية الأولى فى الجيش والتى حُدِّدَت بخمس سنوات يتبعها خمس سنوات فى «البوليس أو الرديف» على أن يُعفى المتطوعون من الخدمة العسكرية أساساً «إذا تطوعوا للخدمة فى البوليس لمدة عشر سنوات» .

وقد جرت فى سنة ١٩١٧ محاولة لإحياء «نظام التطوع» السابق شرحه ، بإنشاء «قسم لتعليم البلوكات أمناء» أى الكتبة العسكريين للبوليس ، بمدرسة البوليس والإدارة على أن يكون المتقدمين من بين طلبة المدارس الإبتدائية الذين «يؤخذ عليهم تعهد بخضوعهم لأحكام قانون القرعة العسكرية الصادرة فى ١٩٠٢/١٢/٢٢[١] . كانت مدة التعليم بهذا القسم سنة مكتبية» من أكتوبر لغاية يونيو ، يُعطى التلميذ خلالها راتباً شهرياً قدره «ستون قرشاً» . كما كان المتخرجون من هذا القسم يعينون فى وظائف «بلوكات أمناء»[٢] بالماهية المقررة لأنفار الدرجة الأولى بالبوليس (أى المتطوعين) وقدرها ٣٣ جنيه سنوياً (٢٧٥ قرشاً شهرياً) . غير أنه بانتهاء سنة ١٩٢٠ كانت هذه المحاولة أيضاً قد باءت بالفشل وأُلغى النظام واكتفى نهائياً بنظام «التطوع العادى» الذى يُعفى بمقتضاه «المتطوع» من الخدمة العسكرية إذا قبل الخدمة فى البوليس لمدة عشر سنوات ، والذى بُدىء فى تطبيقه منذ سنة ١٩٠٨ .

كانت هذه هى المراحل التى مر بها أسلوب الحصول على الرجال لسد فراغ القاعدة العريضة بجهاز البوليس (الصفوف) .

ويلاحظ أن هذا الأسلوب قد تطور من نظام «المرتزقة المستجلبين من الخارج» ، إلى «نظام التجنيد الإجبارى» ، ونظام «الإعتماد على الجيش كلية فى الحصول على الرجال» ، وأخيراً نظام التطوع الذى مر بمراحل متعددة كان أهمها «نظام التطوع الجبرى» الذى ساهم الجهل والأمية فى إنجاحه ، ثم نظام التطوع الذى تبلور فيما بعد إلى نظام

---

(١) أى أن يقبلوا الخدمة فى البوليس لمدة عشر سنوات كشرط لإعفائهم من الخدمة العسكرية .

(٢) الوقائع المصرية = ٣١ مايو سنة ١٩١٧ .

الكونستابلات الوطنيين حتى استقر النظام منذ سنة ١٩٠٨ عندما أصبح «التطوع» هو الوسيلة الأساسية لسد الفراغ فى «القاعدة» بجهاز البوليس . ويلاحظ أن هناك نوعية أخرى كانت تشغل مكاناً فى الجهاز ، وأعنى بها «الأوروبيين» وقد رأيت من الأوفق أن أتناولهم عند الحديث عن «التعيين» .

الضباط :

شرعت الحكومة الخديوية ، أثر انتهاء أحداث الثورة العرابية فى تشكيل لجان «لفرز الضباط» الذين كانوا بالجيش المصرى وقت الثورة للتأكد من ولائهم «للخديو» ، وكانت تمنح من يثبت عدم انضمامه للثورة «إقراراً بأنه ضمن الضباط المستقيمين بالجيش المصرى»[١] .

وكان من تأكدت الحكومة من ولائهم هم مجموعة صغيرة من الضباط ذوى الأصول التركية وبعض من اتهموا فى حادث «مؤامرة الضباط الجراكسة» التى وقعت فى أوائل أبريل سنة ١٨٨٢ إلى جانب بعض «عساكر البوليس الأوروباوى» الذين كانوا يعملون بالجهاز منذ سنة ١٨٧٠ م[٢] .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة داخلية أوروبى بدون رقم « شكوى الصاغقول أغاسى رضوان شريف مساعد حكمدارية بوليس البحيرة ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ـ و « مذكرة تاريخية من سنة ١٢٧٢هـ إلى سنة ١٣٤٢هـ عن مختصر تاريخ حياة المغفور له حضرة صاحب العزة مصطفى بك فهمى الذى كان أخيراً وكيلاً لمديرية البحيرة بقلم نجل الفقيد اليوزباشى محمد فهمى مصطفى معاون بوليس قسم السيدة زينب بمصر ـ مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز .

(٢) دار المحفوظات العمومية = أوراق ربط معاش اليوزباشى أمان يشير « دولاب ٨٧ ـ نمرة ٣ محفظة ١٣٦٩ ـ دوسيه ٢٩٢٧ ـ ودفتر جزء ثانى استحقاقات مستخدمى عموم البوليس عسكرى وملكية سنتى ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ رقم ٣٨٥ ـ ١٠ -٤٣ (سليم صائب ـ محمد شفقت) ـ ودفتر جزء أول استحقاقات مستخدمى البوليس عسكرية وملكية سنة ١٨٨٥ نمرة ٣٨٧ ـ عين ١٠ ـ مخزن ٤٣ (عمر فخرى) ـ والوقائع المصرية ١٠-١٢-١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ (عمر رحمى ـ أحمد فهيم) و٤ سبتمبر سنة ١٨٨٦(أحمد راشد) ـ ودار الوثائق القومية = دفتر عن بيان أسماء عساكر بوليس مصر سنة ١٥٨٨ ق لسنة ١٥٩٠ ق ـ نمرة ٢٢٣٤ ١٩/٨٧ وجاق البوليس (جالى جونى ـ كارتيه إدوار ـ تريوس أميل ـ جاسبارينى جونى ـ لمبرانتس جوزبى ـ عزوز فرانشسكو ـ ستنجل انطونيو ـ بونكيالويجى ـ فكاك لطيف .

وتكونت من هؤلاء وهؤلاء نواة ضباط البوليس المصرى الجديد .

غير أن هذا العدد الذى كان يتكون من ضباط الجيش المصرى القديم وبعض ضباط البوليس القديم الذين هم أصلاً من الجيش ، وبعض الأوروبيين الذين رقوا إلى رتب الملازمين الأوائل واليوزباشية ، إلى جانب القيادات البريطانية من الضباط الذين تربعوا على قمة الجهاز . أقول أن هذا العدد لم يكن كافياً لتغطية احتياجات «البوليس» من الضباط .

كانت احتياجات جهاز البوليس من الضباط فى عام ١٨٨٤ كالآتى :

«١» مفتش عام Inspector -General أوروبى .

«٤» نائب مفتش عام Deputy Inspector-general أوروبى .

«١» مساعد مفتش عام Assistant Inspector-general أوروبى

«٣» مفتش منطقة Divisional Inspector أوروبى .

«٣» مفتش منطقة Divisional Inspector وطنى وأوروبى .

«٢٩ » مفتش Inspectors وطنى وأوروبى .

«١٠٠» مساعد مفتش Sub -Inspectors وطنى وأوروبى .

«١٠٠» هيدكونستابل Head -Constable وطنى وأوروبى .

ويبلغ المجموع الكلى ٢٤١ ما بين وطنى وأوروبى[١] .

ولم تكن الأعداد الموجودة بالجيش من الضباط ، تكفى لسد احتياجات جهاز البوليس الجديد .

كانت خطة السلطات البريطانية التى آلت إليها مقاليد الأمور فى جهاز البوليس خطة ذات ثلاث شُعب .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة جندرمة بوليس بدون رقم Budget of the Egyptian police- 1884.
يذكر المؤلف أن المجموع الكلى هو ٢٧٦ ، وهو رقم غير صحيح [الاعداد] .

فأما الأولى فكانت بالطبع نقل ضباط من الجيش إلى البوليس قدر الإستطاعة ؛ وكانت الثانية إلحاق وضباط بريطانيين وأوروبيين بالجهاز ، بينما كانت الشعبة الثالثة منح «مدنيين» رتباً عسكرية وتعيينهم ضباطاً فى البوليس .

أ ـ ضباط الجيش فى جهاز البوليس :

خلال الفترة منذ الإحتلال البريطانى لمصر وحتى سنة ١٩٢٢ نهاية الفترة موضوع البحث كان جهاز البوليس يتكون على وجه التقريب من ضباط الجيش المصرى من مختلف الرتب ، أما الإستثناء الوحيد من هذه القاعدة ، فكانت العناصر الأخرى التى دخلت الجهاز من الأوروبيين والبريطانيين ، ثم خريجى مدرسة البوليس عند إنشائها سنة ١٨٩٦ .

ويمكن القول إنه فى الفترة من ١٨٨٣ حتى ١٨٩٦ كان الضباط العاملين بالبوليس المصرى من ضباط الجيش إلى جانب بعض المدنيين والأوروبيين دون أن يكون إلى جوارهم من يمكن تسميتهم «ضباط بوليس» من الأصل .

ولقد أوضحت الصفحات السابقة أنه لم يكن لدى جهاز البوليس ـ الذى كانت قاعدته من الجيش أساساً بمقتضى قوانين القرعة العسكرية السائدة وقت إنشائه ـ أى مصدر يحصل منه على الضباط . ولهذا فإن المصدر الأساس لجهاز البوليس من الضباط كان هو «الجيش» ، وذلك فيما يتعلق بالمناصب الرئيسة بالجهاز والوظائف العسكرية البحتة[1] .

---

(١) كان أول من أُلحِقَ من ضباط الجيش بالبوليس فور إنشائه ـ لسد فراغ المناصب التى تقررت وفقاً للتنظيم البريطانى هم :

الميرالاى محمد شاكر بك	حكمدار للجندرمة السوارى
القائمقام إبراهيم صبرى بك	حكيمباشى عموم الجندرمة والبوليس
القائمقام اسكندر بك يوسف	حكمدار الجندرمة الإسكندرية
القائمقام محمود بك صبرى	نائباً لوكيل عموم الجندرمة والبوليس
القائمقام عبد الرحمن بك نصر	مفتشاً لبوليس إقليم أسيوط =

أما الوظائف الأدنى فى الجهاز ، وأعنى بها وظائف (المعاونين) (الملاحظين) ، فقد كانت هى الوظائف التى شارك ضباط الجيش فيها «عناصر من خارج الجيش»[1] .

كان ضباط الجيش العاملين فى جهاز البوليس يتبعون الجيش الذى أتوا منه خلال فترات عملهم بالجهاز ، بمعنى أن عملهم بجهاز البوليس كان لا يعدو أن يكون مجرد نقل إلى وحدة أخرى يمكن خلاله إعادتهم إلى أعمالهم بالجيش دون حدوث أى تغيير فى حياتهم الوظيفية ، يؤكد ذلك أن الترقيات التى كان «يُنعَم» بها عليهم أثناء خدمتهم بجهاز

= القائمقام أحمد رحمى بك	مفتشاً لبوليس إقليم مصر
القائمقام أحمد فايق بك	مفتشاً لبوليس إقليم اسكندرية
القائمقام على رمزى بك	حكمداراً لبوليس الشرقية
القائمقام أحمد حسن بك	حكمداراً لبوليس الدقهلية
القائمقام محمود الرشيدى بك	حكمداراً لبوليس الغربية
البكباشى على أفندى رشاد	حكمداراً لبوليس أسيوط
البكباشى محمد أفندى نوحى	حكمداراً لبوليس جرجا
البكباشى إبراهيم أفندى حمزة	حكمداراً لبوليس القليوبية
البكباشى محمد أفندى المتين	حكمداراً لبوليس الفيوم
البكباشى محمد أفندى أنور	حكمداراً لبوليس المنوفية
البكباشى عوض أفندى يوسف	حكمداراً لبوليس قنا
البكباشى سليم أفندى صائب	حكمداراً لبوليس المنيا
البكباشى إبراهيم أفندى فهمى	حكمداراً لبوليس إسنا

ثم تولى ضباط من الجيش من رتبة الصاغقول أغاسى (رائد) وظائف «نائب وكيل حكمدار بوليس مصر المحروسة» و«أمين مخازن عموم الجندرمة والبوليس» و«مفتش بوليس الأقاليم» و «ضباط أورط الجندرمة البيادة والخيالة» . راجع الوقائع المصرية = ١٨٨٣/٥/٣ ـ ١٨٨٣/١٠/٨ ـ ١٨٨٥/٦/١٠ ـ ١٨٨٥/٧/١٨ ـ ١٨٨٥/١٠/١٠ ـ ١٨٨٥/١٠/١٢ .

(١) الوقائع المصرية = ١٨٨٥/١٠/١٤ ـ وسأتعرض لهذه العناصر التى من خارج الجيش فى الصفحات القادمة .

البوليس لم يكن يعترف بها فى الجيش حتى صدور «نشرة عسكرية» بذلك[١] ،كما كانت قرارات إحالة هؤلاء الضباط إلى الإستيداع أو المعاش تصدر عن الجيش[٢] ، كما أن نقلهم لم يكن قاصراً على سلاح معين من الجيش ، بل كانوا يُنقلون من أى سلاح يعملون به إلى البوليس[٣] .

وكان ضباط الجيش المنقولين إلى البوليس يوضعون فى كشف يسمى «كشف الجيش السنوى» Army List شأنهم فى ذلك شأن ضباط الجيش العاملين فى وحداته المختلفة ، ويظهر أمام أسماءهم فى هذا الكشف أسماء وحدات الجيش المقيدين بها .

وقد تبين من كشف الجيش السنوى الصادر فى أبريل سنة ١٨٩٥ أن عدد ضباط الجيش العاملين بالبوليس هم ١٧٨ ضابط ـ منهم ٤ برتبة القائمقام ـ ٨ بكباشى ـ ٧ صاغقول أغاسية ـ ٧٩ يوزباشى ـ ٤٩ ملازم أول ـ ٣١ ملازم ثان ، وقد كان ١٢١ منهم من

(١) الوقائع المصرية = ١٨٨٥/٦/١٠ ترقية البكباشى عبد الرحمن نصر إلى رتبة القائمقام ـ ١٨٨٦/٣/٢٤ ترقية الملازم ثان عرفه قدرى إلى رتبة الملازم أول ـ ١٨٨٦/١١/١٠ ترقية الصاغ قول أغاسى محمد زكى إلى رتبة البكباشى واليوزباشى على خيرى إلى صاغقول أغاسى ـ ١٨٩١/٧/٢٧ «الغازيتة» العسكرية الصادرة عن نظارة الحربية فى ١٨٩١/٧/٢٦ «باعتماد الأميرالاى رندل» نائب أو جوتانت جنرال (أى نائب رئيس أركان حرب) لهذه الترقيات ـ والغازيتة العسكرية نمرة ٢٥ تحريراً بديوان الحربية فى ١٨٩١/٦/٢٩ بنقل الملازم ثان محمد أفندى خليل نايل من ٦ جى أورطة إلى البوليس ـ الملازم ثان حسن أفندى إسماعيل من ٧ جى أورطة إلى البوليس .

(٢) نظارة الحربية = الغازتية العسكرية نمرة ٢٧ تحريراً بديوان الحربية فى ١٨٩١/٧/٦ بإحالة اليوزباشى «أحمد افندى عصمت» من البوليس إلى الإستبداع إعتباراً من ١٨٩١/٥/٢٦ والملازم ثان حسين افندى نافع من البوليس إلى المعاش .

(٣) نظارة الحربية = الغازيته العسكرية ٢٨ فى ١٨٩١/٧/١٣ ـ وتوضح الغازيتة العسكرية الصادرة فى ١٨٩١/٧/٢٧ ترقية ٩١ ضابطاً من العاملين بالبوليس إلى رتب أعلى ـ كما توضح الغازيتة العسكرية الصادرة فى ١٨٩١/٨/٣١ إعادة ضباط من الإستبداع إلى البوليس مباشرة .

سلاح البيادة (المشاة) ـ ٢٧ من السوارى (الخيالة) ـ ٢٤ من الطوبجية (المدفعية) ـ ٢ من هيئة أركان حرب ـ ٤ من البحرية[(١)] .

ويبدو أنه رغم هذه الأعداد الضخمة من الضباط التى كانت تُحوَّل من «الجيش» إلى «البوليس» ، إلا إن حتياجات الجهاز كانت أكبر من ذلك ، فقد أعلنت نظارة الداخلية فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٩ عن وجود بعض وظائف ضباط بوليس خالية فى «قسم الضبط والربط» فمن يرغب من الضابطان الذين أصلهم فى سلك العسكرية وحائزين لرتب يوزباشية أو ملازمين أول وثوانى الموجودين الآن فى المعاش الإستخدام فى إحدى هذه الوظائف ، عليه أن يحضر بقسم الضبط والربط بنظارة الداخلية ويقيد اسمه ويقدم سركى معاشه والشهادات التى تكون معه وذلك فى كل يوم من الساعة ٨ أفرنكى صباحاً لغاية الساعة واحدة بعد الظهر لغاية يوم ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٩ ما عدا أيام البطالة»[(٢)] .

وحتى سنة ١٨٩٦م لم تكن هناك ثمة ضوابط لعمليات النقل من الجيش إلى البوليس على الإطلاق . إلا أنه فى العشرين من فبراير من تلك السنة قرر مجلس النظار عدم جواز نقل ضابط من الجيش إلى البوليس إلا برضائه ، وأن الضباط الذين يُنقلون إلى البوليس يُعيَّنون به «تحت التجربة لمدة ثلاثة شهور وفى خلالها يسوغ إعادتهم إلى الجيش العامل فيما لو تقرر عدم لياقتهم لخدمة البوليس . ويجوز فى أحوال استثنائية إمتداد مدة

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = كشف الجيش السنوى أول أبريل سنة ١٨٩٥ ـ طبع بمطبعة الحربية مصر ، وكشف الجيش أو Army List هو بيان يصدر سنوياً تحدد فيه أقدمية Seniority الضباط فى رتبتهم وتواريخ ترقياتهم ـ وأماكن عملهم ـ وأماكن نقلهم ـ والمستبقى منهم بالخدمة ـ والمستودع ـ ومن أُنهيت خدمته ـ وهذا الكشف هو المعمول عليه فى الترقيات بالنسبة للضباط .

(٢) الوقائع المصرية = ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٩ «إعلانات رسمية ـ نظارة الداخلية ـ قسم الضبط والربط» ـ وكلمة (الضابطان) الواردة فى الإعلان تعنى (الضباط) . فقط فإن (الجمع) فى لغة ذلك العصر كان يتم باللغة الفارسية ، وهى لغة أداة الجمع فيها هى (آن) فيقال (طالبان) أى الطلبة ، (شاكردان) أى التلاميذ ، حيث إن تلميذ تعنى (شاكرد) فى الفارسية ، (مستحفظان) أى المستحفظين وهم رجال الحفظ أى الشرطة . وفى الفترة العثمانية من تاريخ مصر كان قائد الشرطة يسمى (أغات مستحفظان) أى رئيس المستحفظين ، ويرجع السبب فى وجود ذلك فى لغتنا فى ذلك الوقت ، إلى أن مصر كانت تستخدم اللغة التركية فى كثير من المكاتبات العسكرية والإدارية ، وأن اللغة التركية كلغة كانت ولا تزال تحتوى الكثير من الكلمات الفارسية .

التجربة المذكورة إلى ثلاثة شهور أخرى بمصادقة نظارة الحربية على ذلك . كما قرر مجلس النظار أن «الضباط الذين لا يعودون إلى الجيش أثناء مدة تجربتهم يصير تثبيتهم فى وظائفهم بالبوليس ومن الآن فصاعداً لا يجوز إعادة أحد من ضباط البوليس إلى نظارة الحربية والرتب التى يمنحونها فى البوليس لا تُعطى لهم حقاً فى التوظف فى الوظائف الرئيسة بالجيش إلا أنها تُراعى عند الترقية واحتساب الأقدمية فى خدمة البوليس»(١) .

وبصدور هذا القرار وضعت أول لبنة فى بناء «الفصل بين الجيش والبوليس» إذ أن مقتضى هذا الإجراء ، هو ترتيب «أقدمية» خاصة بالضباط فى البوليس ، بعد أن كانت «الأقدميات» فى الجيش والبوليس واحدة وفقاً لكشف الجيش السنوى ، بحيث لم يكن يمكن لضابط فى البوليس أن يُرقى إلى رتبة أعلا ، إذا كان هناك من هو أقدم منه فى رتبته فى الجيش ولم يُرق بعد(٢) .

غير أن هذا الإجراء ، لم يكن يعنى توقف نقل ضباط الجيش إلى البوليس ، فقد استمرت هذه العمليات على ما هى عليه طوال الفترة موضوع البحث دون توقف كل ما فى

---

(١) القوانين الإدارية والجنائية ـ الإدارة الداخلية ، الباب الثالث (فى المستخدمين) الفرع الثانى (فى مستخدمى البوليس) ـ نمرة ١٠ ـ انتخاب ضابط البوليس (المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق بمصر المحمية سنة ١٨٩٧ أفرنجية) ، وأوامر البوليس الصادرة فى ١٨٩٦/٦/١ = الأمر رقم ١٩٣ .

(٢) دار الوثائق = محفظة داخلية أوروبى بدون رقم (شكوى اليوزباشى رضوان شريف مساعد حكمدار البحيرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٣) . ووفقا لقرار ١٨٩٦/٢/٢٠ فقد أعيد إلى الجيش الملازم أول محمود علوانى ملاحظ بلوك الخفر بالجيزة فى ١٩٠١/٤/١٠ ـ واليوزباشيين محمد بهادر أفندى معاون بوليس مركز أسوان وعبد الرحمن صفوت معاون بوليس أبو صدر بأسوان فى ١٩٠١/٣/١ ـ واليوزباشى أحمد شريف أفندى معاون بوليس بمدينة مصر فى ١٩٠٧/٢/١٢ ـ واليوزباشى عبدالله فهمى المنتدب مؤقتاً لقوة الخفر فى ١٩١١/٨/٦ ـ لعدم تمضية فترة الإختبار على ما يرام ـ ومنذ سنة ١٩٢٢ مُدَّت فترة التجربة بالنسبة لضباط الجيش الذين يُنقلون إلى البوليس فأصبحت «سنة» إعتباراً من ١٩٢٢/٦/١ . راجع فى ذلك نظارة الداخلية = الأوامر العمومية أرقام = ٩١ فى ١٩٠١/٣/٦ ـ ٢١ فى ١٩٠٧/٢/١٤ ـ ٤٩٨ فى ١٩١١/٨/٦ ، ووزارة الداخلية = الأمر العمومى ٢١١ فى ١٩٢٢/٦/١١ نقل الملازم أول محمد فرحات ـ والملازمان الثانيان حسين سرى عامر وأمين منصور من ضباط الجيش المصرى إلى البوليس .

الأمر أن من كان يمضى فترة «التجربة على ما يرام» كان يبقى فى جهاز البوليس حتى تنتهى مدة خدمته ، دون أن يعود إلى الجيش بعد ذلك .

ب ـ الأوروبيون فى جهاز البوليس :

لم يكن استخدام الأوروبيين «جنوداً أو ضباطاً» ، بأمر جديد على جهاز البوليس المصرى ، فقد كانوا يعملون به منذ عهد «إسماعيل» عندما شرع فى تنظيم جهاز الأمن سنة ١٨٦٦ على يد السنيور «كاراليسيو» و «المركيز نيجرى» .

كذلك فإن الحكومة استقدمت بعض السويسريين وعيَّنتهم رجال بوليس فى مدن القنال بعد انتهاء أحداث الثورة العرابية واستقدمت بعض الجنسيات الأخرى ، غير أنه تم التخلص من غالبيتهم لسوء سلوكهم فيما بعد .

وتشير الوثائق إلى أن البريطانيين لدى احتلالهم لمصر أبقوا على العناصر الأوروبية التى وجدوها فى جهاز البوليس[١] ، ودعموها بعد ذلك بفتح باب اللحاق بالبوليس المصرى لهذه العناصر تأكيداً للفلسفة البريطانية فى تنظيم جهاز البوليس بعد الاحتلال ، والتى قضت بتطعيم الجهاز بعناصر أجنبية[٢] للعمل فى المدن المصرية التى تكثر بها العناصر الأوروبية كالقاهرة والإسكندرية ومدن القنال . وطوال الفترة موضوع البحث حفلت الأوامر العمومية التى تصدر عن نظارة الداخلية بتعيين أوروبيين «كملاحظين أوروباوبين» و«هيد كونستابلات» و «كونستابلات من الدرجات الأولى والثانية والثالثة» و«معاونى بوليس» و «مفتشى بوليس» و «مأمورى أقسام» .

---

(١) بمقارنة الدفاتر أجزاء أول وثانى استحقاقات مستخدمى عموم البوليس عسكرية وملكية سنوات ١٨٨٤-١٨٨٥-١٨٨٦-١٨٨٧ بدار المحفوظات العمومية على دفتر عن بيان أسماء عساكر بوليس مصر سنة ١٥٨٨ ق حتى سنة ١٥٩٠ قبطية بدار الوثائق القومية ـ اتضح لى أن كثيراً من ضباط البوليس الأجانب فى عهد الإحتلال البريطانى كانوا جاويشية أوروبيين بوجاق البوليس الاوروبى فيما بعد الاحتلال .

(٢)دار المحفوظات العمومية = جزء أول استحقاقات عموم البوليس سنة ١٨٨٨ نمرة ٤٠٩ ـ عين ١٠ ، مخزن ٤٣ (جاويشية أوروباويين) .

أما البريطانيون فكانوا يتميزون عن باقى الأوروبيين بتعيينهم مباشرة «كملاحظى بوليس» ثم «مفتشين» و «مأمورى أقسام» و «حكمدارون» للمدن ، علاوة على أن الوظائف الرئيسة بالجهاز كمفتشى العموم ونوابه ومساعدوه ومفتشو المناطق وقادة الأورط كانت مقصورة على البريطانيين دون غيرهم(١) .

وحتى نهاية الفترة موضوع البحث ، لم يدخل على تعيين الأوروبيين من جهاز البوليس المصرى شىء يستحق الذكر فيما يتعلق بكونهم جزءاً من القوى البشرية بالجهاز .

ج ـ المدنيون فى البوليس :

لعل أخطر حدث فى تاريخ البوليس المصرى فى عهد الإحتلال البريطانى فيما يتعلق بالقوى البشرية العاملة فيه كان تعيين المدنيين كضباط عسكريين فى الجهاز .

فالثابت أن «جهاز البوليس» ، قام طوال العهود التى مر بها والتى سجلتها صفحات هذا البحث على أساس عسكرى بحث حتى ليكاد المرء يحسبه جزءاً من تشكيلات الجيش .

ولقد كان الجيش على مدى فترات طويلة هو القاعدة الأساسية التى يستمد منها «البوليس» عناصره ، أفراداً كانوا أم ضباطاً لكن مقدم الاحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ كان بداية لهذا التغيير الذى لم يسبق له نظير .

فقد عُيِّنَ فى ١٨٨٤/٤/١ كل من «أحمد افندى منيب» و «عمر افندى رحمى» و«محمود أفندى على» و «محمد افندى كمال» و«سليمان افندى حسنى» و «محمد أفندى طاهر» و «محمد أفندى لمعى» و «سليمان افندى ذهنى» و «إبراهيم افندى نجاتى» و«أحمد افندى رشيد» و «أحمد افندى عفت» و «حسين أفندى محمد» و«مصطفى أفندى عابد» و «محمد افندى صالح» عُيِّنَ كل هؤلاء كضباط برتبة «يوزباشية» بوظائف

---

(١) دار المحفوظات العمومية = دفاتر استحقاقات عموم البوليس من سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٨٩٦م .
ونظارة الداخلية = الأوامر العمومية من سنة ١٨٨٥م حتى سنة ١٩٢٢م .

معاونين درجة أولى ببوليس مصر وإسكندرية وكانوا من مستخدمى الضبطيات السابقين[١] .

وكان «عمر رحمى» هذا أحد المتهمين فى «حادثة الضباط الجراكسة» التى وقعت فى أبريل سنة ١٨٨٢ واتهم بارتكابها أربعون ضابطاً من الجيش وكان «عمر رحمى» معاون ضبطية مصر هو المدنى الوحيد بينهم[٢] .

وفى ١٨٨٤/٢/١٨ عُيِّنَ «محمد افندى ناصف» بوظيفة 3rd Class sub-inspector ومُنِحَ رتبة «اليوزباشى وقد كان مؤشَّراً أمام اسمه «حضرته أُلحِقَ بالبوليس بمقتضى «رفتية» من مصلحة التأريع (المساحة) بالأفرنكى (أى أن الرفتية كانت محررة بلغة أجنبية) تدل على أنه كان مستخدماً بها بماهية شهرية تسعمائة وخمسة قروش ، ورُفِتَ بغاية ١٨٨٤/٢/١٧ كما أظهر التأشير الواقع على الرفتية من قلم استحقاقات المالية[٣] .

أما «أمين شوقى» فقد عُيِّنَ برتبة «صولقول أغاسى» (أى مساعد) فى ١٨٨٤/١/١ ، وقد كان مؤشرا أمام اسمه «أصل استخدامه بالبوليس كان بمقتضى رفتية من الحربية تدل أنه كان مستخدم كاتب وارد بالجهادية الملغية بماهية شهرى ٢٥٠ قرش ورفت لغاية سبتمبر سنة ١٨٨٢ بالاستغنى»[٤] .

وفى ١٨٨٥/٣/٢٤ عَيِّنَ قسم الضبط والربط «محمد أفندى راشد» مترجم ضبطية حلوان سابقاً «معاوناً لبوليس مركز سبك منوفية» ، وفى ١٨٨٥/١٠/١٤ أنعم عليه الخديو برتبة الملازم أول وقد جاء قرين اسمه «محمد أفندى راشد ، معاون درجة ثالثة ١٠٠٠ قرش ، وفى ١٨٨٥/٣/٢٤ ورد اعلان من الإدارة رقم ١٢٥٠ فى ٩/٦ يفيد أنه تقرر باللجنة المالية ومجلس النظار بالموافقة على تعيينه من ١٨٨٥/٣/٢٤ ، وأنه أصله مترجم

---

(١) دار المحفوظات العمومية = جزء أول مستخدمين عموم البوليس عسكرية وملكية ١٨٨٤ نمرة ٣٨٤ - عين ١٠ مخزن ٤٣ .

(٢) سليم خليل النقاش = مصر للمصريين ج٤ - ص ٣٦٥ - ٣٦٧ .

(٣) دار المحفوظات العمومية = جزء أول مستخدمين عموم البوليس عسكرية وملكية ١٨٨٤ نمرة ٣٨٤ - عين ١٠ مخزن ٤٣ .

(٤) المصدر السابق ، ويلاحظ لغة العصر فى النص فالاستغناء تكتب (الاستغنى) .

بالضبطية الملغية ، ومن وقت رفته لغاية ما لحق بالبوليس لم يستخدم ولم يصدر فى حقه ما يمنع استخدامه ، جُعِلَ ملازم أول بموجب عريضة من لدن الحضرة الفخيمة الخديوية كما المؤشر بكشف صرفية أكتوبر سنة ١٨٨٥»[١] .

أما مأمورى ضبطيات «المنصورة » و «بندر شبين الكوم» و «طنطا» و«المحلة الكبرى» فقد عُيِّنوا بوظائف 1st Class sub inspectors فى ١٨٨٤/٢/١ وبرتب يوزباشية[٢] .

ومع تقدم السنين بالإحتلال البريطانى تزايدت أعداد ضباط الجيش المنقولين إلى البوليس ، ففى سنة ١٨٩١ وحدها كان عدد ضباط الجيش المنقولين إلى البوليس ٣٥ ضابطاً من رتبة الملازم ثان ـ ٢٧ من رتبة الملازم أول ـ ١٧ من رتبة اليوزباشى ـ ١٠ من رتبة الصاغقول أغاسى ـ وثلاثة من رتبة البكباشى وفى أكتوبر من نفس العام زادت هذه الأعداد ١٢ ملازماً أول و ٣٧ ملازم ثان[٣] .

ومع تزايد هذه الأعداد عاماً بعد عام ،كان يقابل هذه الزيادة رفت أعداد كبيرة منهم ، إما «لتقدمهم فى السن» وإما «لعدم أهليتهم» ففى عام ١٨٩١ رُفِتَ من ضباط الجيش العاملين بالبوليس ٦٩ ضابطاً وأعيدوا لنظارة الحربية ، واستعوض نصف هذا العدد فقط من الجيش العامل[٤] وفى عام ١٨٩٣ استُبعِدَ أربعون ضابطاً «لعدم الكفاءة For inefficiency[٥] .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٣٨ ـ ملف ١٤٢ بوليس ـ والوقائع المصرية ١٨٨٥/١٠/١٤ ـ ودار المحفوظات = جزء ثانى استحقاقات مستخدمى عموم البوليس عسكرية وملكية سنة ١٨٨٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية = جزء ثانى استحقاقات مستخدمى عموم البوليس عسكرية وملكية سنتى ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ نمرة ٣٨٥ عين ١٠ ـ مخزن ٣٢ .

(٣) نظارة الحربية = الغازتية العسكرية نمرة ٣٠ تحريراً بديوان الحربية فى ١٨٩١/٧/٢٧ (ترقى) وقد كان عدد الضباط المرقين فى هذه الغازيتة ٩١ ضابطاً يعملون جميعهم بالبوليس .

(٤) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = البوليس المصرى ، تقرير سنوى عن عام ١٨٩١ ، طبع بمطبعة المقتطف فى مصر سنة ١٨٩٢ .

(5) Egypt No. 1, (1894) Report on the finances, Admin, and condition of Egypt, and the progress of reforms (in continuation of Egypt No.3 - 1893")

كانت مشكلة جهاز البوليس هى «كيف يمكن ملء الوظائف الشاغرة بضباط أكفاء» ـ كما يقول كرومر [١] .

" The difficulty arises of how to fill the vacancies with competent officers "

فقد كان عدد الأكفاء من الضباط الذين يُجلَبون من الجيش محدوداً ، وفى نفس الوقت فإن تعيين المدنيين فى وظائف الضباط كان يتم دون أى ضوابط ومعايير ، فقد كانوا «من خدما الضبطيات السابقين» و«كتبة الوارد بالحربية» و «موظفى مصلحة التاريخ» . . إلخ .

ولم يبدأ النظر جدياً فى وضع معايير سليمة لتزويد الجهاز بعناصر تتمتع ولو بقسط معين من الثقافة إلا فى سنة ١٨٩٣م .

ففى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٣ أعلنت نظارة الداخلية (قسم الضبط) عن عقد «امتحان» بالنظارة «لامتحان الذين يترشحون من الشبان المصريين للخدمة بوظيفة ملاحظين فى مصلحة البوليس بالمحلات الخالية بها» .

وقد اشترطت النظارة فيمن يتقدم إلى هذا الامتحان أن يكون سنه مابين ١٩ إلى ٢٥ سنة وحائز للشهادات الآتية : -

١ ـ شهادة تدل على حسن السمعة .

٢ ـ كشف عن خدماته السابقة .

٣ ـ شهادة الدراسة الإبتدائية أو الثانوية أو الدبلومة .

٤ ـ كشف عن اللغات التى يعرفها .

وأعفى المتقدمين من الضباط «الذين يكونون فى الإستيداع» من أى شروط سوى إبراز شهادة توصية من سعادة السردار ـ مع إعفائهم من شرط السن المقرر .

---

(١) المرجع السابق .

كما حددت مواضيع الإمتحان لهؤلاء الشبان فيما يأتى : -

اللغة العربية - القراءة - الكتابة - بما فيها استخراج ملخص تقرير - الحساب - اللغات الأجنبية[١] .

وقد أُلحِقَ أثر هذا الإمتحان واعتباراً من شهر سبتمبر سنة ١٨٩٣ عدد من المدنيين ، ومُنِحوا رتباً عسكرية ، وعُيِّنوا فى وظائف البوليس الشاغرة[٢] .

---

(١) الوقائع المصرية = ١٨٩٣/٧/٢٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية = دفتر قيد استحقاقات مستخدمين ضباط البوليس ، عملية مصلحة عموم البوليس سنة ١٨٩٣ أفرنكية - نمرة ٤٤١ - عين ١٠ - مخزن ٤٣ - نسيم افندى عبد الملك (ملكى) ملاحظ بوليس الدوير - تاريخ تعيينه ١٨٩٣/١٠/٢١ - نشرة البوليس نمرة ٤٣ بتاريخ ١٨٩٣/١٠/٢٨ - أصله ملكى وتعيَّن تحت التجربة (بماهية سنوى ٤٨ جنيه) - المذكور تعيَّن بناء على قرار مجلس النظار ١٦ أكتوبر سنة ١٨٩٣ - معاملته على حسب لايحة معاشات الملكية الصادرة فى ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ وعمره ٢٠ سنة فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٣ - لا يُستقطع منه شئ للمعاش إلا بعد مضى سنة من تاريخ تعيينه - وصدر الأمر بتعيينه نهائياً كالمادة ٨ من الفصل الثالث من القانون المالى .

- حامد سليم (ملكى) ملاحظ بوليس مركز العياط جيزة - تاريخ تعيينه ١٨٩٣/١٠/٢١ نشرة البوليس نمرة ٤٣ بتاريخ ١٨٩٣/١٠/٢٨ .

- محمود افندى كيالى ملاحظ بوليس مركز الإبراهيمية شرقية - تاريخ تعيينه ١٨٩٣/١٠/٢١ نشرة البوليس نمرة ٤٣ بتاريخ ١٨٩٣/١٠/٢٨ أصله ملكى وتعيَّن تحت التجربة (بماهية سنوى ٤٨ جنيه) - المذكور حائز على شهادة الدراسة الإبتدائية ومعاملته تكون على لايحة ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ الملكية وعمره ٢٠ سنة .

- فريد يعقوب (ملكى) ملاحظ ببوليس مدينة مصر - تاريخ تعيينه ١٨٩٣/١٢/١ - نشرة البوليس نمرة ٤٩ فى ١٨٩٣/١٢/٩ - أصله ملكى وتعيَّن تحت التجربة بماهية ٤٨ جنيه سنوياً .

- دفتر ٤٤٠ عين ١١ - مخزن ٤٣ = محمد افندى أمين (ملكى) ملازم أول بوليس - معاون ببوليس اسكندرية - مُنِحَ رتبة ملازم أول فى ١٨٩٣/٩/٢٤ .

- ابراهيم عقل (ملكى) ملاحظ ببوليس اسكندرية ٦ جنيه شهرياً - م ثانى بوليس فى ١٨٩٣/٩/٢٤ نشرة البوليس رقم ٣٩ فى ١٨٩٣/٩/٣ .

- محمود النجدى (ملكى) ملاحظ ببوليس اسكندرية ٦ جنيه شهرياً - م ثانى بوليس فى ١٨٩٣/٩/٢٤ نشرة البوليس رقم ٣٩ فى ١٨٩٣/٩/٣٠ .

- محمود حلمى (ملكى) ملاحظ بوليس بورسعيد بالقنال ٦ جنيه شهرياً .

- خليل ابراهيم (ملكى) ملاحظ ببوليس الشرقية - عُيِّن فى ١٨٩٣/٣/٢٥ - أُحسِنَ عليه برتبة ملازم ثان فى ١٨٩٣/٩/٢٤ نشرة البوليس رقم ٣٩ فى ١٨٩٣/١٢/٣٠ .

ومع أن هذه التجربة الجديدة ، لم تكن قد أتت ثمارها بعد ، إلا أن تعليق المعتمد البريطانى عليها فى سنة ١٨٩٣ كان يفيد أنها لم تحرز النجاح المطلوب(١) .

غير أن تقرير «كرومر» عن فشل «التجربة» لم يوقف استمرار إلحاق المزيد من المدنيين بالجهاز كضباط بوليس ، ففى ١٨٩٤/١٢/١ عُيِّنَ «مصطفى افندى شكيب» ملاحظاً ببوليس مدينة القاهرة ، وعُيِّنَ «محمد أفندى حداية» ملاحظاً ببوليس مدينة الاسكندرية فى ١٨٩٤/١٢/١٢ .

كذلك عُيِّنَ كل من «سليم سعيد» و «رزق ابراهيم» و «إبراهيم رفعت» و «محمد مجدى» و «حسن حسيب» كملاحظى بوليس(٢) .

وفى سنة ١٨٩٦ كان المدنيون الذين عُيِّنوا «ملاحظى بوليس» علاوة على من سبق ذكرهم كالآتى : -

---

(1) Egypt No.1, (1894) Report on the finances, Admin., and condition of Egypt, and progress of reforms " In Continuation of Egypt No. 3, (1893).

(٢) دار المحفوظات العمومية = دفتر قيد استحقاقات مستخدمين ضباط البوليس ، عملية مصلحة البوليس سنة ١٨٩٣ أفرنكية ، دفتر ٤٤٦ ـ عين ١١ ـ مخزن ٤٣ .

ـ مصطفى أفندى شكيب = ملاحظ ببوليس مدينة نصر ١٨٩٤/١٢/١

ـ أمر بوليس ٨١ فى ١٨٩٤/١٢/٣ ـ أصله ملكى وتعيَّن ملاحظ بوليس تحت التجربة بماهية ٤٨ جنيه سنوياً .

ـ محمد أفندى حداية = ملاحظ ببوليس مدينة الإسكندرية ١٨٩٤/١٢/١٢ ـ أمر بوليس ١٩٧ فى ١٨٩٤/١٢/١٢ ـ أصله كاتب درجة رابعة ـ بناء على قرار مجلس النظار المنعقد فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩١ قد تعيَّن المذكور مستخدم من الدرجة الرابعة بماهية سنوى ٤٨ جنيه اعتباراً من التاريخ المذكور ورتب ببوليس مصر أمر نمرة ٩٠٢ ـ أمر ٤٧ نُـقِلَ إلى الإسكندرية فى ١٨٩٢/٢/١ «تعيَّن ملاحظ بوليس تحت التجربة فى ١٨٩٤/١٢/١٢ بماهية سنوى ٧٢ جنيه ولحق ببوليس إسكندرية ، أمر بوليس نمرة ١٩٧ ـ تثبت فى وظيفته ١٨٩٤/١٢/١٢ أمر ٥٠٢ فى ١٨٩٥/١٢/٢١ ـ مُنِحَ رتبه الملازم ثان فى ١٨٩٦/٦/١٨ أمر رقم ٢٣١ .

«محمد أفندي أباظة »	ملاحظ ببوليس مدينة مصر
«محمد افندى حسنى»	ملاحظ ببوليس مدينة مصر
«عبد المجيد افندى صدقى»	ملاحظ بوليس مركز الدلنجات(بحيرة)
«محمد افندى وهبى»	ملاحظ بوليس نقطة الغنايم (أسيوط)
«محمد افندى حسن صبحى »	ملاحظ ببوليس مدينة مصر
«أمين افندى وصفى»	ملاحظ ببوليس مدينة مصر
«أحمد افندى كامل»	ملاحظ بوليس مركز فراسكور (دقهلية)
«حسن افندى كامل»	ملاحظ بوليس مركز شبين الكوم (منوفية)
«محمد افندى سامى»	ملاحظ بوليس مركز طنطا (غربية)
«عبد العال افندى صادق»	ملاحظ بوليس مركز دكرنس (دقهلية)
«متولى افندى حبشى صبحى»	ملاحظ بوليس مركز ببا (بنى سويف)
«مصطفى افندى حماد»	ملاحظ بوليس مركز امبابة (الجيزة)
«محمود افندى عزت»	ملاحظ بوليس مركز السنبلاوين (دقهلية)
«مرسى افندى جاد الله»	ملاحظ بوليس مركز كفر صقر (الشرقية)
«أحمد افندى السيد»	ملاحظ بوليس مركز سبك (منوفية)
«عبد الكريم افندى صبرى»	ملاحظ بوليس مركز الفيوم
«إبراهيم افندى حسين»	ملاحظ بوليس مركز العياط (الجيزة)
«إبراهيم افندى راشد»	ملاحظ بوليس مركز سوهاج (جرجا)
«محمد افندى راشد»	ملاحظ بوليس مركز(جرجا)
«يواقيم افندى مجلى»	ملاحظ بوليس مركز بنى سويف [١]

ومع إنشاء مدرسة البوليس سنة ١٨٩٦ وبداية تخرج أولى دفعاتها فى ١٨٩٦/١١/٢٥ [٢] فقد قلَّ عدد المدنيين الملتحقين بالبوليس كضباط . ففى الفترة من ١٩٠٥ إلى

(١) نظارة الداخلية = قسم النظام ـ أوامر البوليس ـ الأمر رقم ٢٣١ فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٩٦ .

(٢) كلية البوليس الملكية = الكتاب الذهبى ١٨٩٦ ـ ١٩٤٦ .

١٩٢٢/٦/١١ كان عدد من عُيِّنوا من هؤلاء المدنيين كضباط بوليس ١٣ شخصاً كانوا يعملون قبل التحاقهم بالجهاز كموظفين فى المجالس البلدية ومعاونين بنظارة الداخلية وموظفين بمصلحة الجمارك ومعاونى إدارة ومعاونين بديوان الأوقاف الخصوصية الملكية[١] .

هكذا كان جهاز البوليس يحصل على الضباط خلال الفترة موضوع البحث وهو أسلوب مختلط نشأ عنه احتواء الجهاز على عناصر عسكرية ومدنية ، وطنية وأوروبية ، الأمر الذى كان له أثر كبير فى تعدد قواعد الإلحاق والمعاملة المالية ونظم الخدمة بتعدد نوعيات العناصر التى التحقت بالجهاز وهو ما ستبحثه الصفحات التالية .

(١) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ١٣٩ فى ١٩٠٥/٢/٢١ - ٤٣٥ فى ١٩٠٦/٦/١٠ - ٤٨ فى ١٩٠٩/١/٣١ - ٧٢٦ فى ١٩١١/١١/٢٨ - ١٤٧ فى ١٩١٢/٣/١ - ٤٣٨ فى ١٩١٢/٦/٣٠ - ٩٥ فى ١٩١٣/٢/١٣ - ١٠٣ فى ١٩١٣/٢/١٦ - ٢٥٦ فى ١٩١٤/٥/١٧ - ٣٩٩ فى ١٩١٩/٩/٢٨ - ٢٤٥ فى ١٩٢٠/٦/٢٠ - ٢٦ فى ١٩٢١/٢/١٣ - ٩٨ فى ١٩٢٢/٣/١٦ - ٢١١ فى ١٩٢٢/٦/١١ .

الفصل الثانى

الإلحاق والدخول فى الخدمة

- الرتب والمرتبات .
- الترقيات .
- الملبس والتسليح .
- التأديب وإنهاء الخدمة .

استأثر «قومندان عموم الجندرمة والبوليس» الإنجليزى الجنسية منذ الثالث والعشرين من يونيو سنة ١٨٨٣ تاريخ صدور أول لائحة تنظم القواعد العامة لأعمال قوة الأمن فى مصر بحق الإلحاق والترقية والطرد من الخدمة فى الجندرمة ومسؤوليته عن نظام وضبط هذه القوات .

كما اختص وفقاً للائحة «نظام وترتيب الوظائف فى البوليس» الصادرة فى أول مارس سنة ١٨٨٤ بالحق فى الترقية حتى رتبة «هيدكونستابل» ، واقتراح الترقية إلى رتب الضباط ، على ناظر الداخلية .

وفى مارس سنة ١٨٨٦ كان لهذا الموظف البريطانى الحق فى إجراء كافة التعيينات فى الجندرمة والبوليس حتى رتبة الباشجاويش للوطنيين ، وكونستابل درجة أولى للأوروبيين ، حتى درجة صولقول أغاسى فى الجندرمة . أما التعيينات لدرجات أعلى فقد كان عليه أن يعرض عنها لناظر الداخلية ، وبعد التصديق عليها منه ، تعرض على «الحضرة الخديوية» للتصديق عليها بأمر عال يصدر عنها [١] .

وبإلغاء الجندرمة فى ١٨٨٣/١٢/٣١ عُدِّلَ هذا الإختصاص فى ١٨٨٦/٢/٢١ بحيث استُبعِدَت هذه الكلمة واستمر الإختصاص بأكمله «لمفتش العموم» دون تغيير[٢] حتى نوفمبر سنة ١٨٩٤ عندما أُلغِيَ تفتيش عموم البوليس وفقاً لإصلاحات «نوبار» ، فقد

(١) الوقائع المصرية = ١٣ مارس سنة ١٨٨٦ ، قرار صادر من ناظر الداخلية يتعلق بالتعيينات والترقيات بمصلحة الجندرمة والبوليس . وتجدر الإشارة إلى أن رتبة (صولقول أغاسى) الواردة فى المتن هى رتبة (الصول) التى كان معمولاً بها فى الشرطة والجيش حتى عام ١٩٥٨ عندما أصبحت الرتبة المساوية لها هى رتبة (المساعد) ، وهى الرتبة المستخدمة حتى الآن ويلاحظ أنها تشابه رتبة الصاغقول أغاسى (الرائد) التى كانت مستخدمه قبل عام ١٩٥٨ ، وصول أغاسى هو قائد الميسرة ـ والميسرة فى الطابور هو مكان الرتب أى (الصف) . أما الميمنة (صاغه) فهى مكان الضباط ـ ولذلك فإن صاغقول أغاسى تعنى قائد الميمنة وهى رتبة الرائد ، أما صولقول أغاسى فتعنى قائد الميسرة وهو صف ضابط أى (non- commissioned officer) وصولة تعنى اليسار أو الميسرة فى التركية .

(٢) نظارة الداخلية = «قوانين ولوائح البوليس المصرى » التعيينات والترقيات فى القسم العسكرى ـ الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الإميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٣ أفرنجية .

أصبح الحق فى التعيين فى البوليس منذ ذلك الوقت «بأمر ناظر الداخلية» حتى رتبة «الصولقول أغاسى» أما بالنسبة للتعيينات فى درجات أعلى ، فكان على ناظر الداخلية أن يعرضها «على الحضرة الفخيمة الخديوية للمصادقة عليها بأمر عال يصدر عنها[١]» .

ويلاحظ أنه مع إعطاء الحق منذ سنة ١٨٩٤ لناظر الداخلية فى التعيين حتى رتبة الصولقول أغاسى ، فإنه حُرِمَ الحق فى النظر فى إلحاق الكونستابلات الأوروبيين الذى نُقِلَ من مفتش عموم البوليس ، بعد إلغاء هذه الوظيفة إلى حكمدارى بوليس «المدن» الذين كانوا من البريطانيين ، كذلك أُعطِىَ لهؤلاء «الحكمدارين» الحق فى تعيين المصريين «الذين يتطوعون فى الخدمة بصفة (خطرية) فى المحلات الخالية بميزانية البوليس»[٢] .

أما ما يزود به جهاز البوليس من الجيش ، فقد كان يتم وفق مباحثات تتم ما بين سردار الجيش المصرى وهو بريطانى ، وبين مفتش عموم البوليس وهو بريطانى أيضاً ، «يصدر بعدها أمرعمومى» فى البوليس ، وغازيته(أى نشرة)عسكرية فى الجيش ، باعتماد نقل الأعداد المتفق عليها بين القيادتين ، ومن ثم فلم تكن هناك ثمة مشكلة فى أمر إلحاق الجنود من الجيش إلى البوليس[٣] .

وفيما يتعلق بالضباط المنقولين من الجيش إلى البوليس ، فقد كانت الغازيتة العسكرية السابق الإشارة إليها تتضمن أسماء الضباط المنقولين إلى البوليس ، واسم الوحدة التى نُقِلَ إليها الضابط وتاريخ النقل وتنتهى الغازيتة بتوقيع رئيس أركان حرب الجيش أو نائبه[٤] . ثم يعقب هذا إرسال وثيقة من نظارة الحربية إلى نظارة الداخلية تسمى «أورنيك عسكرى نمرة ٩٥» . تتضمن بيانات باسم الضابط المنقول ورتبته وسنه

---

(١) قانون البوليس سنة ١٨٩٧ = الباب الأول « فى الإلتحاق والإنتقال والرفت» .

(٢) المصدر السابق .

(٣) نظارة الداخلية (البوليس المصرى) ـ أوامر عمومية رقم ـ تاريخ ـ موضوع ـ ونظارة الحربية (الغازيتة العسكرية ـ نمرة ـ تاريخ) .

(٤) المصدر السابق .

وراتبه والسلاح الذى كان يعمل به ووظيفته به ومدة خدمته وتاريخ منحه رتبة الضابط وما إذا كان متخرجاً من المدارس الحربية من عدمه[١] .

أما إلحاق المدنيين فكان يتم بمقتضى أمر بوليس (أى أمر صادر فى الأوامر العمومية ـ وهى النشرة التى تصدر شاملة كل ما يتعلق بحركة الجهاز على فترات دورية) ـ يصدر فى نشرة أوامر البوليس كالآتى :- «اعتماد دولتلو أفندم»

« . . . . أفندى (ملكى) يتعين «ملاحظ» بالبوليس تحت التجربة ويلحق ببوليس مدينة . . . . . بماهية . . . . جنيهاً سنوياً اعتباراً من . . . . بالأمر

(توقيع) (مدير قلم النظام العسكرى)[٢]

وفيما يتعلق بدخول الأوروبيين فى الخدمة ، فقد كان هناك قبل مجىء الإنجليز إلى مصر ، البعض منهم ممن يعمل فى خدمة جهاز البوليس المصرى ، وفق لائحة شريف باشا الصادرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ، ثم جاء أوروبيون آخرون بعد مجىء الإنجليز .

وقد عمد «الإنجليز» إلى تصفية لوائح الماضى ومعاملة الأوروبيين الذين كانوا يعملون بالجهاز قبل مجيئهم وفق نظام جديد كان مقتضاه أن «يتعهد» الأوروبى فى إقرار مكتوب باستعداده الإستمرار فى خدمة الحكومة المصرية وفق لوائح الإنجليز[٣] .

وقد نص قانون البوليس المصرى الصادر فى سنة ١٨٩٣ على أن الأوروبيين الذين يرغبون الإستخدام فى البوليس المصرى يلزمهم أن يخضعوا للشروط الموضحة بأورنيك نمرة (٢٤) وأن يمضوا على أورنيك نمرة (٢٣) وأن يصدق مفتش العموم على ذلك وأن يوقع طالب الإستخدام أمام قنصل دولته ، وأن يُكشف على الطالب طبياً ، كما اشترط فى

(١) نظارة الحربية = أورنيك (أى نموذج) عسكرى نمرة ٩٥ تعريفة عن مدة خدمات الضباط .

(٢) نظارة الداخلية = أوامر البوليس .

(٣)دار الوثائق القومية = محفظة ٨ داخلية ـ مجلس الوزراء سنة ١٨٨٧ " Declaration "

الطالب أن يكون قد سبق له الخدمة فى جيش بلاده ، وأن لا يقل طوله عن خمسة أقدام ونصف كحد أدنى[(١)] .

وفى شأن الضباط الأوروبيين ، فقد اشتُرِطَ فى سنة ١٨٨٥ أن يكون لديهم القدرة على الكتابة بصفة رسمية والتخاطب باللغة الفرنسية ، وأن يجتاز الطالب امتحاناً فى العربية الدارجة خلال ستة أشهر من بدء تعيينه وامتحاناً آخر فى القراءة والكتابة والتحدث بالعربية بعد ١٢ شهراً .

على أن يُمنح الضابط علاوة قدرها ٢٠ جنيهاً لتغطية مصاريف الدراسة فى المرحلة الأولى ، وأربعون جنيهاً لمن يجتاز منهم الإختبار الثانى . كما أُتيح للضباط أن يتقدموا مباشرة للإمتحان الثانى ، مع منحهم مكافأة قدرها ١٠٠ جنيه إذا اجتازوه .

وبمقتضى شروط سنة ١٨٨٥ كان يحق للضابط الأوروبى أن يترك الخدمة فى أى وقت بعد إعلانه ذلك بثلاثة أشهر مع تقاضيه مرتباته حتى وقت توقفه عن عمله .

وكان يحق للحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمات أى ضابط أوروبى فى أى وقت خلال الستة أشهر الأولى من خدمته ، وكان لهذا الضابط أن يحصل على تعويض قدره راتب ثلاثة أشهر إذا لم يكن الإستعناء عن خدماته نتيجة سوء السلوك أو الإستغراق فى الديون . وفى هذه الحالة كان يتقاضى راتبه حتى وقت توفقه عن الخدمة فقط .

---

(١) قانون البوليس المصرى سنة ١٩٠٣ ـ الإلحاق والخدمة ـ واستخدام الأوروبيين ـ ودار الوثائق = محفظة ١١ جندرمة وبوليس (أورنيك ٢٤) البوليس المصرى أوروبيين Modele No. 24.

١ ـ كل طالب ملزم بأن يقدم شهادة بحسن السير والسلوك معتمدة من قنصله ، وأن يقدم شهادة بالخدمة العسكرية .

٢ ـ سوف يقدم تعهداً كتابياً بعدم ترك الخدمة قبل إعلان مسبق بمدة ثلاثة أشهر .

٣ ـ أن يتعهد بالإنقياد للوائح البوليس المصرى .

٤ ـ سوف يتقاضى أربعة جنيهات شهرياً مع المنح والعلاوات .

٥ ـ سيعامل كالموظفين المدنيين بالحكومة ، ويُمنح معاشاً وفقاً لقانون «توفيق باشا» الصادر فى ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ .

أما إذا استغنت الحكومة عن خدمات الضابط الأوروبى بعد ستة أشهر من خدمته فى البوليس المصرى والجندرمة ؛ فإن التعويض الذى تدفعه له يصل إلى راتب سنة كاملة . فإذا كانت مدة خدمته خمس سنوات ، فإن التعويض يصل إلى راتب سنة ونصف ويصل التعويض إلى راتب سنتين إذا كانت خدمته عشر سنوات .

كما كان الضابط الأوروبى يستحق أجازة لمدة شهرين ونصف فى العام دون فقد ، أو نقص فى راتبه فإذا لم يحصل على أى أجازة طوال سنة كاملة فإنه يستحق أربعة أشهر أجازة فى السنة التالية . وقد كُلِّفَ الضباط الأوروبيون بأن يُحضروا جيادهم معهم على نفقتهم ، على أن تدفع الحكومة نفقات السروج والمؤونة[١] .

وفى سنة ١٨٩٣ زيدت عناصر الإمتحان بالنسبة للضباط الأوروبيين فأصبح مكوناً من ثلاثة مراحل كالآتى : -

أ - ترجمة جمل عربية مطبوعة بسيطة التركيب تبحث فى واجبات البوليس ، إلى إحدى اللغات الثلاث (الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية) والمباحثة على وجه مفهوم فى مواضيع تختص بالبوليس ، فى اللغة العربية مع أحد رجال البوليس ينتخب صدفة لذلك .

ب - درج أقوال شاهد نطق بها بالعربية إلى إحدى اللغات الثلاث (الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية) ، وكتابة تلغراف واضح العبارة فى اللغة العربية عن موضوع مفروض يختص بواجبات البوليس ، وقراءة «أوامر البوليس» المطبوعة وتفسير معناها ، والمحادثة على وجه فصيح مع ضباط البوليس فى المواضيع المتعلقة بالبوليس وغيرها فى المواضيع العمومية .

جـ - كتابة ملخص عربى عن أقوال كل شاهد مدونة به من إحدى اللغات الثلاث (الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية) واستخراج تقرير إجمالى من اللغة العربية عن

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ١٣ جندرمة وبوليس Regulations for officers of Egyptian Constabulary and police 1885 .

الحادثة المذكورة ، قراءة بعض المقالات المدرجة فى إحدى الجرائد العربية المحلية وترجمتها شفاهياً إلى إحدى اللغات الثلاث (الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية) ، ترجمة عبارة من إحدى الجرائد الأوروبية إلى اللغة العربية .

وكان على الضابط الأوروبى «والهيد كونستابل» و «الكونستابل» عند تعيينهم بالبوليس أن يمضوا الإمتحان فى حرف « أ» بعد ستة شهور ، وفى حرف «ب» بعد ١٨ شهراً . أما الإمتحان «ج» فكان اختيارياً ويُمنح من يجتازه من الضباط مكافأة قدرها خمسون جنيهاً . فإذا تقدم الضابط الأوروبى إلى الإمتحان من حرف «ب» لا يُطلب منه أن يتقدم للإمتحان فى حرف «أ»[(١)] ولم يحدث فى شروط القبول بالخدمة بالنسبة للأوروبيين أى تعديل فيما بعد التسعينيات من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الفترة موضوع البحث ، سوى إضافة شرط سادس من شروطه «الأورنيك رقم ٢٤» السابق الإشارة إليه ومقتضاه أن يكون «التعيين تحت التجربة لمدة تُحَدَد بمعرفة حكمدار البوليس»[(٢)] .

الرتب والمرتبات :

تأثرت الرتب فى جهاز الأمن منذ الفترة المبكرة من الإحتلال البريطانى ، باختلاف نزعات كل من «الجنرال فالنتين بيكر باشا» ، والمستر «كليفورد لويد» .

فقد كان «بيكر باشا» كما سبق القول ، رجل عسكرى وذو ميول حربية ، يحلم بقيادة الجيوش وتحقيق الإنتصارات العسكرية ، ويود أن يحقق عملاً يعيد إليه شهرته ومجده عن طريق إعادة تنظيم جهاز الأمن المصرى ، وقد أُتيحت له هذه الفرصة فى السودان ، لكن «المهدى» أضاعها عليه فى واقعة «الطيب» قرب «الترنكيتات» فى سنة ١٨٨٤م .

---

(١) قانون البوليس المصرى ١٨٩٣ = الإلتحاق والدخول فى الخدمة (استخدام الأوروباويين) .

(٢) دار المحفوظات العمومية = ملف خدمة « ولفرد كونليف كيف» ، رقم ٢٩٣٤٦ - محفظة ١٥٩٤ - عين ٣ دولاب ٦٩ .

أثرت اتجاهات « بيكر» العسكرية فى وضع «الرتب» فى جهاز الأمن فى سنة ١٨٨٣م ، بل وفى جهاز الأمن بأكمله عندما قسمه «بيكر» إلى قسمين منفصلين هما «الجندرمة» و «البوليس» ، فقد أولى «بيكر» اهتمامه بالقسم العسكرى من الجهاز «الجندرمة» ، ونظمه تنظيماً يقارب نظم الجيش . أما «البوليس» فقد تركه للجنة تقرر مصيره ومصير رتبه دون أن يتدخل فى شؤونه . ثم ترك أمر «البوليس» تماماً ، عندما كلفه «الخديو توفيق» فى ديسمبر سنة ١٨٨٣ «بمأمورية إطفاء الثورة القائمة بالجهات الكائنة بين بربر وسواكن ، وحفظ خط المواصلة بين هاتين النقطتين» ، فأخذ «الجندرمة» الأثيرة لديه إلى السودان ، وترك «البوليس» للجنة ترى فيه ما تراه[1] .

كان أول تنظيم للرتب فى «البوليس المصرى» ، المنفصل تماماً عن الجندرمة وفق لائحة ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٣ يقسم الرتب إلى قسمين : -

رتب عليا Superior grades ورتب دنيا Inferior grades

وكانت الرتب العليا كالآتى :

مفتشون Inspectors ـ رؤساء قوميسيرون Chief Commissioners

قوميسيرون Commissiones ـ مساعدو قوميسيرون Sub - Commissioners

ـ أما الرتب الدنيا فكانت :

بريجادير Brigadiers ـ مساعد بريجادير Sub- Brigadiers

رجال بوليس Police men

---

(١) الوقائع المصرية = ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٣

- The Earl of Cromer = Modern Egypt, P. 207 .

- Alfred Milaer = England in Egypt P. 321 .

وفى نفس الوقت أُلغيت رتب اللواء ، والقائمقام ، واليوزباشى من الجهاز تماماً[١] أما قوات الجندرمة فقد بقيت لها رتبها العسكرية المماثلة لرتب الجيش دون مساس ، ووفقاً للتقسيم الذى أجراه «دوفرين» فى أوائل عهد الإحتلال .

وبصدور الأمر العالى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ فى عهد «كليفورد لويد» وأثناء غياب «فالنتين بيكر» فى السودان أُدمجت قوتا «الجندرمة والبوليس» الموجودتان بالقطر المصرى وأصبحتا «قوة واحدة تسمى بالبوليس أى الضابطة المصرية»[٢] .

وبمقتضى هذا الأمر أصبحت الرتب اعتباراً من يناير سنة ١٨٨٤ كالآتى :

مفتش عموم	Inspector - general
نائب مفتش عموم	Deputy Inspector -general
مساعد مفتش عموم	Assistant Inspector -general
مفتش إقليم	Divisional Inspector
مساعد مفتش	Sub - Inspector
كبير كونستابلات	Head Constable
كونستابل درجة أولى	Ist class Constable
كونستابل درجة ثانية	2nd class Constable
مساعد كونستابل درجة أولى	Ist class sub- Constable
مساعد كونستابل درجة ثانية	2nd class sub - Constable

(1) Further Correspondence respecting Reorganization in Egypt, In Continuation of Egypt No. 2, (1883), No. 51, sir E. Malet to Earl Granville, Cairo, June 23, 1883 inclosure in No. 51, " Rules for the Management of the Egyptian Constabulary and police .

(٢) نظارة الداخلية = قوانين ولوائح البوليس المصرى «مجموعة تشتمل على قوانين ولوائح وأوامر البوليس الصادرة عن الحكومة المصرية والمعمول بموجبها فيما يتعلق بالادارة ومنع حوادث الجنايات لغاية تاريخ أول يوليو سنة ١٨٩٣ (الطبعة الأولى) بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٥ أفرنجية .

وقد سرى هذا النظام على قوة الجندرمة التى «ضُمَّت» للبوليس وكونت« قوة» مكونة من تشكيلات موزعة فى المديريات سُمِّيَت أساس البوليس ، Police depot وسُمِّىَ قائد كل تشكيل بالمديرية ، باسم «المفتش قائد الأساس» Inspector Commanding the de-pot[(١)]

ونظراً لأن مصدر التزود بالقوى البشرية اللازمة للجهاز فى ذلك الوقت كان هو الجيش ؛ فقد أجرت السلطات البريطانية «معادلة» للرتب بالجهاز بالمقابلة للرتب العسكرية المعمول بها فى الجيش فصارت كالآتى : -

الرتب فى البوليس	الرتب العسكرية المعادلة
مفتش عموم Inspector - general	فريق Lieutenant - general
براتب قدره ٢٤٠٠ جنيه سنوياً	
نائب مفتش عموم Deputy In-spector- general	لواء Major - general
براتب قدره ١٠٠٠ جنيه سنوياً	
مساعد مفتش عموم Assistant - Inspector -general	ميرالاى (عميد) Brigadier- general
براتب قدره ٨٠٠ جنيه سنوياً	

وقُسِّم المفتشون إلى درجات وفق رواتبهم كالآتى : -

= مفتش يتقاضى ٧٠٠ جنيه سنوياً 1-st Class inspector

قائمقام (عقيد) Colonel

= مفتش يتقاضى ٦٠٠ جنيه سنوياً 2-nd class inspector

بكباشى (مقدم) Lieutenant Colonel

= مفتش يتقاضى ٥٠٠ جنيه سنوياً 3-rd Class inspector

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٨ ، جندرمة - Egyptian Police- office of inspector- general 13-3 1884 .

صاغ قول أغاسى (رائد)	Adjutant major
= مساعد مفتش	Sub - inspector
يوزباشى (نقيب)	Captain
= باش كونستابل	Head - Constable
ملازم	Lieutenant

براتب قدره ٧٢ جنيه سنوياً

= كونستابل درجة أولى براتب قدره ٤٢ جنيه سنوياً	
باش جاويش (رقيب أول)	Sergant major
= كونستابل درجة أولى براتب قدره ٣٦ جنيه سنوياً	
باش جاويش (رقيب أول)	Sergant major
= كونستابل درجة ثانية براتب قدره ٣٠ جنيه سنوياً	
جاويش (رقيب)	Sergant
= سوب كونستابل درجة أولى براتب قدره ١٨ جنيه سنوياً	
أونباشى	Constable
= سوب كونستابل درجة ثانية براتب قدره ١٥ جنيه سنوياً	
نفر (جندى)	Private

وكانت علامات الرتب للكونستابلات (الوطنيين) كالآتى :-

* كونستابل درجة أولى براتب قدره ٤٢ جنيه سنوياً : أربعة شرائط مقلوبة على شكل رقم ٨ وفوقهم هلال تحت الكوع على الذراع الأيمن .
* كونستابل درجة أولى براتب قدره ٣٦ جنيه سنوياً : أربعة شرائط مقلوبة على شكل رقم ٨ تحت الكوع على الذراع الأيمن .

*كونستابل درجة ثانية : ثلاثة شرائط مقلوبة على شكل رقم ٨ تحت الكوع على الذراع الأيمن .

*سوب كونستابل درجة أولى : شريطان مقلوبان على شكل رقم ٨ تحت الكوع على الذراع الأيمن .

* سوب كونستابل درجة ثانية : بدون أشرطة على الذراع .

أما الأوروبيين فقد كانت علاماتهم ومرتباتهم كالآتى : -

*كونستابل أوروبى براتب قدره ٧٢ جنيه سنوياً : أربعة شرائط مقلوبة وفوقها هلال .

*كونستابل أوروبى براتب قدره ٦٠ جنيه سنوياً : أربعة شرائط مقلوبة .

*كونستابل أوروبى براتب قدره ٤٨ جنيه سنوياً : ثلاثة شرائط مقلوبة [١] .

وقد استمر هذا النظام عامة معمولاً به حتى مايو سنة ١٨٨٤ عندما عُدِّلَت العلامات بالنسبة للوطنيين فأصبحت كالآتى : -

كونستابل درجة أولى	ثلاثة شرائط مقلوبة
كونستابل درجة ثانية	شريطان مقلوبان
سوب كونستابل درجة أولى	شريط واحد مقلوب

أما السوب كونستابل درجة ثانية وهو آخر رتبة فى جدول الرتب فلم يكن يضع أصلاً أى أشرطة[٢] .

كان هذا نظام الرتب فى عهد كليفورد لويد سنة ١٨٨٤ .

(١) دار الوثائق = محفظة ٨ جندرمة ـ وثيقة بالإنجليزية مؤرخة فى ٢٢ مارس سنة ١٨٨٤م .

(٢) المصدر السابق ـ وثيقة بالإنجليزية مؤرخة ١٨٨٤/٥/٣١م .

ما أن شُفِىَ «الجنرال فالنتين بيكر باشا» من جراحه التى أُصيب بها فى«سواكن»[٣] حتى أصدر قراراً فى أول يناير سنة ١٨٨٥ بإلغاء «أساس البوليس» الذى كان«كليفورد لويد» قد أنشأه بدلاً عن «الجندرمة» وأمر (بيكر) بأن تسمى هذه القوة «بالجندرمة» مرة ثانية حيث أسند قيادتها إلى «الماجور» (رائد) «جورج هارفى» ، بعد تقسيمها هذه المرة إلى أورطتين هما «أورطة الجندرمة البيادة السودانية» و«أورطة الجندرمة الخيالة» وأعاد «بيكر» الرتب العسكرية إلى هذه القوات فأصبح ضباطها «قائمو مقامات وبكباشية وصاغات ويوزباشية وملازمون أوائل وملازمون ثوانى»[١] .

ثم ألحق «بيكر» إجراءاته هذه ، بأن أصدر فى نفس العام أمراً بتعديل المسميات التى كان «كليفورد لويد» قد أطلقها على قوات البوليس ، فصارت المسميات الجديدة كالآتى : -

---

(١) دار المحفوظات العمومية = جزء أول مستخدمين عموم البوليس عسكرية وملكية سنة ١٨٨٤ « ٣٨٤ ـ عين ١٠ ـ مخزن ٤٣ » (سعادة باكر باشا انسبكتر جنرال عموم البوليس ـ سعادته توجه أجازة لمدة ٣ شهور من أول مايو سنة ١٨٨٤ كإفادة نمرة ٢٠٧ (سعادته كان بسواكن وصرف له استحقاقه لغاية ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ على حساب السودان ضمن اذن نمرة ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٤ ـ وردت إفادة افرنكى من سعادة وكيل الداخلية رقم ٢٩٨٢ واضحاً بها أن سعادته تصرح له بامتداد الأجازة لغاية سبتمبر سنة ١٨٨٤ لعدم شفا الجرح المصاب به سعادته) .

(٢) نظارة الداخلية = General orders I st January 1885 = the police depot at Ghezireh, Cairo was abolished and the force quartered there is designated as Gendarmerie Under the Command of major George Harvey etc.

مسميات كليفورد لويد	مسميات فالنتين بيكر
مفتشون Inspectors	قادة Commandants مأمورين Assistant Commandants
مساعدو مفتشون Sub - inspectors	معاونون Moawins
باش كونستابلات Head Constables	ملاحظين Mulahizeen
كونستابل درجة أولى 1st Class Constable	باشجاويش Bashshawish
كونستابل درجة ثانية 2nd Class Constable	جاويش Shawish
سوب كونستابل درجة أولى 1st Class Sub Constable	أونباشى Onbashi
سوب كونستابل درجة ثانية 2nd Class Sub Constable	نفر درجة أولى 1st Class nafars نفر درجة ثانية 2nd Class nafars (١)

وهكذا أعيدت للبوليس من جديد رتبه القديمة كالجاويشية والأونباشية والأنفار، بينما اقتصرت رتب الكونستابلات بدرجاتها المختلفة على الأوروبيين من رجال البوليس.

ويلاحظ أنه قد استجدت فى الجهاز منذ ذلك التعديل وظائف جديدة «كالملاحظين» و «المأمورين» ولم يكن يُقصد بهذه الوظيفة الأخيرة، وظيفة «المأمور» المعروفة «بمأمور المركز أو القسم» وإنما كان يُقصد بها وقتئذ وظيفة «الحكمدار» التى لم تُطلق على شاغلى وظائفها فى المديريات إلا فى سنة ١٨٩٠ عندما عمّت كلمة «مأمورى المراكز» فى الوجه القبلى، بعد أن كانت لاتُطلق إلا على شاغلى هذه المناصب فى الوجه

(١) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية سنة ١٨٨٥ .

البحرى فقط منذ سنة ١٨٧١م عندما أحدث «إسماعيل» تعديلاته الإدارية . فقد كان «ناظر القسم» فى الوجه القبلى هو نظير «مأمور المركز» فى الوجه البحرى فلما عمَّت كلمة «مأمور المركز» فى جميع جهات القطر استدعى الأمر تمييز «مأمور البوليس» عن «مأمور المركز» فسُمِّيَ الأول منذ ذلك الوقت «حكمدار البوليس» (١) .

ولكى يسهل على «بيكر» وضع ضباط الجيش الذين يُنقلون إلى البوليس فى وظائف مناسبة لرتبهم ، وضع جدولاً « بالوظائف» فى جهاز البوليس مقارناً بما يماثلها من « الرتب العسكرية» فكانت على النسق الآتى : -

الوظيفة فى البوليس	الرتبة العسكرية المماثلة لها
مفتش عموم Inspecto - general	فريق Lieutenant - general
نائب مفتش عموم Deputy Inspector - general	ميرميران Mirmiran
مساعد مفتش عموم Assistant Inspec- tor- general	ميرميران Mirmiran

(١) محمد رمزى = القاموس الجغرافى ج١ - وقوانين ولوائح البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ - ويلاحظ أن لقب « حكمدار » كان يستعمل فى المدن منذ ما قبل الإحتلال - فلما حل الإنجليز بمصر استمر هذا اللقب سارياً فى (القاهرة والإسكندرية ومدن القنال) .

الرتبة العسكرية المماثلة	الوظيفة فى البوليس
قائمقام 'olonel	مفتش منطقة براتب ٧٠٠ جنيه سنوياً Divisional inspector مساعد نائب مفتش عموم براتب ٧٠٠ جنيه سنوياً Assistant Deputy inspector حكمدار مدينة القاهرة Cairo City Commandant قائمقام الجندرمة Gendarmerie Colonel مدير المخازن Stores director
بكباشى ieutenant olonel	سكرتيرو ياور " Secretary &" aide -de - Camp مساعد نائب مفتش عموم براتب ٦٠٠ جنيه سنوياً Assistant Deputy inspector general حكمدار مدينة الإسكندرية Alexandria city Commandant مفتش منطقة براتب ٦٠٠ جنيه سنوياً Divisional inspector بكباشى الجندرمة Gendarmerie lieutenant colonel
صاغقول أغاسى [ajors	مأمورون أو قواد بوليس مديريات Mamours &Commandants of Provinces مساعدو قواد بوليس مدن القاهرة والإسكندرية وبورسعيد Assistant commandant of cairo, Alex. and port said مفتشو مناطق براتب قدره ٥٠٠ جنيه سنوياً Divisional inspectors صاغات الجندرمة Majors of Gendarmerie

الوظيفـة فى البـوليس	الرتبة العسكرية المماثلة لها
أركـان حـرب الجنـدرمـة Adjutant Major of Gendarmerie	ضابط أركان حرب Adjutant Major
معاونون براتب ١٥٠ جنيه سنوياً Moawins يوزباشية الجندرمة Captains of Gendamerie	يـوزبـاشـى Captains
معاون براتب قدره ١٢٠ جنيه سنوياً Moawins ملازمو الجندرمة Lieutenants of Gendarmerie	مـلازم أول Lieutenants
ملاحظون Mulahiz مـلازمـون ثوانى الجنـدرمـة Sub lieutenant of Gen-darmerie	ملازم ثان Sub lieutenant (١)

وبمقتضى «جدول الوظائف المقارنة للرتب العسكرية» ، تكوَّن فى جهاز البوليس - وعلى أسس سليمة - نظام الفصل بين «الرتب» و «الوظائف» ذلك النظام الذى يتيسر بمقتضاه وضع الضابط المنقول من الجيش إلى البوليس فى الوظيفة التى «تناسب» رتبته .

والواقع أن الحاجة كانت ماسة لهذا الجدول المقارن ، إذ أن «البوليس» يقوم من حيث هيكله البنائى ، على «الوظائف» بعكس الجيش الذى يقوم هيكلياً على أساس الرتب ، وإذا كان المصدر الذى يتزود منه البوليس برجاله هو الجيش ؛ فإن عمليات «النقل» ، ووضع الرجال فى أماكنهم المناسبة كان يقتضى فعلاً وجود مثل هذا النظام .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٥١ داخلية أفرنكى - وثيقة فرنسية بعنوان Sujet: Projets de Reglements pour les promotions et Ranges relatif, Date lecaire 12 septembre 1885.

ويلاحظ فيما يتعلق بوظيفة نائب مفتش العموم ومساعد مفتش العموم أن الرتبة العسكرية المماثلة لهما كانت (ميرميران) وهى رتبه فارسية تعنى (أميرالأمراء) وكانت تُمنح للمدنيين الذين يسمون (باشا) بعد ذلك . ولقد كان المفترض أن تكون الرتبة هى (ميرلواء) المقابلة لرتبة اللواء الآن . ومع هذا فإن المفترض أن صاحب وظيفة نائب مفتش العموم ومساعد مفتش العموم كان يحمل رتبة (باشا) .

وقد تحددت فى أكتوبر سنة ١٨٨٥ وظائف الجهاز وفق الجدول الآتى :-

مفتش عموم	٢٤٠٠ جنيه فى العام
نائب مفتش عموم	١٢٠٠ جنيه فى العام
مساعد مفتش عموم	١٠٠٠ جنيه فى العام
مفتش منطقة	٧٠٠ جنيه فى العام
مفتش منطقة	٦٠٠ جنيه فى العام
مفتش منطقة	٥٠٠ جنيه فى العام
مأمور بوليس	٤٠٠ جنيه فى العام
مأمور بوليس	٣٠٠ جنيه فى العام
مأمور بوليس	٢٤٠ جنيه فى العام
معاون بوليس درجة ١	١٨٠ جنيه فى العام
معاون بوليس درجة ٢	١٤٤ جنيه فى العام
معاون بوليس درجة ٣	١٢٠ جنيه فى العام
ملاحظ بوليس	٧٢ جنيه فى العام
ملاحظ بوليس	٦٠ جنيه فى العام
ملاحظ بوليس	٤٨ جنيه فى العام
باشجاويش درجة ١	٤٢ جنيه فى العام
باشجاويش درجة ٢	٣٦ جنيه فى العام
باشجاويش درجة ٣	٣٠ جنيه فى العام
جاويش	٣٠ جنيه فى العام
جاويش	٢٠ جنيه فى العام

أونباشى	١٨ جنيه فى العام
أونباشى	١٥ جنيه فى العام
نفر درجة ١	١٥ جنيه فى العام
نفر درجة ٢	١٢ جنيه فى العام [(١)]

أما الجندرمة فقد استمرت وفقاً لنظام «بيكر» محتفظة بمسمياتها العسكرية فكانت رتبها ومرتبات رجالها كالآتى : -

كولونيل (قائمقام = عقيد)	٦٢,٥ جنيه شهرياً
لفتنانت كولونيل (بكباشى = مقدم)	٥٠ جنيه شهرياً
ماجور (صاغ = رائد)	٤٥,٨٣ جنيه شهرياً
كابتن (يوزباشى = نقيب)	٧,٥ جنيه شهرياً
ملازم أول	٤,٥ جنيه شهرياً
ملازم	٤ جنيه شهرياً
أدجوتانت (صول قول أغاس = مساعد)	١,٥ جنيه شهرياً
باشجاويش (رقيب أول)	٩٠ قرش شهرياً
كوارتر ماستر(بلوك أمين =كاتب عسكرى)	٨٠ قرش شهرياً
جاويش (رقيب)	٧٠ قرش شهرياً
أونباشى (عريف)	٦٠ قرش شهرياً
نفر (جندى)	٥٠ قرش شهرياً[(٢)]

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٣٩ داخلية افرنكى Return showing rates of pay actually drawn by officers and men in the Egyptian police on the 3 october 1885 .

(٢) المصدر السابق = محفظة إدارة محلية بدون رقم «وثيقة عن مرتبات الجندرمة سنة ١٨٨٥» .

ولم تختلف علامات الرتب للصف ضباط فى «البوليس» عن مثيلاتها فى «الجندرمة» - فقد كانت كالآتى : -

* باشجاويش (رقيب أول) : أربعة شرائط على الذراع الأيمن .
* بلوك أمين : ثلاثة شرائط على الذراع الأيمن .
* جاويش : ثلاثة شرائط على الذراع الأيمن .
* أونباشى : شريطان على الذراع الأيمن .
* نفر درجة أولى : شريط واحد على الذراع الأيمن .
* نفر درجة ثانية : بدون شرائط .

أما رجال البوليس الأوروبيين فقد كان التعديل الذى مس رتبهم ومرتباتهم فى عهد بيكر كالآتى : -

هيد كونستابل أوروبى	European Head Constable	٩٦ جنيه فى العام
كونستابل أوروبى درجة ١	1st Class European Constable	٧٥جنيه فى العام
كونستابل أوروبى درجة ٢	2nd Class European Constable	

وهى رتبة ذات ثلاث فئات مالية أولاها ٦٣ جنيه فى العام وثانيتها ٦٠ جنيه فى العام - أما ثالثتها فكانت ٤٨ جنيه فى العام .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت وظائف «الكونستابلات» قاصرة على الأوروبيين من رجال البوليس[١] .

(١) المصدر السابق = محفظة إدارة محلية = وثيقة عن مرتبات ورتب رجال البوليس سنة ١٨٨٥ .

وقد أجريت فى سنة ١٨٩٣ معادلة لرتب رجال البوليس الأوروبيين بالرتب الوطنية فكانت المعادلة كالآتى : -

هيد كونستابل	- يكون مساوياً لرتبة الصولقول أغاسى
كونستابل درجة أولى	- يكون مساوياً لرتبة الباش جاويش
كونستابل درجة ثانية	- يكون مساوياً لرتبة الجاويش
كونستابل درجة ثالثة	- يكون مساوياً لرتبة الأونباشى(١)

ويلفت النظر هنا الفارق الهائل فى المرتبات بين الأوروبيين وبين المصريين من مختلف الرتب ، فبينما كان «الكونستابل الأوروبى» من الدرجة الثالثة يتقاضى أربعة جنيهات شهرياً ، كان نظيره الأونباشى المصرى يتقاضى ١٥٠ قرش فى الشهر إذا كان من الدرجة الأولى و ١٢٥ قرش فى الشهر إذا كان من الدرجة الثانية .

كما أن الكونستابل الأوروبى من الدرجة الثانية كان يتقاضى ٦٣ جنيه فى العام أى أكثر من خمسة جنيهات شهرياً ، فى الوقت الذى كان نظيره الجاويش المصرى يتقاضى ٣٠ جنيه فى العام إذا كان فى الدرجة الأولى وعشرون جنيهاً إذا كان من الدرجة الثانية .

وبينما كان الكونستابل الأوروبى من الدرجة الأولى يتقاضى ٧٥ جنيه سنوياً فإن الباش جاويش المصرى الذى يعادله فى الرتبة كان يتقاضى ٤٢ جنيه إذا كان من الدرجة الأولى و ٣٦ جنيه إذا كان من الدرجة الثانية .

---

(١) قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ (استخدام الأوروبيين) - ويلاحظ أن رتبة كونستابل درجة ثالثة قد استجدت فى تلك السنة بعد أن كانت رتب الأوروبيين تنتهى - قبل ذلك - عند كونستابل درجة ثانية - وقد كانت ماهية هذا الكونستابل من الدرجة الثالثة تبدأ بثمانية وأربعين جنيهاً فى السنة .

أما الهيدكونستابل الأوروبى فقد كان يتقاضى ٩٦ جنيه فى العام ـ ونظيره الصول قول أغاس كان يتقاضى ٤٨ جنيه سنوياً .

وإذا كانت هذه هى الفوارق فى الرواتب بين المصريين والأوروبيين على مستوى القاعدة ، فإن هذه الفوارق على مستوى الضباط كانت أكثر من ذلك .

فبينما عُيِّنَ المستر «جورج سميث» «الملاحظ الأوروباوى» ببوليس مدينة مصر «حكمداراً» لبلوك إطفاء الحريق فى «الأنتيكخانة» المصرية بالجيزة بماهية قدرها ٢٤٠ جنيه سنوياً اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٨٩٤ ، كان الملازم أول «على أفندى عزت» «ملاحظ البوليس» بمدينة القاهرة يتقاضى ٧٢ جنيه سنوياً ، والملازم أول «حسن فهمى» ملاحظ بوليس بندر «المنصورة» يتقاضى ستون جنيهاً سنوياً ، والملازم أول «محمد صفوت» ملاحظ بوليس مركز «المنيا» يتقاضى ستون جنيهاً ، و «محمد افندى أباظة» ملاحظ البوليس بمدينة القاهرة يتقاضى ٧٢ جنيه سنوياً . أما «مصطفى أفندى شكيب» فقد كان راتبه ٤٨ جنيه سنوياً[١] وهذا يعنى أن تقسيم درجات الراتب للملاحظين (٧٢ - ٦٠ - ٤٨ جنيه سنوياً) كان يطبق على المصريين فقط .

ومع ثبات «مبدأ التفريق فى الراتب» بين الأوروبيين والمصريين بصفة عامة ، فقد كان هناك «فارق خاص» فى الراتب بين الأوروبيين وبين البريطانيين فى الجهاز «فجورج سميت» وهو بريطانى كما يبدو من اسمه كان يقابله فرانشسكو بروساتى وهو «ملاحظ أوروباوى» من جنسية إيطالية ، وكان راتب الأخير ١٢٠ جنيه فى العام بينما كان راتب «جورج سميت» هو ٢٤٠ جنيه فى العام[٢] أما رتبة المعاون بدرجاتها الثلاث (١٢٠ جنيه ـ ١١٤ جنيه ـ ٩٠ جنيه سنوياً) ، والتى كان يشغلها الضباط من رتبة «اليوزباشى» فقد كانت فوارق المرتبات بين المصريين والأجانب فيها كالآتى : -

(١) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية أرقام ١٨٠و١٧٦و١٨١ فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

(٢) المصدر السابق = الأوامر العمومية = ٢٠٦ فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ .

* يوزباشى «فرنون جارفس» معاون بوليس بالقاهرة ١٩٢ جنيه سنوياً .

* يوزباشى «محمد فارس افندى» معاون بوليس بالقاهرة ١٢٠ جنيه سنوياً[١] .

وكان الملازمون الأوائل الأوروبيون الذين يرقون إلى رتبة اليوزباشى المقابلة لوظيفة «المعاون» يُمنحون راتباً قدره ١٨٠ جنيه سنوياً كبداية لمربوط الوظيفة ، وهو راتب يوازى ضعف بداية مربوط الوظيفة بالنسبة للمعاونين المصريين[٢] .

وفي شأن رتبة «الصاغقول أغاسى» ، فقد كان حاملها من الأوروبيين يتقاضى ٣٠٠ جنيه سنوياً بينما كان زميله المصرى يتقاضى ٢٤٠ جنيه سنوياً[٣] .

وبينما كان «البكباشى الأوروبى» يتقاضى ٤٠٠ جنيه سنوياً كان «البكباشى المصرى» يتقاضى ٣٠٠ جنيه سنوياً[٤] .

وأخيراً فإن راتب «القائمقام الأوروبى» كان ٨٠٠ جنيه سنوياً وكان راتب «القائمقام المصرى» ٤٢٠ جنيه سنوياً .

ويلاحظ أننى لم أتعرض لرتبة الميرالاى فى «البوليس» ، لأنها لم تكن موجودة فى الجهاز على الإطلاق بالنسبة للمصريين ، ولم تنشأ هذه الرتبة إلا فى سنة ١٩١٠[٥] .

بدأ التفكير فى رفع مرتبات رجال البوليس فى سنة ١٩٠٥ ، حيث كانت المرتبات حتى ذلك العام هى نفس المرتبات التى كانت مقررة منذ بداية الإحتلال . فكان راتب «العسكرى» فى المديريات ١ جنيه فى الشهر ، وفى «المدن» ١٥٠ قرش شهرياً[٦] .

---

(١) المصدر السابق = الأوامر العمومية ٦٥٤ فى ٣١ ديسمبر ١٩٠١ ، و ١٢ فى ١٠ يناير سنة ١٩٠١ .

(٢) المصدر السابق = الأوامر العمومية ١٢ فى ١٩٠١/١/١٠ « الملازم أول بول لنجرمان ملاحظ بوليس بقنال السويس يرقى معاون بوليس بماهية ١٨٠ جنيه سنوياً ويمنح رتبة يوزباشى محلى» .

(٣) المصدر السابق = الأوامر العمومية ٢٠٧ فى ١٩٠٢/٥/٤ و ٢٠ فى ١٩٠٤/١٠/١٤ .

(٤) المصدر السابق = الأوامر العمومية ١٧٦ فى ١٨٩٤/١٢/٣ و ٢٠٧ فى ١٩٠٢/٥/٤ و ٤٣ فى ١٩٠٥/١/١٧ .

(٥) المصدر السابق = الأوامر العمومية ١٧٦ فى ١٩١٠/٣/٢٧ ـ وكان الميرالاى حسن محمد بك هو أول ضابط مصرى يحصل على هذه الرتبة .

(٦) مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة عن مجلس النظار والنظارات سنة ١٩٠٤ ص ٣٦٨ « مذكرة المستشار المالى لسنة ١٩٠٥ » .

وقد زيدت المرتبات بالنسبة لعساكر المديريات فى سنة ١٩٠٦ فأصبحت ١٥ جنيه سنوياً للعسكرى ،كما زيدت لعساكر «المدن» فأصبحت ١٨ جنيهاً سنوياً[١] .

أما بالنسبة للضباط فقد أصبحت المرتبات كالآتى : -

قائمقامات (يعملون كحكمدارون)	٤٢٠ جنيه سنوياً
بكباشية «محليون» (يعملون كحكمدارون)	٣٠٠ جنيه سنوياً
صاغقول أغاسية	٢١٦ جنيه سنوياً
يوزباشية (مأمورو بنادر)	١٨٠ جنيه سنوياً
يوزباشية (معاونو بوليس)	١٤٤ جنيه سنوياً
يوزباشية (معاونو بوليس)	١٢٠ جنيه سنوياً
ملازمون أوائل (ملاحظو بوليس)	٨٤ جنيه سنوياً
ملازمون ثوانى (ملاحظو بوليس)	٩٦ جنيه سنوياً
ملازمون ثوانى (ملاحظو بوليس)	٨٤ جنيه سنوياً
ملازمون ثوانى (ملاحظو بوليس)	٧٢ جنيه سنوياً
صولقول أغاسية	٦٠ جنيه سنوياً[٢]

وبالنسبة للملازمين «ملاحظى البوليس الأوروبيين» فقد كانت مرتباتهم تبدأ بمائة وعشرين جنيهاً سنوياً[٣] ، وكذلك فإن مرتبات «الكونستابلات الأوروبيين» أصبحت منذ ١٩٠٦/١/١٥ كالآتى : -

---

(١) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ٨٨٩ فى ١٩٠٥/١٢/١٠ .

(٢) المصدر السابق = الأوامر العمومية ٥٦ فى ١/٢٢/ و ٢ فى ١٩٠٧/١/٥ ـ وقد زيدت مرتبات الصولقول أغاسية منذ ذلك التاريخ الأخير إلى ٦٠ جنيه سنوياً .

(٣) المصدر السابق = ٥٦ فى ١٩٠٦/١/٢٢ .

هيدكونستابل	٩٦ جنيه سنوياً
كونستابل درجة ١	٨٤ جنيه سنوياً
كونستابل درجة ٢	٧٢ جنيه سنوياً
كونستابل درجة ٣	٦٠ جنيه سنوياً[١]

وقد عرف «البوليس المصرى» نظام «بدل الملبوسات» لأول مرة فى يناير سنة ١٩٠٩ عندما مُنِحَ «ضابطان» برتبة الصاغقول أغاسى بدلاً سنوياً للملبوسات قدره ١٢ جنيه لكل منهما ، وواحد وعشرون يوزباشياً مبلغ ٦,٨٤ جنيه لكل منهم ,وملازمان أولان ١٢ جنيه لكل منهما .

ومالبث هذا «البدل» أن عُمِّمَ بالنسبة للضباط من رتبة الصاغقول أغاسى واليوزباشى و الملازم أول والملازم ثانى فقط اعتباراً من يناير سنة ١٩١٠ حسب الفئات الآتية : -

* صاغقول أغاسى براتب ٢١٦ جنيه سنوياً يتقاضى بدل ملبوسات سنوى ١٢ جنيه
* يوزباشى أمضى فى رتبته سبع سنوات وبلغ راتبه ١٤٤ جنيه سنوياً يتقاضى بدل ملبوسات سنوى ٦,٨٤ جنيه .
* يوزباشى براتب ١٢٠ جنيه سنوياً يتقاضى بدل ملبوسات سنوى ٦,٨٤جنيه .
* ملازم أول براتب ٨٤ جنيه سنوياً يتقاضى بدل ملبوسات سنوى ١٢ جنيه .
* ملازم ثان براتب ٧٢ جنيه سنوياً يتقاضى بدل ملبوسات سنوى ١٢ جنيه[٢] .

---

(١) المصدر السابق = ٣١ فى ١٩٠٦/١/١٥ .

(٢) المصدر السابق = الأوامر العمومية ٣٩ فى ١٩١٠/١/٢٠

وقد نظم الأمر الإدارى رقم ٥ الصادر فى ١٩١٠/٢/٥ مرتبات ضباط البوليس الوطنيين اعتباراً من أول يناير سنة ١٩١٠ وفق الجدول الآتى :

الرتبة	الماهية	بدل الملبوسات السنوى
ملازم ثان	٧٢ جنيه	١٢ جنيه
ملازم أول	٨٤ جنيه	١٢ جنيه
يوزباشى	١٢٠ جنيه	٦,٨٤ جنيه
يوزباشى	١٤٤ جنيه	٦,٨٤ (لا يصرف هذا البدل لليوزباشى الذى فى هذه الفئة إلا إذا أمضى ٧ سنوات من تاريخ منحه عريضة اليوزباشى .
صاغقول أغاسى	٢١٦ جنيه	١٢ جنيه
بكباشى	٣٣٦ جنيه	---
قائمقام	٤٢٠ جنيه	---
قائمقام	٤٨٠ جنيه	---
ميرالاى	٥٦٤ جنيه	---(١)

(١) المصدر السابق = الأمر العمومى ١٢٦ فى ١٩١٠/٣/٣ ـ وقد تقررت منذ سبتمبر سنة ١٩١٢ علاوات إضافية «لضباط البوليس الوطنيين» بواقع ٢٤ جنيه سنوياً لليوزباشى ـ و١٨ جنيه سنوياً للملازم أول ـ و ١٢ جنيه سنوياً للملازم ثان ـ أما باقى الرتب الأخرى فلم يتقرر لها أى علاوات ـ راجع نظارة الداخلية الأمر العمومى ٥٩٥ فى ١٩١٢/٩/١٧ .

وقد ارتفعت بالمقابل ، مرتبات الضباط الأوروبيين فى جهاز البوليس منذ سنة ١٩١٢ فأصبحت كالآتى : -

ميرالاى	٩٠٠ جنيه سنوياً
قائمقام	٨٤٠ جنيه سنوياً
بكباشى	٤٨٠ جنيه سنوياً
صاغقول أغاسى	٢٨٨ جنيه سنوياً
يوزباشى	٢١٠ جنيه سنوياً
ملازم أول	١٥٦ جنيه سنوياً
هيد كونستابل	١٢٠ جنيه سنوياً
كونستابل درجة ١	١٠٢ جنيه سنوياً
كونستابل درجة ٢	٩٠ جنيه سنوياً
كونستابل درجة ٣	٧٨ جنيه سنوياً[١]

ومنذ أكتوبر سنة ١٩١٩ قرر مجلس الوزراء منح «الموظفون والمستخدمون المعينين بماهيات شهرية» ٢٠٪ زيادة إلى مرتباتهم ، كما أصبحت تعيينات الأوروبيين تتم بمقتضى «كادر أوروبى مؤقت» عُدِّلَت على أساسه مرتبات «الكونستابلات» منهم ، فصارت كالآتى : -

(١) المصدر السابق = الأمر العمومى ٥٥ فى ١٩١٣/١/٢٦ و ١٦٢ فى ١٩١٣/٣/١٦ .

كونستابل درجة« أ » « مؤقت»	من ٢٤٠ إلى ٣٦٠ جنيه سنوياً
كونستابل درجة«ب» «مؤقت»	من ١٨٠ إلى ٢٧٠ جنيه سنوياً
كونستابل درجة «جـ » «مؤقت»	من ١٢٠ إلى ١٨٠ جنيه سنوياً[1]

هكذا كان تطور المرتبات والرتب فى جهاز البوليس حتى نهاية الفترة موضوع البحث ، وهو تطور كان يتم لصالح «الأوروبيين» فى الجهاز ، كما هو واضح من الأرقام فالكونستابل الأوروبى من أدنى فئة ، والذى كان يعادل فى الرتبة العسكرية (أونباشى = عريف) كان يتقاضى منذ سنة ١٩١٢ راتباً يعادل راتب «اليوزباشى الوطنى» . والكونستابل درجة « أ » من الأوروبيين وهو الذى كان يعادل فى الرتبة العسكرية «الباشجاويش = رقيب أول» كان يتقاضى راتباً سنوياً يزيد عن راتب «الصاغقول أغاسى» الوطنى بأربعة وعشرون جنيهاً ، وكانت نهاية مربوط رتبة هذا «الكونستابل» تزيد عن راتب البكباشى الوطنى بأربعة وعشرون جنيهاً . إذ كانت نهاية مربوط رتبة الكونستابل الأوروبى « أ » ٣٦٠ جنيه سنوياً أى ٣٠ جنيه شهرياً» ، بينما كان البكباشى الوطنى يتقاضى ٣٣٦ جنيه سنوياً ، أى « ٢٨ جنيه شهرياً ، بمعنى أن الكونستابل درجة « أ » الأوروبى ، وهو يُعد فى التسلسل العسكرى فى عداد الصفوف . إذ هو معادل للباشجاويش ، كان يتقاضى راتباً شهرياً يزيد عن راتب البكباشى الوطنى .

ولست أظن أن هناك دليلاً على أن تطور المرتبات فى الجهاز كان يتم لصالح الأوروبيين أنصع من هذا الدليل .

---

(١) المصدر السابق = الأوامر العمومية ٢٣٥ فى ١٩٢٢/٦/٢٥ و ٣٨٥ فى ١٩٢٢/١٠/١٥ .

الترقيات :

لم تكن هناك فى «جهاز البوليس المصرى » قبل الحادى والعشرين من فبراير سنة ١٨٨٦ ، أى «قواعد» تنظم «ترقيات» العناصر المختلفة التى تكوَّن منها هذا الجهاز وأعنى بهذه العناصر «الضباط المنقولين من الجيش إلى البوليس» و «المدنيين الذين عُيِّنوا ضباطاً وكانوا يعملون بوظائف مدنية قبل إلتحاقهم بالجهاز» و «الأوروبيين» .

وقد نظمت القواعد الموضوعة فى١٨٨٦/٢/٢١ الترقيات فى الجهاز بمقتضى ما نص عليه قرار ناظر الداخلية من وضع سلطة إجراء «كافة التعيينات والترقيات بالقسم العسكرى بالجندرمة والبوليس حتى رتبة الباشجاويش للوطنيين وكونستابل درجة أولى للأوروبيين» فى يد «قومندان عموم الجندرمة والبوليس» .

غير أنه بإلغاء «منصب مفتش عموم البوليس» فى نوفمبر سنة ١٨٩٤ أُحيلت هذه الرخصة إلى ناظر الداخلية ، مع بقاء سلطة تعيين وترقية الأوروبيين حتى «كونستابل درجة أولى» لحكمدارى المدن المصرية «القاهرة والإسكندرية والقنال» .

أما بالنسبة «للضباط» فقط كانت القاعدة الموضوعة منذ ١٨٨٦/٢/٢١ والتى استمرت حتى ١٨٩٤ هى أن يتولى «قومندان العموم» العرض . . . إلى ناظر الداخلية «بشأن ترقياتهم ويتولى ناظر الداخلية عرض الأمر على الحضرة الفخيمة الخديوية» ومع إلغاء منصب «مفتش العموم» فى نهاية سنة ١٨٩٤ أصبح ناظر الداخلية هو الذى يعرض على «الحضرة الفخمية الخديوية» مباشرة(١) .

نصت المادة الثالثة من قرار ناظر الداخلية فى ١٨٨٦/٢/٢١ على أن شرطى الترقية فى القسم العسكرى بالبوليس هما : -

---

(١) الوقائع المصرية = ١٨٨٦/٣/٣ ـ وقانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ ـ وقوانين ولوائح البوليس المصرى سنة ١٨٩٤ .

* **أولاً** ـ «الأقدمية فى الخدمة» .

* **ثانياً** ـ «الاستعداد والمعلومات الخصوصية والأهلية الشخصية ، والأرجحية فى الترقى تكون لمن حاز أكثر من غيره الشرطين المذكورين »[1] .

ويتضح من استقراء «الشرط الثانى» أن عوامل أخرى كان يمكن إدراجها من خلاله ، لتخطى الضباط فى الترقية بحجة عدم توافر «الاستعداد والمعلومات الخصوصية والأهلية الشخصية» ما دامت «الأرجحية» فى الترقى تكون لمن حاز أكثر من غيره الشرطين المذكورين . ذلك أن المادة الرابعة من قرار ناظر الداخلية المذكور قد أوجبت على «كبار ضباط المصلحة» وهم من البريطانيين ، «أن يقدموا إلى قومندان العموم فى أوقات معينة كشوفات مبيناً فيها أحوال وسير كل الضباط تحت إدارتهم» كما أوضحت المادة الخامسة من ذلك القرار البيانات التى يتعيَّن على كبار ضباط المصلحة أن يقدموها فى «الكشوفات» وهى بيانات تتعلق «بأحوال كل ضابط وسيره فى الأشغال وسلوكه واستعداده ومهارته ، وهذه الكشوفات تكون أساساً للمفتش العمومى فى عمل جداول الترقيات»[2] .

وقد استمر نظام «الترقيات» فى البوليس ، على هذا النسق حتى سنة ١٨٩٣ عندما أضيف إلى الشرطين السابقين ، شرط أداء «امتحان» يجتازه الضابط قبل ترقيته .

فقد نص فى سنة ١٨٩٣ على أن «جميع ضباط البوليس قبل ترقيتهم من رتبة إلى أخرى أن يمضوا امتحاناً فى المواضيع الآتية : -

أ - «التعليمات العسكرية (تمرينات البيادة (بلوك تعليم) ـ تمرينات السوارى (بلوك تعليم) ـ تمرينات السلاح) .

ب ـ تعليمات ولوائح البوليس (أوامر البوليس والمنشورات وقانون النظام العسكرى) .

ج ـ قانون المحاكم الأهلية (قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات والأوامر العالية الخاصة بالأمن العام (مواد بسيطة) .

---

(١) الوقائع المصرية = ١٨٨٦/٣/٣ ـ وقانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ وقوانين ولوائح البوليس المصرى سنة ١٨٩٤ .

(٢) الوقائع المصرية = ١٨٨٦/٣/٣ .

د ـ قانون المحاكم الأهلية (قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات والأوامر العالية الخاصة بالأمن العام (مواد عالية) .

وقد ألزمت هذه القواعد «الضباط الذين برتبة الملازم» أن يمضوا الامتحان فى «أ» و «ب» و «ج» قبل ترقيتهم إلى رتبة «اليوزباشى» .

كما ألزم الضباط الذين فى رتبة «اليوزباشى» أن يمضوا الإمتحان فى «د» «علاوة على ما سبق» ـ قبل الترقى إلى رتبة الصاغقول أغاسى ، «حيث تكون السؤالات فيه فى مواضيع أصعب وأهم من سؤالات المعاونين فى «ج»» .

وقد نظمت «مواعيد» هذه الإمتحانات بحيث كانت «مرتين فى السنة أحدهما فى شهر يونية والآخر فى شهر ديسمبر»(١) .

ولم تتغير نظم الإمتحان بعد سنة ١٨٩٧ عن السنوات السابقة إلا بالنص فى سنة ١٨٩٨ على ضرورة أن يكون «الملاحظون الذين يتقدمون للإمتحان . . . . قد أمضوا مدة سنتين على الأقل فى خدمة البوليس»(٢) .

وقد أعيد فى سنة ١٩٠٤ تنظيم الامتحانات للترقى فى جهاز البوليس بأكمله حيث نص على ضرورة اجتياز جميع ضباط البوليس امتحانات قبل ترقيتهم على النسق الآتى : -

الضباط المصريون :

أ- تعليمات عسكرية .

ب- قانون البوليس .

ج ـ قانون المحاكم الأهلية (فى المواد البسيطة)

د- قانون المحاكم الأهلية (فى المواد العالية)

[قانون العقوبات
قانون المرافعات
والأوامر العالية الخاصة بالأمن العام

---

(١) قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ ـ وقد عُدِّلَت شروط الامتحان فيما بعد لليوزباشية ـ فكانوا يُعفون من أداء الامتحان فى « ج» إذا أدوا الإمتحان فى « د» .

(٢) نظارة الداخلية = أمر البوليس رقم ٢١٢ فى ٢١ مايو سنة ١٨٩٨ .

وقد فُرِضَ فى هذه التنظيمات الجديدةعلى «الصول قول أغاسى» أن يمضى الإمتحان فى الموضوعين « أ » و « ب» قبل ترقيته إلى «ملاحظ بوليس» وعلى «ملاحظ البوليس» ، أن يمضى الإمتحان فى المواضيع « أ» و «ب» و «ج» قبل ترقيته إلى «معاون بوليس» ، وفُرِضَ على الضباط قبل الترقية إلى وظيفة «حكمدار» أو «مأمور قسم» أن يمضى امتحان فى الموضوع «د» واشترط بالنسبة للمتقدمين للإمتحان فى المواضيع « أ» و «ب» و «ج» أن يكونوا قد أمضوا سنتين على الأقل فى خدمة البوليس ، كما اشترط فى المتقدمين للإمتحان فى الموضوع «د» أن يكونوا قد أمضوا سنة على الأقل فى الخدمة «بعد تثبيته بصفة معاون بوليس» .

الكونستابلات والضباط الأوروبيون :

أولاً : فُرِضَ على الكونستابلات الأوروبيين أن يمضوا الإمتحان فى الموضوعين «أ» و «ب» قبل الترقية إلى «ملاحظ بوليس» .

ثانياً : فُرِضَ على المفتشين ، وضباط البوليس الأوروبيين ، ومساعدى المفتشين بنظارة الداخلية الأوروبيين ، أن يمضوا الإمتحان فى المواضيع «ب» و «ج» و «د» ، أما هذه «المواضيع» فكانت كالآتى : -

أ ـ اللغة العربية : -

١ - تحريرى : ترجمة عبارات مطبوعة بسيطة التركيب تبحث فى موضوع يتعلق بواجبات البوليس إلى إحدى اللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية .

٢ - شفوى : المباحثة على وجه مفهوم فى مواضيع تختص بالبوليس مع أحد رجال البوليس الذى يُنتخب صدفة لذلك .

ب - **١- تحريرى : -**

درج أقوال شاهد نطق بها بالعربية فى إحدى اللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية .

-٢ - تحريرى : كتابة برقية واضحة العبارة فى اللغة العربية عن موضوع معين يختص بواجبات البوليس .

-٣ - شفوى : قراءة «الأوامر العمومية» المطبوعة وتفسيرها ـ والتباحث على وجه فصيح مع ضباط البوليس فى المواضيع المتعلقة بالبوليس وغيرها من المواضيع العامة .

ج ـ تحريرى : -

كتابة ملخص «محضر» عربى عن أقوال كل شاهد مدونة به فى إحدى اللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية ـ واستخراج تقرير إجمالى فى اللغة العربية عن الحادثة المذكورة فى «المحضر» .

د ـ ١ـ شفاهى :

قراءة مقالات مطبوعة مدرجة بالجرائد العربية وترجمتها إلى إحدى اللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية .

٢ - تحريرى : ترجمة نبذة من جريدة مطبوعة بالإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية إلى اللغة العربية .

كان على المفتشين وضباط البوليس الأوروبيين ومساعدى المفتشين الأوروبيين بنظارة الداخلية أن يمضوا الإمتحان فى الموضوع «أ» بعد ستة أشهر من تاريخ إلتحاقهم بالخدمة ، وفى الموضوع «ب» بعد ثمانية عشر شهراً . وكان اجتياز الإمتحان فى الموضوع «ب» هو شرط الترقية لرتبة أعلى بالنسبة لهم . أما الكونستابلات الأوروبيين فقد كان مفروضاً عليهم أن يمضوا الإمتحان فى الموضوعين «أ» و «ب» فقط خلال المدة المحددة .

أما الموضوع «ج» فقد كان اختيارياً بالنسبة للكونستابلات وكان الذى يفوز بتمضيته يمنح مكافأة قدرها ٥٠ جنيهاً مصرياً . كما كان الكونستابل الذى يستعد للإمتحان فى الموضوع «ب» يعفى من تمضية الإمتحان فى الموضوع «أ»[١] .

---

(١) نظارة الداخلية = أمر عمومى ٦٥٣ فى ١٩٠٤/١١/١ .

وقد استبعدت فى سنة ١٩١٤ «حتمية الإمتحان» كشرط للترقية لكنها جُعِلَت اختيارية مع تفضيل من يكون «منهم قد أمضى الإمتحان ونجح فيه» كما أُعيد ترتيب «المواضيع» التى تجرى فيها الإمتحانات فصارت كالآتى : -

الموضوع « أ »	التعليمات العسكرية (تعليم الجماعة البيادة - ضرب النار - سلاح استعمالى - تعليمات السوارى) .
الموضوع «ب»	قانون البوليس ، تأليف محاكم الأخطاط .
الموضوع «ج»	تعليمات محاكم المراكز ، تحصيل الضرائب .
الموضوع «د»	قانون العقوبات العام والخاص ، لوائح المخالفات
الموضوع «هـ»	القانون الإدارى ، قانون تحقيق الجنايات ، الشريعة الإسلامية ، نظام المجالس الحسبية .

وأجيز فى هذا التعديل لطالبى الإمتحان «أن يُمتحنوا باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية» كما أُعفى ضباط البوليس «الذين أتموا الدراسة بمدرسة البوليس أو يكونوا حائزين على شهادة الليسانسيه فى مدرسة الحقوق الخديوية» من امتحان الترقية هذا[١] .

وتشير الوثائق إلى أن هذه «القواعد» الموضوعة للترقيات كانت مجرد «نظريات» فقط بينما هى فى الواقع بعيدة عن التطبيق ، ويرجع ذلك إلى اتخاذ قاعدة «خلو رتبة بالجهاز» اساسا للترقية بمعنى أنه طالما لم تكن هناك «رتبة خالية» ليشغلها من يستحق الترقية ، فهو باق فى رتبته سواء أمضى الإمتحان أم لم يمضِ . كما كانت الأهواء ، والتميز بين الأشخاص ، من العوامل المؤثرة فى «الترقيات» .

---

(١) المصدر السابق = قانون البوليس سنة ١٩١٤ - الباب الثامن - شروط الخدمة - الفصل الرابع - الإمتحانات .

فإذا تتبعها التاريخ الوظيفى «لرزق افندى إبراهيم» الذى كان بين «المدنيين» الذين أُلحقوا بالجهاز «كملاحظ بوليس»سنة ١٨٩٤ براتب قدره ٤٨ جنيه سنوياً ، نجد أنه لم يحصل على رتبة «الملازم ثان» إلا فى ١٨٩٦/٦/١٨[١] وفى سنة ١٩٠١ كان برتبة «ملازم أول» وبوظيفة «ملاحظ بوليس الواحات الداخلة» براتب قدره ٧٢ جنيه سنوياً . بينما كان «حامد افندى سليم» المدنى الذى أُلحِقَ بالجهاز فى ١٨٩٣/١٠/١٦ ومُنِحَ رتبة «الملازم ثان» فى نفس اليوم الذى مُنِحَ فيه «رزق افندى إبراهيم» «رتبة الملازم ثان» كان فى رتبة «اليوزباشى» «ومعاون للبوليس» فى قنال السويس براتب قدره ١١٤ جنيه سنوياً فى نفس التاريخ . ثم أصبح فى ١٩٠٥/٤/٤ «صاغقول أغاسى» حكمداراً لبوليس مديرية الجيزة[٢] .

أما البكباشيان المحليان «حسن افندى كامل» و «أحمد افندى عفت» الذان مُنحا رتبة «الصاغقول أغاسى» فى ١٨٩٦/٦/١٨ فقد كانا وحتى ١٩٠١/١/١٠ فى نفس رتبتيهما دون تغيير [٣] .

وكان «يواقيم افندى مجلى» المدنى الذى مُنِحَ رتبة «الملازم ثان» فى ١٨٩٦/٦/١٨ برتبة « الملازم أول» حتى ١٩٠٢/٩/٢٩[٤] كذلك فإن «نسيم افندى عبد الملك» المدنى الذى عُيِّنَ «ملاحظاً للبوليس فى ١٨٩٣/١٠/٢١ بمقتضى نشرة البوليس رقم ٤٣ فى ١٨٩٣/١٠/٢٨ ، ورقى إلى رتبة «الملازم ثان» فى ١٨٩٦/٦/٢٣ ، كان لم يزل برتبة «الملازم أول» وبوظيفة «ملاحظ بوليس» فى ١٩٠٤/٦/١٠[٥] .

---

(١) دار المحفوظات العمومية = دفتر قيد استحقاقات مستخدمين ضباط البوليس ، عملية مصلحة عموم البوليس سنة ١٨٩٣ أفرنكية نمرة ٤٤١ ـ عين ١١ ـ مخزن ٤٣ ـ ونظارة الداخلية = قسم النظام ـ أوامر البوليس رقم ٢٣١ فى ١٨٩٦/٦/٢٣ م .

(٢) دار المحفوظات العمومية = دفتر قيد استحقاقات مستخدمين ضباط البوليس سنة ١٨٩٣ نمرة ٤٢٥ ـ عين ١١ ـ مخزن ٤٣ ـ والأوامر العمومية ٢٣١ فى ١٨٩٦/٦/٢٣ ـ و ١٣ فى ١٩٠١/١/١٠ ـ و ٢٦٥ فى ١٩٠٥/٤/١٤ .

(٣) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ٢٣١ فى ١٨٩٦/٦/٢٣ و ١٣ فى ١٩٠١/١/١٠ .

(٤) المصدر السابق = الأوامر العمومية ٢٣١ فى ١٨٩٦/٦/٢٣ و ٤٩٥ فى ١٩٠٢/٩/٢٩ .

(٥) دار المحفوظات العمومية = دفتر قيد استحقاقات مستخدمين ضباط البوليس ، عملية مصلحة البوليس سنة ١٨٩٣ أفرنكية نمرة ٤٤١ ـ عين ١١ ـ مخزن ٤٣ ، ونظارة الداخلية = الأمر العمومى ٢٣١ فى ١٨٩٦/٦/٢٣ ـ و ٢٧٤ فى ١٩٠٤/٥/١٠ .

وعندما أُحيل «محمود افندى عزت» إلى «الإستيداع» فى ١٩١٣/٧/٦ ، كان فى رتبة «اليوزباشى» ، رغم أن تاريخ منحه رتبة «الملازم ثان» كان فى ١٨٩٦/٦/١٨[١] ، كذلك فإن «محمد افندى راشد» كان برتبة الملازم أول ويشغل وظيفة ملاحظ بوليس بمديرية «جرجا» سنة ١٩١٤ ، رغم أنه مُنِحَ رتبة الملازم ثان فى ١٨٩٦/٦/١٨[٢] .

وعندما أُحيل «متولى افندى حبشى» إلى المعاش فى ١٩١٥/١/١ ،كان أقصى ما وصل إليه من رتب هو رتبة «الملازم أول» وكان تاريخ منحه رتبة الملازم ثان هو ١٨٩٦/٦/١٨[٣] .

وإذا كان ما شرحته الصفحات السابقة يرتبط بعدم توافر قاعدة «للمُدَد» التى يتعيَّن قضاؤها بين الرتبة والأخرى ، فإن «التناقض» فى أسلوب الترقيات التى يشتم منه شبهة التمييز بين الأفراد ، والأهواء ، يتضح من سجل خدمة «محمد افندى حداية» .

فقد كان المذكور يعمل « كاتب درجة رابعة» براتب شهرى قدره ٤ جنيه عندما عُيِّنَ «ملاحظاً للبوليس» فى ١٨٩٤/١٢/١٢ براتب سنوى قدره ٧٢ جنيه ، وفى ١٨٩٦/٦/١٨ مُنِحَ رتبة الملازم ثان مع زملائه المدنيين «رزق إبراهيم» ، «حامد سليم» ، «يواقيم مجلى» ، «نسيم عبد الملك» و «محمود عزت» و «محمد راشد» ، و«متولى حبشى صبحى»[٤] .

فى ١٩٠١/٢/٦ كان «محمد حداية افندى» فى رتبة اليوزباشى ، ومُنِحَ «النيشان المجيدى الخامس» حيث كان يعمل مأموراً لأحد الأقسام بمدينة الإسكندرية براتب قدره ١٩٢ جنيه سنوياً[٥] .

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٢٣١ فى ١٨٩٦/٦/٢٣ - و ٤٠٤ فى ١٩١٣/٧/٦ .

(٢) المصدر السابق = الأمر العمومى ٢٣١ فى ١٨٩٦/٦/٢٣ - و ٥٠ فى ١٩١٤/١/٢٤ .

(٣) المصدر السابق = الأمر العمومى ٢٣١ فى ١٨٩٦/٦/٢٣ - و ٦٤٢ فى ١٩١٤/١٢/١٠ .

(٤) دار المحفوظات العمومية = دفتر قيد استحقاقات مستخدمين ضباط البوليس ، عملية مصلحة عموم البوليس سنة ١٨٩٣ أفرنكية نمرة ٤٤١ - عين ١١ - مخزن ٤٣ ، نظارة الداخلية = قسم النظام - أمر بوليس ٢٣١ فى ١٨٩٦/٦/٢٣ .

(٥) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٥١ فى ١٩٠١/٢/٦ - و ٧٦ فى ١٩٠١/٢/٢١ .

وفى ١٩٠٢/٤/١٤ عُيِّنَ «مأمور للضبط» بمحافظة الإسكندرية براتب قدره ٣٠٠ جنيه سنوياً[١] وفى ١٩٠٥/١/٩ كان قد أصبح رئيساً «لقسم الضبط» بالإسكندرية بلقب «بك»[٢] وفى ١٩٠٧/٣/٢٧ عُيِّنَ وكيلاً لمديرية الشرقية[٣] ثم وكيلا لمديرية البحيرة فى ١٩٠٩/٢/١٦ ثم مديراً لمديرية أسوان فى ١٩١٠/٣/٥ ، ومُنِحَ رتبة «المتمايز» فى ١٩١٠/٧/٢٤ وفى ١٩١٢/٥/١ كان مديراً للقليوبية[٤] .

فى ١٩١٤/١/٧ عُيِّنَ «حداية بك» محافظاً للقنال وفى ١٩٢٠/١٢/٣٠ عُيِّنَ محافظاً للإسكندرية وفى ١٩٢٣/٤/١٠ كان محافظاً للقاهرة براتب قدره ١٨٠٠ جنيه سنوياً . وفى ١٩٢٥/٣/٥ شُطِبَ اسمه من نظارة الداخلية «بمرسوم ملكى» لتعيينه «مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، لدى حكومة الجمهورية التركية»[٥] .

وإذا كان هذا هو حال «التناقض» فى الترقيات بين «المصريين» ، فقد كان «التناقض» بين المصريين من ناحية ، والأوروبيين من ناحية أخرى كبيراً للغاية وقد أخذتُ «ولفرد كونليف كيف» كمثال لهذا التناقض .

عُيِّنَ «كيف» فى ١٩٠٨/٦/١ بوظيفة «هيد كونستابل» تحت التجربة بماهية ١٢٠ جنيه سنويا وفى ١٩١٠/٤/٧ رُقِّىَ لرتبة «الملازم أول» بماهية قدرها ١٥٦ جنيه سنوياً .

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ١٦٨ فى ١٩٠٢/٤/٤ ـ و ٩٨ فى ١٩٠٣/٢/١٨ .

(٢) الوقائع المصرية = ١٩٠٥/١/٩ .

(٣) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٢٣٤ فى ١٩٠٧/٣/٢٧ .

(٤) الوقائع المصرية = ١٩٠٩/٢/١٧ ـ و ١٩١٠/٣/٥ ـ ونظارة الداخلية = الأمر العمومى ٤٢٤ فى ١٩١٠/٧/٢٤ ـ والوقائع المصرية = ١٩١٢/٥/١ .

(٥) الوقائع المصرية = ١٩١٤/١/٧ ـ و ١٩٢٠/١٢/٣٠ ـ ونظارة الداخلية = الأمر العمومى ١٦٩ فى ١٩٢٣/٤/١٠ ـ وخلال الفترة من ١٨٩٦ تاريخ تعيين المذكور برتبة ملازم ثان وحتى سنة ١٩٠٧ تاريخ تعيينه وكيلاً لمديرية الشرقية ـ لم أجد اسمه بين من تقدموا لأى «امتحانات للترقية» .

وفى ١٩١٠/٦/١ كان قد أصبح «مفتشاً» «بقسم تفتيش النظام» بنظارة الداخلية . وفى ١٩١٠/١٢/٤ رُقِّىَ إلى رتبة الصاغقول أغاسى وأصبح راتبه ٢١٦ جنيه فى السنة أى أنه حصل على رتب «ملازم ثان ـ وملازم أول ـ يوزباشى ـ صاغقول أغاسى» فى المدة من ١٩١٠/٤/٧ إلى ١٩١٠/١٢/٤ ، وهى مدة أقل من ثمانية أشهر .

وفى أول مايو سنة ١٩١٢ أصبح راتبه ٢٨٨ جنيه سنوياً وفى ١٩١٢/٩/١٧ منح رتبة البكباشى وفى ١٩١٤/١١/٢٤ أصبح راتبه ٣٦٠ سنوياً ثم ٤٢٠ جنيه سنوياً فى ١٩١٧/٦/٢٤ وفى ١٩١٩/٤/١ كان قد أصبح مفتشاً من الدرجة الأولى وأصبح راتبه ٥٠٠ جنيه سنوياً ، وزاد بعد خمسة أشهر فأصبح ٦٠٠ جنيه سنوياً فى ١٩١٩/٩/١٥ وفى يوم ١٩٢٢/٥/٢٤ أطلق عليه «مجهولون» عيارات نارية أصابته فى مقتل ، فانتهت بذلك خدمته فى البوليس المصرى[١] .

ومحصلة ما فات هو أن «الترقيات» فى جهاز البوليس خلال الفترة موضوع البحث لم تكن تندرج تحت أى معايير قانونية ما ، وإنما كانت تحكمها معايير أخرى لا ترتبط بالقانون أو نظام التوظف أو الفرص المتساوية ، بقدر ما ترتبط بالأهواء الشخصية ، وتفضيل شخص على آخر ، وأخيراً بالإحتلال وقدرته على القهر والتسلط .

الملبس والتسليح :

لم يغير البريطانيون شيئاً من «ملبس» و «تسليح» قوات حفظ الأمن غداة احتلالهم لمصر على الفور ، بل تُرِكَ ملبسهم وتسليحهم على ما كان عليه قبل الإحتلال إلى حين .

فمن وصف فى جريدة الوقائع المصرية لمراسم تشييع جثمان المرحومة «توحيدة هانم يكن» حرم صاحب السعادة «داوود باشا يكن» يتضح أن قوات المستحفظين التى

---

(١) دار المحفوظات العمومية = ملف خدمة «ولفرد كونليف كيف» رقم ٢٩٣٤٦ ـ محفظة ١٥٩٤ ـ عين ٣ ـ دولاب ٦٩ .

كانت تشارك فى الاحتفال كانت ترتدى «ملابسها الزرقاء» ، أما فرقة البوليس فكانت ترتدى «الملابس البيضاء»[١] .

فلما استقرت سلطات الإحتلال فى البلاد ، ووُضِعَت قوات الأمن تحت السيطرة البريطانية ، وطُبِّقَت إصلاحات «دوفرين» وقُسِّمَت القوات إلى «جندرمة» و «بوليس» ، أصبح زى «قوات الجندرمة» ، سترة من الجوخ البنى وسروالاً من الجوخ الرمادى ، ومعطفاً من الجوخ الأسود شتاءً ، أما ملبس الصيف فكان سترة بيضاء وسروالاً من التيل «وطوزلق» من البفتة يحيط بنهاية الساق فوق الحذاء[٢] .

وكان ملبس الضباط هو السترة البيضاء والسروال الأبيض صيفاً ، وسترة من الجوخ الأزرق وسروالاً من نفس اللون شتاءً مع معطف من الجوخ الأسود وطربوش من طراز «استنبول» .

وكان قائد قوات «الجندرمة» البيادة والسوارى فى سنة ١٨٨٥ «الكولونيل هارفى» يرتدى الملابس الجوخ الزرقاء بالإضافة إلى قبعة إنجليزية عسكرية يحيط بها شريط من قماش أزرق طوله أربعة ياردات ونصف ، ويتوسط القبعة من الأمام «هلال ونجمة» من النحاس الأصفر[٣] .

وقد تميزت أورطة الجندرمة السودانية البيادة بارتداء ضباطها لسترات تسمى «سترات نمساوية» رمادية اللون وسراويل من نفس اللون وكانوا يحيطون سيقانهم بلفائف (كمر) من الصوف الأسود تبدأ من نهاية الحذاء إلى ما قبل الركبة[٤] .

---

(١) الوقائع المصرية = ١٨٨٢/١١/٣٠ .
(٢) دار الوثائق القومية = محفظة الجندرمة سنة ١٨٨٤ .
(٣) المصدر السابق = محفظة الجندرمة سنة ١٨٨٦« أورنيك نمرة ١٩ » .
- Requisition on the clothing and store depot . for articles required for the use of Soudan batt . Reserve Dated 25- 11 - 1886 .
(٤) دار الوثائق القومية = محفظة الجندرمة = أورنيك نمرة ١٩ « أصناف لازمة لأورطة الجندرمة السودانية البيادة» .

وتوضح «صرفية» من المهمات مسلَّمة فى سنة ١٨٨٧ إلى «الملازم ثان حافظ افندى عبد الله» من البوليس الإحتياطى (أى الجندرمة) ، ما كان يُصرف للضباط المصريين فى هذه القوة ، ومن هذه الصرفية يتبين أنواع الملبس الذى كان يرتديه ضباط الجندرمة فى ذلك الوقت : -

«سترة جوخ أزرق ـ بنطلون جوخ أزرق ـ كبود (معطف) جوخ أسود ـ سترة بيضاء ـ بنطلون أبيض ـ طربوش ـ زر حرير ـ جزمة بيادة بالجوز ـ جزمة سوارى بالجوز ـ كوفية ـ عقال كوفية ـ كمر أسود بالجوز ـ ألبسة ـ بنطلون سوارى بالجوز ـ قمصان ـ مناديل ـ جوارب ـ سيف ـ قايش سيف ـ قبضة بند سيف (الأجزاء الجلدية المحيطة بمقبض السيف)»[١] .

ويتضح من هذه «الصرفية» أن الضباط كانوا يضعون على رؤوسهم «كوفية وعقال» بدلاً من «الطربوش» كما أنهم كانوا يستعملون الطربوش . ومن محضر جرد مهمات لأحد الضباط البريطانيين سنة ١٨٨٥ يتضح أن ملبس هؤلاء الضباط فى الجندرمة كان كالآتى :-

زوج من الأحذية ـ زوج من الجوارب القطنية ـ زوج من سراويل الجندرمة (أزرق فاتح) ـ سترة بيضاء ـ زوج من السراويل البيضاء ـ سترتين من الكاكى ـ معطف كبير (أزرق غامق) زوج من السراويل العسكرية ـ زوج من السراويل القطن ـ قمصان من الفانلة (رمادى حربى) ـ فانلة ـ فوط أحزمة كوليرا من الفانلة ـ زوج من القفازات الطبية ـ قبعتين عسكريتين ـ صفارة ـ كاب بحرى (أزرق) ـ كوفية من الحرير الأحمر كردون ـ طربوش ـ عقال قطن ـ مناديل جيب قطنية .

---

(١) المصدر السابق .

- Requisition for clothing ect. For Mulazim sani Hafiz eff. Abdulla of the police reserve .

ويُستفاد من ذلك كله أن «ملبس الجندرمة» كان هو الجوخ الأزرق شتاءً ، والسترات والسراويل البيضاء صيفاً ، والطرابيش والكوفية والعقال للمصريين ، والقبعات العسكرية والكوفية والعقال للأوروبيين .

أما شكل الملبس فقد كان كالآتى : -

يتوسط السترة طولياً سبعة أزرار نحاسية صفراء كبيرة تبدأ من العنق وتنتهى إلى ما تحت البطن بقليل . وللسترة ياقة مقواة مفردة تُقفل بكبشات عند العنق بحيث تجعل رقبة مرتدى السترة مرفوعة دائماً ويحيط بالوسط حزام جلدى بنى اللون عرضه خمسة سنتيمترات يتوسطه طاسة نحاسية مربعة كبيرة يحليها هلال ونجمة من النحاس الأصفر ، أما السروال فكان ينتهى إلى القدمين مع ضيق بسيط وبدون ثنيات أوجيوب .

وكانت أكمام السترة تنتهى من عند الكفين بحلية من القماش تدور حول إسورة الكُم بعرض ١٢ سم وترتفع على شكل رسم رقم ٨ من المواجهة بما كان يعرف فى ذلك الوقت «بالترويسة» وكان «الضباط» يضعون فوق هذه «الترويسة» علامات رتبهم على شكل «قياطين» ملفوفة فوق الكم بحيث يمثل كل خط منها رتبة معينة .

وقد تميزت بعض جماعات الجندرمة بالتحلى بحزام من الصوف يُلف حول الوسط أو الساقين فكان أفراد «الجندرمة البيادة السودانية» يلفون سيقانهم بكمر من الصوف الأسود أما أفراد الجندرمة البيادة الراكبة فكانوا يلفون «الوسط» بكمر من الصوف الأحمر[١] .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة الجندرمة Proceedings of board of officers ordered to assemble by lieutenant Colonel Harvey bey Commanding Gendarmerie Dated 17 November 1885 to take on inventory of the effects of the late sub- inspector john Birch.

كان أول ذكر «للتسليح» هو ما ورد في وثيقة «لكيفورد لويد» في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ عن تسليح «البوليس المصرى» «بالقرابينات» Carbines وأسلحة الجنب "Side arms" [١] .

غير أن تسليح «الجندرمة» بعد ذلك لم يقتصر على نوع واحد من «القرابينات» ، فقد سُلِّحَت هذه القوة بالقرابينات السوارى Carbine Cavalary وقرابينات طوبجية Carbine Artillery وقرابينات هوسار Carbine Hussars أما البنادق العادية للمشاة فكانت من نوع «ريمنجتون» Remington التى كان الجيش المصرى والبوليس يتسلحان بها قبل الإحتلال البريطانى ، مزودة بسونكى . Sword Bayonet وكان الضباط يتسلحون بريڤولڤرات (مفردها ريڤولڤر طراز ريمنجتون Remington Revolvers [٢] .

كان ما سبق يتصل بملبس وتسليح «قوات الجندرمة» .

وبالنسبة لرجال البوليس فإن ما كان يُصرف لهم كملبس فى سنة ١٨٨٤ هو الآتى : -

---

(١)دار الوثائق = محفظة ٥٧ داخلية ـ ملف باللغة الفرنسية عن تنظيم البوليس والجندرمة سنة ١٨٨٣
"La police Egyptienne sara armee de Carbines et armes portatives
و«القرابينة» هى بندقية ذات ماسوة قصيرة تتسلح بها القوات الراكبة بدلاً عن البندقية ذات الماسورة الطويلة التى قد يعوق طولها حركة الدابة التى يمتطيها الراكب .

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة جندرمة ، وثائق عن التسليح والتنظيم فى البوليس لسنوات ١٨٨٤ و ١٨٨٥ و ١٨٨٧ ـ وقرابينات السوارى هى بنادق قصيرة للخيالة ، والقرابينات الطوبجية بنادق قصيرة يستعملها رجال المدفعية للدفاع الشخصى ـ أما قرابينات الهوسار فهى بنادق لقسم من الخيالة يسمى الخيالة الخفيفة ـ والسونكى هو نوع من السلاح الأبيض يشبه السكين الطويل ذو طرف مدبب وفى أجنابه تجويف يسمح بدخول الهواء عند الطعن به ـ ويثبت هذا السونكى فى طرف البندقية ويستخدمه الجندى فى القتال كوسيلة للطعن ، والرفولفر هو مسدس ذو خزنة عبارة عن دائرة ذات ستة ثقوب يتسع كل ثقب منها لرصاصة ـ وتدور هذه الدائرة مع كل ضغطة على زناد المسدس بحيث تجعل الرصاصة أمام جهاز الإطلاق .

سترات جوخ	Cloth Tunics	سراويل جوخ	Cloth Tunics
سترات بيضاء	White Tunics	سراويل بيضاء	White Tunics
أحذية مشاة	Ankle Boots	طرابيش	Tarbooches
قفازات	Gloves	كوفية	Coffieh
عقال	Cord [١]		

أما لون الملابس شتاء فكان الجوخ الأزرق ، وبالنسبة للصيف البفتة البيضاء[٢]

وتؤكد الأوامر العمومية الصادرة فى ١٦ أبريل سنة ١٨٨٤ أن ملابس رجال البوليس فى ذلك العهد كانت كالآتى : -

الملابس البيضاء للضباط :

الخامة :

من قماش أبيض White drill من المستخدم فى أغراض الإستعراضات .

السترة والكسوة :

Coat : كسوة بيضاء سادة للداورية بجيب رقعة Patch Pocket على يسار الصدر

كردون الكتف : Shoulders Cords

مزدوج سادة ـ أما الأكمام فتكون علامات الرتب عليها من الجدايل البيضاء .

السراويل :

سادة بأحزمة من أسفل .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٤٢ بوليس- Return Showing Head Constables in Alex. Division Who Received either Clothing or money in lieu for the year 1884 .

(٢) المصدر السابق = محفظة جندرمة وبوليس- Egyptian Police Cairo 22 march 1884 = Recommended that the following badges of rank for constables and sub- Constables be adopted.

ملبس الميس : Mess dress

جاكتة «ميس درس» سادة بياقة اسطوانية ـ ذات ثلاثة أزرار ذهبية صغيرة ـ دون علامات أو جيوب .

الصدرية : Waist Coat

سادة بياقة اسطوانية ذا جيبين ، ثلاثة أزرار ذهبية صغيرة .

السراويل :

بيضاء سادة ذات جيوب عند الفخذين ، ذات أحزمة من أسفل .

المهموز : Spurs

على شكل رقبة الأوزة Swan Necked ومصنوع من الصلب(١) .

أحزمة السراويل : Trouser straps من الجلد الأسود .

الأحذية : Boots من طراز «ولنجتون»(٢) .

الياقات : مستديرة ومقواة .

ربطة العنق : سوداء .

ملابس مساعدى المفتشين والهيد كونستابلات :

جاكتان داورية مماثلة لجاكتات الضباط بكوردونات كتف بيضاء .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة الجندرمة General Orders No. 148 - 149- Cairo- the 16th April 1884 .

والمهموز هو قطعة حديدية مدببة تثبت خلف الحذاء بحيث تكون نهايتها المدببة متجهة إلى الخلف ويستخدم فى وخز الجواد لحثه على الإسراع فى المسيرة .

(٢) المصدر السابق ـ والأحذية طراز ولنجتون هى أحذية بدون ، ربطة وذات لستك من الجانبين وترتفع رقبتها إلى ما فوق القدم بحوالى ٢٠سم لتصل إلى ثلث الساق تقريباً .

السراويل :

كسراويل الضباط وبدون أحزمة . لا ملبس ميس لأصحاب هذه الرتب .

ملابس القوات الراكبة : Mounted Branch

بنطلونات السوارى : Cord Breeches

من الكستور المشابهة لأطرزة القوات الإنجليزية .

المهموز : على شكل رقبة الأوزة .

السراويل : بأحزمة .

الجدايل لكل الرتب تكون بيضاء ضيقة .

القبعة : Helmet

طراز الأورط الإنجليزية للإستخدام فى الصيف .

الطربوش : نمط استنبول Stambool Pattern

علامات الرتب :

قياطين ملفوفة على نهاية الكُم بشكل يدور معه ثم ينتهى على شكل رقم ثمانية فى مقدمة الكُم ، وهذه القياطين من القصب الذهبى Gold Lacing على الجاكتات الجوخ ، ومن الجدايل البيضاء White braid على الجاكتات البيضاء .

وقد كانت هذه العلامات كالآتى : -

هيد كونستابل = قيطان واحد .

مساعد مفتش درجة ثالثة = قيطانان .

مساعد مفتش درجة ثانية = ثلاثة قياطين .

مساعد مفتش درجة أولى = أربعة قياطين .

مفتش = قيطان واحد .

مفتش براتب ٣٠٠ جنيه سنوياً = ترويسة أركان حرب وقيطان واحد .

مفتش براتب ٤٠٠ جنيه سنوياً = ترويسة أركان حرب وقيطانان .

مفتش براتب ٥٠٠ جنيه سنوياً = ترويسة أركان حرب وثلاثة قياطين .

مفتش براتب ٦٠٠ جنيه سنوياً = ترويسة أركان حرب وأربعة قياطين .

مفتش براتب ٧٠٠ جنيه سنوياً = ترويسة أركان حرب وأربعة قياطين وقيطان داخل الترويسة .

نائب مفتش العموم = خمسة قياطين .

مفتش العموم = ستة قياطين(١) .

وكانت علامات الرتب لباقى القوات دون درجة الهيدكونستابل كالآتى :

كونستابل درجة أولى براتب ٤٢ جنيه سنوياً = أربعة شرائط قصبية مذهبة عرضها $\frac{1}{4}$ بوصة على شكل رقم ثمانية فوق إسورة الكُم الأيمن ويعلو هذه الشرائط هلال وبداخله نجمة من النحاس الأصفر .

كونستابل درجة أولى براتب ٣٦ جنيه سنوياً = أربعة شرائط قصبية مذهبة عرضها $\frac{1}{4}$ بوصة على شكل رقم ثمانية فوق إسورة الكُم الأيمن .

كونستابل درجة ثانية براتب ٣٠ جنيه سنوياً = ثلاثة شرائط قصبية مذهبة عرضها $\frac{1}{4}$ بوصة على شكل رقم ثمانية فوق إسورة الكُم الأيمن .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة الجندرمة .

General orders No. 148 - 149 - Cairo th 16th April 1884.

سوب كونستابل درجة أولى = شريطان من القصب المذهب عرض $\frac{١}{٤}$ بوصة على شكل رقم ثمانية فوق إسورة الكُم الأيمن .

سوب كونستابل درجة ثانية = بدون أشرطة على الكُم[١] .

وقد أوضح إعلان صادر عن «البوليس المصرى» فى سنة ١٨٨٦م - بيان أصناف الملبوسات اللازمة للجهاز فى ذلك الوقت : -

- جاكتان جوخ ملبوس ضباط .
- قميص لزوم ضباط .
- لباس بالجوز لزوم ضباط .
- معاطف مشاة .
- سترات جوخ ملبوس مدن .
- سراويل جوخ ملبوس مدن .
- سترات بفتة ملبوس البوليس الإحتياطى .
- سراويل بفتة ملبوس البوليس الإحتياطى .
- طولزق ملبوس البوليس الإحتياطى .
- كمر صوف أحمر .
- جاكتان جوخ زواف ملبوس مديريات واحتياط .
- صديرى جوخ زواف ملبوس مديريات واحتياط .
- جزمة بيادة ضباط .

(١) دار الوثائق = محفظة ٥٤ بوليس « بيان علامات الرتب المقررة للكونستابلات والسوب كونستابلات - فى ١٨٨٤/٣/٢٢» .

ـ الدوان (قفاز) بالجوز .

ـ جزمة بيادة نفرات .

ـ بنطلون سوارى بالجوز .

ـ طرابيش ـ زر حرير ـ قميص قطن ـ لباس بالجوز .

ـ كمر صوف أحمر للساق[1] .

ويُستفاد من هذا الإعلان والأصناف المطلوبة فيه أن الضباط والجنود كانوا يحصلون على الملابس المقررة لهم بما فيها الملابس الداخلية عن طريق الجهاز وليس من حسابهم . وأن ما كان يرتديه أفراد قوات الجندرمة (البوليس الإحتياطى) هو نفس ما كانت ترتديه قوات البوليس بالمديريات ، وأن «بوليس المدن» فقط هو الذى كان يتميز بزى يخالف ذلك الذى ترتديه «قوات الجندرمة» وقوات بوليس المديريات .

وقد تعرض نظام «الملبس والتسليح» فى سنة ١٨٨٨ لبعض التعديلات فيه ، وكان ذلك بمناسبة قرار السلطات المسؤولة فى الجيش المصرى استبعاد استخدام الجوخ Cloth Clothing كملبس لقوات المشاة فى الشتاء واستبداله بجاكتات تسمى «زواف» .

وقد عُدِّلَ الزى فى تلك السنة بالنسبة لبوليس المديريات ، بحيث تكون سراويل رجال البوليس هناك على شكل «بنطلون» متسع فوق الركبة وملتصق بالساق فيما تحت الركبة ومشابه للسروال الذى يرتديه رجال الجيش ، مع استمرار استخدام الملبس الجوخ لهذه القوات تمييزاً لهم عن رجال الجيش بلون أزرق فاتح .

كما تقرر فى تلك السنة إدخال الملابس «الكاكية اللون» كملابس عمل يومية ، مع الإبقاء على الملابس البيضاء للمناسبات الهامة فى الصيف .

---

(١) الوقائع المصرية = ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ «إعلان من البوليس المصرى ـ بيان أصناف الملبوسات واللوازمات وغيرها اللازمة لمصلحة البوليس المصرى عن سنة ١٨٨٧» .

كما رؤى أيضاً ، أن تكون «الكوفية والعقال» هما غطاء الرأس للقوات الراكبة فى المديريات بحيث تكون «الكوفية» الكاكية اللون «والعقال» أزرق اللون بُعقد مجدولة صفراء .

أما التسليح فقد كان «البندقية القرابينة القصيرة» Short Carbines للقوات الراكبة ، وقرابينة الطوبجية Artillary Carbine للقوات المشاة[١] .

وبالنسبة «لبوليس المدن» فقد كان التغيير الذى أصاب ملبسه هو تقرير ارتداء أفراده لسترات بنية اللون من طراز «الطوبجية النمساوية» شتاء[٢] .

وقد تم توحيد ألوان الملبس بالنسبة لجميع القوات العاملة فى جهاز الأمن (مدن ـ مديريات) اعتباراً من سنة ١٨٩٢ ، إذ أُبطلَت فى أواخر سنة ١٨٩١ وبداية سنة ١٨٩٢ الألوان المختلفة وأصبح «جميع عساكر القوة يلبسون الجوخ الأخضر الغامق ولا يوجد فرق الآن بين ملابس بوليس المدن والمديريات ، سوى أن بوليس المدن يلبسون بنطلونات طويلة وبوليس المديريات يلبسون بنطلونات قصيرة مع كمر صوف بلف حول الساق أما ملابس الضباط فهى طرز واحد»[٣] .

ولعل خير وثيقة تختم البحث عن «الملابس والأسلحة» حتى سنة ١٨٩٢ هى «كشف رسمى» عن الملبوسات واللوازم التى كانت تُصرف لرجال البوليس بمقتضى ما يُسمى «بدفتر الجيب» أورنيك نظارة الداخلية نمرة ١٠٧ ، فقد شمل الدفتر الذى يحمله كل رجل بوليس بيان بالعُهد المسلَّمة إليه فكانت كالآتى : -

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة إدارة محلية ـ داخلية أوروبى بدون رقم « اجراءات لجنة انعقدت فى القيادة العامة قسم الضبط فى السادس والعشرين والسابع والعشرين من أُغسطس سنة ١٨٨٨ تنفيذاً للأمر العمومى ٧٧١ فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ » باللغة الإنجليزية .

(٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = البوليس المصرى ـ تقرير سنوى عن عام ١٨٩١ .

(٣) المصدر السابق = البوليس المصرى ـ تقرير سنوى عن عام ١٨٩٢ .

سترة جوخ	Cloth Tunic	بنطلون سوارى	Cord Breeches
جاكتة تيل رمادى	Khakee Jacket	صديرى جوخ	Cloth waist coat
سترة بفتة	White Tunic	بنطلون تيل رمادى	Khakee trousers
بنطلون جوخ	Cloth trousers	بنطلون بفتة	Wita Trousers
مهموز سوارى	Jack spurs	معطف جوخ	Great Coat
كمر صوف أحمر	Red Saches	قالشين أسود	Serge Putties
صفارة وسلسة	Whistle & Chain	جزمة سوارى	Knee Boots
جزمة بيادة	Ankle Boots	طربوش وزر	Tarboosh and Tassel
كوفية وعقال	Kouffieh & Cord	قميص قطن	Cotton Shirts
لباس قطن	Cotton drawers	الدوان قطن	Cotton Gloves
حرام	Blanket	سجادة	Carpet
نحاسة زراير	Button Brass	حصيرة	Mats
علامات على جوخ	Chevron on cloth	علامات على بفتة	Chevronon White
بندقية	Rifle	سونكى سيف	Sword Bayonet
مكوعة سونكى	Bayonet Frog	حزام وسط	Waist Belt
كف بارود بيادة	Pouches Ammunition inf	كف بارود سوارى	Pouches Ammuition Cav
جانطة	Haver Sack	جربندية	Knap sack
طبنجة	Revoler	قرابينة	Carbine
سيف	Sword	قايش سيف	Sword Belt
فشيكليك	Bondliers	زمزمية	Water Bottle(١)

(١) دار الوثائق القومية = محفظة جندرمة وبوليس Police form No. 107. Egyptian police account Book or pocket ledger of windle william No. 11, 103 d'inscription .

والألدوان هو القفاز (الجوانتى) - ونحاسة الزراير هى قطعة نحاسية بطول ٢٠سم تقريباً مشقوفة من وسطها تحبس بها أزرار السترة جميعاً ليجرى تلميعها والمكوعة هى الجراب الذى يحفظ به السونكى عند عدم تركيبه فى البندقية ويكون متدلياً على جانب الفرد ، وكف البارود هو علبة جلدية صغيرة تثبت فى حزام الفرد وتوضع بها الطلقات . والجربندية هى الحقيبة القماشية التى يعلقها الفرد على ظهره لحمل المهمات والقرابينة هى بندقية قصيرة لراكبى الخيول من الأفراد والفشيكليك هو حزام جلدى يوضع على الصدر ويدور حول الكتف إلى الظهر ويحتوى على جيوب عديدة لحمل الذخيرة .

ويلاحظ أن سياسة «الملبس والتسليح» فى الحقبة الأولى من الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٨٩٢ ، كان يسودها الاضطراب والتخبط ، فتارة يكون الزى مطابقاً للطوبجية النمساوية وتارة أخرى يتعارض مع ملبس الجيش المصرى .

وكانت «الجندرمة» ترتدى زياً يخالف فى الشكل زى «البوليس»

وفى داخل جهاز «البوليس» نرى أن زى «بوليس المدن» يخالف زى «بوليس المديريات» ثم يتوحد بعد ذلك مع ارتداء الأولين لسراويل طويلة وارتداء الأخيرين لسراويل قصيرة مع لف كمر حول الساقين .

وتارة يكون التسليح قرابينة مشاة ، وتارة أخرى يكون قرابينة سوارى ، وثالثة يكون قرابينة طوبجية . . . . وهكذا .

ولعل هذا التخبط كان يرجع إلى أن جهاز البوليس كان يتعرض لتغيير قياداته بين حين وآخر .

فلقد كانت «لكليفورد لويد» سياسة ـ «ولفالنتين بيكر» سياسة أخرى ـ «وشارلس بيكر» سياسة جديدة ، وكذلك كان «كتشنر» ومن بعده «ستل» .

فى أول يوليو سنة ١٨٩٣ وفى عهد «اللواء هنرى ستل باشا» مفتش عموم البوليس صدر أول «قانون للبوليس المصرى» معتمداً من «رياض باشا» ناظر الداخلية وقتئذ .

وقد اشتمل هذا القانون على ما يمكن تسميته «بالنظام الداخلى» لقوات البوليس ، مقسماً إلى أبواب تنقسم إلى فصول . متضمنة قواعد الإلحاق والتعيين والترقية والرفت والتأديب والمحاكمة والإحالة إلى المعاش ، ونظام الملبس والتسليح وإجراءات البوليس إلخ .

وفى سنة ١٨٩٥ صدر كتاب «قوانين ولوائح البوليس المصرى» وهو كتاب يشتمل على جميع القرارات والقوانين واللوائح المنظمة لأعمال البوليس ، من إعداد المسيو «هنرى كانتيل» رئيس سكرتارية قسم الضبط والربط ، وفى سنة ١٨٩٧ صدر ثانى «قانون للبوليس» وهو مشابه «لقانون البوليس المصرى» باستثناء ما تقتضيه الأحوال من تعديلات

ألمت بنظم الجهاز ، ثم صدر فى سنة ١٩٠١ «قانون البوليس» الجديد معدلاً لبعض نظم الجهاز الداخلية ، وتبعه قانون آخر سنة ١٩٠٦ وآخر فى سنة ١٩٠٧ وأخيراً صدر «قانون البوليس» سنة ١٩١٤ .

وقد تعرضت كل هذه القوانين لشتى القواعد والنظم التى يقوم جهاز البوليس على أساسها ومن بينها «الملبس والتسليح» ، وانطلاقاً من هذا فإن وصف الملبس لفئات البوليس المختلفة والتسليح وما شاكل ذلك اتسم منذ ذلك الوقت بطابع الإنتظام والدقة .

تميزت ملابس الضباط منذ سنة ١٨٩٣ بوضع علامات الرتب الخاصة بهم فى موضعين . فهناك الأكمام ، وهذه توضع عليها علامات الرتب على شكل قياطين من «القصب المذهب» أو «الجدائل السوداء أو بيضاء» وفقاً للون الحلة .

وهناك الأكتاف وهذه توضع عليها الرتب من النحاس المذهب مطابقاً لما نشاهده فى الوقت الحالى .

علامات الرتب للضباط فوق الأكمام : -

* مفتش العموم : ستة قياطين .
* نائب مفتش العموم : خمسة قياطين .
* ميرالاى : أربعة قياطين يتبعها إسورة من قيطان .
* قائمقام : أربعة قياطين .
* بكباشى : ثلاثة قياطين .
* صاغقول أغاسى : قيطانان .
* يوزباشى : ثلاثة قياطين ملفوفة .
* ملازم أول : قيطانان ملفوفان .
* ملازم : قيطان واحد ملفوف .

ويقابل علامات «الأكمام» العلامات التى توضع على «الأكتاف» فوق شريط من قماش أو قصب يسمى (أسبلايط) وهى كالآتى : -

* مفتش العموم : سيف وعصا متقاطعتين ثم تاج فوقهما .
* نائب مفتش العموم : سيف وعصا متقاطعتين ثم نجمة فوقهما .
* ميرالاى : تاج وثلاثة نجوم .
* قائمقام : تاج ونجمتان .
* بكباشى : تاج ونجمة .
* صاغقول أغاسى : تاج .
* يوزباشى : ثلاثة نجوم .
* ملازم أول : نجمتان .
* ملازم ثان : نجمة واحدة .

وفى سنة ١٨٩٧ استُبعِدَت علامات مفتش العموم ونائبه نظراً لإلغاء « تفتيش عموم البوليس» منذ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ وضم جهاز البوليس إلى أجهزة نظارة الداخلية وإلغاء ديوان عموم البوليس وتوزيع وظائف ديوان العموم هذا على أقسام النظارة الخمسة . فأصبحت العلامات كالآتى : -

علامات الأكمام :

* ميرالاى : أربعة قياطين وعلامة أركان حرب وإسورة من قيطان .
* قائمقام : أربعة قياطين وعلامة أركان حرب .
* بكباشى : ثلاثة قياطين وعلامة أركان حرب .
* الصاغقول أغاسى : قيطانان وعلامة أركان حرب .

* اليوزباشى : ثلاثة قياطين ملفوفة .

* الملازم أول : قيطانان ملفوفان .

* الملازم ثان : قيطان واحد ملفوف .

بقيت علامات الأكتاف كما هي بدءً من رتبة الميرالاى ولم يُزد التعديل فى سنة ١٩٠١ سوى أن علامات الأكمام لرتبة الميرالاى صارت أربعة قياطين وربطة أركان حرب وإسورة قيطان مروسة الأطراف .

وفى سنة ١٩٠٦ كانت رتبة اللواء قد أُعيدت بالجهاز وحازها «البريطانيون من الضباط فقط» فأصبحت علامات الأكمام لهذه الرتبة «خمسة قياطين وربطة أركان حرب وإسورة قيطان مروسة الأطراف» ، أما علامات الأكتاف فتغيرت وأصبحت «سيفان متقاطعان وفوقهما نجمة» بدلاً من السيف والعصا اللذان كانا علامة اللواء سنة ١٨٩٣ .

وفى سنة ١٩١٤ أصبحت علامات الأكمام بالنسبة لرتب الصاغقول أغاسى واليوزباشى والملازم أول و الملازم ثان قاصرة على الملابس التى يرتديها ضباط «بلوكات الخفر وبلوكات السوارى فقط» .

انقسمت «الكساوى» شتاءً وصيفاً إلى سبعة أنواع وفق التقسيم الآتى : -

شتـــاء :

أولاً - كسوة التشريفة الرسمية :

من الجوخ الأخضر الغامق ذات صفين من الأزرار ويُلبس معها قايش (حزام) للسيف من القصب ذو حليات مقصَّبة وتُغطى اليدين بالدوان (قفاز) أبيض ، ويُحلَّى الصدر بالميداليات والنياشين .

والسروال من الجوخ الأخضر الغامق وعلى جانبيه شريطان من القصب ويوضع بالحذاء من الخلف (مهموز) .

ثانياً - كسوة التشريفة الصغرى :

كان الضباط المشاة يرتدون هذه الكسوة المشابهة لكسوة التشريفة الرسمية إلا أن علامات الأكتاف (الأسبلايط) تكون من قماش أسود أما السروال الجوخ الأخضر فكان يحليه شريطان من اللون الأحمر القطيفة .

وكان الضباط السوارى (الراكبين) يختلفون عن المشاة فى ارتدائهم سروالاً من سراويل الركوب ذو لون أخضر غامق تحليه أشرطة حمراء من القطيفة .

ويرتدى الضباط دون رتبة البكباشى قايش من الجلد الأسمر وحليات غير مقصَّبة للسيوف .

ثالثاً - كسوة التعليم اليومية :

سترة من اللون الأخضر الغامق ذات مراوح من اللون الأسود على الصدر ، وسروال من اللون الأخضر الغامق ذو أشرطة حمراء على جانبيه ومهموز أما قايش السيف وحليات السيف فهى من الجلد الأسمر ، ويوضع فى اليدين قفاز أسمر ويُحلَّى الصدر بالمداليات والنياشين أو الأشرطة الدالة على حيازة صاحبها لنياشين أو مداليات ، كان هذا ملبس ضباط (المشاة) أما ضباط السوارى (الخيالة) فكانوا يتميزون بارتداء سروال السوارى من اللون الأخضر الغامق ذو الأشرطة الحمراء .

رابعاً - كسوة الوليمة :

من الجوخ الأخضر الغامق ذات ياقة مثنية وصدرية خضراء مطرزة وسروال من اللون الأخضر الغامق تحليه على جانبيه أشرطة مقصَّبة ومهموز ونياشين .

خامساً - سترة المكتب أو الشغل :

من الجوخ الأخضر الغامق ذات صف واحد من الأزرار وتوضع علامات الرتب على الأكمام من قيطان أسود وكان يُسمح للضباط دون رتبة البكباشى بارتداء هذه السترة علاوة على كسوة التعليم اليومية للبيادة أو السوارى عوضاً عن السترة الجوخ ذات المراوح على الصدر كما كان ضباط البوليس فى المديريات يستعملون هذه الكسوة أثناء أداء أعمالهم .

صيفـــاً :

أولاً - كسوة التشريفة الرسمية :

سترة بيضاء ذات صفين من الأزرار وشرائط الأكتاف (الإسبلايط) من القيطان المقصَّب . ويُلبس قايش السيف المقصَّب وحلياته فوق السترة من الخارج ، ويُلبس القفاز الأبيض والمداليات والنياشين .

أما السروال فمن الجوخ ألأخضر الغامق ذو الأشرطة المقصَّبة ـ مع مهموز فى الحذاء .

ثانياً - كسوة التشريفة الصغرى للبيادة :

مشابهة للكسوة السابقة عدا شرائط الأكتاف ، فقد كانت من القيطان الأبيض والسروال من الجوخ الأخضر الغامق ذو الأشرطة الحمراء من القطيفة ، وتميز السوارى بأن السروال كان سروال خيالة من اللون الأخضر الغامق ذو أشرطة حمراء .

ثالثاً - كسوة التعليم اليومية :

سترة بيضاء بصف واحد من الأزرار مع سروال من الجوخ الأخضر الغامق بأشرطة حمراء ومهموز وتوضع المداليات والنياشين الصغيرة أو شرائط الدلالة . أما القايش وحليات السيوف فكانت من الجلد الأسمر . وكان السوارى يتميزون بأن سراويلهم التى تُرتدى مع هذه الكسوة هى سراويل السوارى الجوخ خضراء اللون وذات أشرطة حمراء .

رابعاً - كسوة الوليمة :

سترة بيضاء ذات ياقة مثنية وعلامات الرتب على الأكمام من القطيفة البيضاء . أما الحزام فكان من اللون الأخضر الغامق ، وكان السروال من نفس اللون وبأشرطة مقصَّبة ويُرتدى المهموز مع الحذاء .

وقد خُصِّصَ للمديريات عامة ولأعمال المدن اليومية كسوة سُمِّيَت «كسوة التعليم اليومية» عبارة عن سترة من التيل الأسمر مشابهة لسترة التعليم اليومية البيضاء المشار

إليها فى «ثالثاً» ، لكنها تميزت بأنها دون علامات للرتب على الأكمام ، مع سروال من التيل الأسمر ومهموز وقايش السيف وحلياته من الجلد الأسمر . وكانت هذه الكسوة تُحلَّى بشرائط المداليات والنياشين فقط . ويرتدى الضابط قفازاً طويلاً من الجلد الأسمر .

وكان رجال السوارى يرتدون أثناء العمل هذه الكسوة بفارق سروال سوارى من التيل الأسمر .

وقد تميز الضباط من رتبةالبكباشى فما فوق بأن نوعية المهموز وجفير (غمد) السيف كانا من النحاس الأصفر فى كل الحالات ، أما الضباط دون هذه الرتبة فكانت نوعية هاتين «المعدنين» من الصلب .

كانت سترة التشريفة من الجوخ الأخضر الغامق لكافة الرتب - ذات ردتين على الصدر وياقة واقفة تزرر بكبشات ومشابك وتحيط بالياقة دائرياً قيطان من قصب بحسب الرتبة ويطرز على جانبى الياقة «نجمة وهلال» من قصب وبكل من جانبى السترة من الأمام سبعة أزرار كبيرة ، وستة أزرار على الفتحات الخلفية وللأكتاف جديلة من القصب تُوضع فوقها علامات الرتب أما علامات الأكمام فكانت من قياطين من القصب .

وكانت السترة اليومية من جوخ أخضر غامق ذات صدر واحد وبفتحات على الجانبين وياقة واقفة أطرافها ذات أطراف قائمة تزرر بكبشات ومشابك ويحيط بدائرة السترة وثنياتها من الخلف وفتحات الجيب شريط أسود قدر بوصة مع قيطان قصب حول الياقة وعلى كل من جانبى السترة من الأمام خمس عقد من شريط أسود عرض بوصة واحدة على مسافات متساوية تزرر بكبش ومشبك وعلى كل عقدة زرين بشكل زيتونة أما شرائط الأكتاف فهى من قماش السترة وعلى جانبيها شريط أسود بعرض نصف بوصة ما عدا أطرافها . ويحليها زر مزركش فى أولها وعلامات الرتب مزركشة قصب . وتنتهى أساور الأكمام بزوايا من شريط أسود قدر نصف بوصة مع قيطان قصب بحسب الرتبة .

وكانت سترة الوليمة من جوخ أخضر غامق ذات ياقة مثنية وعلى الياقة وعلى بُعد خمس بوصات من وصلة الأكتاف مزركش الهلال والنجمة وشريط من قصب من أسفل

الياقة إلى دائرة السترة وعلامات على أسفل جانبى السترة من الأمام وزركشة بهيئة زر على أسفل الظهر وعلامات الرتب على الأكمام .

وكانت صدرية الوليمة من جوخ أخضر بياقة مثنية وتميزت صدرية «الباشوات والبكوات» بصفين من شرائط قصب حول الياقة . أما الرتب الأخرى فكانت تميز صدرياتهم صف واحد وثلاث أزرار مصرية صغيرة وشريط من قصب على الجيب فى كل جانب من الصدرية مع زركشة تشبه رجل الطائر .

وكان سروال التشريفة من جوخ أخضر غامق ذا حزام صغير من جنس الجوخ تزرر تحت الحذاء وعلى جانبى السروال شريط من قصب بعرض $\frac{٣}{٤}$ بوصة .

أما سروال اليومية فكان مشابهاً لسروال التشريفة إلا أن الشريط كان من الجوخ الأحمر عوضاً عن القصب .

وكانت الأحذية من طراز «ولنجتون» Wellington (١) وتُنتعل مع سراويل البيادة أما أحذية السوارى فتُنتعل مع سراويل السوارى .

وكان المهموز من نحاس أصفر أو صلب ويُلبس مع الأحذية طراز «ولنجتون» أما المهموز السوارى فكان يُزَّود بقايش جلد وسلسلة بأبزيم .

وكانت السيوف للرتب العليا ويسمون «ضباط أركان حرب» ذات قبضة من جلد سميك أسود عليها سيف وعصا متقاطعين وغمد من نحاس أصفر أما الرتب الأخرى فكانت سيوفها من صلب .

وكانت «قوايش» السيوف للتشريفة من «جلد مسكوبى» غير لماع مزركشة بشريط من قصب و «لليومية» من جلد أسمر بسيط بزر وأبزيم .

وكانت الطرابيش من الطراز المصرى مع زر أسود والقفاز من جلد أسمر وأبيض .

---

(١) حذاء برقبة ، مصنوع من الجلد وليس له رباط ، لكن له استك بطوله على الجانبين يشده إلى قدم منتعله .

وكانت المعاطف من جوخ أخضر غامق بردات ، وبصفين من الأزرار ، وبياقة عريضة قابلة للإنثناء والإنفراج بحسب اللزوم ، تزرر بكبش ومشابك وفى كل صف خمسة أزرار . وبجهة فتحة الخلف ستة أزرار وعلى كل كتف زر واحد صغير . أما الإسبلايت فكان من جوخ من نفس قماش المعطف وتوضع عليها علامات الرتب من معدن مذهَّب وعلى ظهر المعطف حزام من جوخ أخضر غامق تزرر بأزرار علوية فى الخلف لإحكامه على الوسط ، وأساور الأكمام تنتهى بزوايا تُثبَّت عليها علامات الرتب من قياطين قصب .

وكانت الكسوة اليومية الصيفية من تيل مبرد أبيض بصف واحد من الأزرار عددها خمسة وذات جيبين على الصدر بردة تيل أبيض وزر صغير وثنية فى وسط الجيب . وكان الإسبلايت من قماش السترة وبزرار صغير وعلامات الرتب فوقه من المعدن وعلى الأكمام من قيطان أبيض .

ولم يحدث لهذه الملابس أى تغيير فى الهيئة أو اللون سوى فى سنة ١٩٠٦ عندما أصبحت جاكتة التشريفة الكبرى الشتوية من الجوخ بصف واحد من الأزرار بدلاً من صفين . وميَّز الضباط من رتبة البكباشى فما فوق بارتداء كوردون منفصل على الأكتاف ، وبقية الضباط شريط منفصل على الأكتاف من قماش السترة ومحاط بجدايل من الشعر . وبقيت جاكية التشريفة الكبرى الصيفية ذات صفين من الأزرار كما كان فى السابق .

وقد تغير لون هذه الملابس منذ سنة ١٩٠٦ فقط فأصبحت الجاكتة اليومية من الجوخ الأسود أو الصوف الأسود شتاء بصف واحد من الأزرار تزرر بخمسة أزرار وجيبين على الصدر فوقهما رفرف جوخ ، وزر صغير وثنية مزدوجة فى وسط الجيب إلى الأسفل . وكانت جاكتة الصيف مشابهة لجاكتة الشتاء باستثناء أن نوعها كان من التيل المبرد الأبيض وهذا الزى هو الذى كان يُشاهد عليه ضباط البوليس طوال الفترة موضوع البحث وظل مستمراً إلى فترة طويلة بعد ذلك .

أما العساكر والصف ضباط فكانوا يرتدون الكساوى الجوخ شتاءً والتيل الأبيض صيفاً ويلفون حول الوسط حزاماً عريضاً من الجلد ذو طاسة نحاسية مربعة كبيرة فى الأمام . وكانت السترة مزودة بسبعة أزرار كبيرة فى الصدر تبدأ من تحت الياقة المشدودة دون ثنيات إلى ما تحت الحزام وينتعلون حذاء أسود اللون ينتهى إلى ما فوق القدم بارتفاع إلى ثُلث الساق ، ويضعون فوق رؤوسهم طربوشاً .

وكان المصريون يضعون علامات الرتب على الزراع الأيمن فوق الكوع كالآتى : -

* باشجاويش : أربعة شرائط فوق الكوع .
* جاويش : ثلاثة شرائط فوق الكوع .
* أونباشى : شريطان فوق الكوع .
* وكيل أونباشى : شريط واحد فوق الكوع .
* نفر : بدون أشرطة .

أما الأوروبيين فكانت علاماتهم كالآتى : -

* كونستابل درجة أولى : ثلاثة شرائط تحت الكوع وفوقهم هلال ونجمة .
* كونستابل درجة ثانية : شريطان تحت الكوع وفوقهم هلال ونجمة .
* كونستابل درجة ثالثة : شريط واحد تحت الكوع وفوقه هلال ونجمة .

وكان الصولات والهيدكونستابلات يرتدون الملابس المقررة للضباط من رتبة الملازم بدون شرائط أو علامات .

وكان قماش الشرائط التى توضع على الزراع الأيمن من صوف أحمر على قماش من لون الكسوة لبوليس المديريات ـ أما فى المدن فكانت الشرائط من القصب على قماش من نفس قماش الكسوة شتاءً ـ وشرائط حمراء فى الصيف .

وفى سنة ١٩٠٦ كانت علامات الكونستابلات الوطنيين شريطاً واحداً مع علامة الهلال والنجمة كالكونستابلات الأوروبيين من الدرجة الثالثة من قماش أحمر بدلاً من قصب .

وفى سنة ١٩١٤ كانت علامات الصولات والهيدكونستابلات «تاجاً صغيراً» على الزراع الأيمن تحت المرفق على مسافة ١٥ سم من طرف الكم .

تسلَّح البوليس منذ سنة ١٨٩٣ بالقرابينات السوارى Carbines Cavalry والبنادق الريمنجتون Remington Rifles القديمة وكان تسليح الضباط الريفولفرات طراز وبلى Webley وطراز ريمنجتون Remington .

وفى سنة ١٨٩٧ زيد على التسليح «ريڤولڤرات» طراز أمريكى وبنادق «الشاسبو» القديمة . كما سُلِّحَت قوات الريف ببنادق كبسول وبنادق «شنيدر» .

وفى سنة ١٩٠٦ زود البوليس بسلاح جديد هو البنادق طراز (مارتينى انفيلد) ذات الطلقة الواحدة وقرابينات المارتينى أنفيلد وسُلِّحَ الضباط بطبنجات أيرلندية طراز رويال أيريش Royal Irish

وقد كان أهم ما يميز البوليس فى هذه الفترة هو تعدد التسليح ، فقد ظلت القوات محتفظة بأسلحة «الشاسبو» ثم «الريمنجتون» التى كانت مستعملة قبل الإحتلال . وعندما أتى البريطانيون ببنادق «شنيدر» والبنادق الكبسول ظلت الأسلحة القديمة مستعملة أيضاً كما تنوعت أسلحة الضباط من ريفولفرات طراز «وبلى» إلى ريفولفرات طراز «رامنتون» ثم مسدسات أمريكية وأخيراً طبنجات أيرلندية طراز «رويال أيريش» .

وغير خاف أن تعدد الأسلحة وتنوعها يسبب خللاً عظيماً فى سياسة التسليح فى جهاز ما . فمطالب الصيانة وتنوع التدريب وأنواع الذخيرة المختلفة ، كل هذه المسائل تسبب مشاكل فى العمل ينعكس أثرها على حالة الأمن العام(١) .

---

(١) قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣١١هـ - وقانون البوليس سنة ١٨٩٧ طبع بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧م ـ ونظارة الداخلية «قانون البوليس» سنة ١٩٠١ الطبعة الثالثة بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة١٩٠٢م ـ نظارة الداخلية «قانون البوليس» سنة ١٩٠٦ المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩٠٦ ـ ونظارة الداخلية «قانون البوليس» سنة ١٩١٤ المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩١٤ ، الأوامر العمومية رقم ٢٣٤ فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠١ ـ ودار المحفوظات العمومية = ملف خدمة ولفرد فريدريك كونليف ـ ملف ٢٩٣٤٦ ـ محفظة ١٥٩٤ ـ عين ٣ ـ دولاب ٦٩ .

التأديب وإنهاء الخدمة :

تأثرت قواعد التأديب والمحاكمة وإنهاء الخدمة وما يترتب عليها من معاشات أو مكافآت ، بنوعية العناصر التى ضمها الجهاز من أوروبيين ومدنيين وعسكريين قادمين من الجيش .

فقد عوملت كل فئة من هؤلاء وفق قواعد تختلف عن القواعد التى عوملت بها الفئة الأخرى . الأمر الذى أدى إلى تعدد اللوائح والقوانين المطبقة فى جهاز البوليس طوال الفترة موضوع البحث .

وقد وجدت من الأصوب قبل أن أناقش القوانين واللوائح المنظمة لهذه المسائل أن أقدم أمثلة للمشاكل التى كانت قائمة فى الجهاز نتيجة لتنوع عناصره .

ففيما يتعلق بالعساكر المتطوعين والأتراك الذين قبلوا الإنضمام للجندرمة والبوليس سنة ١٨٨٣ وفق ما جاء بالإعلانات الصادرة فى ذلك الوقت ، والتى كان من بينها عدم إخضاعهم للقوانين العسكرية ، نجد أن «بيكر باشا» يتنكر لما جاء بالمنشور ويرسل «إفادة حاصلها أن العساكر الترك وأولاد البلد الذين كان دخولهم ضمن عساكر الجندرمة والبوليس من تلقاء أنفسهم لم يسبق استخدامهم بالعسكرية ، وليس لهم دراية بأحكام قوانينها وأنه من الضرورى إدخال المذكورين تحت أحكام قوانين العسكرية حتى إذا حصل من أحدهم أمر مخالف للأوامر العسكرية والنشورات والقوانين تجرى عليه الأحكام العسكرية»(١) .

وكانت السلطات بدءً من سنة ١٨٨٤ قد أدخلت المدنيين فى سلك الضباط ومنحتهم رتباً عسكرية ترتب عليها مشاكل فيما يتعلق بالقيادة والنظام العسكرى وأكسبتهم حقوقاً عسكرية على القوات العسكرية رغم كونهم مدنيين فى الأصل . الأمر الذى اضطر معه الخديوى فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٥ إلى أن يصدر أمراً عالياً يقضى بأن «الرتب التى أُعطيت والتى تُعطى لضباط الجندرمة والبوليس هى خاصة بهذه المصلحة ولا ينبنى عليها حق لحائزيها للترؤس أو لإعطاء أى أمر فى الجيش»(٢) .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٦٠ ملف ١٤٩ فى ٢٨ مايو سنة ١٨٨٣ .

(٢) فيليب يوسف جلاد = قاموس الإدارة والقضاء ج ٣ .

وفى شأن المعاشات واختلاف قواعد المعاملة المالية نظراً لاختلاف عناصر الضباط ، فقد صدر أمر عال فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤ يقتضى بأن «جميع ضباط وأنفار البوليس الذين أصلهم من سلك العسكرية سواء سبق إلحاقهم بالجندرمة أو البوليس قبل جعلهما مصلحة واحدة أو بعد ذلك ، يعاملون فى ترتيب المعاش لهم أو لورثة المتوفين منهم بمقتضى لائحة المعاشات العسكرية الصادرة بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ وذلك باعتبار مرتبات رتبهم العسكرية لا باعتبار مرتباتهم الحقيقية . أما ضباط وأنفار البوليس الذين ليسوا أصلهم من سلك العسكرية بل أُعطِيَت لهم رتب عسكرية من قبيل الشرف ، يعاملون فى ربط المعاش على حسب قانون المعاشات الملكية»[١] .

وقد أثار هذا الأمر الذى سُمِّىَ فيما بعد «بلائحة ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤» جدلاً طويلاً ، لما كان فيه من إجحاف شديد بالضباط المنقولين من الجيش إلى البوليس . ذلك أن حقيقة هذه اللائحة أنها كانت لا تعترف بأى زيادة فى المرتب أو الرتبة التى يحصل عليها الضابط المنقول من الجيش إلى البوليس ، بمعنى أنه لو نُقِلَ ضابط من الجيش برتبة يوزباشى والتى كان راتبها سنة ١٨٨٤ ـ ٧٥٠ قرشاً شهرياً ، إلى البوليس «وترتب له بالبوليس ماهية ١٥٠٠ قرش شهرى» ـ والحديث هنا لعبد القادر حلمى باشا ناظر الداخلية سنة ١٨٨٤ ـ بحسب لياقته واستعداده ، فمن الضرر البيِّن معاملته فى المعاش باعتبار ٧٥٠ قرش شهرياً التى هى مرتب اليوزباشى»[٢] أى أن ضابط الجيش كان عند إحالته إلى المعاش يحصل على معاش رتبته التى كان عليها لدى نقله إلى البوليس دون أى اعتبار لمرتبات أو رتب حصل عليها أثناء الخدمة فى البوليس .

وقد أخضع «أمر عال» صادر فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ « جميع الضباط الحائزين مرتبات كاملة سواء كانوا تابعين للقوانين المنظمة أو لأية قوة عسكرية تشكَّل من وقت لآخر» للقانون العسكرى بصرف النظر عن أصلهم المدنى أو غيره[٣] .

---

(١) الوقائع المصرية = ٣ يوليو سنة ١٨٨٤ «قانون ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤» .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٥٧ داخلية ـ ملف ١٤٥٧ (مذكرة الداخلية إلى مجلس النظار بشأن معاملة الضباط فى المعاش على واقع مرتبات وظائفهم) .

(٣) الوقائع المصرية = ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ .

كان هذا هو ما يدور بالجهاز من الداخل من مشاكل تتعلق بالأفراد خلال السنوات الأولى من إنشائه بعد الإحتلال .

والصفحات التالية تسجل ما قدمته الحكومة من حلول لهذه المشاكل فى صورة تعليمات وقوانين ولوائح .

صدر أول قانون منظم لقواعد التأديب فى البوليس فى الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٨٨٣ على شكل «أمر عال» أُخضعَ فيه جميع رجال «الضابطة المصرية» الذين درجتهم أدنى من درجة مفتش ثانى Subinspector على ما يقع منهم من الخطأ أمام قومسيون مشكَّل من ضباط الضابطة المصرية يتكون من رئيس ومن اثنين أو أربعة أعضاء ويصير انعقاده بمعرفة المفتش العمومى الذى له أن يقرر عدد الأعضاء على حسب أهمية الحالة .

وكانت الجزاءات التى يصدرها هذا القومسيون هى : -

١- الحبس فى سجن مصرى لمدة لا تتجاوز ستة شهور مع الأشغال بشغل جبرى أو بدونه .

٢ ـ التنزيل من درجة إلى درجة أدنى منها .

٣ ـ الرفت من خدمة الضابطة .

وعلى هذا المقتضى كان من حق مفتش العموم فى سنة ١٨٨٣ أن يسجن ضباط البوليس ممن هم فى رتبة Subinspector التى عُدِّلَت إلى «معاون» ، وعودلت برتبة اليوزباشى ، ستة أشهر مع الأشغال الشاقة إلى جانب العقوبات التى ذكرتها .

أما بالنسبة للرتب الأعلى فقد صدر فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ أمر عال يقضى بمجازاة أصحاب هذه الرتب عن الأخطاء التى يرتكبونها بالإنذار أو استقطاع ماهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ـ أو التوقيف (الإيقاف) مع الحرمان من الماهية لزمن لا يتجاوز ثلاثة أشهر ـ أو التنزيل من الوظيفة أو الدرجة إلى وظيفة أو درجة أدنى منها أو الرفت بدون الحرمان من حقوق المعاش .

وقد سُمِّيَت هذه القومسيونات والمجالس (بمجالس التأديب) وتشكلت من :

- رئيس قسم الضبط أو وكيله رئيساً .
- أحد باشمفتشى قسم الضبط أو حكمدارى بوليس مصر والإسكندرية والقنال .
- نائب وكيل قسم الضبط .
- مفتش بوليس أوروبى .
- مفتش بوليس وطنى(١) .

ويلاحظ على تشكيل هذا المجلس أن أعضائه جميعاً بريطانيين باستثناء واحد فقط هو مفتش البوليس الوطنى . فرئيس قسم الضبط أى مفتش العموم قبل ذلك كان بريطانياً إلى أن أُلغِىَ هذا المنصب سنة ١٨٩٤ ، ونائبه بريطانى أيضاً ، وباشمفتشى قسم الضبط عندما كانت البلاد مقسمة ثلاثياً ثم ثنائياً كانوا بريطانيين .

ولم يفت الجهات القائمة على إصدار هذه القوانين أن تشير فى سنة ١٨٨٩ إلى أن أحكام هذا القانون تسرى على ضباط وموظفى البوليس المصرى المندرجين ضمن قسم البوليس العسكرى فيما يختص بالمخالفات والتقصيرات التى تقع منهم أثناء أداء وظائفهم أو اختصاصاتهم المتعلقة بأعمال البوليس البحتة ، ويجوز مع ذلك محاكمة هؤلاء الضباط أمام المجالس العسكرية عن الأمور المخلة بالنظام العسكرى التى يستوجبون المحاكمة عليها أمام هذه المجالس كما لو كانوا فى سلك الجيش(٢) .

وعلى هذا فقد تعرض ضباط البوليس خلال هذه الفترة للمحاكمة أمام جهتين : مجالس التأديب ، والمجالس العسكرية .

وقد عالج أمر عال صادر فى سنة ١٨٩٣ حالات الحكم بالعزل على «أحد رجال الجيش الملحقين بالبوليس» وكيف أن هذا يعنى لو تُرِكَ على إطلاقه إخلاء سبيل رجال الجيش من الخدمة العسكرية .

---

(١) نظارة الداخلية = قوانين ولوائح البوليس المصرى .

(٢) فيليب يوسف جلاد = قاموس الإدارة والقضاء = بوليس ص ٤٠١ ترجمة أمر عال صادر فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٩ .

فبدأ هذا الأمر بالنص على أن «ضباط البوليس والصف ضباط والعساكر والموظفون والمستخدمون بالبوليس أو بأقلام الضبط والربط يحاكمون على ما يقع منهم من المخالفات أو من التقصير فى الواجبات أمام مجالس تأديب تُشكَّل وتحكم بمقتضى النصوص المدونة فى الأمر الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ سواء كان وقوع ذلك منهم أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها ، مع ذلك إذا حُكِمَ بالعزل على أحد رجال الجيش الملحقين وبالبوليس فلا يترتب على هذا الحكم إلا انفصاله عن خدمة البوليس ويُعاد إذن للحربية» .

وأعادت المادة الثانية فى هذا الأمر العالى التأكيد على ازدواجية أسلوب التأديب بالنص على استمرار محاكمة ضباط البوليس والصف ضباط والعساكر أمام مجالس عسكرية إذا وقعت منهم مخالفة للنظام العسكرى من قبيل المخالفات التى «لو ارتكبوها أثناء وجودهم فى الجيش لكان الحكم فيها من خصائص المجلس المذكور»[١] .

وقد لحق مجالس التأديب فى سنة ١٨٩٣ بعض التغيير فيما يتصل بنوعيات من يحاكمون أمامها ، فكان الحكمدارون والضباط المساوون لهم فى الدرجة يُحاكمون أمام مجلس برئاسة مفتش عموم البوليس أو أحد وكلائه ، ومن أحد أعضاء النيابة العمومية من الدرجة الأولى ، ومن أحد كبار ضباط البوليس .

أما إذا كانت الدعوى التأديبية مرفوعة على ضباط أقل رتبة أو صف ضابط أو عسكرى فإن مجلس التأديب يُؤلَّف من المدير أو المحافظ رئيساً وتُمثَّل النيابة والبوليس فى المجلس .

فإذا كان الفعل المسند للمتهم «من قبيل التقصير فى الأعمال الإدارية فيستبدل عضو النيابة العمومية بضابط آخر من كبار ضباط البوليس فى الحالة الأولى وبأحد مفتشى البوليس فى الحالة الثانية[٢] .

---

(١) قوانين ولوائح البوليس المصرى «أمر عال صادر فى ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣» «بشأن محاكمة موظفى البوليس وأقلام الضبط» .

(٢) قوانين ولوائح البوليس المصرى = قرار نظارة الداخلية بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٨٩٣ .

وعندما أُلغِىَ تفتيش عموم البوليس سنة ١٨٩٤ ؛ أصبح وكيل نظارة الداخلية هو رئيس المجلس الذى يحاكم الضباط من رتبة الحكمدار والمساوين له فى الرتبة[١] .

وفى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٥ كانت مجالس التأديب على النسق الآتى : -

١ ـ عن المستخدمين بديوان النظارة وحكمدارى بوليس المديريات : -

* وكيل نظارة الداخلية أو من ينوب عنه — رئيساً
* المستشار الخديوى
* مدير قسم المحاسبة
* مدير قسم الإدارة
* مدير قسم النظام العسكرى
* مدير قسم الضبط

(المستشار الخديوى ومديرو الأقسام المذكورة) — أعضاء

٢ ـ عن باقى المستخدمين التابعين للنظارة فى المديريات والمحافظات : -

* المحافظ أو المدير — رئيساً
* وكيل المحافظة أو المديرية
* حكمدار البوليس

(وكيل المحافظة أو المديرية وحكمدار البوليس) — أعضاء[٢]

وكانت هناك منذ سنة ١٨٨٥ درجة تأديبية أعلى من مجالس التأديب تُرفع إليها أحكام مجالس التأديب للتصديق عليها من جهة ، ولاستئناف الأحكام أمامها من جهة أخرى .

---

(١) دار الوثائق = محفظة إدارة محلية = داخلية أفرنكية بدون رقم .

(٢) الوقائع المصرية = ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٥ «قرار ناظر الداخلية بإلغاء القرارات الصادرة فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٥ و ٩ يناير سنة ١٨٩٥ و ٢٨ يناير سنة ١٨٩٥ بتشكيل مجالس التأديب الخاصة بمستخدمى ديوان النظارة والمحافظات والمديريات ومصلحة الضبط» .

فبمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ كان لرؤساء المصالح أن يحكموا بالإنذار وقطع الماهية أما الجزاءات الأخرى فيكون الحكم فيها بمعرفة « ناظر الداخلية» بناء على قرار مجلس التأديب ، أى أن «ناظر الداخلية» كان منذ سنة ١٨٨٤ هو الجهة الإستئنافية ، فإذا لم يصادق الناظر على قرار مجلس التأديب ؛ كان له أن يحيل «المسألة» على «مجلس مخصوص» يتشكل من وكيل النظارة رئيساً وعضوية «النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية ومن مستشار خديوى . وكان لهذا المجلس المخصوص أن يحكم فضلاً عن حقه فى مراجعة قضايا مجالس التأديب المرفوعة إليه ، بكافة الجزاءات التأديبية بما فيها «ضياع حقوق المعاش» كما كان هذا المجلس هو صاحب الاختصاص الأصيل فى مسائل «الحكم بالحرمان من المعاش كله أو جزء منه»[١] .

وقد عُدِّلَ تشكيل «مجلس التأديب» الكبير منذ سنة ١٩٠١ فأصبح يتشكل من وكيل النظارة أو من ينوب عنه رئيساً ، وإثنان من مديرى الأقسام بالنظارة[٢] .

وقد استمر نظام هذه المجالس التأديبية والمجالس المخصوصة قائماً حتى نهاية الفترة موضوع البحث ، وفى تقرير مرفوع من النائب العمومى عن هذه المجالس يتضح أنها قد حكمت منذ تاريخ إنشائها وحتى سنة ١٨٩٤ فى قضايا ٢٩ ضابطاً و١٠٦ صف ضابط وعسكرى ، وكانت أحكامها بالنسبة للضباط كالآتى : -

إثنان بالرفت - إثنان بالتنزيل درجة - ثلاثة بالإيقاف - إثنان بقطع الراتب - عشرة بالإنذار - عشرة بالبراءة - وحكمت بالنسبة للصف ضباط والعساكر على ثمانين رجلاً بعقوبات مختلفة وبرأت ساحة ستة وعشرون رجلاً[٣] .

ولقد كانت هناك ، إلى جانب مجالس التأديب المشار إليها ، مجالس أخرى تسمى «المجالس العسكرية» وهى مجالس تُشكَّل من عسكريين فقط ، ويُحاكم أمامها الضباط والجنود عن «الذنوب» التى تقع منهم وتكون ذات صفة عسكرية بحتة .

---

(١) قوانين ولوائح البوليس المصرى = أمر عال صادر بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ .

(٢) الوقائع المصرية = ٢٦ يناير سنة ١٩٠١ .

(٣) نظارة الحقانية = تقرير إحصائى مرفوع من النائب العمومى عن أعمال المحاكم الأهلية سنة ١٨٩٤ «تأديب البوليس» .

وقد أُخضعَ جميع العاملين بجهاز البوليس من الضباط والجنود منذ سنة ١٨٨٤ لأحكام القوانين العسكرية دونما اعتبار لأصلهم المدنى أو العسكرى . كما تأكد ذلك بالأمر العالى الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ الذى جاء به «الأشخاص الملكيون الذين يتطوعون للخدمة ضمن رجال البوليس . . . . بواسطة تعهد يؤخذ عليهم لمدة معلومة من السنين يعاملون فيما يتعلق بالنظام العسكرى أسوة برجال الجيش فتسرى عليهم القوانين واللوائح العسكرية ويسوغ محاكمتهم أمام المجالس العسكرية عما يقع منهم مخالف لتلك القوانين واللوائح»(١) .

وقد انقسمت هذه المجالس إلى «مجالس عسكرية عالية» و «مجالس عسكرية مركزية» و «مجالس عسكرية جزئية» .

كان المجلس العسكرى العالى يتألف من سبعة أعضاء إلى خمسة ، أحدهم الرئيس الذى يجب أن لا تقل رتبته عن «قائمقام» وأن لا تقل رتبة اثنين من الأعضاء عن رتبة «الصاغقول أغاسى» . وكان المجلس العسكرى المركزى يتألف من خمسة أعضاء إلى ثلاثة على ألا تقل رتبة الرئيس عن «صاغقول أغاسى» أما المجلس العسكرى الجزئى فكان يتألف من ثلاثة أعضاء أيضاً على ألا تقل رتبة رئيسه عن يوزباشى .

وكانت سلطات المجالس العسكرية كالآتى : -

١ ـ المجلس العسكرى الجزئى له أن يحكم فى مسائل الصف ضباط إلى التنزيل إلى درجة أقل أو العزل إلى درجة نفر وفى مسائل العساكر كان له أن يحكم بالسجن مع الأشغال لمدة ٤ أشهر والجلد خمسون جلدة ، وقد عُدِّلَت هذه السلطة فى سنة ١٨٩٧ إلى السجن بالأشغال الشاقة لمدة إثنان وعشرون يوماً .

٢ ـ المجلس العسكرى المركزى له علاوة على السلطة المخولة للمجلس العسكرى الجزئى أن يحكم بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة سنتين والعقوبة البدنية لغاية ٥٠ جلدة ، والرفت من خدمة البوليس أو خدمة الحضرة الفخيمة الخديوية .

---

(١) الوقائع المصرية = ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ .

٣ ـ المجلس العسكرى العالى وله علاوة على السلطة المخولة للمجلس العسكرى المركزى أن يحكم بالسجن بالليمان لمدة لا تقل عن ثلاثة سنوات ـ السجن لغاية ثلاثة سنوات ـ الطرد من خدمة البوليس أوخدمة الحضرة الفخيمة الخديوية وذلك فى مسائل الضباط .

وكان هذا المجلس العالى هو المجلس الذى يُحاكم الضباط أمامه دون غيره من المجالس .

ولهذه المجالس إجراءات وتنظيمات تتعلق بسلطات (الآمر بتشكيلها) وواجبات الحكمدارين فى فحص الإدعاءات ، وفى الشهادات الإبتدائية (أى سماع الشهادة ابتداءً) ، وفى التهم ضد الضباط وأسلوب تحقيقها ، وفى تجهيز أوراق الإدعاء ومحتوياتها . وفى الزمن المقتضى للمتهم للدفاع عن نفسه ، وفى تبليغ التهمة إلى المتهم ، وفى التآم المجلس العسكرى ، وتسمية ضباط أعضاء المجلس بمعرفة «الضابط الآمر» بتشكيل المجلس ، وفى القرار ، والحكم ، واعتماد القرار وتحويره (أى تعديل العقوبة) إلى آخر ذلك من الإجراءات .

وكانت إجراءات هذه المجالس «مطابقة لنص القانون العسكرى الجارى العمل بمقتضاه فى الجيش المصرى ما لم يوجد نص مخالف لذلك»[١] .

كما كان التصريح للضباط بتشكيل المجالس العسكرية الجزئية (سميت الوقتية بعد ذلك) يصدر من «سعادة سردار الجيش المصرى»[٢] ـ وقد اقتصر هذا التصريح فى سنة ١٨٩٤ على الضباط البريطانيين فقط .

---

(١) قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ ـ الفصل الثالث = المجالس العسكرية ـ وقانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٧ ـ الفصل الثانى = المجالس العسكرية .

(٢) البوليس المصرى = أوامر البوليس ـ نظارة الداخلية ـ قسم الضبط والربط ـ مصر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ـ الأمر ١٤٨ = الضباط المذكورين أدناه قد تصرح لهم من سعادة سردار الجيش بتشكيل المجالس العسكرية الوقتية والتصديق عليها = الميرمران تشارلس كولس باشا حكمدار بوليس مدينة مصر ـ الأميرالاى آرثر هاريجنتون بك مدير قلم النظام العسكرى بنظارة الداخلية ـ الاميرالاى جورج هارفى بك حكمدار بوليس مدينة الإسكندرية ـ القائمقام كونت دى مونجواه بك حكمدار بوليس قنال السويس .

أما بالنسبة للأوروبيين من رجال البوليس فقد كانوا يُحاكمون أمام مجالس تأديب تتشكل برئاسة المحافظ أو وكيله وعضوية حكمدار البوليس أو الضابط الذى يقوم مقامه ، وأحد ضباط البوليس الذى يعيِّنه المحافظ[١] .

حكمت قواعد المعاملة المالية لرجال البوليس منذ سنة ١٨٨٣ عدة أوامر عالية تنوعت موادها وفقاً لتنوع العناصر العاملة بالجهاز منذ نشأته بعد الإحتلال البريطانى .

ففى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال يقضى بأن «الضباط العسكريون الذين يؤدون خدمات ملكية يعملون فيما يختص بمعاشاتهم بمقتضى قانون المعاشات الملكية إذا كانت آخر خدماتهم خدمة ملكية وذلك مهما بلغت قيمة مرتباتهم»[٢] .

وقد كان من الصعب تطبيق أحكام هذه القاعدة منذ بداية دخول العسكريين فى خدمة البوليس لأن هذا الأمر العالى صدر ولم يكد «البوليس المصرى» فى عهده الجديد تنظم صفوفه . . وكان لا بد من إيجاد قانون يُعامل به رجال البوليس المستجلبين من الجيش وهم كثرة ، كما أنه لم تكن هناك ثمة قوانين جديدة يُعامل بها هؤلاء الرجال .

وانطلاقاً من ذلك صدر أمر عال فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤ استثنى من أحكام الأمر العالى السابق «جميع ضباط وأنفار البوليس الذين أصلهم من سلك العسكرية سواء سبق إلحاقهم بالجندرمة أو البوليس قبل جعلهما مصلحة واحدة أو بعد ذلك» إذ قرر هذا الأمر معاملتهم «فى ترتيب المعاش لهم أو لورثة المتوفين منهم بمقتضى لائحة المعاشات العسكرية الصادرة بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ وذلك باعتبار مرتبات رتبهم العسكرية لا باعتبار مرتباتهم الحقيقية كما نصت المادة الثانية على أن «ضباط وأنفار البوليس الذين ليس أصلهم من سلك العسكرية بل أُعطيت لهم رتب عسكرية من قبيل الشرف يعاملون فى ربط المعاش على حسب قانون المعاشات الملكية»[٣] .

---

(١) قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ = الفصل الخامس (مجالس التأديب) ـ وقانون البوليس سنة ١٨٩٧ الفصل الثانى ـ المجالس العسكرى .

(٢) القوانين الإدارية والجنائية = مجموعة القوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية ـ الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧ أفرنجية .

(٣) المصدر السابق .

ولقد كان من الممكن أن يكون هذا القانون ذا فائدة على الضباط العاملين بالجهاز إذا ما بقيت الرتب التى تُعطى لضباط الجيش الذين يعملون بالبوليس مناظرة للرتب الممنوحة فى الجيش . لكن صدور الأمر العالى بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٥ الذى فصل نوعى الرتب بقوله «الرتب التى أُعطيت والتى تُعطى لضباط الجندرمة والبوليس هى خاصة بهذه المصلحة ولا ينبنى عليها حق لحائزيها للترؤس أو لإعطاء أى أمر فى الجيش»(١) .

كان صدور هذا القانون يعنى أن أى رتب يحصل عليها ضابط الجيش الذى يُنقل للبوليس لا يكون لها أى أثر أو يُعتد بها عند معاملته معاشياً ، ذلك أنه فى هذه الحالة سيعامل وفقاً للرتبة العسكرية التى كان يحوزها وقت نقله إلى البوليس ، وكمثال على ذلك «إذا كان ضابط حائز لرتبة اليوزباشى فى الجيش قد استخدم فى البوليس وبعد مضى ٥ سنوات أو ستة قد تحصل فيه باستحقاقه على رتبة بكباشى بوليس بماهية شهرى ٢٥٠٠ قرش شهرى فعند إحالته على المعاش على مقتضى الدكريتو السابق إيضاحه يعتبر كأنه كان بمرتب اليوزباشى الذى هو ٧٥٠ قرش شهرى بدلاً عن ٢٥٠٠ قرش مرتبه الحقيقى الذى ناله بالإستحقاق ولو كان امضى هذه المدة فى خدامة الجيش أو فى المصالح الملكية وتحصَّل فيها على الترقى إلى مرتب ٢٥٠٠ قرش فما كان يُحرم من أن يُعامل فى الجيش باعتبار مرتبه الحقيقى الذى هو ٢٥٠٠ قرش لا ٧٥٠ قرش»(٢) .

وقد ظل هذا القانون المجحف مطبقاً على ضباط البوليس الذين كانوا أصلاً من الجيش حتى صدر الأمر العالى بتاريخ ٤ مايو سنة ١٨٩٦ والذى قرر أن « ضباط الجيش الذين يُنقلون لخدمة البوليس تستمر معاملتهم فى المعاش الذى يؤول لهم أو لورثتهم بحسب قانون المعاشات العسكرية ، ويستثنى من هذا الحكم الضباط الذين ينالون فى البوليس رتبة أرقى من الرتبة التى كانوا حائزين لها فى الجيش ، فإن تسوية معاشهم تكون بحسب رتبتهم فى البوليس وقت إحالتهم على المعاش أو وقت وفاتهم مع مراعاة المادة

---

(١) فيليب يوسف جلاد = قاموس الإدارة والقضاء « رتب » .

(٢) دار الوثائق = محفظة الإدارة المحلية فى أول يناير سنة ١٨٨٦ ـ أول يناير سنة ١٨٨٧ .

السادسة عشرة من قانون المعاشات العسكرية الصادرة فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ فيما يختص بالضباط الذين يسرى عليهم حكم القانون المذكور»[١] .

والواقع أن إصدار هذا الأمر لم يكن إلا لأن «البوليس» منذ ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ أصبح ضباطه تابعون له بعد أن كانوا وحتى ذلك الوقت يتبعون الجيش وكشوف أقدميتهم هى كشوف أقدمية الجيش Army List ، إذ أن قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ قضى بأنه ولا يجوز إعادة أحد من ضباط البوليس إلى نظارة الحربية والرتب التى يمنحونها فى البوليس لا تعطى لهم حق التوظف فى الوظائف الرئيسة بالجيش إلا أنها تراعى عند الترقية واحتساب الأقدمية فى خدمة البوليس» وكان معنى هذا أنه أصبح للبوليس ومنذ ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ أقدمية منفصلة عن أقدمية الجيش ، فكان لا بد والأمر كذلك أن يصدر الأمر العالى بتاريخ ٤ مايو سنة ١٨٩٦ ليضع الترقيات فى البوليس موضع الاعتبار عند المعاملة المالية ، وقد كان .

أما المدنيون الذين أُلحقوا بالجهاز كضباط ، والأوروبيين ، فقد كان يسرى فى حقهم أحكام لوائح المعاشات التى تقول بأن «الموظفون والمستخدمون الملكيون وضباط البوليس والكونستابلات التابعون لنظارة الداخلية الجارى على مرتباتهم حكم الإستقطاع نظير المعاش يعاملون فيما يختص بالمعاشات أو مكافآت الرفت بمقتضى قوانين المعاشات الملكية وهى القانون الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ المعروف بقانون سعيد باشا والقانون الصادر فى ١١ يناير سنة ١٨٧١ المعروف بقانون اسماعيل باشا والقانون الصادر فى ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ المعروف بقانون توفيق باشا أو القانون الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ و ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ بخصوص المعاشات العسكرية»[٢] .

---

(١) القوانين الإدارية والجنائية = الأمر العالى الصادر فى ٤ مايو سنة ١٨٩٦ ـ وقد نصت المادة السادسة عشرة من قانون المعاشات العسكرية الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ على أن « تسوية المعاشات أو المكافآت ينبغى أن تكون باعتبار الرتبة الأخيرة الحائز لها الضابط لكن إذا كان هذا الضابط قبل إحالته على المعاش لم يمكث مدة سنتين فى الخدمة تحت السلاح وهو حائز لتلك الرتبة فيسوى معاشه باعتبار الرتبة التى دونها وذلك فيما عدا حالة إلغاء الوظيفة أو الوفاة» .

(٢) المصدر السابق = المعاشات ـ (قانون ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤) ـ (قانون ١١ يناير سنة ١٨٧١ ـ قانون ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ ـ قانون ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ ـ قانون ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨) .

ووفقاً لذلك فإن معاش التعاقد بالنسبة لقانون ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ والذى كان أغلب الضباط المدنيين الأصل يعاملون بمقتضاه كان يستحق فى سن الخامسة والخمسين وبعد مضى خمسة وعشرون عاماً كاملة فى الخدمة(١) .

كذلك فإن قانون المعاشات العسكرية الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ كان يقضى بإحالة الضباط على المعاش وفقاً لرتبهم كالآتى : -

٤٠سنة	للملازم ثان والملازم أول
٤٠سنة	لليوزباشى
٤٥سنة	للصاغقول أغاسى
٥٠سنة	للبكباشى
٥٥سنة	للقائمقام والميرالاى
٦٠سنة	للواء
٦٥ سنة	للفريق (٢)

وقد تعرضت قواعد المعاش هذه لبعض التعديلات الجوهرية التى كان لها أثر مباشر فى شؤون «إنهاء الخدمة» .

فقد صدر فى يونيو سنة ١٩١٢ « القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ » وهو قانون يقضى بإحالة ضباط البوليس إلى الإحتياط أسوة بضباط الجيش لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

كان تطبيق هذا القانون فى البوليس لأول مرة فى تاريخه ذا أثر كبير من ناحيتين فمن جهة تمكنت السلطات المهيمنة على مقدرات الجهاز أن تحيل الأعداد والأشخاص

(١) قانون المعاشات الملكية سنة ١٨٨٧ م ١٣ .

(٢) قانون المعاشات العسكرية سنة ١٨٨٨ م ١٧ .

غير المرغوب فى بقائها فى الخدمة إلى «الإحتياط» بحجة عدم اللياقة للخدمة «طبياً» أو «وظيفياً» أو «سياسياً» دون معقب .

ومن جهة أخرى أضير الكثير من الضباط المتمتعين بقوانين المعاشات التى وضعوا فى حساباتهم أن يُعاملوا تبعاً لها فقد كانت الإحالة إلى الإحتياط فى الجيش وفقاً لنص المادة التاسعة من قانون المعاشات العسكرية الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ تجيز إحالة الضباط فى الجيش إلى الإحتياط لمدة لا يمكن أن تتجاوز خمس سنوات متوالية ، وإذا أعيد الضابط إلى الخدمة تحت السلاح عند انقضاء الخمس سنوات المذكورة أو فى أثنائها فلا يجوز إعادته إلى الإحتياط لمدة خمس سنوات أخرى متوالية إلا بشرط أن يكون خدم مدة سنة تحت السلاح[١] .

أما فى البوليس فقد وجدت الحكومة فى هذا القانون منفذاً للتخلص من الضباط غير المرغوب فى بقائهم بالخدمة بإحالتهم إلى الإحتياط مدة خمس سنوات يعقبها الإحالة على المعاش ، ففى الفترة منذ صدور القانون سنة ١٩١٢ وحتى سنة ١٩١٨ لم يعد للخدمة من بين أربعة عشر ضابطاً أحيلوا إلى الإحتياط سوى ضابطاً واحداً فقط[٢] .

أما التعديل الآخر الذى مس نظم إنهاء الخدمة فقد كان صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية ، فقد أضيفت بمقتضى هذا القانون مادتين جديدتين إلى مواد القانون الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ الخاص بالمعاشات العسكرية وعددها ستة وخمسون مادة لتصبح المواد الجديدة أرقام ٥٧ و ٥٨ كالآتى : -

---

(١) المادة ٩ من قانون المعاشات العسكرية ـ ودار الوثائق = محفظة ٩ داخلية عربى «شكوى مرفوعة إلى حضرة صاحب العزة محمد بك حلمى عيسى من ضباط البوليس المحالين على المعاش ـ تقرير مرفوع إلى عدل الحكومة السنية من ضباط البوليس الذين أحيلوا إلى المعاش بغير صفة قانونية ـ يوليو سنة ١٩٢١ (شركة مطبعة الرغائب بمصر) .

(٢) الأوامر العمومية = ٦١٧ فى ١٩١٢/١٠/٢ ـ ٦٤٧ فى ١٩١٢/١٠/١٩ ـ ٤٩٥ فى ١٩١٤/٨/٣١ ـ ٤٠٤ فى ١٩١٣/٧/٦ ـ ٢٥٤ فى ١٩١٦/٦/٢٥ ـ ٦ فى ١٩١٨/١/١ ـ ٤٨ فى ١٩١٨/١/٢٤ .

م ٥٧ ـ «الضباط المنقولون إلى البوليس أو خفر السواحل مباشرة وبدون انقطاع خدمتهم تستمر معاملتهم بمقتضى أحكام هذا القانون ، فإذا نالوا فى البوليس أو خفر السواحل رتبة أرقى من الرتبة التى كانوا حائزين لها فى الجيش ، فتسوية معاشهم أو مكافآتهم تكون باعتبار الرتبة الأرقى ، مع مراعاة احكام المادة ١١٩ السابقة» .

م ٥٨ ـ «الضباط المنقولون إلى البوليس أو خفر السواحل يُعاملون بقانون المعاشات الملكية فيما يتعلق بالعمر المقرر للإحالة على المعاش ـ وبالأحكام الخاصة بطلب المعاش أو المكافأة والإجراءات المتعلقة بتسويتهما ... إلخ» (١) .

وكان معنى هذا هو عدم تطبيق قواعد المادة ١٧ من قانون المعاشات العسكرية لسنة ١٨٨٨ وتطبيق قواعد المادة ١٣ من قانون المعاشات الملكية لسنة ١٨٨٧ .

ونخلص من جميع ما سبق ذكره فى شأن إنهاء الخدمة وقوانين المعاش المتصلة بها أن النظم التى تحكم هذه المسائل كانت خلال الفترة موضوع البحث معقدة ويشوبها الاضطراب والتضارب ، وما مرجع هذا إلا لعدم وجود قانون ثابت يحكم هذه المسائل بالنسبة لعناصر الجهاز ، وهو أمر لم تتنبه له الحكومة إلا فى الأربعينات من القرن العشرين ، أما قبل ذلك فقد كان الأمر متروكاً لقوانين عديدة يُعمل بكل منها لكل حالة على حدة رفقاً لظروف من تنطبق عليه أو يقبل المعاملة بأحكامها .

---

(١) الوقائع المصرية = ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ «قانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩١٣» المكمل للقانون الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ بشأن المعاشات العسكرية» .

الفصل الثالث

التعليم

- الخطوات الأولى نحو التعليم .
- مدرسة أساس البوليس .
- مدرسة البوليس والإدارة .
- اصلاحات سنة ١٩٠٩ .
- قانون مدرسة البوليس والإدارة .
- تعديلات سنة ١٩١٢ .
- تعليم الصفوف .
- التعليم اللاحق .

حوى جهاز البوليس منذ نشأته سنة ١٨٨٢ عناصر متباينة من حيث المنشأ الوظيفى وبالتالى من حيث المستوى العلمى .

فقد جمعت عناصر هذا الجهاز من بين ضباط الجيش المصرى ، ومن بعض المدنيين الذين كانوا يعملون فى مصالح الحكومة المختلفة إلى جانب الأوروبيين الذين استقدموا للعمل به ضباطاً وجنود وفوق هذا كله البريطانيين الذين تولوا الوظائف القيادية وغير القيادية .

وكان طبيعياً والأمر كذلك أن يتباين المستوى العلمى لكل من هؤلاء عن الآخر ، بصورة قد يكون لها أثرها على مستوى الأداء فى الجهاز .

ففيما يتعلق بضباط الجيش الذين كانوا المصدر الأساس لتزويد الجهاز بالقيادات على مدى الفترة موضوع البحث ، كانوا إما من خريجى المدارس الحربية أو من بين الصفوف وهم من يُطلق عليهم (من تحت السلاح) .

فمصطفى بك فهمى وكيل مديرية البحيرة حتى سنة ١٩٢٤ ، وُلِدَ فى سنة ١٨٥٦م والتحق بمكتب طهطا لدراسة مبادىء القراءة والكتابة وما تيسر من القرآن الكريم ، ثم أُلحِقَ بمدرسة ابتدائية للتعليم بأسيوط سنة ١٨٦٨م ، وفى سنة ١٨٧٠م أُلحِقَ بالمدرسة التجهيزية ، وفى سنة ١٨٧١ التحق بمدرسة الإدارة والألسن . وكان من بين العقوبات التى توقع على الطلبة وقتئذ تحويل سىء السلوك منهم إلى الجيش للخدمة فيه كجندى . كما كان يمكن للجنود فى الجيش أن يلحقوا بالمدارس الحربية ، فأُلحِقَ بمدرسة البيادة . ولما كان الوصول إلى رتبة الملازم من بين الصفوف ذلك الوقت أسرع من الحصول عليها عن طريق التخرج من المدارس الحربية ، فقد تقدم الطالب إلى راتب باشا سردار الجيش سنة ١٨٧٣ لإلحاقه بصفوف الجيش ، فقبل طلبه وعُيِّنَ بآلاى المرحوم عثمان غالب باشا ، وفى ظرف ثلاثة أشهر رُقِّى إلى رتبة بلوكامين (كاتب عسكرى) ثم صولقول أغاسى (ملازم ثانى) سنة ١٨٧٣م وعندما وقعت أحداث الثورة العرابية كان برتبة ملازم أول ، وفى سنة ١٨٨٦م كان ملاحظاً بديوان عموم البوليس ورُقِّى فى سنة ١٨٨٧ معاوناً من الدرجة الثانية ومُنِحَ رتبة اليوزباشى واستمر فى عمله هذا ست سنوات . وفى سنة ١٨٩١م كان مأموراً

لقسم السيدة زينب ، وفى سنة ١٨٩٦ كان برتبة صاغقول أغاسى وحكمداراً لبوليس مديرية الغربية ، ثم انتقل إلى سلك الإدارة فى سنة ١٩٠١ كمأمور لمركز منيا القمح[١] .

وبوضح الأورنيك العسكرى رقم «٩٥» تعريفة عن مدة خدمات الضباط Record of officers service أن الملازم ثانى حسانين افندى عطية ـ سن ٤٤ سنة ـ راتب ٥٢٥ قرشاً شهرياً ـ من البيادة ـ والذى يعمل ببوليس مصر ـ ومدة خدمته ثلاثون سنة كان سنة ١٨٥٨ بايكنجى أورطة بيادة ـ وفى سنة ١٨٦٠ بايكنجى أورطة شرخجية ـ ومن سنة ١٨٦١ حتى سنة ١٨٨٠ بالآلايات ومن سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٨٨٤ بالاطفاء ـ ومن أبريل سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٨٨٧ ببوليس مدينة القاهرة ـ وأن تاريخ منحه رتبة الملازم ثان هو سنة ١٨٧٦م وأنه من (تحت السلاح)[٢] .

أما محمد افندى لبيب مأمور مركز قوص السابق فقد تخرج من مدرسة الطوبجية فى ٢٣ كيهك سنة ١٥٩٠ ق = ١٨٧٢م برتبة «اسبران» (وهى رتبة أقل من رتبة الملازم ثان) حيث التحق بالجيش فى «سواكن» ، ثم سنهيت ، وامديب ، والتاكا ، وفى ٦ القعدة سنة ١٢٩٣هـ = ١٨٧٦م رقى إلى رتبة ملازم ثان وفى سنة ١٢٩٥هـ = ١٨٧٨م رقى إلى رتبة ملازم أول ، ثم رقى الى رتبة اليوزباشى سنة ١٣٠٢هـ = ١٨٨٤ . ثم استودع من أول يونيو سنة ١٨٨٧ حتى ٣١ يوليو سنة ١٨٩١ ، وفى أول أغسطس سنة ١٨٩١ عُيِّنَ معاون بوليس فخدم من ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ حتى ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٦ معاون بوليس بمدينة القاهرة براتب قدره ١٥٠ جنيهاً سنوياً . ومنذ ١٥ أغسطس سنة ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥ كان يعمل بالإدارة مأموراً بمراكز أشمون ورشيد[٣] .

---

(١) مذكرة تاريخية من سنة ١٢٧٢هـ إلى سنة ١٣١٢هـ عن مختصر تاريخ حياة المغفور له حضرة صاحب العزة مصطفى بك فهمى ـ لليوزباشى محمد فهمى مصطفى ـ مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر .

(٢) أورنيك عسكرى نموذج ٩٥ « تعريفة عن مدة خدمات الضباط» باسم الملازم ثان حسانين افندى عطية . وايكنجى أورطة تعنى فى التركية (الكتيبة الثانية) باعتبار أن إيكى تعنى رقم اثنين .

(٣) دار المحفوظات = ملف خدمة محمد افندى لبيب ـ دولاب ٨٨ ـ نمرة ٣ ـ محفظة ١٣٨٩ ـ دوسيه ٣٢٧٨ .

ويستفاد من «جدول أسماء موظفى الإدارة وضباط البوليس سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ » أن عدد الضباط من رتبة « الميرالاى» فى تلك السنة كانوا أربعة فقط ، وأُلحِقوا بالخدمة سنوات ١٨٩١ ـ ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ . ولا يوجد أمام أسمائهم ما يفيد حصول أحدهم على شهادة ما[١] .

أما القائمقام وعددهم عشرة فكان أربعة منهم حاصلين على الشهادة الإبتدائية سنوات ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦ ـ ١٩٠١ ـ ١٩٠٢ والباقون دون شهادات وكان البكباشية وعددهم سبعة عشر يحمل شهادة الإبتدائية منهم عشرة فقط[٢] .

ولم يكن يُشترط للإلتحاق بالمدرسة الحربية سنة ١٨٨٦ سوى توافر : الجنسية المصرية ـ وأن لا يتجاوز السن ١٨ سنة ـ وأن يقدم الطالب رفتية(شهادة) تدل على سنه ومركز عائلته فى الهيئة الإجتماعية ـ وشهادة حسن السلوك ـ وشهادة تلقيح الجدرى ، على أن يؤدى الطالب امتحاناً بنظارة المعارف العمومية فى اللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية ـ والجغرافيا والحساب والهندسة إجبارياً إما الإمتحان الإختيارى فكان فى اللغة الألمانية والتركية والجبر (على طريقة إقليدس) والتاريخ الحديث والخفة الجسدية (الجمباز) وركوب الخيل[٣] .

وفى سنة ١٨٩١ لم تزد شروط القبول عن ١٨٨٦ شيئاً سوى «تقديم من بيدهم شهادة الدراسة الثانوية عند تساوى الدرجات» أى تفضيل هؤلاء على من لا يحمل شهادة كما كان هناك امتحان يجرى للطلاب المتقدمين للإلتحاق بالمدرسة فى «الحساب بأكمله والهندسة العادية واللغة العربية بالتصحيح ، واللغة الإنكليزية أو الفرنسية والجغرافية وخصوصاً جغرافية القطر المصرى»[٤] .

---

(١) جدول بأسماء موظفى الإدارة وضباط البوليس سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ مصحح لغاية الأمر العمومى نمرة ٢٩٠ فى سنة ١٩٢٤ ـ المطبعة الأميرية سنة ١٩٢٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الوقائع المصرية = ٣١ مارس سنة ١٨٨٦ .

(٤) الوقائع المصرية = ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ .

وفى سنة ١٨٩٥ كانت الشهادة الإبتدائية تفضيلية أيضاً[١] .

وفى سنة ١٨٩٦ كانت الشهادة الإبتدائية شرطاً للحاق بالمدرسة[٢] غير أنه فى سنة ١٨٩٧ استبعد هذا الشرط بالنسبة للمتقدمين «إذا وجدت فيهم الأهلية العلمية»[٣] ثم أُعيد العمل به سنة ١٩٠٢[٤] .

وفى سنة ١٩٠٤ تقرر جواز قبول «الطلبة الذين لم يحصلوا على شهادة الدراسة الإبتدائية ولكن على هؤلاء أن يمضوا امتحاناً يقارب امتحان شهادة الدراسة الإبتدائية»[٥] أما فى سنة ١٩١٢ فقد كان الحصول على الشهادة الإبتدائية شرطاً أساسياً للقبول بالمدرسة[٦] وفى سنة ١٩٢٠ كان يكفى تقديم « شهادة من ناظر المدرسة تتضمن أنهم الآن بإحدى المدارس الثانوية وأن يكونوا قد أتموا على الأقل مقرر السنة الثانية فى التعليم الثانوى المقرر بوزارة المعارف العمومية ، وإذا كانوا بإحدى المدارس الحرة فعليهم أن يقدموا علاوة على ذلك شهادة تتضمن أنهم مضوا امتحان وزارة المعارف العمومية للدخول بالمدارس الثانوية»[٧] .

أما المواد العلمية التى كان ضباط الجيش خريجى المدارس الحربية يحصلون عليها خلال دراستهم ، وبالتالى هى حصيلتهم العلمية خلال عملهم بالبوليس الذى يُنقلون إليه فكانت فى سنة ١٨٨٠ كالآتى : -

علم المستويات الرقمية ـ الجبر ـ الرياضة ـ الهندسة الوصفية ـ الهندسة العادية ـ الحساب العادى ـ حساب المثلثات المستقيمة ـ الكمياء ـ الطبيعة ـ الجغرافيا ـ القسبو غرافيا ـ الرسم العملى ـ الرسم النظرى ـ اللغة العربية ـ اللغة الإنكليزية ـ اللغة الفرنسية ـ حُسن الخط ـ فن الطوبجية (المدفعية) ـ الإكتشافات العسكرية ـ فن الإستحكامات ـ

(١) الوقائع المصرية = ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ .
(٢) الوقائع المصرية = ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٦ .
(٣) الوقائع المصرية = ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٧ .
(٤) الوقائع المصرية = ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ .
(٥) الوقائع المصرية = ١٧ أغسطس سنة ١٩٠٤ .
(٦) الوقائع المصرية = ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ .
(٧) الوقائع المصرية = ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ .

الطبوغرافيا العسكرية ـ قوانين البيادة والطوبجية والسوارى ـ تعليم ركوب الخيل[١] وكلها علوم عسكرية لا تؤهل متلقيها للعمل فى البوليس وهو جهاز تتسم أعماله بطبيعة قانونية وإدارية وعسكرية معينة .

وفى سنة ١٨٨٧ كانت المواد الدراسية فى هذه المدرسة : -

القوانين والتعليمات العسكرية ـ الجغرافية ـ اللغة الأجنبية ـ الطبيعة ـ الكيمياء ـ الرسم ـ الطبوغرافيا ـ الإستحكامات ـ التمرينات ـ فن الطوبجية والسوارى ـ الجمباز ـ الشيش (استعمال السيف) .

وكانت علوم المدسة سنة ١٨٩٠ هى : -

الحساب ـ الجبر ـ الهندسة العادية ـ الجغرافيا ـ التاريخ ـ الرسم ـ حُسن الخط ـ اللغة العربية ـ الإنكليزية ـ الفرنسية ـ فن الإستحكامات ـ الطبوغرافيا العسكرية ـ قوانين البيادة ـ الجمباز ـ تمرينات الطوبجية والسوارى[٢] .

غير أن إحالة الضباط إلى الإستيداع أعادتهم للخدمة مباشرة إلى البوليس كانت تُفقدهم الكثير من العلوم التى تلقوها فى المدرسة الحربية (هذا إذا كانوا قد تخرجوا منها)[٣] ، وهى علوم كلها عسكرية فماذا كان يتبقى إذن للعلوم المتصلة بعملهم فى البوليس وهى علوم لم يتلقوا فيها شيئاً على الإطلاق !!

فإذا ما ناقشنا أمر المدنيين الذين أُلحقوا بالجهاز كضباط بوليس منذ النشأة الجديدة سنة ١٨٨٣ ، لا نجد أحداً منهم قد حاز أى معلومات تؤهله للعمل الذى أُلحِقَ به ، فهم

---

(١) اسماعيل سرهنك باشا = حقائق الأخبار عن دول البحار ص ٤٦١ ص ٤٦٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة = البوليس المصرى ـ تقرير سنوى عن عام ١٨٩١ ـ طبع بمطبعة المقتطف فى مصر سنة ١٨٩٢ « تعليم الضباط = أن معرفة الضباط المنقولين من الإستيداع إلى البوليس فى الفنون العسكرية قاصرة جداً ولذلك أرى بعد موافقة سعادة السردار أن يرسل مثل هؤلاء من الآن فصاعداً إلى إحدى أورط الجيش ليتعلموا التمرينات العسكرية قبل تثبيتهم فى البوليس» .

إما «منقولون من ضبطية مصر الملغاة» أو «موظفين سابقين فى مصالح الحكومة» أو «كتبة بديوان الجهادية»[١] وللأسف فإننى لم أستطع أن أحصل على وثائق تحدد المستويات العلمية لهؤلاء .

أما الأوروبيون فلم تكن هناك أى شروط توضع لمستواهم العلمى وكان أقصى ما اشتُرِطَ بالنسبة لهم فى سنة ١٨٩٧ هو أن تكون لهم « معرفة حسنة فى القراءة والكتابة فى لغته الأصلية ويستثنى من ذلك الأحوال المخصوصة»[٢] . كان هذا هو المستوى العلمى للقوات العاملة في البوليس .

الخطوات الأولى نحو التعليم :

كانت أول خطوة نحو إعداد الضباط العاملين فى جهاز البوليس إعداداً يتفق مع نوعية العمل المسند إليهم هى تلك التى اتخذت سنة ١٨٩١ ، بتخصيص فصل دراسى لمجموعة تتكون من ٢٠ تلميذاً فى «المدرسة الحربية» حيث يقضون بها دورة دراسية لمدة سنة يلتحقون بعدها كملاحظى بوليس ويتقاضون خلال مدة الدراسة ١٥ جنيهاً[٣] .

ويبدو أن هذا الفصل الدراسى قد استمر حتى نهاية سنة ١٨٩٧ حيث تخرج منها فى تلك السنة ٣٥٢ ضابطاً كان توزيعهم كالآتى : -

---

(١) دار المحفوظات = دفاتر استحقاقات مستخدمى البوليس من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠١ .

(٢) قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٧ = الإلتحاق بالخدمة ـ استخدام الأوروبيين (عين جناب أ . د مريكر بك) الذى كان موظفاً بمصلحة خفر السواحل باشمفتشاً بقسم تفتيش النظام برتبة الميرالاى بالأمر العمومى ٧٠٣ فى ١٩٠٩/١٢/٣٠ ـ وعين أ . أ . دل بونو المبخراتى من الدرجة الأولى بمصلحة الصحة العمومية مساعد مفتش ببوليس القنال براتب قدره ١٩٢ جنيه فى السنة ومنح رتبة م . أول محلية بالأمر العمومى ٤٢٧ فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٨ .

(٣) دار الوثائق القومية = Budget de la Police pour Lexe rcice 1892 (Cadets a L'ecole Militaire 20 maintiende 20 Cadets (idigenes) L.E 15 .

٢١	الطوبجية
٣٣	السوارى
٩	الهجانة
٢٧٨	البيادة
٥	البوليس
٤	البحرية
٣	إدارة التعينات العسكرية

وقد وافق هذه الخطوة انشاء فصل دراسى فى مدرسة الحقوق الخديوية فى تلك السنة أُلحِقَ به عشرون شخصاً من العاملين فى الجهاز ، كان عشرة منهم بوظائف معاونين درجة ثالثة براتب سنوى قدره ٩٠ جنيه ، وعشرة آخرون بوظائف ملاحظين راتب سنوى قدره ٦٠ جنيه[١] .

وقد كان إنشاء هذا الفصل بمناسبة شروع «كتشنر باشا» مفتش عموم البوليس فى تعيين «قوميسيرات بوليس» فى مديريات القطر يسمون بالفرنسية "Juges dinstructions" ، يتولون أعمال إقامة الدعوى على المتهمين وتقديمهم للمحاكمة مباشرة وإثبات التهمة عليهم أمامها . وكان عدد هؤلاء القوميسيرات «ثلاثة عشرة» وُزِّعُوا على مديريات القطر المختلفة باسم Commissaires de police pour les provinces . ولم يكونوا يتبعون المديريات التى يعملون بها فى شىء بل كانت تبعيتهم لتفتيش عموم البوليس مباشرة[٢] .

وتتضح من مراسلة بين نظارة المعارف ومجلس النظار فى ذلك الوقت أوجه القصور فى المستوى العلمى للضباط التى دعت كتشنر إلى اتخاذ هذه الخطوة (مذكرة من نظارة

(١) دار الوثائق القومية = Cours d'instruction En Droit = 10 moawins de 3me Classe L.E 90, I0 molahizeen de 2 me class 60 .

(٢) المصدر السابق = ميزانية البوليس عن ١٨٩٢ .

المعارف إلى مجلس النظار : نظراً لتطلب سعادة كتشنر باشا ادجوتانت جنرال تعليم الضابطان الذين يخدمون فى البوليس القواعد اللازم اتباعها فيما يختص بعلاقات ضابطان (أى ضباط بالفارسية) الضبط والربط مع المحاكم والإدارة الملكية بالكيفية التى تمكنهم من اداء واجبات مأمورى الضبطية القضائية وتطلبه المساعدة من نظارة المعارف فى قبول عشرين ضابطاً ليحضروا بمدرسة الحقوق مدة ثلاثة شهور لدراسة ما يختص بهذه الخدامة فى فرقة مخصوصة قد صار تشكيل هذه الفرقة فى المدرسة المذكورة بالإتحاد مع سعادته وقد حصل البدء فى إعطاء الدروس اللازمة بها اعتباراً من ٢٨ مايو سنة ١٨٩١[١] .

ويعنى هذا أن «ضباط البوليس» حتى سنة ١٨٩١ كانوا غير ملمين «بالقواعد اللازم اتباعها فيها يختص بالعلاقات القضائية والإدارية بالصورة التى تمكنهم من آداء واجبات الضبط القضائى» .

تضمن البرنامج الدراسى الذى تقرر اعطائه لضباط البوليس لمدة ثلاثة أشهر العناصر الآتية :

Programme

Subjects	No. of lessons during the week	No.of lessons during the 3 months
Duties of a judicial officer and preliminary penal code .	6	72
Civil and Criminal prosecutions and composition of the tribunals.	6	72
Judicial style	4	48
Administrative principles.	2	24
Discussing points in learnt lessons	18	216
	36	432

(١) المصدر السابق = محفظة شؤون موظفين بدون رقم « مذكرة من ناظر المعارف محمد زكى فى ٢٧ القعدة سنة ١٣٠٨هـ = ٤ يوليو سنة ١٨٩١ .

ـ وظائف الضبطية القضائية ومبادىء قانون العقوبات .

ـ مرافعات مدنية وجنائية وتشكيل المحاكم .

ـ إنشاء قضائى .

ـ مبادىء إدارية .

ـ مناقشة الدروس التى درست(١) .

وقد كان مدرسى هذا الفصل بمدرسة الحقوق هم : -

عمر افندى لطفى مدرس قوانين ووكيل المدرسة .

محمد افندى الحفنى ناصف مدرس عربى وإنشاء قضائى .

محمد افندى عثمان مدرس الترجمة(٢) .

وقد استطعت أن أحصل على أسماء أول دفعة من خريجى هذه المدرسة من الضباط وهم : -

- سيد افندى أحمد شلش .
- رمضان افندى زكى .
- أبو العلا افندى الشافعى .
- محمد افندى جلال .
- ابراهيم افندى سليمان .
- حسن افندى راتب .
- عبد الله افندى عزت .
- عبد الفتاح افندى صدقى .
- أحمد افندى راشد .
- مصطفى افندى حافظ
- عثمان افندى سرى .
- عبد الرحمن افندى شوقى .
- إبراهيم افندى عزمى .
- محمد افندى شامل(٣) .

(١) المصدر السابق = محفظة ٩٨ داخلية إفرنكى . Course of instruction for police officers

(٢) المصدر السابق = محفظة شؤون موظفين بدون رقم .

(٣) دار المحفوظات = دفتر قيد استحقاقات مستخدمين ضباط البوليس ، عملية مصلحة البوليس سنة ١٨٩٣ افرنكية « فصل الحقوق » ٤٤٠ ـ عين ١١ ـ مخزن ٤٣ .

أما الدفعة الثانية التى تخرجت سنة ١٨٩٣ فقد عُيِّن أفرادها قوميسيرات بوليس على الوجه الآتى :-

- مصطفى افندى توفيق	قوميسير بوليس القليوبية .
- حسن افندى حسنى	قوميسير بوليس المنوفية .
- حسن افندى كامل	قوميسير بوليس الدقهلية .
- رضوان افندى شريف	قوميسير بوليس البحيرة .
- على افندى جلال	قوميسير بوليس الجيزة .
- سليم افندى شوقى	قوميسير بوليس الفيوم .
- إسماعيل افندى صبرى	قوميسير بوليس بنى سويف
- مصطفى افندى عابد	قوميسير بوليس المنيا .
- محمد افندى سرى	قوميسير بوليس قنا [١] .

وقد تخرج من هذا الفصل حتى نهاية سنة ١٨٩٢ ثلاثة وستون ضابطاً .

وفى مجال تقييم هذا الأسلوب التعليمى يقول «ستل باشا» مفتش عموم البوليس سنة ١٨٩٢ «تراءى أيضاً لزوم تحديد درجة مقررة من المعرفة التى بدونها لا يمكن اعتبار الضباط أنهم أتموا دروسهم لأنه حدث أحياناً أن ضباطاً يكونون قد أتموا دروسهم وبعد تعيينهم للخدمة يوجدون غير مستعدين للقيام بالواجبات القضائية المطلوبة منهم»[٢] ويفهم من هذا التقييم أن هؤلاء الضباط لم يكونوا يمضون امتحاناً فيما درسوه بعد انتهاء دورتهم الدراسية ، وإلا لما قال «ستل» بضرورة توافر «درجة مقررة من المعرفة التى بدونها لا يمكن اعتبارهم أنهم قد أتموا دروسهم» .

---

(١) المصدر السابق = «قوميسيرات البوليس» .

(٢)مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة = البوليس المصرى - تقرير سنوى عن عام ١٨٩٢ .

ويبدو من تقييم المستشار القضائى بنظارة الحقانية لأعمال هذا الفصل الدراسى فى ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ أن المواد الدراسية التى كان هؤلاء الضباط يتلقونها لم تكن من وجهة نظره كافية ، إذ يقول «وإنى وإن لم أتمكن بنفسى من أن أفحص عمل ضباط البوليس الذين يتلقون دروساً فى قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات إلا أن حضرة وكيل المدرسة أحسن لى الشهادة فى حقهم وقال إنهم يشغلون بجد واجتهاد .

ولا حاجة لى للإسهاب فى بيان المزايا والفوائد التى تنتج عن تعليم رجال البوليس بل اقتصر على التنويه بما هو جار فى كثير من الممالك من أن المواد التى يُمتَحن فيها كل ضابط من ضباطه ليست قاصرة على قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات بل إنها شاملة لكافة القوانين واللوائح الخاصة بالضبط والأمن العام ، وفضلاً عن ذلك فإن أولئك الضباط يسألون فيما يتعلق بوقائع الجنايات والجنح والأحوال التى تحصل فيها ويلزم أيضاً أن يكونوا قادرين على شرحها فى المحاضر شرحاً جلياً[1] .

ويبدو أن عدم نجاح هذه الخطوة التعليمية كان راجعاً إلى عدم توافر المستوى العلمى المناسب لهؤلاء الدارسين من الضباط ، يؤكد ذلك ما خطته نظارة الداخلية فى عام ١٨٩٣ باختبارها لشباب مصريين يتوافر فيهم قدر معين من الثقافة ، فقد أعلنت هذه النظارة فى يوليو سنة ١٨٩٣ عن عقدها لامتحان للشباب المصريين الذين «يترشحون .... للخدمة بوظيفة ملاحظين فى مصلحة للبوليس» .

وقد اشترطت النظارة فيمن يتقدم إلى هذا الإمتحان أن يكون سنه ما بين ١٩ و ٢٥ سنة وأن يكون حائزاً للشهادات الآتية : -

١ ـ شهادة تدل على حُسن السمعة .

٢ ـ كشف عن خدماته السابقة .

٣ ـ شهادة الدراسة الإبتدائية أو الثانوية أو الدبلومة .

٤ ـ كشف عن اللغات التى يعرفها .

---

(١) مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من النظار والنظارات سنة ١٨٩٥ «التقرير المرفوع من جناب السيرجون سكوت المستشار القضائى بنظارة الحقانية إلى صاحب العطوفة ناظر المعارف العمومية بشأن الإمتحانات النهائية التى أجريت أخيراً بمدرسة الحقوق الخديوية» .

وقد استُثنى من هذه الشروط «الضباط الذين يكونون فى الإستيداع ، فلا يُطلب منهم سوى إبراز شهادة توصية من سعادة السردار ، وهؤلاء لا يسرى عليهم مقدار السن المشترط قبل» .

وكان على الطالب أن يجتاز بعد اختياره اختباراً طبياً ثم يؤدى بعد ذلك امتحاناً فى الآتى : -

١ - اللغة العربية .

٢ - القراءة .

٣ - الكتابة بما فيها استخراج ملخص تقرير .

٤ - الحساب .

٥ - اللغات الأجنبية .

وكان نصيب الناجحين فى هذا الإمتحان هو الإلتحاق بمدرسة الحقوق «ليتعلموا القانون بها وتُحسب لهم ماهياتهم اعتباراً من تاريخ الإمتحان»[١] .

ولم يتيسر لدى الحصول على مدة الدراسة بالنسبة لهؤلاء لكن الأوامر العمومية الصادرة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ توضح أنهم «قد أمضوا التجربة على ما يرام» وثبتوا فى وظائفهم اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٨٩٣ وهو تاريخ يوافق تاريخ الإمتحان المعلن عنه والذى كان قد عُقِدَ فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٣[٢] .

وقد تكررت هذه المحاولة فى أكتوبر سنة ١٨٩٦ حيث أعلنت نظارة الداخلية «انه سيصير انتخاب العدد اللازم للبوليس بصفة ملاحظين ممن سبق تقديم طلبات منهم للإستخدام بالبوليس وتحدد لذلك يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ فعلى الذين قدموا طلبات

---

(١) الوقائع المصرية = ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣ « نظارة الداخلية - قسم الضبط» .

(٢) نشرة البوليس نمرة ٤٥ - السبت ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ « تثبيت محمد افندى حسن صبحى - سيداروس افندى وصفى - محمد افندى مجدى - حسن افندى حبيب » ويلاحظ أن الأول والثالث مُنحوا رتبة الملازم ثان فوراً - راجع الأمر العمومى ٢٣١ فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٩٦ .

للنظارة صار قبولها أن يحضروا فى صباح اليوم المذكور وبيدهم شهادات الدراسة الإبتدائية والثانوية أو إعلانات الرفت التى توجد مع من سبقت له الخدمة بأحد مصالح الحكومة مع العلم بأن من يحضر ولم تكن متوفرة فيه الشروط لا يُقبل امتحانه»[(١)] .

وقد قضى هؤلاء ستة أشهر فى ثكنة تابعة لثكنات «عابدين» كانوا يترددون خلالها على مدرسة الحقوق ، غير أنه يلاحظ أن تعيين هؤلاء الملاحظين كان من تاريخ انتظامهم بالدراسة وحُدِّدَت لهم مرتباتهم وأماكن عملهم مسبقاً ، فتاريخ تعيينهم كملاحظى بوليس هو ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وتاريخ الإمتحان الذى عقد «لانتخابهم» كان ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ كما يلاحظ أنهم لم يمنحوا رتبة الملازم ثان فور إلحاقهم بالخدمة وإنما طُلِبَت لهم هذه الرتبة فى السابع من ديسمبر سنة ١٨٩٧[(٢)] .

وتقول بعض المصادر أن هؤلاء الملاحظين وعددهم «ستة عشر» هم أول نواة لتخريج ضباط بوليس ، بل وتعتبرهم أول خريجين من هذه المدرسة ، وإن كنت أخالفهم فى هذا الرأى لسببين أولهما أن سنة ١٨٩٣ تحدد أول محاولة من هذا النوع نص فيها على إلحاق الناجحين فى الإمتحان بمدرسة الحقوق ليتعلموا القانون . فإذا كان خريجى سنة ١٨٩٦ هم نتاج نفس النظام السابق ، فإن أول محاولة لتخريج ضباط بوليس خُلَّص هى محاولة سنة ١٨٩٣ وليس سنة ١٨٩٦ وينبنى على ذلك أن أول أطوار مدرسة البوليس هو سنة ١٨٩٣ .

أما السبب الثانى فهو أن تعيين كل من الدفعتين سنة ١٨٩٣ وسنة ١٨٩٦ لم يكن يفيد أنهم «تلاميذ» أو يحملون أى إشارة إلى شىء من ذلك ، وإنما كان منطوق الأمر الصادر بتعيينهم كالآتى «التعيينات الآتية يعتمد إجراؤها (تحت التجربة) اعتباراً من»[(٣)] .

---

(١) الوقائع المصرية = ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٦ .

(٢) نظارة الداخلية = قسم النظام ـ أوامر البوليس رقم ٤٧٤ فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ـ وكلية البوليس الملكية «الكتاب الذهبى» ١٨٩٦ ـ ١٩٤٦ ـ ودار الوثائق = محفظة ديوان خديوى ـ الدخلية ١٨٩٦ ـ ١٩١٦ .

(٣) الأمر رقم ٤٧٤ فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ، ونشرة البوليس نمرة ٤٥ فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ـ أما المصدر الذى يقول بأن سنة ١٨٩٦ هى بداية مدرسة البوليس فهو الكتاب الذهبى لكلية البوليس الملكية .

ويورد كتاب كلية البوليس «الكتاب الذهبى» أسماء سبعة عشر شخصاً تخرجوا سنة ١٨٩٧ وثلاثة عشر سنة ١٨٩٨ وأحد عشر سنة ١٨٩٩ وإن كنت لم أجد فى الوثائق ما يفيد تخرجهم من مدرسة ما للبوليس ، غير أن أحد المشار إلى تخرجهم فى ١٨٩٨/٥/١ كان يعمل ملاحظاً لبوليس مركز كروسكو بأسوان فى يناير سنة ١٩٠١ ، ورفت أحد المشار إلى تخرجهم فى ١٨٩٩/٨/١ من الخدمة فى ١٥ مايو سنة ١٩٠١ حيث كان برتبة الملازم ثان «محلى»[١] .

مدرسة أساس البوليس :

فى الثانى من مايو سنة ١٩٠٠ أعلنت نظارة الداخلية عن طلب «إثنى عشر تلميذاً لأجل تعليمهم بأساس البوليس ببولاق ثم يتعينون بصفة ضباط بوليس » وكانت هذه أول إشارة إلى طلب «تلاميذ» فى تاريخ التعليم فى البوليس .

وكانت الشروط المطلوبة فى ذلك الإعلان هى : -

١ ـ شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها على ألا يكون سن الطالب أقل من ١٨ سنة .

٢ ـ شهادة حسن السير والسلوك .

٣ ـ شهادة الجنسية المصرية .

٤ ـ شهادة الدراسة المعطاة من الحكومة (نظارة المعارف) وتُعطى الأولوية للحائزين على شهادة الدراسة الثانوية .

وقد جاء بالإعلان عن منح التلاميذ «جنيهان شهرياً» لكل تلميذ ، وأن مدة التعليم سنة «ابتداء من أول أكتوبر من هذه السنة» ، على أن يمضى التلاميذ هذه المدة «بأساس البوليس ببولاق مع أخذ الدروس يومياً أيضاً بمدرسة الحقوق» .

---

(١) كلية البوليس الملكية = الكتاب الذهبى ١٨٩٦ ـ ١٩٤٦ ـ والأمر العمومى رقم ١ فى ٢ يناير سنة ١٩٠١ ـ و٢٥٠ فى ٢٣ مايو سنة ١٩٠١ .

وكان الخريجون يُعيَّنون «بعد تمضية الإمتحانات كاللازم فى انتهاء مدة الدراسة بصفة ملاحظين بوليس بماهية سنوى ٦٠ جنيه أو ٧٢ جنيه حال التعيين بالمدن مصر واسكندرية وبورسعيد»(١) .

أى أن راتب الخريج الذى كان يُعيَّن بالمدينة كان يزيد ١٢ جنيهاً عن ذلك الذى يُعيَّن بالريف .

وقد تخرج عشرة من هؤلاء «التلاميذ» فى أول أغسطس سنة ١٩٠١ بعد أن قضوا أحد عشر شهراً بالدراسة وعُيِّنوا كملاحظين للبوليس بماهية ٦٠ جنيه سنوياً . وكانت هذه أول مرة يشار فيها إلى أن هؤلاء الخريجين «تلامذة»(٢) .

وفى سنة ١٩٠١ تحددت شروط الدراسة كالآتى : -

١ ـ السن لا ينقص عن ١٨ سنة ولا يزيد عن ٢٤ سنة .

٢ ـ مصرى الجنسية .

٣ ـ شهادة الدراسة المعطاة من نظارة المعارف «وتكون الأفضلية للمتحصلين على شهادة الدراسة الثانوية» .

٤ ـ شهادة حسن السير والسلوك .

٥ ـ شهادة تدل على أن الطالب غيرمتزوج .

وقد حُدِّدَت لأول مرة مصاريف دراسية قدرها ٣٠ جنيه على قسطين أولهما يدفع «عند الدخول بالمدرسة ، ومثل هذا القسط فى أول أبريل سنة ١٩٠٢ كما حُدِّدَت مدة الدراسة من أول أكتوبر سنة ١٩٠١ لغاية يونية سنة ١٩٠٢ » واشتملت الدراسة على «دروس فى علم الحقوق تُعطى بمدرسة الحقوق» و «دروس فى التعليمات العسكرية وفى

(١) الوقائع المصرية = ٢ مايو سنة ١٩٠٠ نظارة الداخلية .

(٢) الأوامر العمومية = الأمر رقم ٣٧٩ فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٠١ «التلامذة الآتى أسماؤهم بعد يُعيَّنون ملاحظين بوليس (تحت التجربة)» .

قوانين البوليس وتعطى بمدرسة البوليس ببولاق» وكان يُمنح «للتلامذة مبلغ ٢٤ جنيه سنوياً أثناء وجودهم بالمدرسة وتُصرف لهم الأسلحة والمهمات اللازمة مجاناً ، ولكنهم يستحضرون ملابسهم حسب الترتيبات التى تجريها المدرسة وكذلك يدفعون مصاريف مأكولاتهم من طرفهم حسب الترتيبات التى يجريها قومندان المدرسة»(١) .

وقد تخرج جميع تلاميذ هذه المدرسة فى أول أغسطس سنة ١٩٠٢ ماعدا أحدهم الذى تخرج قبلهم بشهر واحد وأُلحِقَ ببوليس الأساس ببولاق ، ويلاحظ أن الأوامر العمومية الصادرة بتعيينهم أشارت لأول مرة إلى تخرجهم من مدرسة البوليس بقولها «التلامذة الآتية أسماؤهم المتخرجون من مدرسة البوليس يُعيَّنون ملاحظين بوليس تحت التجربة بماهية ٦٠ جنيه سنوياً . . . .» كما كانت هذه أول مرة فى تاريخ البوليس يُمنح فيها الملاحظون المعيَّنون حديثاً رتبة الملازم ثان(٢) .

وفى سنة ١٩٠٢ اقتصر قبول الطلاب لهذه المدرسة على «الحائزين لشهادات الدراسة المعطاة من نظارة المعارف فى بحر الثلاث سنوات الأخيرة وتكون الأفضلية للمتحصلين على شهادة الدراسة الثانوية» .

كما أُلزم الحاصلين على شهادة الدراسة الإبتدائية بدفع ٣٦ جنيهاً فى السنة كمصروفات . أما الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية فكانوا يدفعون ثلاثون جنيهاً فقط كما كان التلاميذ الذين يتخرجون من المدرسة من الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية يُعيَّنون ملاحظى بوليس برتبة «ملازم أول» أما الحائزين على شهادة الدراسة الإبتدائية فكانوا لا يُمنحون هذه الرتبة إلا بعد تمضية سنتين كملازمين ثوانى .

وفيما يتعلق بالمرتبات فقد كان الحائز على شهادة الدراسة الثانوية يُمنح ٧٢ جنيه سنوياً عند التعيين كملاحظ بوليس ، أما الحائز لشهادة الدراسة الإبتدائية فقط فكان «يترتب لهم أدنى فئة من آخر درجة فى الترتيب» .

---

(١) الوقائع المصرية ١٨ فبراير سنة ١٩٠١ .

(٢) الأوامر العمومية = ٣٧١ فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٠٢ و ٣٢٠ فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٢ .

وكانت هذه أول مرة تعلن نظارة الداخلية فيها عن أن الخريجين سيعيَّنون فيما بعد «ملاحظى بوليس أو معاونى إدارة» وإن كان الواقع يشير إلى أن أحداً لم يُعيَّن معاوناً للإدارة من خريجى هذه المدرسة حتى ما بعد الفترة موضوع البحث(١) .

كان البرنامج الدراسى للمدرسة فى سنة ١٩٠٢ والذى كانت مدته من أول أكتوبر سنة ١٩٠٢ وحتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٣ كالآتى : -

أ - القوانين والتحقيقات الجنائية .

ب - قانون البوليس .

ج - القانون والتعليمات العسكرية .

د - القوانين الإدارية .

هـ - القوانين المالية(٢) .

وقد تخرج من هذه الدفعة ضابط واحد مُنِحَ رتبة ملازم أول براتب ٧٢ جنيه سنوياً وأُلحِقَ بأساس البوليس ببولاق ، وآخر برتبة ملازم ثان وكان تعيينهما فى ١٩٠٣/٧/١ . وتخرج ستة آخرون فى ٩ يوليو سنة ١٩٠٣ برتبة ملازم ثان . وأحد عشر فى ٤ أغسطس سنة ١٩٠٣ برتبة ملازم ثان مما يعنى أن عدد المتقدمين للمدرسة من حملة الشهادة الثانوية كانوا واحداً فقط(٣) . وكان هناك أربعة آخرون تخرجوا فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣ برتبة ملازم ثان(٤) .

---

(١) الوقائع المصرية = ١٢ مارس سنة ١٩٠٢ و «ضابط البوليس ، بحث فى حالته الحاضرة وفى أوجه الإصلاح المنشود ، تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لإصلاح أنظمة البوليس والأمن العام - بقلم اليوزباشى على حلمى بمدرسة البوليس والإدارة - واليوزباشى محمود على ببوليس مدينة القاهرة ٢٦ رجب سنة ١٣٤٦ - ١٩ يناير سنة ١٩٢٨ المطبعة الرحمانية بمصر .

(٢) الوقائع المصرية = ١٢ مارس سنة ١٩٠٢ .

(٣) الأوامر العمومية ٣٥٣ فى ١٩٠٣/٦/٢٨ و ٣٨٠ فى ٩ يوليو سنة ١٩٠٣ و ٤٤٢ فى ٤ أغسطس سنة ١٩٠٣ .

(٤) الأوامر العمومية رقم ٦٦٩ فى ١٩٠٣/١١/٢٦

وخلال عامى ١٩٠٣ و ١٩٠٤ كانت شروط القبول وبرنامج الدارسة ومدته كمثيلتها فى سنة ١٩٠٢ باستثناء أن المصروفات الدراسية بالنسبة لحملة الشهادة الإبتدائية زيدت إلى أربعين جنيهاً فى السنة(١) .

مدرسة البوليس والإدارة :

شغلت قضية «التعليم فى البوليس» اهتمام مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٤ ، فقد تقدم «إبراهيم باشا مراد» أحد أعضاء هذا المجلس باقتراح يطلب فيه لفت نظر الحكومة إلى الإهتمام «بتوسيع نطاق مدرسة البوليس وأحكام التعليم والتربية فيها حتى يتخرج منها العدد الكافى للقيام بحفظ الأمن العام» ، وقد قرر مجلس شورى القوانين الموافقة على هذا الإقتراح وتشكيل لجنة تحت رئاسة «حضرة صاحب السعادة محمد شواربى باشا» .

وقد تقدمت هذه اللجنة فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٤ بتقرير لها أثبتت فيه أن «محمد شكرى باشا مدير المنوفية» كان ممثلاً لنظارة الداخلية فيه وعرضت اللجنة أوجه الإصلاح التى استقرت عليها فكانت :

١ ـ ان تكون مدة الدراسة فى مدرسة البوليس عامين ـ وأن يكون عدد التلاميذ ما بين ٤٠ إلى ٦٠ تلميذاً .

٢ ـ ان تُزاد مواد التدريس بحيث يمكن عن طريقها «تأهيل الخريجين للقيام بوظائفهم حق القيام» .

٣ ـ ان يطبق نظام «التمرين» أثناء الدراسة على تطبيق القواعد العلمية على المسائل العملية والحوادث الجنائية .

٤ ـ ان يجعل من المدرسة أداة صالحة لتخريج رجال الإدارة بصفة عامة «ضباط ومعاونى إدارة» ويُطلق عليها اسم أعم وأشمل من اسمها الحالى .

---

(١) الوقائع المصرية = ٢٣ مارس سنة ١٩٠٤ .

٥ - أن يكون شرط القبول بالمدرسة هو الحصول على شهادة «البكالوريا» أو ممن حصلوا على امتحانها على نمر عالية ولم ينجحوا . وأن يُعفى حامل هذه الشهادة من مصاريف الدراسة المقررة ، وأن لا ينقص مرتب الخريج من هؤلاء عن ثمانية جنيهات ، وأن يُعفى غير حاملى هذه الشهادة من نصف قيمة المصاريف .

كان أهم مقترحات مجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤ هو زيادة مواد التدريس بحيث يتيسر عن طريقها تأهيل الخريجين للقيام «بوظيفة النيابة العمومية» ، وكان ذلك بمناسبة تخويل ضباط البوليس فى ذلك الوقت حق إقامة الدعوى العمومية أمام محاكم المراكز فى جميع المسائل الداخلة فى الاختصاصات القضائية لضباط البوليس فى المستقبل[١] .

وقد اشترطت مدرسة البوليس فى يونيو سنة ١٩٠٥ أن يكون طالب الإلتحاق حائزاً لشهادة مدرسية حسب نص الفقرات الرابعة إلى السابعة من المادة (٥) من لائحة تعيين وترقى المستخدمين الصادرة بتاريخ ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ ، وتشير هذه المادة إلى أنه لا يجوز انتخاب مستخدمى المصالح إلا من المترشحين الذين من الأنواع الآتية : -

فقرة (٤) :

حاملو شهادة الدروس الثانوية المصرية الذين تمموا فى مدة السنوات الخمس السابقة لسنة الدخول فى الخدمة دروس مدرسة عليا تابعة لنظارة المعارف العمومية ومع ذلك لم ينالوا دبلومة تلك المدرسة .

فقرة (٥) :

المترشحون الذين حازوا شهادة الدروس الثانوية المصرية أثناء السنوات الخمس السالفة لسنة الدخول فى الخدمة والذين حازوا شهادة مثلها خارج القطر بشرط أنهم يكونون فى خلال السنوات الخمس السالفة لسنة الدخول فى الخدمة تحصلوا من نظارة المعارف العمومية على شهادة المعادلة المنوَّه عنها فى المادة «١٣» وما يليها .

---

(١) الوقائع المصرية = ٩ يوليو سنة ١٩٠٤ القسم الرسمى = مجلس شورى القوانين « تقرير سعادة محمد شواربى باشا» فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٤ بشأن النظر فى اقتراح توسيع نطاق مدرسة البوليس .

فقرة (٦) :

المترشحون الذين يكونون تحصلوا من نظارة المعارف العمومية على شهادة الدروس الإبتدائية وتمموا فى خلال السنوات الثلاث السالفة لسنة الدخول فى الخدمة الدروس الثانوية بمدارس الحكومة بدون أن ينالوا شهادة الدروس الثانوية .

فقرة (٧) :

المترشحون الذين يكونون تحصلوا على شهادة الدروس الإبتدائية من نظارة المعارف العمومية أثناء السنوات الثلاث السالفة لسنة الدخول فى الخدمة[١] .

وقد قُسِّمت المصروفات الدراسية وفق الشهادات الحاصل عليها المتقدمين فكانت : -

* عشرون جنيهاً فى السنة للتلميذ الحائز لشهادة الدراسة الثانوية - مع إعفائه من الإمتحان المقرر للدخول .

* ثلاثون جنيهاً فى السنة للتلميذ الحائز لشهادة الدراسة الإبتدائية وشهادة من نظارة المعارف العمومية دالة على أنه دخل فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية ولم ينجح ويُعفى من الإمتحان المقرر للدخول .

* خمسون جنيهاً فى السنة للتلميذ الحائز لشهادة الدراسة الإبتدائية فقط - ويؤدى الإمتحان المقرر للدخول .

وكان الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية يُمنح عند تعيينه ملاحظ بوليس برتبة ملازم أول وراتباً قدره ٨٤ جنيه سنوياً . أما الحاصل على الشهادة الدراسة الإبتدائية فكان يُمنح عند تعيينه ملاحظ بوليس برتبة ملازم ثان وراتباً قدره ٧٢ جنيه فى السنة ، وعند ترقيته ملازماً أول يُمنح راتباً قدره ٨٤ جنيه مصرياً فى السنة[٢] .

---

(١) الحكومة المصرية = قانون المصلحة المالية - المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩١١ (الأمر العالى الصادر فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١) شروط قبول وترقية المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة - المادة ٥ فقرات ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

(٢) الوقائع المصرية = ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥ .

وقد كانت مدد الدراسة والرتب بالنسبة لخريجى هذه الدفعة وعددهم خمسون تلميذاً كالآتى : -

خمسة تخرجوا بعد تسعة أشهر ومُنِحوا رتبة الملازم أول مما يعنى أنهم كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية .

سبعة تخرجوا بعد تسعة أشهر ومُنِحوا رتبة الملازم ثان .

ستة وثلاثون تخرجوا بعدثمانية عشر شهراً ومُنِحوا رتبة الملازم ثان .

اثنان تخرج أحدهما بعد تسعة عشر شهراً ونصف ومنح رتبة الملازم ثان . أما الثانى فتخرج بعد إثنان وعشرون شهراً ومُنح رتبة الملازم ثان(١) .

وقد زيدت مدة الدراسة اعتباراً من سنة ١٩٠٦ إلى «سنتين مكتبيتين» مع إعفاء حاملى شهادة الدراسة الثانوية من المصاريف وامتحان القبول ومنحهم رتبة الملازم أول عند تخرجهم ومرتباً قدره ٩٦ جنيها سنوياً ، وكان حائز شهادة الدراسة الإبتدائية وشهادة من نظارة المعارف دالة على أنه دخل امتحان شهادة الدراسة الثانوية ولم ينجح بدفع خمسة وعشرون جنيهاً فى السنة مع إعفاءه من امتحان القبول ومنحه رتبة الملازم ثان براتب قدره ٨٤ جنيهاً سنوياً . أما الحائز لشهادة الدراسة الإبتدائية فكان يدفع خمسون جنيها كمصروفات ويؤدى امتحان القبول ويُمنح عند تخرجه رتبة الملازم ثان وراتباً قدره إثنان وسبعون جنيهاً فى السنة(٢) .

وفى سنة ١٩٠٧ أبيح للحائزين على شهادة الأهلية للوظائف الصغرى اللحاق بهذه المدرسة مع دفعهم مصروفات قدرها ٣٥ جنيهاً فى السنة ومنحهم رتبة الملازم ثان براتب

---

(١) الأوامر العمومية = ٥٠١ فى ١٩٠٦/٧/٤ ـ ١٧٥ فى ١٩٠٧/٣/٣ ـ ٣٠٣ فى ١٩٠٧/٤/٢٢ ـ ٤٨٣ فى ١٩٠٧/٦/٢٤ .

(٢) الوقائع المصرية = ١١ يونيو سنة ١٩٠٦ .

قدره ٨٤ جنيهاً سنوياً عند التخرج أما باقى شروط المدرسة فقد بقيت كما هى[1] وكانت «شهادة الأهلية للوظائف الصغرى» قد استحدثت سنة ١٩٠٧ ، وهى شهادة تعطى بعد عقد امتحان للطلاب الذين أتموا الدراسة المقررة للسنتين الأولى والثانية «على وفق بروجرام التعليم الثانوى سواء تلقوا دروسهم بمدرسة أميرية أو حرة أو فى منازلهم» ويُعقد الإمتحان لهذه الشهادة مرة واحدة فى السنة ويُختبر المتقدمون للإمتحان فى الآتى :

المـــــــــــادة	نوع الإمتحان	المقرر للإمتحان
اللغة العربية	تحريرى وشفهى	مقرر السنتين ١ ، ٢ ثانوى
اللغة الإنجليزية أو الفرنسية	تحريرى وشفهى	مقرر السنتين ١ ، ٢ ثانوى
الترجمة	تحريرى	مقرر السنتين ١ ، ٢ ثانوى
الرياضة (حساب ـ هندسة ـ جبر)	تحريرى	مقرر السنتين ١ ، ٢ ثانوى
الرسم	تحريرى	مقرر السنتين ١ ، ٢ ثانوى
العلوم الطبيعية والكيمياوية	تحريرى	مقرر السنتين ١ ، ٢ ثانوى
التاريخ	تحريرى	مقرر السنتين ١ ، ٢ ثانوى
الجـــغــــرافـــيـــة	تحريرى	مقرر السنتين ١ ، ٢ ثانوى[2]

(١) الوقائع المصرية = ١٩٠٧/٦/١ .

(٢) الوقائع المصرية = ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٧ ؛ شهادة الأهلية للوظائف الصغرى ـ ومما يذكر أن امتحان هذه الشهادة أُلغِىَ اعتباراً من سنة ١٩٠٨ بقرار من سعد زغلول باشا ناظر المعارف العمومية ـ أى أن هذا النظام لم يطبق سوى سنة واحدة فقط ـ راجع قرارات ومنشورات الحكومة المصرية فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ـ والوقائع المصرية ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وجه ٢٧٠٦ .

اصلاحات سنة ١٩٠٩ :

لقيت مقترحات مجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤ استجابة من نظارة الداخلية فى سنة ١٩٠٩ ، فقد شُكِّلَت فى ٢٥ يناير من تلك السنة لجنة من إسماعيل بك صدقى سكرتير عموم النظارة فى ذلك الوقت وهارفى باشا حكمدار العاصمة وإسماعيل حسنين بك ناظر مدرسة المعلمين الخديوية لدرس حالة مدرسة البوليس وتقديم تقرير بمقترحاتها عن النقاط الآتية : -

١ ـ مدة الدراسة وكفايتها .

٢ ـ مواد التدريس وما يلزم من إضافته أو حزفه منها .

٣ ـ الأعداد التى تستطيع المدرسة استيعابها كل عام .

٤ ـ شروط القبول فيما يختص بالسن والشهادات الدراسية ووسائل ترغيب حملة الشهادة الثانوية للإلتحاق فى المدرسة سواء من حيث المصروفات الدراسية أو الراتب بعد التخرج .

٥ ـ الجزاءات التى تُوقَّع على التلاميذ .

٦ ـ نظام التعليم العسكرى والتمرينات الرياضية .

إلى جانب موضوعات إدارية وتنظيمات أخرى .

وقد شرعت هذه اللجنة سنة ١٩٠٩ فى اتخاذ الخطوات المناسبة «لتحسين حال المدرسة» .

ويُفهم من التقرير الذى قدمه «محمد سعيد باشا» ناظر الداخلية فى ذلك الوقت لبعرض على مجلس شورى القوانين كرد على مقترحات هذا المجلس سنة ١٩٠٤ ، أن الحكومة قد قامت بسن قانون نظامى للمدرسة ، (وشُكِّلت لجنة إدارية برئاسة وكيل نظارة الداخلية وعضوية بعض الموظفين المتخصصين ليُعرض عليها جميع ما يتصل بنظام

المدرسة) ، كما انتُخِبَ للمدرسة أساتذة من رجال القضاء والمحاماة لتدريس القوانين وعُيِّنَ أحد قضاة المحاكم الأهلية الذين مارسوا عمل النيابة والقضاء ليكون وكيلاً للمدرسة ، وشُكِّلَت لجان متخصصة لتنقيح البرامج السابقة للتعليم ، ووضع البرامج المستحدثة واختيار كتب التدريس .

غير أن اتجاه نظارة الداخلية فيما يتصل باقتراح مجلس شورى القوانين الذى كان يطالب «بوجوب أن يكون طالبو الدخول فى المدرسة من حاملى الشهادة البكالوريا» كان ضد هذا الاقتراح ، ورأت النظارة فى ذلك الوقت «عدم» ملاءمته لحالة المدرسة لأسباب أوجزها فيما يلى : -

١ ـ «ان قوانين الحكومة قد منحت حملة الشهادات الثانوية امتيازاً فيما يختص بمبدأ المرتب الذى يتقاضونه لدى الإستخدام ، فإذا فُرِضَ على طلبة مدرسة البوليس أن يكونوا حاملين لهذه الشهادة ؛ وجب منحهم عند خروجهم من هذه المدرسة مرتب أعلى من المفروض لهم بمقتضى هذه القوانين أو معادلاً أو قريباً من المرتب المقرر لأصحاب الشهادات العالية» وكان هذا الأمر غير متيسر فى ذلك الوقت نظامياً ومالياً .

٢ ـ «انه مع الصعوبة المالية التى تحول دون منح خريجى مدرسة البوليس من حملة الشهادة الثانوية مرتباً عالياً ، ورغبة حامليها فى الإستمرار فى التعليم وميلهم إلى استكمال تعليمهم بالمدارس العالية الأخرى كمدارس «الحقوق أو الطب» لما توفره هذه المدارس من مزايا أدبية ومالية ؛ فإنه من المشكوك فيه أن «يقصد مدرسة البوليس نفر كاف من حملة الشهادة الثانوية» .

٣ـ «ان النظام العسكرى الشديد الذى يجب أن يكون تلاميذ مدرسة البوليس خاضعين له فضلاً عن ضرورة البيت فى المدرسة لا يلتئم كثيراً مع ما يكون قد تعوَّده تلامذة الأقسام الثانوية بالمدارس من الحرية النوعية التى تجعل تطبيق مثل هذا النظام صعب الإحتمال على نفوسهم» .

وانطلاقاً من هذا الفكر اقتصرت خطة نظارة الداخلية فى ذلك الوقت على قبول حملة الشهادة الإبتدائية . مع جعل مدة الدراسة أربعة سنوات بدلاً من سنتين «وتخصَّص السنتان الأولى منها بصفة قسم تحضيرى لتعليم الشىء اللازم من مقرر الشهادة الثانوية والسنتان الأخيرتان للدراسة الفنية أى القوانين الجنائية والإدارية والمالية» كما أُعطِيَت الفرصة لحملة الشهادة الثانوية للحاق بالمدرسة فى السنة الثالثة مباشرة «أى لا يمضون بالمدرسة سوى سنتين» .

وفى شأن برامج الدراسة فقد أُدخِلَت تعديلات جوهرية على دروس القوانين شملت قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات «فى المواد والشرح ما جعله مقارباً لبروجرام مدرسة الحقوق» . وأضيفت التطبيقات العملية فى الدراسة[١] .

وعلى هدى مقترحات هذه اللجنة صدر إعلان النظارة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٩ بعنوان «مدرسة البوليس والإدارة»[٢] يطلب «عدد من التلاميذ لتعليمهم بمدرسة البوليس بقصد تعيينهم فيما بعد ضباط بوليس أو معاونى إدارة وكذلك فى جميع الوظائف الإدارية على اختلاف أنواعها» .

وكانت الشروط المطلوبة فى ذلك العام كالآتى : -

أولاً : أن يكون حائزاً عل شهادة الدراسة الإبتدائية من نظارة المعارف العمومية .

ثانياً : أن يكون حميد السيرة لم يسبق الحكم عليه بما يشين سمعته .

ثالثاً : أن يكون سليم البنية والنظر خالياً من العاهات .

رابعاً : أن لا يقل عمره عن ١٦ سنة ولا يزيد عن ٢١ سنة .

---

(١) الأوامر العمومية = ٢٥ يناير سنة ١٩٠٩ «مدرسة» - دار الوثائق = مذكرة بما تم فى اقتراحات مجلس شورى القوانين بخصوص مدرسة البوليس والإدارة - والوقائع المصرية ١٥ أبريل سنة ١٩١١ القسم الرسمى ، مجلس شورى القوانين ٧ مارس سنة ١٩١١ مشروع قانون مدرسة البوليس والإدارة - مذكرة مرفوعة لمجلس النظار .

(٢) أُطلق هذا الاسم على المدرسة منذ ١٩٠٨ « راجع الوقائع المصرية ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٨» .

وينتخب المقبولون من حائزى الشهادة الإبتدائية حسب ترتيبهم فى جدول الناجحين ، ويفضَّل عند التساوى من كان تاريخ حصوله على الشهادة متأخراً ولا يُقبل الطالب إلا إذا كشف عليه القومسيون الطبى فى مصلحة الصحة بالقاهرة وظهرت صلاحيته طبياً .

أما الأوراق المطلوبة فكانت :

١ ـ طلب محرر من والد الطالب أو ولى أمره على ورقة تمغة من قيمة ٣٠ مليماً .

٢ ـ شهادة الدراسة الحائز عليها الطالب .

٣ ـ شهادة الميلاد .

٤ ـ شهادة على ورقة تمغة فئة ٣٠ مليماً بحسن الخلق موقَّعاً عليها من إثنين من موظفى الحكومى لا يقل راتب كل منهما الشهرى عن العشرة جنيهات مصدَّقاً عليها من رئيسهما .

٥ ـ شهادة على ورقة تمغة من فئة ٣٠ مليماً بأنه مصرى الجنس .

٦ ـ تعهُّد على استمارة مخصوصة من والد التلميذ أو ولى أمره بمراقبة سلوكه فى الخارج وإخطار المدرسة عندما يضطر التلميذ للتغيب عنها ، وإعلانها كتابة عند عودته إليها .

وكانت مدة الدراسة «أربع سنوات تخصص الإثنتان الأخيرتان منها للدراسة الفنية» أما المصروفات السنوية فكانت ثلاثون جنيهاً تُدفع على قسطين أولهما عند الدخول ، وثانيهما فى آخر يناير سنة ١٩١٠[١] .

(١) الوقائع المصرية = ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٩ .

قانون مدرسة البوليس والإدارة :

ووفقاً لما انتهت إليه إصلاحات سنة ٩٠٩ ـ صدر أول قانون للمدرسة منذ نشأتها تناول فى مواده الثلاثة والثلاثون الأغراض التى أُعِدَت المدرسة من أجلها ، وتشكيل لجنة إدارتها ، واختصاصات هذه اللجنة ، ومواعيد اجتماعاتها ، وكيفية صدور قراراتها ، وشروط القبول[1] ، ومدة الدراسة ، وأنواع التعليم وتقسيمه إلى تعليم علمى و تدريب عسكرى وتقسيم ساعات اليوم بين العمل والراحة .

ووفقاً لهذا القانون كان اليوم الدراسى فى هذه المدرسة ابتداءً من سنة ١٩١٠ كالآتى : -

مواد التعليم	سنى الدراسة							
	اولى		ثانية		ثالثة		رابعة	
	دقيقة	ساعة	دقيقة	ساعة	دقيقة	ساعة	دقيقة	ساعة
تعليم علمى	١٠	٤	ـ	٥	ـ	٥	ـ	٥
تدريب عسكرى	٥٠	١	ـ	١	ـ	١	ـ	١
مذاكرات	ـ	٢	ـ	٢	ـ	٢	ـ	٢
فسح وأكل	٣٠	٧	٣٠	٧	٣٠	٧	٣٠	٧
نوم	٣٠	٨	٣٠	٨	٣٠	٨	٣٠	٨
مجموع الساعات	ـ	٢٤	ـ	٢٤	ـ	٢٤	ـ	٢٤

(١)دار الوثائق = قانون مدرسة البوليس والإدارة سنة ١٩١٠ ـ ولم تتغير شروط القبول فى هذا القانون عن الإعلان الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٩ سوى أن المادة (١٢) فى القانون تحدثت عن قبول الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف العمومية بالسنة الثالثة مباشرة ـ أما الناجحون فى القسم الأول من امتحان الشهادة المذكورة فيقبلون بالسنة الثانية ـ بينما أغفل الإعلان المذكور فى الوقائع المصرية ذكر ذلك .

أما برنامج الدروس فقد قُسِّمَ بين سنوات الدارسة الأربع وروعى فى السنتين الأوا
ية أو ما يسمى بالتحضيريتين أن يكون برنامجاً متمشياً مع الدروس التى تُلقى عا
.ة السنوات الثانوية الأولى والثانية مع تمهيد طفيف للدراسات القانونية التى سيتلقا
يذ فى المرحلة الثانية وهى السنوات الثالثة والرابعة .

والجدول الآتى : يبين البرنامج الدراسى لمدرسة البوليس والإدارة ابتداء من س
١ فى كل أسبوع وبالنسبة لكل مادة مقررة فى السنوات الأربع .

المواد	السنة الأولى	السنة الثانية	المواد	السنة الثانية	السنة الأولى
لغة عربية	٥	٥	لغة عربية	٣	٣
لغة أجنبية	٤	٥	لغة أجنبية	٢	٢
لغة إضافية	٣	٣	لغة إضافية	٢	٢
قانون الصحة	١	١	قانون العقوبات	٤	٤
مبادىء العلوم	٣	٣	عام وخاص .		
تاريخ وجغرفيا	٣	٢	قانون تحقيق الجنايات .	٣	٣
أخلاق وديانة	٢	٢	انشاء المحاضر وعمل	٤	٥
			التحقيقات الجنائية والمباحث		
رياضة	٣	٣	قانون البوليس	٢	٢
رسم	١	١	(عدا القسم المالى)		
مقدمة القوانين	–	٢	القسم المالى من قانون	٣	٢
نظام القضاء	–	٢	البوليس واللوائح		
			والقوانين الخاصة		
			بتحصيل الضرائب .		
			القانون الإدارى	٢	٢
			الشريعة الإسلامية	١	١
			(أحوال شخصية)		
			مبادىء القانون المدنى	١	١
			إسعافات طبية	٢	٢
			ومبادىء طب شرعى		

وكانت الإمتحانات تُعقد مرتين فى السنة أولاهما فى النصف الثانى من شهر يناير ويُطلق عليه اسم «إمتحان وسط السنة» ، وكان الثانى يُعقد فى النصف الثانى من شهر يونيو ويطلق عليه اسم «إمتحان الإنتقال» للسنتين الثلاث الأول ، أما إمتحان السنة الرابعة فكان يسمى «إمتحان الترقية» الذى كانت أسئلته من بين مقرر السنة الثالثة والرابعة معاً بعكس أسئلة السنوات الأخرى التى كانت تُختار من المواد التى درست بها من «أول السنة المكتبية» .

كانت النهايات العظمى للدرجات فى جميع الإمتحانات (ثلاثون درجة) ، ويُنقل طالب من سنة إلى أعلى منها ولا يُعد ناجحاً فى إمتحان الترقى إلا إذا حصل فى كل علم فى الإمتحان الذى كان شفهياً وتحريرياً على ثلث الدرجة العظمى ويشترط أن يكون مجموع درجاته فى الإمتحانين الشفهى والتحريرى مساوياً على الأقل لنصف مجموع النهايات العظمى لدرجات جميع المواد .

أما التدريب العسكرى فكانت درجاته عبارة عن علامات :

فايق ـ عال ـ وسط ـ دون .

وكانت درجات المواظبة والأخلاق التى تُقدَّر بمعرفة ناظر المدرسة بعد اطلاعه على درجات السلوك التى يقدمها له المعلمون والضباط تُضَم إلى مجموع درجات العلوم ، ويُفصَل من المدرسة كل طالب نقصت درجاته فى السلوك والمواظبة عن نصف النهاية العظمى وقدرها ثلاثون درجة ، أما مصير الطلبة الذين لا ينجحون فى الإمتحان فكان متروكاً للجنة الإدارة التى تبدى رأيها فيهم «إما ببقائهم للإعادة أو بفصلهم من المدرسة» .

وبمقتضى المادة ٣٢ من قانون المدرسة أُلغِيَت العقوبات البدنية واستُبدِلَت بالعقوبات الآتية : –

١ ـ توبيخ الطالب منفرداً .

٢ ـ توبيخه أمام طلبة الفصل .

٣ ـ توبيخه أمام طلبة المدرسة .

٤ ـ زيادة عدد الطوابير التى يؤديها الطالب .

٥ ـ حجزه بالمدرسة يومى الخميس والجمعة .

٦ ـ حرمانه من التقدم لامتحان آخر السنة .

٧ ـ رفته نهائياً من المدرسة .

وقد تدرجت سلطات توقيع هذه العقوبات بين المدرس والناظر ولجنة إدارة المدرسة ، فكان للأول أن يوقع العقوبتان الأوليان ، وكان للناظر أن يوقع العقوبات الخمس الأول ، أما لجنة المدرسة فقد انفردت بحق توقيع العقوبتان الأخيرتان بناء على طلب ناظر المدرسة[١] .

وقد وُضِعَت لبرامج الدروس السابق عرضها عناصر شملت ما يلقى على الطلاب فى كل سنة دراسية من المواد التى قُرِرَت عليهم ، ويتضح من استقراء عناصر البرنامج الدراسى أنه كان برنامجاً رسمى للغاية وفى غاية التركيز .

وقد انقسمت الدراسة بالمدرسة إلى قسمين أحدهما تحضيرى ويعنى به الدراسة فى السنتين الأولى والثانية . أما القسم الأخر فقد خُصِّصَ للدراسات القضائية والإدارية . وكان الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية يُقبلون بالقسم الفنى أى السنة الثالثة مباشرة ليقضوا بالمدرسة سنتان فقط .

وكان الناجحون فى القسم الأول من امتحان هذه الشهادة يُقبلون بالسنة الثانية ولم يكن يُلحق بالسنة الأولى سوى الحاصلين على شهادة الدراسة الإبتدائية فقط .

ومن بين ٢٤ طالباً أُلحِقوا بالمدرسة وفق هذا النظام فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٩[٢] تخرج منهم فى سنة ١٩١٣ سبعة عشر طالباً فقط[٣] ولم يكن بينهم من يحمل مؤهلات تزيد عن الشهادة الإبتدائية قط .

---

(١) قانون مدرسة البوليس والإدارة سنة ١٩١٠ .

(٢) الأمر العمومى = ٥٨٦ فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٩ .

(٣) الأمر العمومى = ٤١١ فى ١٠ يوليو سنة ١٩١٣ ـ وقد صدر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩١١ القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ بالقانون النظامى لمدرسة البوليس والإدارة الذى لم يغير من مواد القانون الصادر سنة ١٩١٠ شيئاً سوى أن لجنة الإدارة فى القانون الأخير كانت برئاسة وكيل نظارة الداخلية وعضوية رئيس نيابة محكمة الإستئناف الأهلية وحكمدار بوليس القاهرة ووكيل مدرسة الحقوق الخديوية ، ومن ثلاثة ينتخبهم ناظر الداخلية لمدة سنة واحدة ويصح تجديد انتخابهم ـ ومن ناظر المدرسة أو وكيله .

تعديلات سنة ١٩١٢ :

شرعت نظارة الداخلية فى مايو سنة ١٩١٢ فى إدخال تعديلات على القانون النظامى لمدرسة البوليس والإدارة مقتضاها العودة إلى نظام السنتين الدراسيتين بدلاً من نظام الأربعة سنوات وقصر القبول على حملة شهادة الدراسة الثانوية .

فأرسلت مشروعها إلى مجلس شورى القوانين فى ٢١ مايو سنة ١٩١٢ للموافقة على مواده التى أوجز أهمها وتعديلات مجلس شورى القوانين عليها .

المادة الأولى :

وتتحدث عن الغرض من إنشاء المدرسة .

المادة الثامنة :

وفيها اشتُرِطَ فى قبول التلاميذ أن يكونوا مصريين الجنسية وحائزين لشهادة الدراسة الثانوية ، فإذا لم يتوافر العدد الكافى من المتقدمين ، فيؤخذ حملة شهادة الكفاءة وأن يكون الطالب حميد السيرة سليم البنية والنظر وخالياً من العاهات وأن لا يقل عمره عن ١٨ سنة ولا يزيد عن ٢٢ سنة وأن يدفع المصروفات السنوية وقدرها ٣٠ جنيه سنوياً .

وقد رأى مجلس شورى القوانين أن يؤخذ الطلاب فى حالة عدم توافر العدد الكافى من حملة شهادة الدراسة الثانوية من بين «ساقطيها» بشرط أن يكونوا قد أمضوا امتحان الشهادة الثانوية (قسم أول) ، وإذا لم يوجد العدد الكافى من هؤلاء فيؤخذ من الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية (قسم أول) الذين يجب عليهم تمضية سنة بفرقة تحضيرية قبل دخول السنة الأولى .

وقد وافقت النظارة على الجزء الأول من تعديل مجلس شورى القوانين بشأن قبول «الساقطين فى امتحان القسم الثانى» من شهادة الدراسة الثانوية بالمدرسة وتقديمهم على الناجحين فى « امتحان القسم الأول من هذه الشهادة مع تفضيل من كان مجموع درجاته منهم فى الإمتحان أكثر من غيره وكان امتحانه أقرب عهداً ، إلا أنها لم توافق على ما طلبه المجلس من إلزام حاملى شهادة الدراسة الثانوية «قسم أول» بتمضية سنة تحضيرية قبل

دوخولهم السنة الأولى لما يسببه ذلك من وجهة نظر الداخلية من «صعوبات عملية كثيرة بدون كبير فائدة» «هذا فضلاً عن أنه من المنظور أن يزيد عدد راغبى الدخول فى المدرسة من حملة الشهادة الثانوية وأن يكون عدد حاملى شهادة القسم الأول قليلاً جداً فيتلاشى بعد سنوات قليلة ويصبح وقتئذ كل طلبة المدرسة من الحائزين لشهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) .

المادة الحادية عشرة :

وفيها كانت مدة الدراسة سنتان فقط .

المادة الرابعة عشرة :

وفيها استبعدت النظارة دراسة «مقدمة القوانين» و «مبادىء القانون المدنى» حيث رأت النظارة « أن العلم الأول يلقى مفرقاً عند دراسة الفروع الأخرى ، ولأن العلم الثانى لا يلزم منه لضباط البوليس ومعاونى الإدارة إلا بقدر ما يمكنهم معرفته إذا كانت الحادثة المطروحة أمامهم مدنية أو جنائية وهذا يتيسر تدريسه لهم مع قانون العقوبات . على أن مقدمة القوانين والقانون المدنى لا تكون دراستهما مفيدة كعلم مستقل إلا إذا كانت بالتفصيل وبالتوسع فلا محل لهما إذن بمدرسة البوليس» .

ووفقاً لذلك أصبحت المواد التى تُدرَّس بالمدرسة فى سنة ١٩١٢ كالآتى : -

١ ـ اللغة العربية .
٢ ـ لغة أجنبية
٣ ـ الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية ونظام المجالس الحسبية) .
٤ ـ قانون العقوبات (عام وخاص) .
٥ ـ قانون تحقيق الجنايات .
٦ ـ قانون البوليس بما فيه القسم المالى .
٧ ـ اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب .
٨ ـ القانون الإدارى .
٩ ـ إنشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث .
١٠ ـ إسعافات طبية وقانون الصحة
١١ ـ محاضرات فى الأخلاق والآداب الدينية .

وقد زيدت على العقوبات التأديبية للتلاميذ منذ ذلك الوقت عقوبة «الحبس المنفرد لمدة لا تزيد عن سبعة أيام متوالية مع غذاء الجزاءات»[(١)] .

وقد قُبِلَت أول دفعة على هذه الأسس فى ٤ أكتوبر سنة ١٩١٣ ، وكان عدد المقبولين ١٦ تلميذاً رغم أن الأماكن المعلن عنها كانت تستوعب ٤٥ تلميذاً[(٢)] مما اضطر نظارة الداخلية أن تعلن فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ عن أن عدد المتقدمين للمدرسة كانوا ٥٦ طالباً من «حاملى الشهادة الثانوية والساقطين فيها والناجحين فى شهادة الكفاءة بقصد الإنتظام فى سلك تلاميذها ولما عُرِضوا على القومسيون الطبى وعلى لجنة إدارة المدرسة رُفِضَ منهم ٤٠ لم يستوفوا الشروط القانونية وقُبِلَ منهم ١٦ فقط» .

وقد قررت إدارة المدرسة مد موعد القبول حتى ١٩١٣/١٠/١ ولم يزد عدد المتقدمين بعد هذا الإعلان عن سبعة فقط ، وقد تبيَّن أن عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان من المقبولين ثلاثة فقط ، وأن إثنان قُبِلا من الحاصلين على شهادة الدراسة الإبتدائية فقط . أما الباقين فقد كانوا من حملة «شهادة الدراسة الثانوية قسم أول»[(٣)] .

وحتى نهاية الفترة موضوع البحث لم يحدث على نظام الدراسة فى مدرسة البوليس أى تغيير يخالف قواعد سنة ١٩١٢ ، حتى كان الثانى والعشرين من يونيو سنة ١٩٢٥ عندما صدر مرسوم ملكى بوضع نظام جديد للمدرسة كان أهم عناصره قصر الإلتحاق بالمدرسة على حملة شهادة البكالوريا مع جعل مدة الدراسة ثلاث سنوات ، وشُرِعَ فى تطبيق هذا النظام على المتقدمين للحاق بالمدرسة اعتباراً من أكتوبر سنة ١٩٢٥[(٤)] أى أن فوضى المؤهلات فى مدرسة البوليس لم تُحسم إلا فى نهاية الرُبع الأول من القرن العشرين .

---

(١) نظارة الداخلية = القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ القانون النظامى لمدرسة البوليس والإدارة ـ المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩١٢ ـ ودار الوثائق القومية = محفظة ٣٢ داخلية عربى« مذكرة نظارة الداخلية على مشروع تعديل القانون نمرة ٩ » القانون النظامى لمدرسة البوليس والإدارة .

(٢) الوقائع المصرية = ٣٠ يونيو سنة ١٩١٣ والأوامر العمومية ٦٣٢ فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣

(٣) نظارة الداخلية = جدول بأسماء موظفى الإدارة وضباط البوليس سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ .

(٤) كلية البوليس الملكية = الكتاب الذهبى ١٨٩٦ ـ ١٩٤٦ .

تعليم الصفوف :

بدأ انتباه الحكومة إلى ضرورة إعطاء الدرجات الدنيا من الهيكل التنظيمى للبوليس (الصف ضباط والجنود) ، قسطاً من التعليم فى أكتوبر سنة ١٩٠٢ ، حين أعلنت نظارة الداخلية عن طلبها لثلاثون شاباً «من ذوى البنية السليمة لتعليمهم فى مدرسة البوليس ببولاق مدة ستة شهور بقصد تعيينهم فيما بعد أونباشية فى بوليس المدن والبنادر » ولم تشترط النظارة فى هؤلاء أى مؤهلات تعليمية ، غير أن الأولوية فى القبول كانت للذين يكون لهم معرفة قليلة بإحدى اللغات الأوروبية ، والطالبون الذين يكونون حائزين على شهادة الدراسة الإبتدائية يكون لهم الأولوية على غيرهم ، ولو كان غير محتم اشتراط الحصول على تلك الشهادة للدخول بالقسم المذكور »[(١)] .

وفى سنة ١٩٠٣ اشتُرِطَ ضرورة إلمام هؤلاء الرجال بالقراءة والكتابة باللغة العربية جيداً والقواعد الحسابية الأربعة ، على أن يُعقد امتحان للائقين طبياً فى «المواد السابق ذكرها»[(٢)] . ولم تزد مدة الدراسة شيئاً عن إعلان سنة ١٩٠٢ .

ولم يحدث لشروط الإلتحاق أى تغيير فى السنوات التى تلت ذلك سوى أن هذا القسم التعليمى الذى كان مقره مدرسة البوليس صار اسمه منذ سنة ١٩٠٥ «قسم الصف ضباط والكونستابلات» ، وإن كان يبدو أنه لم تكن هناك ثمة فوارق بين نوعى المتقدمين سواء من حيث المؤهلات أو المصير بعد التخرج ، ذلك أن المادة ٩ من الإعلان الصادر فى ١١ يونيو سنة ١٩٠٦ تذكر أن «التلاميذ الذين ينجحون فى الإمتحان النهائى يُعيَّنون حسب درجاتهم بوظائف كونستابلات بماهية من ٢٧ إلى ٣٠ جنيها سنوياً ويُنتَخَب البعض منهم للترقية إلى درجات الصف ضباط عند الإلتحاق[(٣)] .

وعندما اقتصرت تسمية هذا القسم على «قسم الكونستابلات» سنة ١٩٠٧ كان تعيين هؤلاء الخريجين للسوارى أى الخيالة ، والبيادة أى المشاة مما يعنى أنه تكن توجد

---

(١) الوقائع المصرية = ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٢ .

(٢) الوقائع المصرية = أول يونيو سنة ١٩٠٣ .

(٣) الوقائع المصرية = ١١ يونيو سنة ١٩٠٦ .

ثمة فروق بين معنى كلمة «الصف ضباط» وكلمة «الكونستابلات» فى ذلك الوقت[١] . مما يؤكد أن البرنامج الدراسى الذى كان موضوعاً لهذه الفئة كان واحداً .

وقد وُضعَ أول برنامج دراسى «لفرقة الصف الضباط» بمدرسة البوليس فى سنة ١٩٠٤ واشتمل على :

- قانون البوليس
- المخالفات ولوائح البوليس
- نظام الإدارة والقضاء وقانون تحقيق الجنايات
- قانون العقوبات
- الجغرافيا
- القسم المالى من قانون البوليس
- الأخلاق والآداب

كما اشتمل البرنامج على تمرينات عسكرية وألعاب رياضية .

أثار هذا القسم اهتمام مجلس شورى القوانين منذ سنة ١٩٠٤ وطالب أعضائه أن يكون إنشائه بقانون خاص يؤخذ فيه رأى مجلس شورى القوانين ويشمل «بروجرام الدراسة» ، وقد ردت نظارة الداخلية على هذا المطلب فى مارس سنة ١٩١١ بعد أن كان هذا القسم قد ألغى العمل به منذ سنة ١٩٠٩ بأن هذا القسم «ليس بمدرسة مستقلة مطلقاً حتى تعرض بروجراماتها على مجلس شورى القوانين ، وإنما يرسل الأنفار الذين أدوا الخدمة العسكرية بمدرسة البوليس ليقيموا بها نحو سبعة أشهر يتعلمون فيها القراءة والكتابة وبعض مواد قليلة ضرورية جداً من لوائح المخالفات لترقية معلوماتهم . . . . هى إجراءات خاصة يُراد اتخاذها لترقية مدارك أنفار البوليس»[٢] .

---

(١) الوقائع المصرية = ١ يونيو سنة ١٩٠٧ .

(٢) الوقائع المصرية = ١٥ أبريل سنة ١٩١١ «رد مندوب الداخلية على مقترحات مجلس شورى القوانين بخصوص مدرسة البوليس» .

ورغم هذا فقد أعدت نظارة الداخلية برنامجاً للدراسة بقسم الكونستابلات سنة ١٩١٠ ، غير أنه لم يُعمل به فى ذلك الوقت . وكان هذا البرنامج كالآتى :

- قانون العقوبات (القسم العام والقسم الخاص)
- قانون تحقيق الجنايات
- الإنشاء
- المطالعة
- الإملاء
- الخط العربى
- الجغرافية
- الإسعافات الأولية
- الحساب
- لوائح المخالفات
- قانون البوليس

وقد أعيد إحياء نظام الكونستابلات فى سنة ١٩٢٥ . وكان شرط القبول أن يكون الطالب حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول وهى التى كانت تسمى (الكفاءة) فى ذلك الوقت أو من راسبيها . وكانت مدة الدراسة سنتين[١] .

وفى يقينى أن «التعليم» فى جهاز البوليس بصفة عامة منذ سنة ١٨٩٣ كان ذا صفة طيبة ، واتسم بالموضوعية والدسامة بحيث كانت المعلومات التى تُلقَّن للطلاب بمختلف أنواعهم غزيرة للغاية ومتنوعة وتتناول مختلف المعلومات العامة والخاصة التى ينبغى «لرجل الخدمة العامة» أن يكون على علم بها . ومن ثم فإنه ليس من الصواب أن يُنظر إلى ضباط البوليس فى تلك الأوقات على أنهم كانوا حاملين لشهادة الإبتدائية فقط ، فقد كانت الدراسة وخاصة فترة ما بعد سنة ١٩٠٩ ولمدة أربعة سنوات كفيلة بصقل مواهبهم ورفع مستوهم العلمى .

---

(١) كلية البوليس الملكية = الكتاب الذهبى ١٨٩٦ - ١٩٤٦ .

التعليم « اللاحق» :

أشرت فى الصفحات السابقة إلى أن «الإمتحان» كان أحد عناصر الترقية منذ سنة ١٨٩٣ ، ثم أصبح بعد ذلك شرطاً تفضيلياً ، وكانت هذه الإمتحانات تنقسم إلى أ ـ ب ـ ج ـ د ـ هـ ، بحيث تقرر على كل رتبة أن تؤدى إمتحاناً فى أحد هذه المواضيع قبل الترقية إلى الرتبة بعدها . . إلخ ما سبق شرحه فى موضعه .

وانطلاقاً من مبدأ أن الهدف من هذه الإمتحانات هو رفع المستوى العلمى للرتب المختلفة وصولاً بذلك إلى رفع مستوى الأداء فى الجهاز فإننى لا أتزيد إذا قلت أن هذا النوع من الإمتحانات كان بمثابة نوع مما يطلق عليه الآن فى النظم العسكرية فى الجيش والشرطة «بالتدريب اللاحق» ويُقصد بالتدريب اللاحق هنا ، التدريب الذى يأتى بعد إلحاق الضابط أو الجندى بعمله وليس قبله ، أو ما يسمى اصطلاحاً الآن «بالفرق التدريبية» .

وعلى ذلك فإن جهاز البوليس عرف منذ سنة ١٨٩٣ هذا النوع من التعليم ولم يكن جديداً عليه . فإذا ما كان هذا التحليل مقبولاً فإن تقديم ما كان الضباط والجنود يُمَتحَنون فيه بحسبانه فرعاً من فروع التعليم لا يُعد والحالة هذه ، خروجاً عن الموضوع الذى أقدمه وهو «التعليم» .

والنماذج التى أقدمها لامتحانات ضباط البوليس وصف الضباط سنة ١٨٩٦ توضح إلى أى مدى كان يُشترط فى هؤلاء توافر المعلومات المناسبة لديهم سواء فيما يتعلق بالقوانين واللوائح أو المسائل القانونية .

أ ـ امتحان ضباط البوليس فى حرف «ب» أى قانون البوليس (أوامر البوليس والمنشورات وقانون النظام العسكرى) .

١ ـ ما هى مدة الخدمة التى بانتهائها يُعفى العسكرى من الخدمة العسكرية ؟

٢ ـ ما الذى يجب ذكره بصفة خصوصية فى كافة طلبات نقل الضباط ؟

٣ ـ كيف يستحصل موظف الحكومة على المعاش لأسباب صحية ؟

٤ ـ من أى مصدر يتلقى حكمدار البوليس الأوامر فيما يختص بمسائل الضبط والربط والأمن العام ؟

٥ ـ ما الذى يلزم تقديمه علاوة على أورنيك نمرة «٥» فى حوادث السطو والسرقات بعصبة؟ ومن الذى يقدم ذلك ؟ ولأى جهة يصير تقديمه ؟

٦ ـ ما الذى يجريه حكمدار البوليس عندما يجد أحد مشايخ الخفراء أو الطوافة أو الخفرا مهملاً فى واجباته ؟

٧ ـ من هو المسؤول لدى ناظر الداخلية ومراقب عموم الحسابات بكون كشوف الماهيات تتحرر بموجب اليوميات الشهرية ؟

٨ ـ ما هى واجبات مساعدى الحكمدارين بخصوص المكاتبات فى مديرياتهم ؟

٩ ـ كم هى الماهية الشهرية المقررة لشيخ الخفر ولوكيله وللطواف ؟

١٠ ـ من الذى يجب أن يكون حاضراً وقت صرف ماهيات الخفر ؟

١١ ـ من هو الموظف الذى من واجباته أن يجمع الأدلة اللازمة لتسهيل تحقيق قضايا الجنايات والجنح ؟

١٢ ـ ما الذى يجب الوقوف عليه من الشاهد قبل تدوين أقواله ؟

١٣ ـ على أى كيفية تدوَّن أقوال الشاهد ؟ وما الذى لا يجب تدوينه عندما يستلزم الحال توجيه أسئلة للشاهد وقت استجوابه ؟

١٤ ـ ما هى الظروف التى فيها يُطلب تنزيل الصف ضابط إلى درجة نفر إدارياً ؟

١٥ ـ فى أى نوع من مجالس التحقيق يحلف الشهود اليمين عند أخذ شهاداتهم ؟

١٦ ـ هل يحق لضابط يحاكم بمجلس تأديب وصدر عليه الحكم منه أن يستأنف الحكم ؟ وإذا كان كذلك ففى كم من الزمن يمكنه الإستئناف ؟

١٧ ـ كم عسكرى سوارى يجب أن يرافق الحرس البيادة الذى يخفر مسجونين براً فى الخلاء أو ما أشبه ذلك ؟

١٨ ـ ما هى الأحوال التى يُسمح فيها لرجال البوليس أن يستعملوا السلاح النارى عند ضبطهم أشخاص وقعت منهم جناية من الجنايات المبينة فى المواد ٢٠٨ ـ ٢١٣ ـ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ـ ٢٩١ من قانون العقوبات ؟

١٩ ـ ما هى واجبات الداورية عند وصولها إلى البلدة الأولى من البلاد الصادر الأمر بالمرور عليها ؟

٢٠ ـ ما هى واجبات الداورية بخصوص الخفر ؟

٢١ ـ ما الذى يجب إعطاؤه إلى حكمدار الداورية قبل قيامها للمرور ؟

٢٢ ـ كم يجب أن يكون عدد رجال الداورية الإعتيادية ؟

٢٣ ـ كيف تتحصل الداورية على المؤونة أثناء مرورها ؟

٢٤ ـ ما هى واجبات رئيس الداورية بخصوص الصف ضباط أو الأنفار الذين يُظهرون نشاطاً خصوصاً فى أعمال الداورية ؟

٢٥ ـ ما هى النتيجة المنتظرة من طلوع الداوريات المنتظمة ؟

٢٦ ـ اذكر تفصيلات كشف ماهية المركز موضحاً كافة المواد التى يجب أن يشتمل عليها .

٢٧ ـ إذا صدر حكم من مجلس التأديب على صف ضابط أو نفر بالإيقاف عن الخدمة بدون ماهية ، فهل يصرف له بدل مؤونة ؟

٢٨ ـ ما هى الأحوال التى تُلزم الضباط والصف ضباط والعساكر بدفع تكاليف نقل المهمات المنصرفة من المخازن ؟

٢٩ ـ ما هى مدة استعمال الأصناف الآتية :

الكبابيد ـ الستر الجوخ لبس المدن ـ الستر الجوخ لبس المديريات ـ الحزم البيادة ـ السجاجيد الصوف - الحصر ـ فرش الجوخ ـ اسفنج الخيول ؟

٣٠ـ على أى جزء من الأسلحة الموضحة توضع النمرة المخصصة لها : - البندقيات ـ القرابينات ـ الرفولفرات ـ السيوف ـ السونكات ؟

٣١- من الذى يحق لهم دون غيرهم استعمال غرف الإستراحة المفروشة ؟ وفى عُهدة من تحفظ مفاتيحها . ومن هو المسؤول عن كون هذه الغرف لا تستعمل لأى غاية خلاف ذلك ؟

٣٢ ـ فى أى زاوية يجب أن تشبك أوراق المكاتبات معاً ؟

٣٣ ـ ما هو التقرير الذى يرسله ضابط البوليس إلى المديرية عند استلامه عُهدة مركز بوليس من ضابط آخر ؟

٣٤ ـ أوضح كيفية تنظيف السروج وأدواتها .

٣٥ ـ ما الفترة الزمنية التى يجب على ضباط البوليس أن يفتشوا على السروج وأدواتها ؟

٣٦- أوضح وجه الاختصار فى التعليمات الصادرة بخصوص تطهير الخيول (أى تنظيمها)

٣٧ ـ ما هى الأوامر الصادرة عما يأتى : -

١ ـ حصان عاد إلى الإسطبل وأكعابه مبللة .

ب ـ ما الفترة الزمنية التى يجب أن يُسقى الحصان قبل وضع عليقة الشعير له ؟

٣٨ ـ ما الذى يجب على الخفير أن يفعله عندما يحتاج إلى طلب المساعدة ؟ وما هى الأوامر الصادرة بشأن إطلاق الأسلحة النارية ليلاً ؟

٣٩ ـ أوضح باختصار واجبات الخفر .

٤٠ ـ فى البلاد الواقعة على شاطىء النيل ما هى الأمور التى يكون شيخ الخفر مسؤولاً عنها بصفة خصوصية ؟

ب ـ امتحان ضباط البوليس فى حرف «ج» أى قانون المحاكم الأهلية وتحقيق الجنايات والأوامر العالية الخاصة بالأمن العام ـ وهى ما كانت تسمى بالمواد البسيطة : -

١ ـ ماذا يجب على من علم فى أثناء تأدية وظيفة من موظفى الحكومة أو مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى الإدارة بوقوع جناية أو جنحة أو مخالفة ؟

٢ ـ ما الذى يجب على مأمورى الضبطية إجراؤه نحو التبليغات التى ترد إليهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات ؟

٣ـ ما هى حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجناية ؟ وماذا على مأمورى الضبطية فى هذه الحالة ؟

٤ ـ ماذا يفعل مأمور الضبطية القضائية إذا خالفه أحد الحاضرين بمحل الواقعة فى حالة تلبس الجانى بالجناية ؟

٥ ـ ماذا يجب ضبطه من محل الجانى الذى شوهد متلبساً بالجناية ؟

٦ ـ بأى صفة تعد الشكاوى التى لا يُدعى فيها أربابها بحقوق مدنية ؟

٧ ـ متى يجوز لقاضى التحقيق أن يصدر أمراً بسجن المتهم ؟

٨ ـ ما الإجراء المتَّبع نحو المتهم الذى يتعذر إحضاره فوراً أمام قاضى التحقيق بسبب بُعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه ؟

٩ ـ هل يُقبل من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ؟

١٠ ـ ممن يُرفع طلب استئناف الأحكام الصادرة فى قضايا الجنايات ؟

١١ ـ ما الفرق بين عقوبة المتعدى بالقول أو الإشارة على عساكر الضبط وبين عقوبة التعدى على الضباط ؟

١٢ ـ ما عقوبة من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته ؟

١٣ ـ هل يُعاقب من خطف صبية وتزوج بها زواجاً شرعياً ؟

١٤ ـ ما عقاب من منع بالقوة والقهر شهادة صادق أو أكره غيره على شهادة الزور ؟

١٥ ـ ما عقاب من أتلف عمداً دفاتر أو أوراق من المصالح الأميرية ؟

١٦ ـ هل يُعاقب من يمنع مأمورى الحكومة من الدخول فى محله للكشف على القمار والأشربة ونحوها أو لتحقق صحة الموازين والمكاييل ؟ وما عقابه ؟

١٧ ـ هل يُعاقب من يحرِّض المارة بالطرق العمومية أو المتنزهات على الفسق إذا كان لم يبلغ سنه إثنتى عشرة سنة ؟

١٨ ـ متى يُعاقب المخبر بأمر كاذب ؟

١٩ ـ ما هى العقوبة التى تكون دائماً من مستلزمات كل عقوبة من العقوبات المقررة للجنايات إن لم يُحكم بها بصفة عقوبة أصلية ؟

٢٠ ـ ما عقوبة من يتكفف الإحسان فى الطرق الممنوع فيها التكفف ؟

ج ـ امتحان ضباط البوليس فى حرف «د» أى قانون المحاكم الأهلية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ـ والأوامر العالية الخاصة بالأمن العام ـ المواد العالية :-

١ ـ ما المدة التى يجوز أن يُسجنها المتهم بانفراد ؟

٢ ـ فى أى نوع من الجرائم يجب حتماً الإفراج عن المتهم بالضمانة بعد آخر استجوابه بثمانية أيام ؟

٣ ـ لمن يُرفع طلب الإفراج بعد خروج القضية من يد قاضى التحقيق ؟

٤ ـ ماذا يترتب على عدم حضور المتهم إذا دُعِىَ للحضور بعد الإفراج عنه مؤقتاً ؟

٥ ـ متى يجب القبض على المتهم بجناية بعد الإفراج عنه مؤقتاً ؟

٦ ـ هل أمر قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى يمنع من الشروع ثانياً فى إتمام إجراءات الدعوى ؟

٧ ـ ما هى طريقة إحالة القضايا على قاضى المخالفات أو على محكمة الجنح أو على محكمة الجنايات ؟

٨ ـ ما هى الأشياء التى يجب إعلانها للمتهم بجناية قبل الجلسة وما ميعاد إعلان كل منها ؟

٩ ـ ما هى الإجراءات التى يجب اتخاذها لضبط الخطابات والرسائل ونحوها بالبوستة وضبط التلغرافات عند لزوم ذلك فى التحقيق ؟

١٠ ـ هل يجوز تفتيش الأماكن الأخرى التى يظهر من قرائن التحقيق إخفاء شىء فيها مما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة وما يلزم لذلك من الإجراءات ؟

١١ ـ ماذا يجب إجراؤه نحو جثة المحكوم عليه بالقتل بعد التنفيذ ؟

١٢ـ ما هى الأحوال التى توجب اعتبار الشخص مشاركاً فى فعل الجناية أو الجنحة ؟

١٣ـ كيف يكون تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة على من تجاوز الستين من العمر من الرجال وعلى النساء أياً كان سنهن ؟

١٤ـ كيف يكون ترتيب العقاب على الأشخاص المأمورين بالمحافظة على مسجون إذا هرب بسبب إهمالهم أو بتواطؤهم وكان محكوماً عليه بالقتل أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالسجن المؤبد ؟

١٥ـ ما عقوبة من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون إخبار جهة القضاء عنها ؟

١٦ ـ ما هى الأحوال التى يعافى فيها المتهم تماماً من العقوبة ؟

١٧ـ ما هى الأحوال التى يُعذر فيها القاتل ؟

١٨ـ هل يعاقب من أخفى عنده شخصاً محكوم عليه أو مطلوباً للمحاكمة بسبب إرتكاب جناية أو جنحة أو مخالفة ؟ وهل يستثنى أحد من العقوبة ؟

١٩ـ متى يحكم بالقتل على متهم بجناية تستوجب هذه العقوبة ؟

٢٠ ـ ما هى شروط السرقة التى تستوجب عقوبة الأشغال المؤبدة ؟

امتحان صف ضباط البوليس :

قانون البوليس

١ ـ عند صدور حكم مجلس عسكرى على أحد رجال البوليس لتهمته بالفرار ما هى المدة التى يخسرها من خدمته ؟

٢ ـ لأى جهة يجب الإخطار عن تنقلات ضباط البوليس من نقطة إلى أخرى ؟

٣ ـ هل مُصرَّح لصف ضباط وأنفار البوليس بأن يخدموا فى مديرياتهم الأصلية ؟ وإذا كان كذلك فما هى الأحوال التى يتصرَّح لهم فيها ؟

٤ ـ ما الذى على المدير أن يجريه عند حدوث واقعة جسيمة ضمن دائرة اختصاصه ؟

٥ ـ كيف تُدوَّن أقوال الشاهد ؟

٦ ـ عندما يضبط أحد رجال البوليس أثناء مروره بالداورية شخصاً ما هى الإجراءات التى يتخذها نحوه ؟

٧ ـ فى مسائل القتل والسرقة والعملة الزائفة وخلافها ما هى الأماكن التى يجب تفتيشها بصفة خصوصية فى محلات السكن ؟

٨ ـ ما الذى يجريه البوليس فى جثة يجدها ملقاة على الطريق العمومية أو على شريط السكة الحديد ؟ وما الذى يدوِّنه فى المحضر ؟

٩ ـ هل من الضرورى تحليف اليمين لكل شاهد قبل أن ينطق بشهادته ؟

١٠ ـ هل لرجال البوليس الحق عند صدور حكم مجلس تأديب عليهم أن يستأنفوا دعواهم؟ وإذا كان كذلك فما هى المدة التى يجوز فى خلالها تقديم الشكوى ؟

١١ ـ فى كم من الزمن يجب تغيير قره قولات المديرية ؟

١٢ ـ إذا زاد عدد المسجونين على عشرين شخصاً فما هى الإحتياطات التى تُتخذ لمنع هروبهم ؟

١٣ ـ ما الذى يجب تدوينه دائماً فى الأوامر التى تصدر للداوريات ؟

١٤ ـ كم يكون عدد رجال الداورية عادة فى بوليس المديريات ؟

١٥ ـ ما هى أصناف الملبوسات والمهمات التى يمكن لرجال البوليس المتوجهين بالإجازة أن يأخذوها معهم :

(أولاً) فى فصل الصيف (ثانياً) فى فصل الشتاء؟

١٦ ـ ما الذى يجب تدوينه بلا استثناء فى كافة المكاتبات الأفرنجية والعربية أمام أسماء الصف ضباط والعساكر ؟

١٧ ـ أوضح بالتفصيل كيفية استعمال دفتر يومية أحوال المركز .

١٨ ـ ما هو المرتب للحصان فى اليوم الواحد من الأصناف الأتية :

(أولاً) التبن ؟ (ثانياً) الشعير ؟

١٩ ـ أذكر الأوامر الخاصة بتطهير (تنظيف) الحصان .

٢٠ ـ أوضح باختصار الواجبات العمومية لمشايخ الخفر والطوافة والخفراء[١] .

وكانت المراجع التى يعتمد عليها رجال البوليس من ضباط وصف ضباط للإستعداد لهذه الإمتحانات هى الكتب التى تصدرها نظارة الداخلية بشأن قوانين البوليس وهى كتب تتضمن قواعد الإلحاق بالخدمة ، وظروف الخدمة بصفة عامة ، والرفت والتأديب ، والمجالس العسكرية ، والمعاملة المالية ، وواجبات رجال البوليس بكافة رتبهم والإجراءات الإدارية والجنائية والقضائية ، والتسليح والزى ، والقوانين التى لها علاقة

(١) دار الوثائق القومية = «محفظة ٩٨ داخلية افرنكى» نماذج امتحان ضباط البوليس ب و ج و د فى ١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ونموذج امتحان صف ضباط البوليس ١٦ أبريل سنة ١٨٩٦ .

بالبوليس ، واللوائح المختلفة ، بحيث كانت هذه الكتب التى بدأ صدورها منذ سنة ١٨٩٣ وتتابع صدورها سنة ١٨٩٥ و ١٨٩٦ و ١٨٩٧ و ١٩٠١ و ١٩٠٦ و ١٩٠٧ و ١٩١٤ بمثابة قواميس تحوى كل ما يتصل بعمل الجهاز ، وهى المصدر الأساس الذى يعتمد عليه من يؤدون هذه الإمتحانات فى إجاباتهم على الأسئلة التى قدمت نماذج لها .

كما كانت أوامر البوليس والأوامر العمومية التى تصدر مرة كل أسبوع فى البداية ثم مرتين بعد ذلك مرجعاً هاماً بما تحويه من تعليمات وتعديلات لقوانين ولوائح البوليس ومكملة للكتب السابق الإشارة إليها .

وكانت هناك كتب عسكرية بحتة تعالج الجوانب العسكرية من حياة الجهاز ، كقانون التعليمات العسكرية للبوليس وهو كتاب باللغة التركية ـ وهى اللغة التى كانت مستعملة فى التعليم العسكرى للقوات منذ ما قبل الإحتلال وخلاله وحتى سنة ١٩٢٢م ـ وقد حوى هذا القانون النداءات العسكرية المختلفة باللغة التركية ولم يكن يتضمن من اللغة العربية سوى عناوين عناصر الكتاب . فكان على سبيل المثال يعنون الموضوع بعنوان «تعليم الجماعة» ثم يعقب ذلك النداءات «كبلوك طور» و « يارم صاغة ـ دون ـ صاغة طابورة ـ سرعتله مارش ـ طابور أول ـ يرنده صفا ـ يرنده صفا غشيم» . . . إلخ .

وإلى جانب هذه الكتب العسكرية كانت هناك كتب أخرى كقانون المصلحة المالية الصادر فى سنة ١٨٨٩ للمستر «الوين بالمر» وهو كتاب يحوى كافة المسائل التى تتصل بالمرتبات والمعاشات والمعاملة المالية ، كذلك كانت هناك الكتب التى تصدر بمناسبة صدور قانون جديد «للقرعة العسكرية» أى التجنيد الإجبارى والتى كان على ضباط البوليس أن يحتفظوا بها لدراستها وتطبيقها فى أعمالهم إلى جانب أداء الإمتحانات المقررة عليهم .

وأخيراً فقد كانت هناك «القوانين» المعمول بها فى الدولة لتنظيم الأمور القضائية الجنائية والمدنية كقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ولوائح المخالفات والقرارات الصادرة من مجلس النظار والنظارات والدكريتات والأوامر العالية . . . إلخ ، وهى أمور كان ينبغى على رجال البوليس أن يلموا بها وأداء الإمتحانات فيها[1] .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ١٩٨ داخلية عربى سنة ١٩١١ ـ كشف بالمكتب والقوانين التى تُسلَّم لرجال البوليس ضمن العُهد الشخصية للعمل بها والمذكرة منها وأداء الإمتحانات فيها .

أما الأجانب من رجال البوليس فقد كان تعليمهم يتم عن طريق إصدار نشرات مطبوعة على «البالوظة» وتُوزع عليهم ويُكتب بها الأمر أو النداء باللغة التركية وما يقابله فى المعنى باللغة الإنجليزية ثم كيفية نطق النداء أو الأمر بالحروف اللاتينية كالآتى : -

اتش تعليم	Firing Exerise
طابور أتش	Fire a Volley = Tabur atesh
سلاح طولدر	Ready = Silah Doldoor
اتش	Fire = Atesh
برنجى صف ديز أوزرينة	Front rank kneeling = Brindji safdiz ouzarine
نداءات البروجى	List of Bugle Call
آجلين	Extend = Acheleyn
جماعة أولون	Assemble = Gamaatoloon
سرعتله (١)	Quick = Sooratleh

هكذا كان التعليم فى جهاز البوليس ، وهكذا كان يُدرَّب أفراده من مختلف المستويات والجنسيات . ولقد حاولت جاهداً أن آتى على كل ما يتصل بهذه الجزئية من مظانها الأصلية . وأرجو أن أكون قد أفلحت فى إعطاء صورة واضحة ولو إلى حد ما عن هذا الجزء الهام من حياة الجهاز .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٨١ داخلية أفرنكى «برنامج تعليم أنفار البوليس الأوروباوى» سنة ١٨٩٩م .

الخاتمة

كانت نشأة جهاز البوليس فى عصر محمد على لحفظ الأمن فى مدينتى القاهرة والإسكندرية فقط . أما الريف فقد تُرِكَ حفظ الأمن فيه للحكام من المديرين ونظار الأقسام وحكام الأخطاط ، مع تحميل مسؤولية الأمن فى القرى لأهليها فيما كان يسمى بنظام المسؤولية الجماعية Collective Responsibility وعاون حكام الريف فى مهام حفظ الأمن قوات عسكرية منظمة وغير منظمة . أما المدينة فقد أنشىء لها جهاز «الضابطخانة» الذى كان يتبع الديوان الخديوى ليتولى «ضبطها وربطها» ، وتبعت هذا الجهاز عدة أقسام (قلقات) تقوم بحفظ الأمن فى الأثمان التى انقسمت إليها المدينة وقتئذ ، وتولى تنفيذ مهام «الضبط» ـ أى أعمال البوليس اليومية ـ هذا الجهاز وفروعه ، بينما تولى تنفيذ أعمال «الربط» قوات عسكرية من الجيش ، ومن هنا ارتبطت نشأة الجهاز بالجيش منذ بداية إنشائه .

ومع تزايد الحاجة إلى جهاز أمن متطور ، سعى خلفاء محمد على إلى توسيع نطاق «الضبطيات» لتشمل عواصم المديريات فقط ، مع تخصيص قوات معينة من الجيش لأداء مهام «الضبط والربط» ومعاونة جهاز الأمن فى أعماله . وفى نفس الوقت تطور جهاز الأمن فى المدينة نتيجة للظروف السياسية التى ألمت بالبلاد من تدخل أوروبى ونزوح العناصر الأوروبية على المدينة واتخاذهم منها مستقراً لهم ، فتنوعت وظائف الضبطيات والتحقت بها عناصر أوروبية صبغت جهاز الأمن فى المدينة بلون يميزه عن جهاز الأمن فى الريف الذى أصبح فى ذلك الوقت يتكون من ضبطيات فى البنادر وقوات عسكرية تابعة لها ، مع استمرار حكام المديريات فى تولى وظائف الأمن عن طريق القوات العسكرية المتمركزة فى هذه المديريات ، وبمضى الوقت أصبح جهاز الأمن فى البلاد يتكون من «ضبطيات» تتولى أعمال البوليس كالتحقيق وضبط المتهمين ومنع التعديلات ، وتتبع الوالى مباشرة أو المحافظة أو نظارة الداخلية بينما يتولى تنفيذ مهام حفظ الأمن قوات عسكرية تابعة للجيش مباشرة وتسمى «ملحقات الضبطية» ، لكنها منفصلة فى قيادتها عن جهاز الأمن .

ومع احتلال انجلترا لمصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، بعد انتكاس الثورة العرابية ، تولى البريطانيون إعادة تنظيم جهاز الأمن من جديد وفق أساليب جديدة ، تبلورت فى فصل الجيش عن البوليس ، وتخصيص قوات لجهاز الأمن لا تتبع الجيش ، ودمج الضبطيات فى قواته التى كانت تسمى «ملحقات الضبطية» ، ليصبح الجهاز بعد ذلك هو «جهاز البوليس» المكون من أقسام ومراكز ونقط الشرطة «التى يتولى ضباط وجنود البوليس بها أعمال حفظ الأمن وضبط الوقائع» ولينتهى بذلك «الفصل» الذى كان متمثلاً فى «جهاز الضبط » وهو الضبطية ، و«جهاز الربط» وهو القوات الملحقة بها .

غير أن إعمال هذا النظام استتبع بالتالى نزع إشراف «الحكام» فى الريف المصرى ، على قوات البوليس المكلفة بحفظ الأمن والنظام ، وتسليم هذا الإشراف للرئاسات البريطانية التى تولت أعمال القيادة فى الجهاز منذ الإحتلال ، فنشأ منذ ذلك الوقت «نظام ازدواجى» تمثل فى المديرين وتابعيهم من نظار الاقسام ورجال الإدارة وعلى رأسهم «نظارة الداخلية» ، وجهاز البوليس وضباطه وقيادته البريطانية وعلى رأسها مفتشى عموم البوليس البريطانى . ودخلت أجهزة الحكم منذ ذلك الوقت فى نزاع استمر حقبة كاملة حول الأحقية فى الإشراف على جهاز البوليس فى البلاد ، وتعرَّض نظار ونظارات للسقوط بسبب قضية «البوليس» و «الإدارة» حتى انتهى الأمر فى سنة ١٨٩٤ بتسليم كلا من «البوليس» و «الادارة» للإشراف البريطانى الكامل .

ومنذ سنة ١٨٩٤ وحتى سنة ١٩٢٢ عاش «البوليس المصرى» تحت نظام مركزى بريطانى دقيق ، وفق نظام تفتيشى شمل أجهزته بأكملها ، وقيادة بريطانية مسيطرة تعمل وفق مقتضيات المصالح البريطانية فقط .

وقد تعرضت البلاد نتيجة للنزاع حول «قضية البوليس» من جهة ، وتطبيق البريطانيين فى تنظيم البوليس لأساليب تضمن مصالحهم ومصالح الجاليات الأجنبية فقط من جهة أخرى ، لانهيار فى حالة الأمن العام ظهرت أعراضه فى ارتفاع معدلات الجريمة على مدى الفترة موضوع البحث ارتفاعاً ملحوظاً . فمن جهة كان التنازع بين جهتى الإدارة والبوليس فى الريف حول السلطة ، وإهمال كل منهما للآخر ، سبباً فى

إهمالهما لأعمال الأمن العام ، ولتدهوره بالتالى ، مع تحميل كل منهما للآخر تبعة هذا التدهور ، ومن جهة أخرى فقد تجاهل البريطانيون الريف المصرى فى تنظيمهم للبوليس فى البلاد ، وذلك بالتركيز على أمن المدينة على حساب الريف . فساءت نسب توزيع القوات بين كل منهما بحيث زادت بصورة مكثفة فى المدينة ، بينما تناقصت هذه الأعداد بصورة كبيرة فى الريف . وكل ذلك صدر عن مفهوم للأمن لا يحقق مصلحة البلاد فى العيش فى أمان بقدر ما يحقق مصالحهم ومواطنى الدول الأوروبية فى مصر بالعيش فى أمان فى المدينة التى تركزت فيها مصالحهما ، تاركين الريف للجريمة ترتع فيه» وعندما تنبهوا لسوء حالة الأمن وتزايد حجم الجريمة يوماً بعد يوم ابتدعوا وسائل عقيمة لم تقدم ولم تؤخر فى شىء . ذلك أن هذه الوسائل ، كانت فى النهاية تصطدم بأمن الإحتلال والأجانب . وهكذا فضَّل البريطانيون أمنهم وأمن الأجانب على أمن البلاد التى يعيشون فى ظلها .

وفى مجال حفظ الأمن فى المدينة الذى كان يستهدف أمن الأجانب فقط ، كانوا يصدرون قراراتهم من منطلق عدم الثقة فى «البوليس الوطنى» الذى شارك بقواته فى الثورة العرابية . فاتخذوا من الحيطة فى مواجهة ذلك ، ما جعل أساليب حفظ الأمن فى المدينة تكاد تكون موجَّهة لأمنهم وأمن الأوروبيين دون باقى سكان المدينة من الوطنيين . فكانت «القاعدة» فى جهاز الأمن بالمدينة خليطاً من المصريين والإيطاليين والنمساويين والأرمن واليونانيين ، وكانت القيادات الوسطى بعض خليط من هؤلاء ، أما القيادة فكانت بريطانية بحتة .

ولقد أدى هذا «الأسلوب» إلى ازدياد حجم الجريمة ، حيث أسهم الأوروبيون المتمتعون بحماية الإمتيازات الأجنبية ، ومحاباة قناصلهم ومساعدة بنى جلدتهم من رجال البوليس لهم بنصيب وافر فى هذا المجال .

كما أن مسلك رجال البوليس الأوروبيين فى «الجهاز» لم يكن طيباً على الإطلاق ، فارتكبوا أنواعاً عديدة من الجرائم ، وكان منها الرشا والسرقة والنصب والقتل ، وسوء معاملة الأهالى والإعتداء عليهم والإخلال بكرامة وظائفهم والعبث بالقوانين ، ومساعدة الأوروبيين على الهروب من وجه العدالة .

ومع تطور الحياة السياسية فى البلاد تطورت وظيفة جهاز البوليس ، فتولى أعمال الأمن السياسى حفاظاً على السلطة الحاكمة من أعدائها فى الداخل ، دون أن يفرق فى نفس الوقت بين الجريمة السياسية والجريمة الجنائية . فلما دخلت مصر معترك الحياة السياسية ، بعد الإحتلال وبرزت المشاكل التى تهدد أمنها من الخارج كالثورة المهدية ، ومحاولات الخديو إسماعيل العودة إلى عرشه سنة ١٨٨٨ ، عرف «جهاز البوليس» نظام التخصص فانفرد «جهاز الأمن السياسى» الذى أنشىء فى ذلك الوقت بعمليات جمع المعلومات ، واستخلاص النتائج منها و «إعطاء التوقعات» وهى أعمال تميز «جهاز الأمن السياسى» عن جهاز البوليس العادى ، وعلى ذلك فإن نشأة «البوليس السياسى» فى مصر كانت فى سنة ١٨٨٨ . وقد أدى نشاط الجاليات الأجنبية فى مصر ، والعمال الأجانب الذين توافدوا على البلاد للعمل فى المشروعات الكبرى ، والافكار الثورية والمبادىء الهدامة وبداية الحركة الوطنية بعد الثورة العرابية على يد مصطفى كامل باشا ، وظهور الجمعيات السياسية فى البلاد ، أقول أدى هذا كله بجهاز البوليس الى معرفة الفارق بين الجريمة السياسية والجريمة الجنائية ، حتى جاء مصرع «بطرس غالى» سنة ١٩١٠ ليؤكد هذا المفهوم فبدأ النشاط التخصصى «للبوليس السياسى» يظهر فى جهاز البوليس بصورة مستديمة وغير وقتية ، على عكس ما كان عليه الأمر سنة ١٨٨٨ .

ومنذ ذلك الوقت تطورت تنظيمات جهاز الأمن السياسى فى مصر ، وتطورات أساليبه بالمقابلة للتطور الذى كان يحدث فى الحركة الوطنية المصرية .

وقد أسهم رجال «البوليس المصرى» خلال الإنتفاضات الثورية التى شهدتها مصر ، وخلال مراحل حياتها السياسية بنصيب وافر فى الحركة الوطنية ، فشاركوا فى أحداث الثورة العرابية ، وسجّل ضباط وجنود «أورط المستحفظين» و «وجاق البوليس» صفحات خالدة فى تاريخ الحركة الوطنية . كما عبَّر رجال البوليس فيما بعد الإحتلال البريطانى عن روح الثورة الكامنة فى نفوس المصريين ضد الأجانب ، وتأثروا بحركة مصطفى كامل منذ سنة ١٩٠٦ وكان لهم من الإنفعالات الوطنية وقتئذ نصيب ، وكان لهم خلال الحرب

العالمية الأولى أعمال تشهد بحق بصدق إيمانهم بأهداف البلاد نحو الحرية والتخلص من الإحتلال ، وفى ثورة سنة ١٩١٩ كانت مواقفهم المجيدة أوضح دليل على شمولية الثورة .

وقد أكدوا بعد ثورة ١٩١٩ وحتى سنة ١٩٢١ أن شعلة الثورة لم تنطفىء . فكان منهم من شارك فى الجمعيات السرية التى شُكِّلَت لاغتيال الإنجليز والوزراء المصريين المتعاونين معهم . فصنعوا القنابل ، ودرَّبوا أعضاء الجمعيات السرية على استعمالها ، وجادوا بارواحهم فى سبيل الوطن ، ثم انضموا للمصريين من أبناء البلاد فى مظاهراتهم ضد الأجانب غير مبالين بمشانق تُنصَب لهم ، أو برزق لأولادهم يُحرمون منه ، أو بوظيفة يُطردون منها ، بل باعوا كل ذلك رخيصاً فى سبيل أن تبقى مصر رافعة راياتها ، عالية صواريها .

ـ المصادر والمراجع ـ

الوثائــق

أ ـ غير المنشورة :

دار الوثائق القومية :

القوانين واللوائح

ـ قانون نامة السلطانى باللغة العربية ، طبع بمطبعة بولاق فى غرة ربيع الثانى سنة ١٢٧١هـ = ١٨٥٤م .

ـ لائحة مجالس الأقاليم ولائحة إجراءات المجالس الصادرة فى سنة ١٨٦٢م .

ـ ترتيب وتنظيم العمليات والعمال المقتضية لدواوين العموم وتفتيش العموم والمديريات سنة ١٢٦٢هـ = ١٨٤٦م .

ـ لائحة ديوان المالية الصادرة فى جمادى الآخر سنة ١٢٦٠هـ = ١٨٤٤م .

المحافظ

أ - داخلية عربى : ٢ ـ ٤ ـ ٦ ـ ٧ ـ ١١ ـ ١٣ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٦ ـ ٣٠ ـ ٣٣ ـ ٣٥ ـ ٣٦ ـ ٣٨ ـ ٥١ ـ ٥٣ ـ ٥٥ ـ ٥٧ ـ ٦٧ ـ ٨١ ـ ٨٣ ـ ٩١ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٣٢ .

ب ـ داخلية تركى : ٨ ـ ١٢ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ٢٧ ـ ٣٢ ـ ٤١ ـ ٥٦ ـ ٧٩ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٨٩ ـ ٩٨ .

جـ ـ داخلية أفرنكى : ٧ ـ ١٦ ـ ٢٧ ـ ٣٧ ـ ٥٩ ـ ٦٧ ـ ٧١ ـ ٧٨ ـ ٨١ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٨ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٥ ـ ١١٠ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٩ ـ ١٢٧ ـ ١٥٥ .

محفظة قوانين ولوائح بدون رقم عدد ٤ ـ محفظة إدارة محلية بدون رقم عدد ١٠ ـ محفظة داخلية ـ مجلس النظار رقم ٢٨ ـ محفظة محاضر جلسات مجلس النظار بدون رقم عدد ٥ ـ محفظة جندرمة بدون رقم عدد ٤ ـ محفظة ١٤ حربية ـ محفظة ١٨ داخلية ـ مجلس الوزراء ـ محفظة إدارة محلية أوروبى بدون رقم عدد ٢ ـ محفظة داخلية مجلس النظار بدون رقم عدد ٣ ـ محفظة ٥٥ سودان ـ محفظة ٨٦ جندرمة بوليس ـ محفظة ٣٨ جندرمة وبوليس ـ محفظة ٨١ مجلس النظار ـ محفظة ديوان خديوى داخلية بدون رقم عدد ٢ ـ محفظة ٤ دوسيه تقارير الداخلية ـ محفظة ٩-١٠-١١-٨-١٤-٢٣ محاكمات الثورة العرابية ـ ١٣ محفوظات مجلس الوزراء ـ محفظة ١١ جندرمة وبوليس ـ محفظة ١٣ جندرمة وبوليس ـ محفظة ٥١ داخلية تركى ـ محفظة ١٩ داخلية أفرنكى ـ محفظة ٥٤ بوليس ـ محفظة ٦٠ بوليس ـ محفظة شؤون موظفين بدون رقم .

الدفاتر

ـ دفتر جزء ثان قيد المنشورات والأوامر بضبطية مصر فى ١٠ صفر سنة ١٢٧٩هـ لغاية ٢١ محرم سنة ١٢٨٣هـ نمرة $\frac{١٩٧٧}{٦١}$ مخزن ١٩ ـ نمرة سجل ١٤٢ .

ـ دفتر جزء أول قيد المنشورات والأوامر بمحافظة مصر رقم ١٤٧ ـ نمرة سجل ١٩٧٦ سجل ١٤٢ سنة ١٨٥٩م .

ـ دفتر ترتيبات وظائف «ترتيب وظائف ديوان خديوى» سنة ١٢٥٤هـ

ـ دفتر صادرات قلم دعاوى جزء أول توتى سنة ١٢٤٧هـ – رقم ١٤٧ ـ نمرة ١٦٧٩ ـ سجل ١١٥ ـ وجزء رابع توتى سنة ١٢٦٠هـ وارد سجل المخزن بوجه نمرة ١ مخزن ١٩٦ ـ نمرة ١٩ .

ـ دفتر الاوامر واللوائح الواردة الى ديوان الويركو تبع محافظة مصر فى ٢١ رجب سنة ١٢٧١هـ رقم ٥٢/٩٥ .

ـ دفتر عن بيان أسماء عساكر بوليس مصر سنة ١٥٨٨ق = ١٨٧٠م .

ـ دفتر صادر بوليس اسكندرية سنة ١٨٧٠ نمرة $\frac{٢}{٢١}$.

ـ جزء أول آلايات سواحل و ٣ جى فرقة بيادة وأورطة المستحفظين بديوان الجهادية سنة ١٨٧٣م نمرة ٢٤٤٢ .

ـ جزء أول صادر آيات السواحل والمستحفظين مصر واسكندرية ومدارس حربية وقومندان رشيد بديوان جهادية سنة ١٨٧١ .

ـ دفتر قيد صادر بوليس مصر سنة ١٨٦٩ $\frac{٨٥}{١٩}$ سجل نمرة ١٥٠ .

ـ جزء ثان صادر سر سواريان بقلم عسكرية بالضبطية ١٢٧٠هـ - وارد سجل المخزن بوجه نمرة ٩٠-١٨٢-٦-١٩ .

ـ جزء أول صادر ديوان عموم الجهادية إلى ديوان أورديان الباشى بوزوق توتى سنة ١٥٨٣ق رقم ١٠٩٥ .

ـ دفتر جزء ثان صادر تحريرات من ديوان عموم الجهادية إلى أورديان الباشى بوزوق توتى سنة ١٥٨٤ق = ١٨٦٦م رقم ١١٧٨ .

ـ دفتر جزء ثانى صادر آلايات السواحل والمستحفظين وسعادة السردار ومدارس حربية وسرسوارى العربان من ابتدى ١٦ صفر ١٢٩٣هـ لغاية ٢ رجب ١٢٩٤هـ نمرة ٢٠٥٦ .

ـ جزء أول صادر الباشى بوزوق سنة ١٢٨٥هـ جهادية عربى .

ـ جزء أول صادر الباشى بوزوق سنة ١٢٨٢هـ = ١٨٦٦م .

ـ دفتر جزء رابع صادر تحريرات من ديوان عموم الجهادية إلى أورديان الباشى بوزوق توتى سنة ١٥٨٤ رقم ١١٧٨ ـ وتوتى سنة ١٥٧١ق .

ـ جزء ثالث صادر تحريرات من ديوان عموم الجهادية إلى الأقسام الوسطى وسرسوارى الفيوم سنة ١٢٧١هـ .

ـ دفتر جزء ثانى صادر آلايات السواحل والمستحفظين وسعادة السردار والمدارس الحربية سنة ١٢٧٧ هـ .

ـ دفتر عن بيان أسماء عساكر البوليس سنة ١٥٨٨ لسنة ١٥٩٠ ق نمرة ٢٢٣٤ ٨٧/١٩

ـ دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٨ رقم ٢١٨٢ ٨٥/١٩ سجل نمرة ١٥١ .

ـ دفتر صادر بوليس مصر سنة ١٨٧٩ رقم ٢١٧٢ ٨٥/١٩ سجل نمرة ١٥٠ .

ـ جزء ثانى صادر الدواوين بالمجلس الخصوصى ١٥٨٩ق نمرة ١٦/٦١ سجل ١٠١ .

ـ جزء خامس وارد الدواوين والفروع بقلم تحريرات الضبطية سنة ١٢٧٦ نمرة ٤٣٨/١٤ مخزن ١٩٨ .

ـ دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩١ نمرة ٢١٧٥ ٨٥/١٩ سجل ١٥١ .

ـ دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩٤ نمرة ٢١٨١ ٨٥/١٩ سجل ١٥١ .

ـ دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩٤ نمرة ٢١٨١ ٨٥/١٩ سجل ١٥١ .

ـ دفتر صادربوليس مصر سنة ١٨٧٨ ٨٥/١٩ سجل نمرة ١٥٠

ـ دفتر صادر بوليس مصر توتى سنة ١٥٨٩ ـ ٨٥ ـ مخزن ١٩ .

ـ دفتر جزء ثانى صادر الدواوين بالمالية توتى سنة ١٥٨٩ وارد سجل المخزن بوجه نمرة ٥٢ نمرة ١٩٤٦/٥٥ مخزن ١٤ .

ـ دفتر جزء رابع صادر آلايات سواحل ومستحفظين مصر وإسكندرية والمدارس الحربية وقومندان رشيد بديوان جهادية سنة ١٨٧٣ نمرة ٢١٦١ .

ـ دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩٦ رقم ٢١٨٣ ٨٥/١٩ سجل ١٥١

- دفتر صادر بوليس مصر سنة ١٢٩٠ نمرة ٢١٩٦ $\frac{٨٥}{١٩}$ سجل نمرة ١٥٠

- دفتر جزء ثان صادر آلايات السواحل والمستحفظين وسعادة السردار والمدارس الحربية سنة ١٨٧٧ نمرة ٢٠٥٦ .

- دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩١ هـ نمرة ٢١٨٧ $\frac{٨٥}{١٩}$ سجل ١٥١ .

- دفتر جزء أول صادر آلايات سواحل ومستحفظين مصر واسكندرية والمدارس الحربية وقومندان رشيد بديوان جهادية سنة ١٨٧٨ نمرة ١٢٥٨ .

- جزء أول آلايات سواحل و ٣ جى فرقة بيادة وأورطة المستحفظين بديوان الجهادية سنة ١٨٧٩ أفرنكية نمرة ٢٢٤٤ .

- جزء أول صادر القناصل بقلم أفرنكى الضبطية بمصر سنة ٢٨٨ نمرة $\frac{١٠٧}{٣٢}$ مخزن ١٧ .

دفتر نمرة ٢٢٣٤ $\frac{٨٧}{١٩}$ وجاق البوليس سنة ١٥٨٨ حتى سنة ١٥٩٠ ق .

متنوعات

- لوحة خاصة محررة بمعرفة إدارة الدفتر خانة المصرية سنة ١٨٩٦ ومرسلة لمدير مخابرات الجيش عن حالة الجيش المصرى منذ بداية عصر محمد على وحتى سنة ١٨٧٨ .

- تقرير باللغة الإنجليزية للميرالاى آرثر هارنجتون حكمدار بوليس القاهرة سنة ١٨٩١ عن أعمال البوليس فى المدينة .

- تقرير عن أعمال البوليس المصرى سنة ١٨٩٩ .

دار المحفوظات العمومية :

ملفات الخدمة وأوراق ربط المعاش

- ملف خدمة سليمان كاشف ، دوسيه ٩٣٤ محفظة ١١٠ دولاب ٥ .

- ملف خدمة محمد افندى لبيب ، دوسيه ٣٢٧٨ محفظة ١٣٨٩ دولاب ٨٨ نمرة ٣ .

- ملف خدمة أحمد افندى قاسم ، دوسيه ٣١٩١ محفظة ١٣٨٣ دولاب ٨٨ نمرة ٢ .

- ملف خدمة جورج هارفى باشا ، مسلسل ٢٧٤١٦ دولاب ٢٥٧ عين ٦٢ .

- ملف خدمة توماس وينتورث رسل ، مسلسل ٥٥٤٤٧ دولاب ٣٦٣ ١٠٦ ٠٥٣٤٥

- ملف خدمة وليم ماكفرسون ، مسلسل ٣٠١٤٤ محفظة ١٧١٩ حرف ٢ دولاب ٣٧ .

- ملف خدمة ألبرت وليم هيزل ، عدد ١٩٦ مسلسل ٥١٦٦ دولاب ٢٤٥ ـ رف ٣ ـ محفظة ٤٨٧ .

- ملف خدمة البكباشى أبو المجد محمد ، مسلسل ٥١٢٨٢ محفظة ٥٤٥٢ رف ٢ دولاب ١٨٩ .

- ملف خدمة سليم زكى باشا ، محفظة ٥٨٩٨ مسلسل ٥٩٠٣٧ مخزن ٣٧ رف ٢٧٦ .

- ملف خدمة محمد افندى لبيب ، دولاب ٨٨ نمرة ٣ محفظة ١٣٨٩ دوسيه ٣٢٩٨

- ملف خدمة ولفرد كونليف كيف ، رقم ٢٩٣٤٦ محفظة ١٥٩٤ عين ٣ دولاب ٦٩ .

- أوراق ربط معاش ورثة محمد أغا من آلاى المحافظين ٢٥ جماد سنة ١٢٧٢هـ = ١٨٥٥م ملف ٧٧٩ ـ محفظة ١٠٧ ـ دولاب ٥ ـ عين ٢ .

- أوراق ربط معاش محمد ابراهيم افندى حاكم خط بمديرية المنيا ملف ٨٢٩ ـ محفظة ١٠٨ ـ دولاب ٥ ـ عين ٣ الروزنامجة .

- أوراق ربط معاش الخواجة مازينى رئيس الجاويشية البلدية بالإسماعيلية ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٩هـ .

- أوراق ربط معاش اليوزباشى أمان بشير : دولاب ٨٧ نمرة ٣ محفظة ١٣٦٩ ـ دوسيه ٢٩٢٧ .

- أوراق ربط معاش صاغقول أغاسى حسن افندى موسى جركس وكيل ضبطية بندر الزقازيق ١٩ رجب سنة ١٢٨٢هـ نمرة ٢٨٠ دوسيه ٢٩٢٣ محفظة ١٥٢ عين ٢ دولاب ٧

- أوراق ربط معاش أيتام مرحوم عثمان أغا بكباشى فى ألاى المحافظين فى سنة ١٢٦٠ نمرة ١٩ دوسيه ١٨ محفظة ٩٧ عين ١ دولاب ٥ .

- أوراق ربط معاش أشكودره لى محمد حسن سوترى باش سابقاً دولاب ٨٤ نمرة ٢ محفظة ١٢٩٦ دوسية ٩٨٧ .

- أوراق ربط معاش محمد نورى صاغقول أغاسى معاون بضبطية مصر غرة ربيع أول سنة ١٢٨٤هـ نمرة ١٠٧٩ دوسيه ٣٣٨٢ محفظة ١٦٦ عين ٤ دولاب ٧ .

- أوراق ربط معاش يوزباشى مصطفى أغا من أورطة المحافظين بالقلعة السعيدية ١١ ربيع آخر سنة ١٢٧٤هـ ١٨٥٧م نمرة ٩٢ دوسيه ١٢٧٣ محفظة ١١٥ دولاب ٥ عين ٣ .

- أوراق ربط معاش بنبه يتيمة خربوطلى ابراهيم أغا ملازم ثانى من آلاى المحافظين بأمر فى عاشر سنة ١٢٥٦هـ = ١٨٤٠م نمرة ٦٢٢ دوسيه ٣٤ محفظة ٩٦ عين ١ دولاب ٥ .

- أوراق ربط معاش خميس سيد أحمد من الجاويشية البلدية فى ١٩ ربيع آخر سنة ١٢٩٠هـ دولاب ٩ عين ٣ محفظة ٢٠٨ دوسيه ٤٧٠٨ .

- أوراق ربط معاش فرانشسكو تيفاشيو بوجاق الجاويشية البلدية بضبطية إسكندرية ٩ج آخر سنة ١٢٩٠هـ = ١٨٧٤م دولاب ٩ عين ٣ محفظة ٢٠٩ دوسيه ٤٧٣٥ .

- أوراق ربط معاش الخواجة برنوتى كارلو جاويش البلدية بضبطية إسكندرية ١٢ ربيع أول سنة ١٢٩٢هـ = ١٨٧٦م دولاب ١٠ عين ١ محفظة ٢١٦ دوسيه ٤٩٩٣ .

الدفاتر

- دفاتر جزء ثان سجل ضابطان البوليس عموماً عسكرية أرقام : ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٥ - ٤٠٢ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - عين ١٠ مخزن ٤٣ .

- دفتر علايق استحقاقات بلوكات البنادر التابعة لآلاى المحافظين سنة ١٢٦٤ .

وزارة الداخلية :

-أوامر البوليس والأوامر العمومية لسنوات ١٨٨٥م حتى ١٩٢٢م .

وزارة الحربية :

-الغازيتة العسكرية من ١٨٨٢ - ١٩٢٢ .

المتحف القضائى :

القضية ١٠٤ كلى لسنة ١٩٢٦ - القضية ٩١ سايرة سنة ١٩١٢ - القضية ١١٠ ج السيدة سنة ١٩٢٤ - القضية ٢٠ سايرة جنايات الموسكى - «تاريخ الجمعيات السرية بمصر مذكرة بخط شفيق منصور المحامى ، المتهم فى القضية ١١٠ج السيدة سنة ١٩٢٤»

أرشيف رئاسة مجلس الوزراء :

مذكرة محررة فى ١٩١١/١١/١ عن اتصالات قادة الحزب الوطنى مع وكالة المانيا السياسية فى مصر .

دار الوثائق البريطانية :

Public Record Office : Further correspondence Respecting the affairs of Egypt and the Soudan .

No.'s :

F.O 407 - 174 , part LXXI , 1909.

F.O 407 - 175 , part LXXII , 1910

F.O 407 - 176 - 177 , part LXXIII - LXXIV, 1911.

F.O 407 - 178 - 179 , part LXXV - LXXVI, 1912.

F.O 407 - 180 - 181 , part LXXVII - LXXVIII, 1913.

وهى صور على ميكرو فيلم من دار المحفوظات العامة بلندن ومودعة بكلية الآداب - جامعة عين شمس .

وقد أطلعت على مجموعة أخرى من الميكروفيلم تخص مكتبة الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق أعارنى سيادته إياها وهى كالآتى : -

F.O 407 - 182, part LXXIX , 1914 .

407 - 183, 1915 .

407 - 184, 1919 .

407 - 185, 1919 .

407 - 186, 1919 , 1920.

407 - 187, 1920 , 1921.

407 - 188, 1921.

407 - 189, 1921.

407 - 190, 1921.

407 - 191, 1921.

407 - 192, 1922.

407 - 193, 1922.

407 - 194, 1922.

407 - 195, 1922.

407 - 196, 1923.

كما أطلعت على مجموعة وثائق بدار الوثائق البريطانية بلندن فى ملفاتها الخاصة تحت عنوان :-

F.O 371 Political - Egypt Files 4365 - 9398 (1907)

ب - المنشورة :

ـ كشف الجيش السنوى سنة ١٨٩٥ .

ـ كلية البوليس الملكية = الكتاب الذهبى ١٨٩٦ ـ ١٩٤٦ .

ـ مدرسة البوليس والإدارة ، بروجرام مواد ودروس مدرسة البوليس والادارة لتلامذة قسم الضباط ، مطبعة نظارة الداخلية .

ـ الوين بالمر ـ قانون المصلحة المالية ـ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ـ المطبعة الأميرية الكبرى .

ـ قانون القرعة العسكرية فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠م ـ طبع بالمطبعة الأميرية الكبرى بمصر المحروسة .

ـ الأمر العالى الصادر فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ بتعديل ماهيات الضباط والصف والأنفار العسكرية برية وبحرية ـ المطبعة الأميرية الكبرى بمصر المحروسة .

ـ البوليس المصرى ـ تقرير سنوى عن عام ١٨٩١ ـ ١٨٩٢ ـ١٨٩٣ ـ طبع بمطبعة المقتطف فى مصر سنة ١٨٩٣ .

ـ القانون النظامى لمدرسة البوليس والإدارة سنة ١٩١١ .

ـ قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ ـ الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣١١هـ = ١٨٩٤م .

ـ قوانين ولوائح البوليس المصرى ـ الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٥ أفرنجية .

ـ قانون البوليس سنة ١٨٩٧ ـ طبع بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧ ميلادية .

ـ قانون البوليس سنة ١٩٠١ ـ الطبعة الثالثة بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٩٠٢م .

ـ قانون البوليس سنة ١٩٠٦ ـ المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩٠٦م .

ـ قانون البوليس سنة ١٩١٤ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩١٤ .

ـ قانون المصلحة المالية ـ المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩١١م .

ـ قانون مدرسة البوليس والإدارة سنة ١٩١٠ .

ـ القوانين الإدارية والجنائية «مجموعة القوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية» ـ الطبعة الأولى ـ بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧ أفرنجية .

ـ تقويم سنة ١٩٣٣م .

ـ جدول أقدمية ضباط البوليس سنوات ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧ ـ ١٩١٠ ـ ١٩١٥ ـ المطبعة الأميرية .

ـ القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٥ .

ـ جدول بأسماء موظفى الإدارة وضباط البوليس سنة ١٩٢٤ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٥ .

ـ القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات سنة ١٨٩٧ ـ المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية .

ـ القرارات والمنشورات الصادرة من النظارات سنة ١٨٩٤ ـ المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية .

ـ التقرير السنوى عن أعمال بوليس مدينة القاهرة سنة ١٩٢٤ للميرالاى توماس ونتوورث رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة .

ـ الدكريتات والأوامر العلية سنة ١٩٠١ ـ المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٩٠٢ .

- Further Correspodence respecting reorganization in Egypt (in Continuation of Egypt No.2, (1883))

-Reports on the finances, Administratian and Condition of Egypt for the years 1884 to 1898 Presented to both Houses of parliament by Command of her majesty .

-Reports by her majesty's agent and Consul- General on the finances, Administration, and condition of Egypt and the soudan from 1899 to 1922

-Periodical 235 -Egypt No. (1889) further correspondence Respecting the finances and Conditin of Egypt .

ثانيا ـ المذكرات

أ ـ غير المنشورة :

ـ أوراق محمد فريد بك ـ كراسة رقم ١٦ ـ يناير سنة ١٨٩٣ ـ محفظة تضم ٤٩ مظروف بدار الوثائق القومية .

ـ مذكرات ابراهيم الهلباوى بك ، بعنوان « تاريخ حياة ابراهيم الهلباوى بك» ـ من ص١ ـ ١٤٣ على الآلة الكاتبة ـ مودعة بدار الوثائق القومية .

ب ـ المنشورة :

ـ عباس حلمى ، مذكرات الخديو عباس ـ جريدة المصرى ـ ٣١ مارس حتى ١٧ يوليو سنة ١٩٥١ .

ـ أحمد شفيق باشا ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى بقسميه ، الطبعة الأولى ـ القاهرة سنة ١٩٣٦ .

ـ أحمد عرابى ،كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، جزءان ، كتاب الهلال ـ العددان ٢٣ و ٢٤ فى فبراير ومارس سنة ١٩٥٣ .

ـ مذكرات جمال باشا ـ تعريب على أحمد شكرى ـ القاهرة ١٩٢٣

ثالثا ـ الدوريات

العنوان	السنوات	العنوان	السنوات
الوقائع المصرية	١٨٢٩-١٨٣٣ ١٨٦٨ -١٨٧٠ ١٨٧٨ ومن ١٨٨٢ حتى ١٩٢٢ .	الشعب	١٩١٣
		كل شىء	١٩٢٩
		المصور	١٩٥١
الهلال	١٨٩٤ ـ ١٩١٤	الوطن	١٨٨٢
العلم	١٩١٠	الأمن العام	١٩٧٠

رابعا ـ الدراسات المؤلفات

أ ـ العربية :

ـ ابراهيم زكى بك : الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهد الحملة الفرنساوية ومحمد على .

ـ ابراهيم محمد الفحام (العقيد) : تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية ـ دراسة تحليلية تاريخية ـ معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ـ سنة ١٩٧٤ .

ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩ ـ القاهرة ١٩٦٧ .

ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : مصر والمسألة المصرية ـ القاهرة ١٩٦٥ .

ـ أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) : تاريخ التعليم فى مصر ج١ «عصر عباس الأول» و«سعيد» ١٨٤٨ ـ ١٨٦٣ القاهرة سنة ١٩٤٥

ـ أحمد فتحى زغلول : المحاماة ـ القاهرة سنة ١٩٠٠ .

ـ أحمد فؤاد عبد المجيد والصاغ محمد على زيوار والملازم أول حسين شفيق : المباحث السرية فى وظيفة البوليس السرى لرجال الأمن العام والبوليس ـ الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ - ١٩٢٦م . والمباحث الجنائية لرجال الامن العام والبوليس ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٢٦ .

ـ إسماعيل سرهنك باشا (الفريق) حقايق الأخبار عن دول البحار ج٢ .

ـ السيد صبرى (الدكتور) : تحليل نتائج التعداد فى مصر ـ وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ـ القاهرة سنة ١٩٣٥ .

ـ أمين باشا سامى : تقويم النيل م٢ج٣و٣ القاهرة سنة ١٩٣٧ .

ـ اندرية ريمون : القاهرة ـ تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ـ القاهرة ، باريس ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢ .

ـ توفيق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ـ رسالة ماجستير فى التاريخ العربى الحديث القاهرة سنة ١٩٦٠ .

ـ تيودور روتشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠ القاهرة ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران

ـ جورجى زيدان : تاريخ العائلة الخديوية .

ـ حسن عبد الوهاب : بوليس مصر فى العصر الاسلامى .

ـ رمسيس عوض (الدكتور) : التاريخ السرى للمسرح قبل الثورة سنة ١٩١٩ القاهرة سنة ١٩٧٢ .

ـ سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ج٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ طبع سنة ١٨٨٤ .

ـ سليمان محمد النخيلى (الدكتور) : الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة منها سنة ١٨٥٢ ـ ١٩٥٢ .

ـ صلاح عيس : الثورة العرابية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت سنة ١٩٢٧ .

ـ عبد الرحمن الجبرتى : عجايب الآثار فى التراجم والأخبار ج ٢ ، ٣ ، ٤ .

ـ عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى ـ القاهرة سنة ١٩٣٧ .

ـ عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ج١ الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٨ .

ـ عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل الطبعة الثالثة سنة ١٩٥١ .

ـ عبد العزيز سليمان نوار (الدكتور) : أوروبا ـ التاريخ المعاصر ١٨٧١ ـ ١٩٤٥ القاهرة سنة ١٩٧٧ .

ـ عبد العزيز سليمان نوار (الدكتور) : مصر والعراق القاهرة ١٩٦٨ .

ـ عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ـ القاهرة ١٩٦٨ .

ـ عبد الوهاب بكر (الدكتور) : « مجتمع القاهرة السرى ١٩٠٠ ـ ١٩٥١ » العربى للنشر والتوزيع ـ القاهرة ٢٠٠١

«أحوال الأمن فى مصر المعاصرة بعد ١٩٥٢» مركز القاهرة الدراسات حقوق الإنسان ـ القاهرة ـ ٢٠٠٠ .

ـ عزيز خانكى : التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية ـ المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٣٧ .

ـ عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ ـ ١٩١٥ ، القاهرة ١٩٧٥

ـ على حلمى (اليوزباشى) واليوزباشى محمود على «ضابط البوليس ، بحث فى حالته الحاضرة وفى أوجه الإصلاح المنشود» ـ تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لإصلاح نظم البوليس والأمن العام ـ القاهرة ١٩ يناير سنة ١٩٢٨ .

ـ عمر لطفى : الإمتيازات الأجنبية القاهرة سنة ١٣٢٢هـ .

ـ فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء المجلدات من ١ إلى ٦ القاهرة سنة ١٨٩٢م .

ـ لطيفة محمد سالم (الدكتور) : النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥ ـ ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ٢٠٠٠ .

ـ لويس عوض (الدكتور) : تاريخ الفكر المصرى الحديث ج ١ كتاب الهلال فبراير سنة ١٩٦٩ .

ـ ليلى عبد اللطيف (الدكتور) : «الإدارة فى مصر العصر العثمانى» ـ مطبعة جامعة عين شمس ـ القاهرة ١٩٧٨ .

ـ محمد البابلى : الإجرام فى مصر أسبابه وعلاجه ـ القاهرة سنة ١٩٤١ .

ـ محمد خير فارس : المسألة المغربية من سنة ١٩٠٠ ـ ١٩١٢ ، القاهرة ١٩٦١ .

ـ محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ـ القسم الأول سنة ١٩٥٤ .

ـ محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كام ل فترة مظلمة فى تاريخ مصر ١٩١٤ ـ ١٩١٧ ـ القاهرة سنة ١٩٦٣ .

ـ محمد شفيق غربال : ترتيب الديار المصرية .

ـ محمد فؤاد شكرى (الدكتور) : بناء دولة مصر محمد على ـ القاهرة الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ .

ـ محمد كامل البندارى : مؤامرة شبرا وبيان تلفيقها ـ القاهرة سنة ١٩١٧ .

ـ مصطفى النحاس جبر يوسف : سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ ـ ١٩١٤ القاهرة سنة ١٩٧١ .

ـ ميخائيل شاروبيم بك : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ج٤ القاهرة سنة ١٩٠٠

ـ نعوم شقير : تاريخ سيناء القديم والحديث .

ـ هـ . أ . ل . فيشر : تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠ دار المعارف بمصر ـ الطبعة السادسة .

ـ هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر .

ـ ولفريد سكاون بلنت : التاريخ السرى للإحتلال الإنجليزى لمصر ، ترجمة عبد اللطيف

حمزة ، جريدة البلاغ ـ د . ت . القاهرة .

ـ يوسف قصاف : دليل مصر ، مصر سنة ١٨٩٠م .

ـ يونان لبيب وزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة سنة ١٩٧٠ .

ب ـ الأفرنجية :

- Afaf, L. Al-Sayyid, Egypt and Cromer, London1968.

- Baer, G. , Studies in the Social History of Modern Egypt, Oxford 1962 .

- Colvin, Sir Aucland, Making of Modern Egypt , London 1923.

- Cromer, the Earl of , Modern Egypt, 2nd edition, London 1911.

- E.W. Lane, The Manners and Customs of the Modern Egyptians . London - 1908.

- Elgood, P.G., Egypt and the army, oxfoed, humphry, milford 1924.

- Milner, Alfred, England in Egypt, London 1894.

- Russel, Sir Thomas, Egyptian Service 1902- 1946 London 1949 .

- Tignor, Robertl L. The Indianization of the Egyptian Administration under British Rule, American Historical Review, LXVIII (April. 1963)

خامساً

المراجع العامة

-Lexicon Universal Encyclopedia Lexicon Publications Inc, Newyork, 1983- Vol.,b .

-Turkish and English Lexicon- New edition- James Redhouse- Istanbul - 1923.

فهرس الموضوعات

المجلد الثانى

الباب السادس

إعداد رجال البوليس ١٥٩

١٨٨٢ـ ١٩٢٢